



جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ.

وِزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ، وَالنَّبْحِ الْعِلْمِيِّ.

جَامِعَةُ بَابِلَ .

كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، الدِّرَاسَاتُ الْعُلْيَا.

## (المبالغة النحوية في كلام الإمام محمد الباقر

(عليه السلام)، (ت ١١٤ هـ).

أُطْرُوْحَةٌ قُدِّمَتْ

إِلَى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ/ جَامِعَةِ بَابِلَ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ  
مُتَطَلِّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ فِلْسَفَةِ فِي التَّرْبِيَةِ/ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ / اللُّغَةِ.

مِنْ قِبَلِ

عَلِيِّ عَزِيْزِ عَبْدِ الْكَرِيْمِ مُحَمَّدِ الْعِبَادِيِّ

بِإِشْرَافِ

أ.د. صَبَاحِ عَطِيَّوِيِّ عُبُودِ

م ٢٠٢٢

هـ ١٤٤٣



**The Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
University of Babylon  
College of Education  
Department of Arabic Language**



**The grammatical exaggeration in the speech  
of imam Mohammed al-Baqir (pbuh)**

**114A.H**

**A thesis submitted to the council of the faculty of  
education university of Babylon a partial fulfillment  
of the requirements Doctor of philosophy Degree in  
Education \ Arabic Language\Language**

**BY**

**Ali Aziz Abdul Karim AL-Abadi**

**Supervised by**

**Prof. Dr. Sabah Atiwi Abboud**

**2022 A.D**

**1443 A.H**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ

سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ  
نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ  
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۗ إِنِّي تُبْتُ

إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

[سُورَةُ الْأَحْقَافِ: مِنَ الْآيَةِ ١٥]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ ، وَبِعَفْوِهِ تُغْفَرُ السَّيِّئَاتُ ، وَبِلَطْفِهِ تَنْزَلُ الصَّعُوبَاتُ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْهَادِي فِي الْمَلَمَاتِ ، وَعَلَى آلِهِ ذَوِي الْمَكْرَمَاتِ .

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ النَّحْوِ حَدِيثٌ عَنِ الرُّكْنِ الْأَسَاسِ فِي لُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ ، فَبِهِ صَيَانَةُ اللِّسَانِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْخَطَا ، وَبِهِ يُقَاسُ اللَّيْبُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ النَّاطِقُ مِنْ أُمَرَاءِ الْكَلَامِ ، وَفَصَحَاءِ الْعَرَبِ؟ ، وَهَمَّ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَفْصَحَ مِنْ نَطْقٍ ، وَأَبْلَغَ مِنْ تَكَلُّمٍ ؛ لِأَنَّ أَوْلَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ) ، فَهَمَّ دَوْحَةُ الْعِلْمِ النَّبَوِيِّ الْمَحْمَدِيِّ ، وَسُلَالَتُهُ الْعُلُويَّةُ ، وَمَنْهُمْ بَاقِرُ عُلُومِهَا ، وَمَشَقُّ أُصُولِهَا ، وَمُظْهِرُ أَسْرَارِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَعْرَضَ عَنِ سَاحَةِ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَلَامَهُ فِي عَصْرِ الْإِحْتِجَاجِ ، فَهُوَ يَمْتَلِئُ أَجُودَ الْكَلَامِ ، وَأَبْلَغَهُ .

وَقَدْ وَقَعَ اخْتِيَارِي عَلَى جَانِبٍ مِنَ الْمَكَانِزِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تَخْصُ التَّفْسِيرَ ، وَالْمَوَاعِظَ ، وَالْحَكَمَ ، وَالْأَدْعِيَةَ ، لِتَوْسِيعِ الدَّائِرَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ لِلسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ ، إِتِمَامًا لِسُلْسَلَةِ الدِّرَاسَاتِ الَّتِي سَبَقْتَنِي فِي ذَلِكَ ، وَالَّتِي أَظْهَرْتُ تَرَاتُّمَهُمُ اللَّغَوِيِّ النَّثْرِيِّ ، بِالْمَغَانِمِ اللَّغَوِيَّةِ ، وَالتَّرَاكِيِبِ النَّحْوِيَّةِ ، وَالْمَكَامِنِ الْبَلَاغِيَّةِ ، وَمِنْهَا مَا أُسْبِرَ فِي كَلَامِ السَّيِّدَةِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ ( عَلَيْهَا السَّلَامُ ) ، وَبَعْلِهَا عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَوَلَدِيهَا الْحَسَنِ الْمَجْتَبَى وَالْحُسَيْنَ الشَّهِيدَ ، وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْإِمَامِ السَّجَادِ ، وَالْإِمَامِ الْبَاقِرِ ( عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ) ، وَتَتَوَيْجًا لِمَا بَدَأْتُ بِهِ رِسَالَتِي فِي الْمَاجِسْتِيرِ عَنِ الْحَدِيثِ الْبَاقِرِيِّ الْمُقَدَّسِ ، وَالَّذِي يَعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِحْتِجَاجِ اللَّغَوِيِّ عَمَلًا أُقَدِّمُهُ خِدْمَةً لِللُّغَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، لِكَيْ يُكْمَلَ تِلْكَ الْأَعْمَالُ الَّتِي سَبَقْتَنِي بِالدِّرَاسَةِ .

وَقَدْ هَيَمَنَ كَلَامُ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) عَلَى فِكْرِي ؛ لِذَا أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ مَسْرُورًا ؛ لِيَكُونَ مَعِينًا تَطْبِيقِيًّا لِهَذِهِ الْأَطْرُوحَةِ ، وَعَقَدْتُ الْعَزْمَ عَلَى الْبَحْثِ بِتَشْجِيعِ مِنَ الْأُسْتَاذِ الْمَرْحُومِ ( رَحِيمِ جَبْرِ الْحَسَنَاوِيِّ ) ، ( رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ) ، وَمُشَاوَرَةِ السَّيِّدِ الْمَشْرِفِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ ( صَبَاحِ عَطِيَّوِيِّ عِبُودِ ) ، ( أَعَزَّهُ اللَّهُ تَعَالَى ) ، فَشَجَعَنِي ، إِذْ وَجَدْتُ هَذَا الْمَوْضُوعَ جَدِيدًا بَأَنَّ يُسَلِّطَ الضُّوْءَ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتَيْنِ مَهْمَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا : كَلَامُ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) ، وَالْأُخْرَى : تَتَعَلَّقُ بِالْمَبَالِغَةِ النَّحْوِيَّةِ عِنْدَهُ .



وقد أرسى فكري على المُبالِغَةِ ، لِما فيها من مغانم دلاليّةٍ توسّع من دائرة المعنى ، وتزيده بسطة في القوة والجهد ، أمّا اختياري لموضوعي الموسوم بـ(المبالغة النحويّة) ، فلأتّي رأيتُ أن أسحب معاني المُبالِغَةِ وأضعها موضع النحو بعد ما كانت معروفةً في أوساط اللّغويين ، ومصطلحات البلاغيين ، ومتون المفسرين ، ولا أدعي أنّي الأوّل لهذه الكتابة، فتمّة كتابات سبقتني إلى ذلك ، منها ما نبّه عليها الدكتور فاضل السامرائي في كتابه الموسوم بـ(الجملة العربية والمعنى) ، ومنها ما اجتهد بها الدكتور عباس علي الأوسي تحت مسمى (أساليب المبالغة في القرآن الكريم) ، ومنها ما كان في تفسير القرآن ، والأخرى في جوانب من الدراسات اللّغويّة ، غير أنّهم لم يسلطوا كثيرًا في دراستهم على الجانب النحوي كما سلط الباحث .

وقد اقتضت خُطّة البحث بعد جمع مادّته أن يكون على مُقَدِّمَةٍ وَتَمْهيدٍ، أعقبتهما بفصولٍ ثلاثة، وخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج، وقائمة بنبّات مصادره ومراجعته، ومُلخّصٍ باللّغة الإنجليزية.

أمّا التّمهيدُ فقد حملَ عنوان: (المُبالِغَةُ بينَ المُفْهُومِ، والتّأْصِيلِ)، وتضمّن أربعة محاور ، الأوّل : المُبالِغَةُ لُغَةً، واصْطِلَاحًا، والثّاني: المُبالِغَةُ عندَ النّحويين، والثّالث: المُبالِغَةُ عندَ البلاغيين، والرّابع: المُبالِغَةُ عندَ المفسرين ، وقد أوجزت الحديث في المحاور كلّها؛ خشية التّكرارِ المَعْيَبِ، وتجنّبًا لِلخَلطِ بينَ التّنْظِيرِ والتّطْبِيقِ .

وأظهر التّمهيدُ أصولَ هذا المصطلح صريحًا عند الخليل (ت ١٧٠هـ)، وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، والرّجاج (ت ٣١١هـ) ، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وغيرهم . وخصّصْتُ الفصلَ الأوّلَ بِعُنوان: (المُبالِغَةُ النّحويّةُ في الأساليب الإنشائيّة) .

ولم أدرس الأساليب الإنشائيّة كلّها ، بل اقتصرْتُ على ما نصّ عليها العلماء من وجود المبالغة أو مرادفاتها، وقد ضمّ هذا الفصلُ مبحثين. الأوّل منها : (المُبالِغَةُ في الأساليب الإنشائيّة الطّليبيّة) ، والمبحثُ الثّاني جعلته دراسةً لـ: (المُبالِغَةُ في الأساليب الإنشائيّة غير الطّليبيّة).



وَوَقَعَ الْفَصْلُ الثَّانِي تَحْتَ عُنْوَانٍ: (المُبَالِغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْأَسَالِبِ الْخَبَرِيَّةِ)، وَأَقَمْتُهُ عَلَى مَبْحَثِينَ اثْنَيْنِ، كَانَ: (المُبَالِغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي أَسْلُوبِ النَّفْيِ) مِنْ حَظِّ الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ أَقَمْتُ النَّفْيَ الضَّمْنِيَّ الْمَتَحَصَّلَ بِالِاسْتِفْهَامِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ اسْتِفْهَامٌ وَحَقِيقَتُهُ نَفْيٌ وَإِخْبَارٌ .

أَمَّا (المُبَالِغَةُ فِي أَسْلُوبِ التَّوَكُّيدِ) فَكَانَ عُنْوَانًا لِلْمَبْحَثِ الثَّانِي ، وَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ الثَّلَاثُ تَحْتَ عُنْوَانٍ: (المُبَالِغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْحَذْفِ ، وَمَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ)، وَأَقَمْتُهُ عَلَى مَبْحَثَيْنِ أَيْضًا كَانَ: (المُبَالِغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْحَذْفِ) مِنْ حَظِّ الْمَبْحَثِ الْأَوَّلِ، أَمَّا (المُبَالِغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ ) فَقَدْ كَانَ عُنْوَانًا لِلْمَبْحَثِ الثَّانِي.

وَبَعْدَهَا أَعَقَبْتُ الْأَطْرُوحَةَ بِخَاتِمَةٍ عَرَضْتُ فِيهَا أَهَمَّ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجِ آلَتِ إِلَيْهَا الدِّرَاسَةُ.

وَقَدْ سَارَتِ الْأَطْرُوحَةُ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ عَلَى مَنْهَجٍ مُوَحَّدٍ يَقُومُ عَلَى ذِكْرِ الظَّاهِرَةِ، أَوْ مَسْأَلَةٍ مُقَدَّمًا لَهَا بِمَوْجِزٍ يَسِيرٍ فِي ضَوْءِ الرَّجُوعِ إِلَى آرَاءِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ نَحْوِيِّينَ، أَوْ مَفْسِّرِينَ أَوْ بَلَاغِيِّينَ، وَمِنْ ثَمَّ عَرَضْتُهَا عَلَى الشَّاهِدِ الَّذِي وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ مَبِينًا الْجَانِبَ الدَّلَالِيَّ لِلْوُصُولِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ - بِحَسَبِ الْفَهْمِ الْقَاصِرِ - .

وَلَمَّا تَعَدَّدَتْ مَوْضُوعَاتُ الْبَحْثِ تَنَوَّعَتْ مَصَادِرُهُ، وَمَرَّاجِعُهُ بَيَّنَّ كُتُبَ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَالْمُحَدَّثِينَ، نَاهِيكَ عَنِ كُتُبِ النَّفَّاسِيِّ، وَكُتُبِ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ وَغَيْرِهَا، مِمَّا يَحْمِلُهُ هَذَا الْبَحْثُ .

أَمَّا تَوْثِيقُ شَوَاهِدِ الْإِمَامِ فَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِيهَا عَلَى الْمَصَادِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَالْمُعْتَبَرَةِ سَنَدًا وَمَتْنًا عِنْدَ الشَّيْخَةِ الْإِمَامِيَّةِ مِنْ أَهْمِهَا: كِتَابُ (المَحَاسِنِ) ، لِلْبَرْقِيِّ (ت ٢٧٤هـ) وَكِتَابُ (الكافي وأصوله) ، لِلْكَلِينِيِّ (ت ٣٢٩هـ-)، وَ(مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه) وَ(الْأَمْوَالِي)، لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ (ت ٣٨١هـ)، وَ(تَحْفُ الْعُقُولِ)، لِابْنِ شَعْبَةَ الْحَرَانِيِّ مِنْ أَعْلَامِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، وَكَذَلِكَ اعْتَمَدْتُ فِي تَوْثِيقِ الْأَدْعِيَةِ عَلَى: (مِصْبَاحِ الْمُتَهَجِّدِ)، لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ (ت ٤٦٠هـ) وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْقَدِيمَةِ ، وَإِنَّ أَهَمَّ مَا أُرْشِدُنِي إِلَى كَلَامِهِ (عَلَيْهِ السَّلَام) مِنْ كُتُبِ



المحدثين هو (مُسْنَدُ الإِمَامِ البَاقِرِ) ،الَّذِي جَمَعَهُ الشَّيْخُ عَزِيزُ اللَّهِ العَطَارِدِيُّ وَالَّذِي كَانَ لَهُ الأَثَرُ فِي الرُّجُوعِ إِلَى هَذِهِ المَصَادِرِ المَتَقَدِّمَةِ .

أَمَّا تَرْجِمَةُ الرِّوَاةِ فَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِيهَا عَلَى كِتَابِ التَّرَاجِمِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ ، وَأَبْرَزَهَا رِجَالُ الكَشِي ، أَوْ مَا يُعْرَفُ بِ( اِخْتِيَارِ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ ) ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو الكَشِي ، ( ت ٣٤٠ هـ ) وكذلك ( رِجَالُ النُّجَاشِيِّ ) ( ت ٤٥٠ هـ ) ، وَغَيْرِهَا ، أَمَّا التَّرَاجِمُ الحَدِيثَةُ فَاقْتَصَرْتُ عَلَى كِتَابِ ( مَعْجَمِ رِجَالِ الحَدِيثِ ) ، لِلسَّيِّدِ الخُوئي ( قَدَسَ اللهُ سِرَّهُ ) .

وَاعْتَمَدْتُ فِي هَذِهِ الشُّوَاهِدِ المَدْرُوسَةِ عَلَى كُلِّ مَا جَرَى عَلَى لِسَانِ المَعْصُومِ ، أَوْ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُهُ الإِمَامُ الصَّادِقُ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) ، أَوْ مَا رَوَاهُ تَلَامِيذُهُ المَقْرُبُونَ ، وَلَمْ أُسْتَشْهِدْ بِمَا نَسَبَهُ عَنْ أَجْدَادِهِ الكَرَامِ .

وَقَدْ قَمْتُ بِشَرْحِ كَلِمَاتِ الإِمَامِ الغَامِضَةِ مِنْ كِتَابِ المَعْجَمَاتِ المَتَقَدِّمَةِ ، وَأَبْرَزَهَا كِتَابُ العَيْنِ ، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ، وَالمَحِيطُ ، وَالمَصْحَاحُ ، وَغَيْرِهَا .

وَمِنَ الصَّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهْتَنِي هُوَ أَنَّ أَغْلَبَ كَلَامِهِ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوحًا أَوْ مَفْصَلًا ، مِمَّا جَعَلَنِي أَرْجِعُ إِلَى المَعْجَمَاتِ العَرَبِيَّةِ ، لِبَيَانِ دَلَالَةِ الكَلِمَةِ دَاخِلِ السِّيَاقِ ، زِيَادَةً عَلَى شِدَّةِ صَعُوبَتِهِ وَسَبْكِ كَلَامِهِ وَبِلاغَتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) : (( حَدِيثُنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ ، لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ، أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ ، أَوْ مُؤْمِنٌ مُمْتَحَنٌ ، أَوْ مَدِينَةٌ حَصِينَةٌ ، )) (١) ، فَكَيْفَ بِمِثْلِي أَنْ يُحِيطَ بِأَحَادِيثِهِمْ ، وَيَسْتَقْصِي مَا فِيهَا مِنْ دَلَالَاتٍ ؟ ، فَهَمَّ عَدْلُ القُرْآنِ ، وَثَقَلَهُ .

وَالشُّكْرُ كُلُّ الشُّكْرِ لِأَسَاتِيذِي الأَفْاضِلِ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ بَابِلِ المَوْقِرَةِ الَّذِينَ كَانَ لَهُمُ الفَضْلُ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي رَفْدِي بِفَيْضِ عِلْمِهِمُ الجَمِّ فِي مَرَحَلَتِي : المَاجِسْتِيرِ ، وَالدُّكْتُورَاهِ ، فَاللهُ ( عَزَّ وَجَلَّ ) أَسْأَلُ أَنْ يَمُدَّهُمْ مِنْ وَاسِعِ فَضْلِهِ ، وَيَمُنَّ عَلَيْهِمُ بِالصَّحَّةِ وَالعَافِيَةِ ، وَالسَّرُورِ وَالحُبُورِ .

(١) بصائر الدرجات: ٤٤ .



وَيَطِيبُ لِي أَنْ أُقَدِّمَ كَلِمَةَ شُكْرِ وَعِرْفَانٍ، وَتَقْدِيرٍ وَامْتِنَانٍ إِلَى أَسْتَاذِي الْفَاضِلِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْأَطْرُوحَةِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَبَاحِ عَطِيوِي ؛ لِجَهْدِهِ الْمُمَيِّزِ، وَمَلْحُوظَاتِهِ الرَّصِينَةِ، وَدِقَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَعْهُودَةِ، مِمَّا أَغْنَى الْبَحْثَ، وَوَصَلَ بِهِ إِلَى النَّتِيجَةِ الْمَرْجُوءَةِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي خَيْرَ جَزَاءٍ الْمُحْسِنِينَ .

فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ أَقْصَى الْعَايَةِ ، وَتَمَامُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى فَمِنَ نَفْسِي، فَلَيْسَ لِي مِنَ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .  
وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ ، السَّادَةِ الْأَقْمَارِ مِنْ آلِ يَس .

البَاحِثُ

علي عزيز عبد الكريم محمد

1443 / / هـ



م ٢٠٢٢ / /

## المِحْوَرُ الْأَوَّلُ: الْمُبَالَغَةُ لُغَةً ، وَاصْطِلَاحًا.

### ١- الْمُبَالَغَةُ لُغَةً.

توسعت أقوال أصحاب المعجمات العربية في معنى المبالغة ، فلم يحددوا معنى واحدًا لهذه اللفظة ، ومرد ذلك يرجع إلى تنوع الجذر في سياقاته وفي أصله وزياداته ؛ لأن المبالغة مصدرٌ للفعل المزيد (بالغ) ، أمّا فعله المجرد فهو (بلغ) ، فيقال : (إِنَّكَ رَجُلٌ بَلَّغٌ) ، أي : ذو كلامٍ حسنٍ بليغٍ ، وَبَلَغَ الشَّيْءُ بُلُوغًا ، وَأَبْلَغْتُ الشَّخْصَ إِبْلَاغًا ، وَبَلَغْتُهُ فِي حَمْلِ الرِّسَالَةِ تَبْلِيغًا<sup>(١)</sup> ، وَالبُلُوغُ أَوْ الإِبْلَاغُ: هُوَ الإِنْتِهَاءُ إِلَى أَقْصَى الشَّيْءِ أَوْ الْمَقْصِدِ<sup>(٢)</sup> ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾ [سورة الأحقاف : من الآية/ ١٥ ] ، وَإِنَّ الْمَتَّبِعَ لِلجذرِ (بلغ) يَجِدُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ أُخْرٍ مِنْهَا :

١- التَّمَامُ : كَقَوْلِ الْعَرَبِ : ( اللَّهُمَّ سَمِعْ لَا بَلَّغْ ، أَي : نَسَمِعُ بِهِ وَلَا يَتِمُّ )<sup>(٣)</sup> ،

وَسَمِعَ بَلَّغٌ ، أَي : سَمِعَ تَامًا كُلُّ التَّمَامِ.

٢- الكَفَايَةُ : يُقَالُ : وَلَهُ فِي الْأَمْرِ عَلَيَّ بِلَاغٌ ، وَتَبَلَّغَ بِالشَّيْءِ ، أَي : اكْتَفَى بِهِ

وَحَقَّقَ مَرَادَهُ<sup>(٤)</sup> وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ<sup>(٥)</sup> :

تَبَلَّغَ بِأَخْلَاقِ النَّيَابِ جَدِيدَهَا      وَبِالْقَضْمِ حَتَّى يُدْرِكَ الحَضْمَ بِالقَضْمِ

(١) يُنْظَرُ : الْعَيْنُ : ٤ / ٤٢١ (بلغ) ، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ : ٨ / ١٣٥ (بلغ) .

(٢) يُنْظَرُ : تَاجُ الْعُرُوسِ : ٢٢ / ٤٤٥ (بلغ) .

(٣) يُنْظَرُ : الْعَيْنُ : ٤ / ٤٢١ (بلغ) ، وَالصَّحَاحُ : ٣ / ١٢٣٢ ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ : ٧ / ١٢ ،

(٤) الْعَيْنُ : ٤ / ٤٢١ (بلغ) وَ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ : ٨ / ١٣٥ (بلغ) وَالمَحِيطُ : ١ / ٤١٣ (بلغ) ، وَ تَاجُ

الْعُرُوسِ : ٢٢ / ٤٥٠ (بلغ) .

(٥) البَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي الصَّحَاحِ : ٥ / ٢٠١٣ (قضم) ، وَ : المَعْجَمُ المِفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ : ٧ / ٣٨١

٣- الإدراكُ : يقالُ : بلغَ الغُلامُ الحَلمَ مَبْلَغاً : إذا أدركَ وهو بالغٌ ، حتى جرى عليه الحِنْتُ في المعصيةِ ، وجاريةٌ بالغةٌ ، أي : مدركةٌ ، وبلغتِ النخلةُ ، أي : حانَ إدراكُ ثمرها (١) .

٤- الزيادةُ : يقالُ : بَلَغَ الفارسُ : كلمةٌ تقالُ لمن مَدَّ يده بعنانِ فرسه كي يزيدَ في عدوه أو جزيه (٢) .

٥- الوصولُ أو المشاركةُ : وهو ما عليه أكثر الاستعمال، يقال: بَلَغَ المشهدَ ، أي : وصلَ إليه ، أو شارفَ عليه (٣) .

٦- النهايةُ : يُقالُ : بَلَغَ النباتُ ، إذا تمَّ نموه وانتهى (٤) ، وقد ذكرَ ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أن أصلَ الجذر (بَلَغَ) هو الوصولُ ، والمشاركةُ (٥) .

ولم يكتفِ العلامة حسن مصطفوي في تحقيقه البياني القرآني في دلالة (بلغ) على الوصول والمشاركة فقط ، بل عنده هو الحدُّ الأعلى من الوصول والمشاركة ، إذ قال إنَّ: ((حقيقة معنى هذه المادة هو الوصول الى الحدِّ الأعلى، و المرتبة المنتهى. و هذا هو الفرق بينها وبين مادة الوصول، فلا يقال: وصلت الثمار، و لا وصل الصبي، ولا وصل أشده و بهذا يظهر اللطف في اختيار هذه المادة في جميع موارد استعمالها، فإنَّ هذا القيدَ منظور و محفوظ في كلِّ واحد منها)) (٦) .

(١) العين : ٣ / ٢٠٦ (حنث) تهذيب اللغة : ٨ / ١٣٥ (بلغ) ، والمعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم : ١ / ١٧٦ (بلغ)

(٢) يُنظَرُ : الصحاح : ٤ / ١٣١٦ (بلغ) ، ومجمل اللغة : ١٣٥ ، (بلغ) ، وأساس البلاغة : ١ / ٧٥ (بلغ) ، ولسان العرب : ٨ / ٤٢٠ .

(٣) يُنظَرُ : مقاييس اللغة : ١ / ٣٠١ (بلغ) ، القاموس المحيط : ٧٨٠ (بلغ) ، وتاج العروس : ٢٢ / (بلغ) . ٤٤٤

(٤) يُنظَرُ : لسان العرب : ٣ / ١٣٦ (بلغ) ، و تاج العروس : ١٢ / ٩ (بلغ) ، والمعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم : ١ / ١٧٦ (بلغ) .

(٥) يُنظَرُ : مقاييس اللغة : ١ / ٣٠١ (بلغ) .

(٦) التحقيق في كلمات القرآن الكريم: ١ / ٣٣٣ (بلغ) .

في ضوء ما تقدّم من دلالاتٍ لغويّةٍ يمكن القول إنّ الدّلالة المحوريّة لمادة (بلغ) هي والكفاية ، والنّهاية ، و الظفر بالمراد حتى تصل إلى أقصى الأمر .  
وهناك معانٍ أخرى اجتهد في جمعها الباحث كمال حسين منها : ( المشقة في العمل ، والاشتداد في المرض ، وغيرها ) (١) .

أمّا لفظة (بالغ) فهي أبلغ في عرف العلماء من (بَلَّغَ) ؛ لأنّ الألف فيها زائدة ، ولأنّها أبلغ حملت من الشدّة ، والقوة ما هو أكثر ، ومن التّوكيد ما كان أوفر ، يقال : بِالَغَ الرجلُ في الأمرِ يُبَالِغُ ، ومصدره مُبَالَغَةٌ ، إذا اجتهد فيه ، ولم يقصّر ، وتبالغ فلانٌ في المرض؛ إذا اشتدّ (٢) ، وأمر بالغ ؛ أي : نافذٌ وجيدٌ ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْأَمْرِ يُبَالِغُ﴾ [سورة الطلاق : من الآية/ ٣] ، و أيمانٌ بِالِغَةِ ، أي : مُنتَهِيَةٌ فِي التَّوَكِيدِ (٣) .

ووفق ذلك فإنّ الدلالة للجزر (بَلَّغَ) ومزيده (بَالِغَ) تكاد تكون متقاربة ، فالأول يدلّ على التّمَام والكفاية في الشيء والشدّة و الظفر بالمراد حتى الوصول إلى نهاية الأمر ، أمّا الآخرُ فيدلّ على النّهاية ، والشدّة ، والتّمكّن من الأمر مع الزيادة فيه (٤) .

وهناك من يرى أنّك إذا بالغت في الأمر فقد اجتهدت فيه واستقصيت وغاليت (٥) ، وربطوا بينه وبين المغالاة التي تعني (مجاورة الأمر) عند الخليل (٦) والمجاورة في الأمر تصبّ في معنى الزيادة في الجهد إلى أقصى غايته .

(١) يُنظَرُ : صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية (رسالة ماجستير) : ٧ .

(٢) يُنظَرُ : العين ٤ / ٤٢١ (بلغ) ، وتاج العروس ١٢ / ٩ (بلغ) .

(٣) يُنظَرُ : تاج العروس : ٢٢ / ٤٤٥ (بلغ) .

(٤) يُنظَرُ : المبالغة عند المفسرين حتى نهاية القرن السابع للهجرة (دراسة سياقية) ، رسالة دكتوراه ، للباحث عمّار كزار القتلاوي : ٢ .

(٥) يُنظَرُ : القاموس الفقهي : ٤١ (بلغ) ، و المعجم الوسيط ، ١ / ٦٩ (بلغ) .

(٦) يُنظَرُ : العين : ٤ / ٤٤٦ (غلا) .

ولأنَّ لفظَ (بالغ) يدلُّ على الزيادةِ ، والشدةِ اشتقَّ منه لفظُ المبالغةِ الذي هو زيادةُ الجُهدِ في الأمرِ أو العملِ .

أمَّا لفظُ المبالغةِ فإنَّنا نجدُ لها معاني دقيقة ، وأوَّلُ بذرةٍ لتلك المعاني هي بلوغُ الجهدِ ، وهذا ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (رحمه الله تعالى) ، إذ قال قولته الشهيرة : ((أنَّ تبلَغَ في العملِ جهْدك ))<sup>(١)</sup> ، وقد تبعه على ذلك حشدٌ من اللغويين<sup>(٢)</sup> ، فالمبالغة عند أكثرهم تتضمن بلوغَ القصدِ أو الجهدِ ، وقد تتضمن معنى الشدةِ ، وهذا ما أكَّده أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) بقوله : ( إنَّ الشدةَ في الأصلِ هي مُبالِغةٌ في وصفِ الشَّيءِ في صلابته )<sup>(٣)</sup> ، ومنهم من أفاد من التَّحقيقِ أو التَّنْبِيهِ في فهمِ معنى المبالغةِ التي تجب عند التحقيق ، وهي الزيادة فيه ، وهذا يعني أنَّ التحقيق والتثبيت زيادة في الوصول إلى حقيقة الشيء : وهذا ما ذكره صاحب الكليات بقوله : ((التَّحْقِيقُ: تَفْعِيلٌ مِنْ (حَقَّ) بِمَعْنَى (ثَبَّتَ) ؛ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّحْقِيقُ لُغَةٌ: رَجَعُ الشَّيْءُ إِلَى حَقِيقَتِهِ بِحَيْثُ لَا يَشُوبُهُ شُبُهَةٌ وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي إِثْبَاتِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ))<sup>(٤)</sup> ، فلا يمكن لنا أن نبلِّغَ بالمعنى قصدَه إلاَّ بتحقيقه أو إثباته ، وهذا كلُّه يستدعي الشدةَ في القصدِ.

وهناك من ذكر أنَّ المبالغةَ تدلُّ على الاجتهادِ أو الاستقصاءِ والمغالاةِ قائلاً : ((وبالغ فيه مبالغةً وبلاغاً إذا اجتهد فيه واستقصى وغالى في الشيء))<sup>(٥)</sup>

وإنَّنا في ضوء البحث نجد مشتركاتٍ لغويَّةَ في الجذر (بَلَّغَ) و(بالغ) ، الذي مصدره المبالغة ، ومعناها الزيادة الشدة والاجتهاد وبلوغ القصد ، لكنَّ المبالغة

(١) العين : ٤ / ٤٢١ (بلغ) .

(٢) يُنظَرُ : المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ٢١٥ (بلغ) ، وتهذيب اللغة : ٨ / ١٣٥ (بلغ) ، والمحيط في اللغة : ٥ / ٨٨ (بلغ) .

(٣) الفروق اللغوية : ١٠٧ (الفرق بين القوَّة والشدة) .

(٤) الكليات : ٢٩٦ (فصل التاء) .

(٥) المعجم الوسيط: ١ / ٦٩ (بلغ) .

((تقتضي الزيادة في الشيء والتلبس فيه، والتمكّن منه حتى تصل إلى درجة انتباه المتلقي وإثارته)) (١) .

## ٢- الْمُبَالَغَةُ اصْطِلَاحًا.

ما من شكّ في أنّ اللغويين قد أشبعوا هذا اللفظ إفادةً ، فكانت متونهم مستمدة من سياقات العرب اللفظية ، وكانت إحياءاتهم الدلالية تشرق بها الكلمة المفردة ، أو التركيب داخل السياق ، مما كان لها أثرٌ في ذهن المتلقي ، ولعلّ أقدم الإشارات الصريحة - في هذا المصطلح - نجدها عند الخليل التي تدلّ على بلوغ الجهد في العمل (٢) ، وعند الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تعني الزيادة في الوصف من الشدة والضعف ، إذ يقول: ((وهي أن يكون للشيء صفة ثابتة، فتزيد في التعريف بمقدار شدته أو ضعفه، فيدعى له من الزيادة في تلك الصفة ما يستبعد عند السماع أو يحيل عقله ثبوته)) (٣) ، فالمبالغة هي أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه زيادة تكون أشد في القصد ، وأبلغ في المعنى إلى أن يصل بكلامه إلى بلوغ القصد ، وإلى هذا انتهى التهانوي (ت ١١٧٥ هـ) ، بقوله : ((أن يدعي المتكلم بلوغ وصف في الشدة، أو الضعف حدّاً مستحيلاً، أو مستبعداً، ليدلّ على أن الموصوف بالغ في ذلك الوصف إلى النهاية)) (٤) .

ومن الجدير بالذكر أن نقول : إن مصطلح المبالغة ليس وليد عصرنا ، بل هو من إفاضة القدماء ؛ لأنهم قد صرحوا به وبمضمونه ، وما ذكر له من معانٍ وزيادات فهم يشير إلى مفهوم واحد هو الزيادة في بلوغ الشيء وتمامه، و ما عداه فهو اختلافات مفادها سعة العربي في القصد ، ومما ينبغي ذكره أيضاً أن مصطلح المبالغة في لغتنا المعاصرة قد أصابه انحطاط دلالي نتج عنه سوء فهم ، فطفق يأخذ دلالة (الكذب)، ولا يجوز لنا قبول كلّ رأيٍ أو قول بعيد كلّ البعد عن واقع

(١) المبالغة عند المفسرين حتى نهاية القرن السابع للهجرة : ٣.

(٢) يُنْظَرُ : العين : ٤ / ٤٢١ (بلغ) .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٥٧/٣ .

(٤) كشف اصطلاحات الفنون : ١٤٢٨ / ٢ .

اللُّغَةِ ، وَهَآوٍ فِي أَوْدِيَةِ الْوَهْمِ ، إِنَّمَا نَقَبُلُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ لَهُ فِي سِيَاقِهِ وَجُودٌ وَدَلِيلٌ يَبِينُ أَصَالَتَهُ ، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَتَلْمِيذِهِ سَيَبُويه وَابْنِ جَنِي ، فَلَامَجَالٌ لِتَبْدِيلِ مِصْطَلَحٍ عَرَبِيٍّ أَصِيلٍ بِمَفْهُومٍ بَدِيءٍ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ نَسْتَعْمَلَهُ بِالْمَفْهُومِ الصَّحِيحِ فِي الْحُكْمِ عَلَى النُّصُوصِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصِيلَةِ ، وَلِهَذَا اخْتَارَ الْبَاحِثُ الْمُبَالَغَةَ لِمَا تَحْمَلُ مِنْ مَعَانٍ لُغَوِيَّةٍ وَاصْطِلَاحِيَّةٍ تَكُونُ اقْرَبَ إِلَى التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ عَامَّةً ، وَكَلَامِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ خَاصَّةً .

### المَحْوَرُ الثَّانِي: الْمُبَالَغَةُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ .

إِنَّ أَوَّلَ مَا يَبْصُرُنَا النُّورَ عَنْ أَوْلِيَايَاتِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ سَوْأَلُ سَيَبُويه لِلْخَلِيلِ ، إِذْ يَقُولُ: ((وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : مَوْتُ مَائِتٌ ، وَشُغْلٌ شَاغِلٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَرِيدُونَ الْمُبَالَغَةَ وَالْإِجَادَةَ))<sup>(١)</sup> ، وَهَذَا مِنْ بَابِ اشْتِقَاقِ نَعْتِ الشَّيْءِ مِنْ اسْمِهِ ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ زِيَادَةَ اللَّفْظِ بِالتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّ هَذَا النِّعْتَ عِنْدَ الْفَارَابِيِّ يَفِيدُ التَّوَكِيدَ <sup>(٢)</sup> ، وَسَأْفَصَلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَفْصِيلاً عِنْدَ الْوَقُوفِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّرْكِيبِ <sup>(٣)</sup> .

وَمِمَّا صَرَّحَ بِهِ سَيَبُويه عَنِ هَذَا الْمِصْطَلَحِ ، مَا وَجَدْنَاهُ فِي الْوَصْفِ بِالْجَوَامِدِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (( وَمِنْ الصِّفَةِ: أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ . فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ كُلُّ الرَّجُلِ ، أَوْ هَذَا أَخُوكَ كُلُّ الرَّجُلِ ، فَلَيْسَ فِي الْحُسْنِ كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ بِهَذَا الْكَلَامِ هَذَا الرَّجُلَ الْمُبَالِغَ فِي الْكَمَالِ ... وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا الْعَالِمُ حَقُّ الْعَالِمِ وَهَذَا الْعَالِمُ كُلُّ الْعَالِمِ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْعِلْمِ فَإِذَا قَالَ هَذَا الْعَالِمُ جِدُّ الْعَالِمِ فَإِنَّمَا يَرِيدُ مَعْنَى

(١) الْكِتَابُ : ٣/٣٨٥ .

(٢) يُنْظَرُ : مَعْجَمُ دِيْوَانِ الْأَدَبِ : ٢ / ( ١٠ - ١١ ) .

(٣) يُنْظَرُ : الْجُمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْمَعْنَى : ١٩٠ .

هذا عالمٌ جداً، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم.))<sup>(١)</sup>، فالمبالغة عنده هي نهاية الشيء ، وبلوغ غايته وهذا ما وجدناه عنده<sup>(٢)</sup> .

ومن مسائل التَّرْكِيبِ التي صرَّحَ بها ابن جني في المبالغة في باب غلبة الفروع على الأصول إذ قال : ((هذا فصل من فصول العربية طريف؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة ))<sup>(٣)</sup> ، وهذا الباب قد عوّل عليه الباحث كثيراً في مسائله

ومن المسائل التي ذكرها ابن جني كذلك ، مسألة (الوصف بالمصدر) ، كقوله تعالى: ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [سورة يوسف : من الآية/ ١٨ ] ، إذ قال : (( من وصف بالمصدر فقال: هذا رجل زور، ووصوم، ونحو ذلك، فإنما ساغ ذلك له ؛ لأنَّه أراد المبالغة، وأن يجعله هو نفسه الحدث، لكثرة ذلك منه))<sup>(٤)</sup> ، فالمبالغة دلت على التَّكْثِيرِ عنده وهو ما صرَّحَ بهذا المعنى .

وثمة مسائل أُخر قد صرَّحَ بها ابن جني منها ما يخصُّ مسألة العدول في التوكيد بـ (أجمعون ، وأبتعون )<sup>(٥)</sup> ، وارتبطت أساليب المبالغة عنده بالمدح والذم ، وتحديدًا في باب نعم وبئس ، إذ قال : (( اعْلَمْ أَنْ نَعْمَ وَبَيْسَ فَعَلَانِ مَاضِيَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ وَمَعْنَاهُمَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ ))<sup>(٦)</sup> .

ومما ذكره صريحاً أيضاً هو المبالغة في (اسم الفعل) ، في باب تسمية الفعل، إذ قال : (( فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة عدلوا إليها بما ذكرناه من حالها ))<sup>(٧)</sup> .

(١) الكتاب : ٢ / (١٢- ١٣) .

(٢) يُنْظَرُ : الكتاب : ٢ / (١٢- ١٣) ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الخصائص : ١ / ٣٠١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ١٩٢ ، ويُنْظَرُ : المحتسب : ٢ / ١٠٧ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٨٤ .

(٦) اللع : ١٤٠ ، ويُنْظَرُ : الخصائص : ٣ / ٢٤٧ .

(٧) الخصائص : ٣ / ٤٩ .

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن جني قد يستعمل (أبلغ) ويريد بها أكثر مبالغة<sup>(١)</sup>، وهذا ما وجدناه في حديثه عن التوكيد<sup>(٢)</sup>، وقد يستعمل لفظ (أبلغ وأقوى) في مسأله منها قوله في العطف: ((إذا كانت الواو للعطف كان المعنى أبلغ وأقوى))<sup>(٣)</sup>، وما نفهم منه أنَّ المبالغة عنده تعني القوة، والشدة، والاختصار، والتكثير، والتوكيد، والزيادة، وبلوغ القصد.

### المَحْوَرُ الثَّالِثُ: المبالغة عند البلاغيين.

ليس غريباً أن تشترك المبالغة مع البلاغة في الجذر اللغوي (بلغ)، وفي المعنى، إذ إنَّ البلاغيين كثيراً ما كانوا يطلقون لفظ المبالغة، ومرادهم البلاغة، ولعلَّ السبب يرجع إلى اشتراك المصطلحين في اللفظ والمعنى، وقد عرَّفها البلاغيون بتعريفات كثيرة، تكاد تكون متقاربة بينهما، إذ ذكر ابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) بعد أن عدّها من محاسن الكلام هي: ((الإفراط في الصفة))<sup>(٤)</sup>، والإفراط هو مجاوزة الحد<sup>(٥)</sup>.

وهي عند قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) تعني الزيادة في المعنى حتى تصل إلى بلوغ القصد<sup>(٦)</sup> أمّا عند الرماني (ت ٣٨٤هـ)، فتعني الدلالة على كبر المعنى، إذ يقول: إنَّ المبالغة هي ((الدلالة على كبر المعنى على جهة التعبير عن أصل اللُّغة لتلك الإبانة))<sup>(٧)</sup>.

(١) يُنظَرُ : الخصائص : ٢ / ٤٤٨ ، و ٢ / ٤٨ ، و ٣ / ١٧٣ ، والمحتسب : ١ / ٨١ ، ١ / ١٥٥ ، وأبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة : ١٣ .

(٢) يُنظَرُ : الخصائص : ٢ / ٤٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ١٧٣ .

(٤) كتاب البديع : ٦٥ .

(٥) يُنظَرُ : مقاييس اللغة : ٤ / ٤٩٠ (فرط)، والمعجم الوسيط : ٢ / ٦٨٣ (فرط) .

(٦) يُنظَرُ : نقد الشعر : ٥٠ .

(٧) النكت في إعجاز القرآن : ٧٦ .

وهي عندَ عند أبي هلال العسكري تعني بلوغ قصد المعنى إذ يقول :  
((المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، ولا تقتصر في العبارة عنه  
على أدنى منازلته وأقرب مراتبه ))<sup>(١)</sup>

نخلص ممَّا سبق إلى أنَّ المبالغة عند البلاغيين تعني كبر المعنى وزيادته  
وصولاً إلى أقصى غاياته ، فهي لا تخرج عمَّا ذكره اللغويون إلاَّ أنَّهم عدَّوها فرعا  
من فروع تحسين اللغة وتجاوز المقام ، وزيادة الوصف ، ولم يخرج البلاغيون  
المحدثون عن هذا المعنى<sup>(٢)</sup> .

ومن المصطلحات المرادفة للبلاغة عندهم هي: (الغلو)، و(الإيغال)  
و(الإغراق)<sup>(٣)</sup> ، والناس فيها على خلاف، فمنهم من يؤثرها ، ويفضلها، ويرأها الغاية  
الغاية القصوى ، ومنهم من يعترض عليها ، ووردًا على كلِّ من يعترض قبول  
المبالغة، يقول ابن رشيق (ت ٤٦٣هـ) : ((ولو بطلت المبالغة كلها وغيبت لبطل  
التشبيه وعيبت الاستعارة إلى كثير من محاسن الكلام ))<sup>(٤)</sup>، وهذا ابن أبي الإصبع  
المصريّ (٦٥٤هـ) يؤكد كل التأكيد بإقرار المبالغة في القرآن الكريم ويرد على من  
عاب المبالغة قائلاً: (( وكيف تعاب المبالغة وقد وجدت في الكتاب العزيز على  
ضروب ))<sup>(٥)</sup> ، وخطأ العلوي (ت ٧٤٥هـ) كل من عاب على المبالغة قائلاً : ((أمَّا  
((أمَّا من عاب المبالغة فقد أخطأ، فإنَّ المبالغة فضيلة عظيمة لا يمكن دفعها  
وإنكارها، ولولا أنَّها في أعلى مراتب علم البيان لما جاء القرآن ملاحظًا لها في أكثر  
أحواله، و جاءت منه على وجوه مختلفة لا يمكن حصرها))<sup>(٦)</sup> ، بعد هذه الأدلة لا  
لا يمكن لنا رفض المبالغة أو إنكارها ؛ لأنَّها تبلغ بالمعنى أقصى الغاية ، وتزيد  
في القصد .

(١) يُنظَرُ : الصناعتين : ٣٦٥ .

(٢) يُنظَرُ : في البلاغة العربية (علم المعاني - البيان - البديع ) : ٥١٦ ، وفن البديع : ٨٤ .

(٣) يُنظَرُ : العمدة : ٥٥/٢ ، البديع في نقد الشعر : ١٠٤ .

(٤) العمدة : ٥٥/٢ .

(٥) تحرير التعبير : ١٥٧ .

(٦) الطراز : ١١٩/٣ .

### المِخْوَرُ الرَّابِعُ: الْمُبَالَغَةُ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ .

لَمَّا كَانَتْ الْمُبَالَغَةُ تَعْنِي زِيَادَةَ الْمَعْنَى ، وَتَقْوِيَتَهُ وَشِدَّتَهُ اعْتَنَى الْمُفَسِّرُونَ بِهَا عَنَاءً كَبِيرَةً فِي تَفْسِيرِهِمْ ؛ لِأَنَّهَا تَعُدُّ جِزَاءً مِنْ كَمَالِ الْمَعْنَى ، فَجَدُّ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهَا هُوَ الطَّبْرِيُّ (ت ٣١٠ ) ، فِي مَوْضِعِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ بِلَفْظَةِ (الْقِيُومُ ) فِي مَوْرِدِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [سورة البقرة : من الآية / ٢٥٥] ، إِذْ يَقُولُ : ((وَإِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ ، لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ قَصْدَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ ، فَكَانَ (الْقِيُومُ) وَ (الْقِيَامُ) وَ (الْقِيمُ) أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ مِنْ (الْقَائِمِ) )) (١) ، فَالْمُبَالَغَةُ عِنْدَهُ بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ فِي الْمَبْنَى وَالْقُوَّةِ فِي الْمَعْنَى ، وَالكَثْرَةَ فِي مَزَاوِلَةِ الشَّيْءِ ، وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا أَيْضًا وَالَّتِي نَصَّ عَلَى أَنَّهَا تَفِيدُ التَّوَكِيدَ عِنْدَ الْعَرَبِ قَوْلُهُ : (( فَإِذَا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي الْكَلَامِ أَنْ يَقُولُوا : (كَلِمَتٌ فَلَانًا بِفَمِي) ، وَ (مَشِيَتْ إِلَيْهِ بِرَجْلِي) ، وَ (ضَرَبْتَهُ بِيَدِي) )) (٢) ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [سورة ص: من الآية / ٢٣] ، وَكَانَ لِلتَّعْجِبِ بِصِيغَةِ (أَفْعَلْ بِهِ ) - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْبِئْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ ، [سورة الكهف : من الآية / ٢٦] - نَصِيبٌ عِنْدَهُ إِذْ يَقُولُ : (( أَنْبِئْ بِاللَّهِ وَأَسْمِعْ ، وَذَلِكَ بِمَعْنَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : مَا أَبْصَرَهُ وَأَسْمَعَهُ . )) (٣) ، وَمِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَيْضًا الْمُبَالَغَةُ فِي الْحَرْفِ (كَأَنَّ) الَّذِي يَعِدُّ أَوْكِدَ وَأَقْوَى مِنَ الْكَافِ ، فَيَحْسُنُ مَوْضِعَهُ فِي الْوَصْفِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ ، [سورة الصافات : الآية / ٦٥] ، فَقَدْ جَرَى اسْتِعْمَالُ النَّاسِ بَيْنَهُمْ : (( فِي مَبَالَغَتِهِمْ إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمُ الْمُبَالَغَةَ فِي تَقْبِيحِ الشَّيْءِ ، قَالَ : كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ )) (٤) ، فَالْمُبَالَغَةُ عِنْدَهُ هِيَ الزِّيَادَةُ وَالشَّدَّةُ وَالتَّقْوِيَةُ وَالتَّوَكِيدُ ، أَمَّا الزَّجَاجُ فَيَقْصِدُ بِهَا تَمَامَ الْقُدْرَةِ وَاسْتِحْكَامَهَا

(١) جامع البيان في تأويل القرآن: ٦ / ١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١١ / ٣٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧ / ٦٥٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢١ / ٥٤ .

، ففي قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [سورة البقرة : الآية/ ١٠٧ ] قال : (( ومعنى الملك في اللغة تمام القدرة واستحكامها فما كَانَ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ مَلِكٌ سَمِيَ الْمَلِكُ ، وما نالته القدرة مِمَّا يُقَالُ فِيهِ مَالِكٌ فَهُوَ مَلِكٌ ... ، وَأَصْلُ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ : (مَلَكْتُ الْعَجِينَ أَمَلَكُهُ ) ، إِذَا بَالِغَتْ فِي عَجْنِهِ )) (١) ، فَإِنَّ كَمَالَ الشَّيْءِ هُوَ مَا ثَبَتَتْ فِيهِ صِفَاتُ الْكَمَالِ ، أَيُّ : بَلَغَ أَقْصَى مُحَاسِنِهِ (٢) ، فَهَذَا الْمَعْنَى يَنْطَبِقُ تَمَامًا مَعَ مَا ذَكَرَهُ اللَّغَوِيُّونَ .

ومن الاستعمالات التي ذكرها الزجاج والتي صرح على أنها تفيد المبالغة هو فعل الأمر في صريح قوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾ ، [سورة الأنعام : من الآية / ١٣٥] ، إِذْ قَالَ : ((فإن قال قائل: فكيف يجوز أن يأمرهم النبي [ صلى الله عليه وآله وسلم ] أن يُقيموا على الكفر...، فإنما معنى هذا الأمر المبالغة في الوعيد )) (٣) ، ومن استعمالات المبالغة عنده كذلك الوصف بالمصدر وهو قول الله تعالى : ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ ، [سورة الإسراء: من الآية ١١] ، إِذْ يَقُولُ : ((والعرب تقول للذي يكثر الشيء خُلِفَتْ منه، كما تقول: أَنْتَ مِنْ لَعِبٍ، وَخَلَقْتَ مِنْ لَعِبٍ، نَرِيدُ الْمُبَالَغَةَ بِوَصْفِهِ بِاللَّعِبِ )) (٤) ، فَالوصف بالمصدر يفيد المبالغة والتكثير فكأنما جعل الإنسان كله لعبًا لكثرة تعاطيه إيَّاه .

فإن مصطلح المبالغة قد نضج عندهما ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تداوله واستعماله عند العرب ، وهو قول أحدهم : (( إذا أراد المبالغة في الخبر عن إخفائه شيئاً هو له مسرٌّ : قد كدت أن أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استراري به، ولو قدرت أخفيه عن نفسي أخفيته، خاطبهم على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك من الكلام بينهم )) (٥) .

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١٩١/١ .

(٢) يُنْظَرُ : لسان العرب : ١١ / ٥٩٨ (كمل)، والمعجم الوسيط: ٢ / ٧٩٨، (كمل) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٩٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٣ / ٣٩٢ .

(٥) جامع البيان عن تأويل القرآن : ١٦ / ١٥١ .

وقد تمثلت مرحلة النضج كذلك عند الزمخشريّ ، إذ ذكر دلالات منها (كبر المعنى وبلوغ الغاية فيه) ، ففي موردٍ قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا نُوْا لَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدْ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ ، [سورة الفرقان : الآية/ ٢١ ] قال : (( وَعَتَوْا وتجاوزوا الحدَّ في الظلم ... ، وقد وصف العُتُوُّ بالكبير ، فبالغ في إفراطه ، يعني أنّهم لم يجسروا على هذا القول العظيم إِلَّا لِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا غَايَةَ الْاسْتِكْبَارِ ، وَأَقْصَى الْعُتُوِّ )) <sup>(١)</sup> فلم يخرج عن المعنى الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ فِي مَعْجَمِهِ .

وقد تدل المبالغة -عنده - أيضًا على قوّة وقوع الحدث المأخوذة في دلالة الفعل (يدافع) ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ سورة الحج/ من الآية : ٣٨ ] ، إذ يقول ((ومن قرأ : (يُدَافِعُ ) ، فمعناه يبالغ في الدفع عنهم ، كما يبالغ من يغالب فيه ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمَغَالِبِ يَجِيءُ أَقْوَى وَأَبْلَغُ )) <sup>(٢)</sup> ، فهو يحذو حذو ابن جني في استعماله (أبلغ) ويريد بها ما كان أكثر مبالغةً <sup>(٣)</sup> .

ومن مواضع المبالغة عنده كذلك هو الإخبار بالنهي عن النفي ، في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِأَنبِيَائِهِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ ، [سورة البقرة : من الآية / ٨٣] ، وهو عنده ((إخبار في معنى النهي كما تقولُ : تذهبُ إلى فلانٍ تقولُ له: كذا تريدُ الأمرَ وهو أبلغُ من صريحِ الأمرِ والنهي ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سُوْرِعَ إِلَى الْاِمْتِثَالِ وَالْاِنْتِهَاءِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ )) <sup>(٤)</sup> ومن معاني المبالغة عنده هي التوكيد حتى قرنها به ، من ذلك قوله - في علة كثرة النداء في القرآن الكريم : ((فإن قلت: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره قلت : لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة...))

(١)الكشاف : ٣ / ٢٧٨ .

(٢)المصدر نفسه : ٣ / ١١٧ .

(٣)يُنْظَرُ : المصدر نفسه : ١ / ٩٤ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ٢٨٣ ، ٢ / ٢٨٦ ، ٣ / ٨٨ ، وغيرها من المواضع التي ذكرها في تفسيره ، وأبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة : ١٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٨٦ .

فاقتضتِ الحالُ أن ينادوا بالآكدِ الأبلغِ ))<sup>(١)</sup> ، فالمبالغةُ عنده لا تخرجُ عن الزيادةِ وبلوغِ القصدِ والقوةِ والتوكيدِ والشدةِ والكثرةِ ، إذ نجدُ ذلكَ في صورهِ التي ذكرها منها الاستفهامُ<sup>(٢)</sup> ، والنفيِ بلامِ الجحودِ<sup>(٣)</sup> ، والتشبيهِ بالحرفِ (كأنَّ)<sup>(٤)</sup> ، والعدولِ، إذ قال : (( فإن قلتُ : ما فائدةُ صرفِ الكلامِ عن الخطابِ إلى الغيبةِ ؟ قلتُ : المبالغةُ ))<sup>(٥)</sup> ، وزيادة المعنى بالوصفِ كوصفِ العلوِّ بالكبرِ ، قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَہُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ [سورة الإسراء : من الآية / ٤٣] ، ومن المواضع التي استدلَّ بها على وجودِ المبالغةِ (التكريرُ بالجملةِ الخبريةِ والاستثنائيةِ) في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ وَثَمُودٌ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مِمَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ ، [سورة ص : الآية / ( ١٢ - ١٥ ) ] ، إذ ذكر أنَّ التكرارَ يفيد التوكيدَ والشدةَ وأنواعًا من المبالغةِ المسجلة<sup>(٦)</sup>.

أمَّا الرازي (ت ٦٠٦هـ) فقد عدَّ المبالغةَ من مواضعِ التَّعْظِيمِ والتَّعْظِيمِ ، وهو ما تحققَ عنده في موضعِ اللامِ ، وفي قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الحمد : الآية / ١ ] ، إذ يقولُ : إنَّ ((التَّعْظِيمِ مُشْعِرٌ بِالتَّعْظِيمِ، وَهَذَا اللَّفْظُ يَسْتَحِقُّ الْمُبَالَغَةَ فِي التَّعْظِيمِ))<sup>(٧)</sup> ولا تحصلُ المبالغةُ عنده إلا أن تبْلُغَ في وصفِ الشيءِ الدرجةَ الأقوى<sup>(٨)</sup> مع بلوغِ الكمالِ<sup>(٩)</sup> .

(١) الكشاف: ١ / ( ١٢١ - ١٢٢ ) .

(٢) يُنظَرُ : المصدر نفسه: ١ / ٦٤٢ .

(٣) المصدر نفسه: ١ / ٦١٠ .

(٤) المصدر نفسه: ٢ / ١٧٤ .

(٥) المصدر نفسه: ٢ / ٣٢٣ .

(٦) المصدر نفسه: ٢ / ٧٧ .

(٧) مفاتيح الغيب : ١ / ١٠١ .

(٨) يُنظَرُ : المصدر نفسه: ١ / ١٣٠ .

(٩) يُنظَرُ : المصدر نفسه: ٢ / ٣٠٩ ، و ٨ / ١١٥ ، والمبالغة عند المفسرين حتى نهاية القرن التاسع

الهجري : ١٠ .

وإن لم يعرفوا المبالغة بصريح العبارة كما عرفها اللغويون غير أنهم عدّوها من وسائل إثراء المعنى؛ لأنها تبلغ ما لا يستطيع أن يبلغها غيرها من المعاني؛ لأنها إذا اطلقت على التركيب أُريد بها تكثير المعنى، أو قوته، أو توكيده، وصولاً إلى بُلُوغِ الغَايَةِ<sup>(١)</sup>، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ زِيَادَةِ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ فِي الْمَوْصُوفِ ، بحسب فهم دلالة المبالغة للنصّ القرآني ، وتختزل أحياناً كل هذه المعاني ، وهي كذلك لا تخرجُ عندهم عمّا ذكره اللغويون - النحويون أو البلاغيون - .

(١) يُنظَرُ: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢ / ٤٥٧، و البحر المحيط: ١ / ٣٤١ ، و الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ١ / ١٠٦ ، والتحرير والتنوير: ١ / ٢٢٥ .

## Abstract

Speaking about grammar is talking about the basic pillar in our Arabic language, Because it protects the tongue from making mistakes, and by it the speaker empties his eloquence and eloquence, and by it the intelligent is measured from others, so how if the speaker is one of the Arab princes of speech, and eloquent They are more eloquent than those who speak, and more eloquent than those who speak.

Because their origin is the Messenger of God Muhammad (may God's prayers and peace be upon him and his family), so they are the center of prophetic knowledge of Muhammad, and its lofty places, and among them is the best of its sciences, the crack of its origins, and the manifestation of its secrets. However, he was turned away from him, and he was also excluded from the arena of martyrdom, even though his words were in the era of protest, so he represents the most eloquent speech; Because he spoke in the tongue of his grandfather,

the Noble Prophet Muhammad (peace and blessings of God be upon him and his family), and I chose a part of the linguistic themes that pertain to interpretation, exhortations, wisdom, and supplications, in order to expand the scope of application. according to the honorable Prophetic Sunnah, and in continuation of the series of studies that preceded me in that, which showed their rich heritage, with linguistic spoils, grammatical structures, and rhetorical accusations, including what was explored in the words of the lady Ali and her father, Al-Hassan Ali Al-Zahra' and Al-Hassan Ali Al-Mujjamin, the martyr. And from his offspring are Imam al-Sajjad and Imam al-Baqir (peace be upon them), which is relied upon in linguistic protest.

a work I offer in the service of the language of the Noble Qur'an, in order to complete those works that I studied

My thought fell on exaggeration, because of the semantic benefits that it contains that expand the circle of meaning, and take away the calamity of grammar. The terms of the rhetoricians, and the texts of the commentators, and I do not claim that I am the first to write this. There are writings that preceded me in that, including what Dr. Fadel al-Samarrai pointed out with change and some of them were in the interpretation of the Qur'an, and the other In aspects of linguistic studies, however, they did not shed much light on the grammatical aspect in their studies, as the researcher expanded The research plan has been gathered after gathering and boots, followed by three and conclusions, including the most important results and a list of sources review and summary in English. (Exaggeration between the concept and compensation). For fear of a defective repetition, and to avoid confusing theorizing with application. The preamble showed the origins of this term explicitly and declared by Al-Khalil (d. ١٧٠ AH), his student Sibawayh (d. ١٨٠ AH), and Al-Zajjaj (d. ٣١١) and others. The preamble also showed that the term exaggeration is not as it is used in our contemporary language, but is a means One of the means of strengthening speech, which is intended to reach the intention of meaning in contrast to achieving the speaker's effort of perfection, completeness and strength in style. I devoted the first chapter entitled: (grammatical exaggeration in constructional methods). I did not study all the structural methods, but I confined myself to what the scholars stipulated regarding the existence of exaggerations or their synonyms. This chapter included two topics. The first of them: (Exaggeration in the

constructional methods of demand), and the second topic I made it a study of (Exaggeration in non-demanding construction methods). The second chapter was signed under the title: (grammatical exaggeration in the experiences), and its hopper at two destinations, was: (grammatical exaggeration in the exhaust method) of the first aspect As for (exaggeration in the method of emphasizing), it was the title of the second topic. The third chapter has signed: (grammatology in deletion, and sporadic issues), and its hopes also had: (grammatology in deletion) from the first aspect, and (grammatical exaggeration in separate issues) It was a title for the second research.

Then, I followed the research with a conclusion in which I presented the most important results of the study. As many research topics, their sources are diversified and reviewed between applicable grammatical books, late, and, and others, with this research. As for documenting the evidence of the Imam, I relied in it on the advanced sources that are considered a chain of narrators and a solid source for the Imami Shiites, the most important of which are: the book (Al-Mahasin), by Al-Barqi (٢٧٤). And I relied in these studied evidence on everything that happened on the tongue of the infallible, or what was transmitted by his son the Imam al-Sadiq (peace be upon him), or what was narrated by his close students, and I did not quote what he attributed to his ancestors.

And from the difficulties I encountered is the difficulty of the words of Imam al-Baqir and he and his words as saying: (Peace be upon him): ((our conversation is difficult, is unimpled only a close king, or a sender prophet, or a believer examined, or a fortified city, " He surrounds their hadiths, and investigates their implications? They are justice and weight of the Qur'an .

الصَّحِيفَةُ		المَوْضُوعُ
إِلَى	مِنْ	
هـ	أ	مُقَدِّمَةٌ.
١٤	١	التَّمْهِيدُ: الْمُبَالَغَةُ بَيْنَ الْمَفْهُومِ ، وَالتَّأْصِيلِ.
٥	١	المِحْوَرُ الْأَوَّلُ: الْمُبَالَغَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
٨	٦	المِحْوَرُ الثَّانِي: الْمُبَالَغَةُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ .
٩	٨	المِحْوَرُ الثَّلَاثُ: الْمُبَالَغَةُ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ.
١٤	٩	المِحْوَرُ الرَّابِعُ: الْمُبَالَغَةُ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ
٨١	١٦	الفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْمُبَالَغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي الْأَسَالِبِ الْإِنْشَائِيَّةِ .
٤٦	١٦	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : الْمُبَالَغَةُ فِي الْأَسَالِبِ الْإِنْشَائِيَّةِ الطَّلَبِيَّةِ.
١٧	١٦	- أولاً: الأَمْرُ.
٢٠	١٧	أ- فِعْلُ الأَمْرِ.
٣٤	٢٠	ب- الْمُبَالَغَةُ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ (هَاتِ) وَ(هَلُمَّ) وَ (مَه) .
٣٩	٣٤	ت- الْمُبَالَغَةُ فِي المَصْدَرِ التَّائِبِ عَن فِعْلِهِ بِلَفْظَةِ (وَيْح ، وَ وَيْل) .
٤٤	٣٩	ث- الْمُبَالَغَةُ فِي المَصْدَرِ سُحْقًا.
٤٦	٤٤	- ثَانِيًا: الْمُبَالَغَةُ فِي النَّهْيِ .
٨١	٤٨	المَبْحَثُ الثَّانِي : الْمُبَالَغَةُ فِي الْأَسَالِبِ الْإِنْشَائِيَّةِ غَيْرِ الطَّلَبِيَّةِ.
٤٨	٤٨	- أُسْلُوبُ المَدْحِ وَالمَدَمِّ .
٤٩	٤٩	- المَدْحُ لُغَةً.

٤٩	٤٩	- المَدْحُ اصطِلًا حَا.
٥٠	٤٩	- الذَّمُّ لُغَةً:
٥٠	٥٠	- الذَّمُّ اصطِلًا حَا.
٥٠	٥٠	- تراكيب المَدْحِ والذَّمِّ .
٥٣	٥٠	- استعمالاتُ فِعْلِي المَدْحِ والذَّمِّ ( نِعَمَ وَبِئْسَ ) .
٦١	٥٣	- اسْتِعْمَالَاتُ فَاعِلِ المَدْحِ والذَّمِّ.
٦٢	٦١	- أُسْلُوبُ التَّعْجُبِ .
٦٣	٦٣	- نَوْعَاهُ :
٦٧	٦٣	- أَوَّلًا: الصِّيغَةُ التَّرْكِيبِيَّةُ القِيَاسِيَّةُ .
٦٨	٦٧	- ثَانِيًا : التَّعْجُبُ السَّمَاعِيَّ بِطَرِيقَةِ الاسْتِفْهَامِ .
٦٩	٦٩	- المُبَالَغَةُ فِي الاسْتِفْهَامِ المُتَضَمِّنِ مَعْنَى التَّعْجُبِ .
٧١	٧٠	- المُبَالَغَةُ فِي الهَمْزَةِ وَ(هَلْ) الاسْتِفْهَامِيَيْنِ .
٧٤	٧٢	- التَّعْجُبُ السَّمَاعِيَّ بِلَفْظَةِ (مَا أَدْرَاكَ) ، وَمُسْتَقَاتِهَا .
٧٦	٧٤	- التَّعْجُبُ السَّمَاعِيَّ بِ (كَيْفَ) المَصَاحِبَةُ لِحَرْفِ (الْوَاوِ) .
٨١	٧٦	- التَّعْجُبُ السَّمَاعِيَّ بِطَرِيقَةِ الاسْتِعَاثَةِ .
١٣٨	٨٢	الفَصْلُ الثَّانِي: المُبَالَغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي الأَسَالِبِ الخَبَرِيَّةِ .
١١٥	٨٣	- المَبْحَثُ الأوَّلُ: المُبَالَغَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي أُسْلُوبِ النَّفْيِ:
١١٠	٨٣	- القِسْمُ الأوَّلُ : النَّفْيُ الظَّاهِرُ.
٨٥	٨٣	- لَاتٌ وَعَمَلُهَا.

٨٨	٨٥	- أصلها :
٩٣	٨٨	- دلالتها.
١٠٢	٩٣	- لا النافية للجنس.
٩٤	٩٣	- شبهها بـ (إنّ) في التوكيد والمبالغة .
٩٦	٩٥	- شروط عملها .
١٠٣	٩٦	- أنواع اسمها .
١١٠	١٠٣	- ( لَنْ ) .
١١٠	١٠٣	- ( لَنْ ) بَيْنَ التَّأْصِيلِ وَالتَّوْكِيدِ وَالمُبَالَغَةِ.
١١٥	١١٠	- القِسْمُ الثَّانِي: النَّفْيِ الضَّمْنِي .
١١٥	١١١	- الاستفهام المتضمن معنى النفي.
١٣٨	١١٦	المَبْحَثُ الثَّانِي : المُبَالَغَةُ فِي التَّوْكِيدِ .
١١٧	١١٦	- مفهوم في اللغة والمصطلح.
١١٨	١١٧	- أغراض التوكيد:
١٢٠	١١٨	- وَجْهُ المُبَالَغَةِ فِي التَّوْكِيدِ اللَّفْظِي .
١٣٨	١٢٠	- المُبَالَغَةُ فِي الحُرُوفِ .
١٢٦	١٢١	- الصَّرْبُ الأوَّلُ : المُبَالَغَةُ فِي الحُرُوفِ النَّاسِخَةِ .
١٢٣	١٢١	١- (إنّ) .
١٢٦	١٢٣	٢- (كأنّ) .
١٢٩	١٢٦	- الصَّرْبُ الثَّانِي: المُبَالَغَةُ فِي لامِ التَّوْكِيدِ.

١٣٥	١٣٠	- الضرب الثالث: المبالغة في الأحراف الزائدة للتوكيد .
١٣٥	١٣٠	- أولاً: المبالغة في الباء الزائدة .
١٣٨	١٣٦	- ثانيًا: المبالغة في لام الجحود.
١٧٦	١٣٩	الفصل الثالث: المبالغة النحوية في الحذف ، ومسائل متفرقة.
١٥٧	١٤٠	- المبحث الأول : المبالغة في الحذف .
١٤١	١٤١	- الحذف في المعنى اللغوي :
١٤٢	١٤١	- الحذف في المعنى الاصطلاحي .
١٤٣	١٤٢	- أسباب الحذف.
١٤٣	١٤٣	- أنماط المبالغة في الحذف .
١٤٣	١٤٣	- أولاً: حذف جملة جواب الشرط والقسم .
١٥٠	١٤٤	الضرب الأول : حذف جملة جواب الشرط.
١٤٦	١٤٤	الاستعمال الأول : حذف جواب ( إن ) الشرطية .
١٤٨	١٤٦	الاستعمال الثاني : حذف جملة جواب ( لو ) الشرطية.
١٥٠	١٤٨	الاستعمال الثالث: حذف جواب ( إذا ) الشرطية.
١٥٧	١٥١	ثانيا : المبالغة في حذف أركان القسم .
١٥٣	١٥١	الاستعمال الأول : المبالغة في حذف جملة القسم .
١٥٥	١٥٣	الاستعمال الثاني : حذف المقسم به :

١٥٨	١٥٥	الاستعمال الثالث : حذف جملة جواب القسم .
١٧٦	١٥٨	المبحث الثاني : المبالغة في مسائل متفرقة.
١٦٠	١٥٨	- أولاً : المبالغة في الإخبار بالمصدر عن الذات .
١٦٨	١٦٠	- ثانياً : المبالغة في الوصف .
١٦٦	١٦٤	الضرب الأول : المبالغة في الوصف بالجوامد الواقعة صفةً.
١٦٦	١٦٤	الضرب الثاني : المبالغة في الوصف بالمصدر عن الذات .
١٦٨	١٦٦	- الضرب الثالث : المبالغة في الوصف في اشتقاق نعت الشيء من اسمه .
١٧٢	١٦٨	- الضرب الثالث : المبالغة في عطف أحد المترادفين على الآخر .
١٧٥	١٧٢	- رابعاً المبالغة بتميز النسبة .
١٧٦	١٧٥	خامساً : المبالغة في نفي الشيء وإثبات ضده .
١٨١	١٧٧	الخاتمة.
٢١٦	١٨٢	ثبت المصادر، والمراجع.
c	A	ملخص باللغة الإنجليزية.



## المبحث الأول: المبالغة في الأساليب الإنشائية الطلبية .

الإنشاء من الأساليب التي يقصد بها إنشاء المعنى، والابتداء به، وهو الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته<sup>(١)</sup>، وإنَّ الفارق بينه وبين الإخبار هو أنَّ الأخير ، ((لا بدَّ فيه من قصد المطابقة، أو قصد عدمها، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها))<sup>(٢)</sup> .

فإنَّ الإنشاء يُقسَّم على قسمين ، طلبي ، وغير طلبي<sup>(٣)</sup>، و الأول هو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطلب وهو موضع عناية اللغويين ، لاشتماله دلالات كثيرة ، وهذه الدلالات تتولد من القرائن والسياق ، وأنواعه كثيرةٌ منها: الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والتمني<sup>(٤)</sup>؛ ولأنَّه يستدعي مطلوبًا غير حاصلٍ وقت الطلب ، ولذلك يُسمَّى الإنشاء الحاصل فيها طلبيا<sup>(٥)</sup> ، وسيقتصرُ الباحثُ على ما ما صُرحَ بوجود المبالغة فيها .

### أولاً: الأمر.

الأمر: لغةً: هو نقيض النهي<sup>(٦)</sup>، واصطلاحًا: هو قول الأمر لمن دونه أفعل<sup>(٧)</sup>، فهو قد يكون مشروطًا بصفة الإلزام، إذ هو ((صيغةٌ تستدعي الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء مع الإلزام)<sup>(٨)</sup> ، وهذا الأمر هو ما يسمى حقيقياً .

(١) يُنظَرُ : دلائل الإعجاز : ١٧٤ .

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني : ٣٠٥

(٣) يُنظَرُ : مفتاح العلوم : ٣٠٢ ، والايضاح في علوم البلاغة : ١٣٠ .

(٤) والايضاح : ١٣٠ ، وعلم المعاني، للدكتور عبد العزيز عتيق : ٧١ .

(٥) يُنظَرُ : مفتاح العلوم : ٣٠٢ .

(٦) العين : ٢٩٧/٨ ، (أمر) .

(٧) التعريفات ، للجرجاني : ٣٧ ، (باب الألف ) .

(٨) يُنظَرُ : الطراز : ٣ / ١٥٥ .



وقد يكون الطلب بصيغته المخصوصة صادرًا من الأعلى إلى من دونه، ويسمى أمرًا، أو يكون صادرًا من الأدنى إلى الأعلى، و يسمى دعاء<sup>(١)</sup>، فإنَّ الأمر يعني الطلب، بصيغته القولية، سواء أكان حقيقة أم مجازًا، وإنَّه ليردُّ على صيغٍ متعدِّدة: منها فعل الأمر (أَكْتُبْ) ، أو اسم الفعل، نحو: اسم فعل الأمر نحو: (مَهْ)، بمعنى: (أَكْفُفْ)، أو مصدر منصوب على المصدرية، نحو: (سُحِّقًا)، بمعنى (أسحقه الله سُحِّقًا)<sup>(٢)</sup>.

### أ: فِعْلُ الْأَمْرِ.

فِعْلُ الْأَمْرِ : هو طلبُ الفعلِ بصيغةِ المخاطبِ المخصوصة<sup>(٣)</sup> ، وحدّه الفاكهِيُّ بأنّه : ((كلمةٌ دلَّتْ على الطلبِ بِذَاتِهَا))<sup>(٤)</sup> .

والأصلُ أنْ يدلَّ فعلُ الأمرِ على طلبِ القيامِ بالفعلِ في زمنِ المُستقبلِ<sup>(٥)</sup> ، فقولنا : (أَكْتُبْ) ، هو طلبُ قيامِ المخاطبِ بحدثِ الكتابةِ نفسِها ، على وجهِ الإلزامِ ووجوبِ الامتثالِ ، وهذا هو الأصلُ فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [سورة البقرة : من الآية / ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة التوبة : من الآية / ٢٩] ، فهذا من قبيلِ الأمرِ الواجبِ ، وهو ما يُستعملُ للمواجهةِ ، وإنَّ أكثرَ معاني الأمرِ تجعلُ من اللفظِ دالًّا على الوجوبِ فإنَّ قالَ قائلٌ كيفَ يجوزُ أنْ يَأْمُرَهُمُ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أنْ يُقِيمُوا على كفرِهِمُ وضلالِهِمُ ، فيقول لهم : ﴿اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ ، [سورة الأنعام : من الآية / ١٣٥] ، ((فإنَّما معنى هذا الأمرِ المبالغةِ في الوعيدِ))<sup>(٦)</sup> ، ونظيره قوله تعالى : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة

(١) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٢٨٩ .

(٢) يُنظَرُ : الكتاب : ١ / ٢٤٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٣٠ ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ٩٦

وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٣

(٣) يُنظَرُ : أمالي ابن الشجري : ١ / ٤١٠ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٢٨٩ .

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو : ١٠١ .

(٥) يُنظَرُ : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٢٩٠ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢ / ٢٩٤ .



فصلت: من الآية / ٤٠ ] ، قال الزجاج: و هو ((جوازُ العربِ الذي تستعمله في المبالغة في الوعيد))<sup>(١)</sup>، لأنَّ الله (تعالى) لا يخلف الميعادَ فقد توعدهم بالعذاب التامِ الشاملِ فالمبالغة هنا هي زيادةٌ في القصدِ ، وتأكيدٌ في الوعدِ .

فإذا خرج الأمرُ عن أصله فإنما يخرجُ ، لمقاصدَ تداوليّةٍ آخر وهي ما وضعها أصحابُ المعاني بحسبِ قرائنِ الأحوالِ ومناسباتِ المقامِ ، ومنها :

الدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ ، [سورة البقرة : من الآية / ٢٥٠] ، فأخذ الرّازي يصفُ صيغةَ الدعاءِ المتمثلة بفعل الأمر (أفرغ) بالمبالغة في زيادة وصفِ الحدثِ على وجهِ التأكيدِ، والتّمامِ ، والإثباتِ ، ((فَنَقُولُ قَوْلَهُ: أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا يَدُلُّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي طَلَبِ الصَّبْرِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا صَبَّ الشَّيْءُ فِي الشَّيْءِ فَقَدْ أَثْبَتَ فِيهِ بِحَيْثُ لَا يَزُولُ عَنْهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّأَكِيدِ، وَالثَّانِي: أَنَّ إِفْرَاقَ الْإِنَاءِ هُوَ إِخْلَاؤُهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِصَبِّ كُلِّ مَا فِيهِ، فَمَعْنَى: أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا: أَيِ اصْبُبْ عَلَيْنَا أَمَّ صَبِّ وَأَبْلَغَهُ))<sup>(٢)</sup>، فالمبالغة عنده (( استمدت معناها من أمرين: الأول: التأكيد، والثبات، والآخر بلوغ الإفراغ حدّ التمام ، والتأكيد والتّمام بآبانٍ من أبوابِ المبالغة))<sup>(٣)</sup>، وقد يخرج الأمر بصيغة فعله الطلبي إلى دلالة الإخبار ومرادُه المبالغة أيضًا ، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِلَّا أَنْتُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ ، [سورة التوبة : الآية ٥٣ ] ، وهو: ((أمرٌ في معنى الخبر، أي: لن يتقبلَ منكم نفقاتكم أنفقتم طوعًا أو كرهًا، وفائدته المبالغة في تساوي الإنفاقين في عدم القبول))<sup>(٤)</sup>، ومن المقاصد التداولية الأخر: الإباحة ، والتّخييرُ ، والدّعاءُ ، والتّهديدُ ، والنّصحُ والإرشادُ ، والتّسخيرُ ، والإهانةُ و الاحتقارُ أو الإهانة ، والتّسويةُ ، والتّمني ، والالتماسُ ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج: ٤ / ١٨٧ .

(٢) تفسير الرّازي : ٥ / ٥١٤ .

(٣) المبالغة عند المفسرين حتى نهاية القرن السابع للهجرة ، (دراسة سياقية) : ٨٢ .

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣ / ٨٤ .



والامتثال ، والعجب ، والتكذيب ، والتّحدي أو التّعجيز ، والإذلال ، وإظهار القدرة ، وغيرها من المعاني التي ذكرها أربابها ، والمُبالغة أساسها <sup>(١)</sup> ، وهذه المعاني كلّها لا تتحقق ، إلاّ إذا سُحِبَ معنى الأمر ، فتتغير دلالة الالتزام فيه إلى الدلالات الموضوعية ، ومن هذه الدلالات التي وردت في كلام إمامنا الباقر (عليه السلام) :

١- الإكرام : فقد روي عن أبي بصير أنه قال: (( قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) - لَمَّا ذَهَبَ بَصْرِي - أَنْتُمْ وَرَثَةُ رَسُولِ اللَّهِ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ) ، قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : رَسُولُ اللَّهِ وَارِثُ الْأَنْبِيَاءِ عِلْمَ كُلِّ مَا عَلِمُوا ، قَالَ : نَعَمْ ، قُلْتُ : فَأَنْتُمْ تَقْدِرُونَ أَنْ تُحْيُوا الْمَوْتَى وَ تُبْرِئُوا الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . بِإِذْنِ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : فَادُنْ مِنِّي يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ، فَمَسَحَ عَلَيَّ وَجْهِي وَ عَلَيَّ عَيْنَيَّ فَأَبْصَرْتُ الْأَشْيَاءَ )) <sup>(٢)</sup> .

إنّ صيغة الأمر قد حدثت بطريقة فعل الأمر: (فادن مني) ، وهي متحققة على سبيل الإكرام لا الاستعلاء والاستلزام ؛ لأنّ القرينة تحتكم إلى إكرام الإمام الباقر لأبي بصير بردّ بصره عليه بعد ما كان بصيرا لا يرى ، فهو قد أبصر الأشياء كلّها بكرامة الإمام (عليه السلام).

## ٢ - إباحة الشيء .

إنّ استعمال الصيغة الطلبيّة ، لغرض هذا المقصد يكون في سياق يشته به السائل حظر الشيء عنه ، فالتعبير بالإباحة يكمن في ((إظهار الرضا بوقوع الدّاخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب)) <sup>(٣)</sup> .

وقد جاء أسلوب الأمر بصيغة فعله الأمري هذه ، والمراد بها الإباحة بعد الحظر <sup>(٤)</sup> في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي

(١) يُنظَرُ : أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٨٨ ، و مفتاح العلوم : ٣١٨ / ١ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ٣ ،

(٢) (٨٢- ٨٧) ، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، (٤٦٤ - ٤٦٨) .

(٣) المناقب ، لابن شهر آشوب : ٤ / ١٨٤ .

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة: ٣ / ٨٣ .

(٤) يُنظَرُ : أمالي ابن الشجري: ١ / ٤١١ .



الأرضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿ [سورة الجمعة: من الآية / ١٠] ، وقوله (عزَّ وجلَّ): ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [سورة المائدة: من الآية / ٢] ، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [سورة الحج: من الآية / ٣٦] ، ومما وردَ مِنْ كَلَامِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عِنْدَمَا سَأَلَهُ أَصْحَابُهُ عَنْ شِرَاءِ اللَّحْمِ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا يَصْنَعُ الْقِصَابُونَ : قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((كُلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ)) (١) .

إنَّ الفعلَ الأُمريّ (كُلْ) غرضُه الإنجازيُّ هو الإباحةُ ، أي: لا بأسَ ، ولا حرجَ عليكم مِنْ أَنْ تَأْكُلُوا الذَّبَائِحَ مِنْ أَيَادِي الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَسْوَاقِ بَعْدَمَا كَانُوا يَسْأَلُونَ وَيَشْدُدُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ ، فالدينُ الإسلاميُّ دينٌ يُسرُّ لا عُسرٌ ، ولو قالَ قائلٌ: لِمَاذَا جَاءَتِ الْجُمْلَةُ الطَّلِبِيَّةُ مَصْحُوبَةً بِالنَّهْيِ (لَا تَسْأَلْ عَنْهُ)؟ ، لَكَانَ الْجَوَابُ مَبَالِغَةً وَتَأَكِيدًا وَعِنَايَةً وَاهْتِمَامًا بِالْأَمْرِ ، فالجمعُ بين الأمرِ والنَّهْيِ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ يَعدُّ مَدْعَاةً لِلزِّيَادَةِ ؛ لِتَكُونَ حِجَّةً فِي الْإِبَاحَةِ مِنْ لَدُنِ الْإِمَامِ إِلَى السَّائِلِ الْكَرِيمِ ، وَكَذَلِكَ ؛ لِغَرَضِ رَفْعِ الْحَظَرِ عَلَى مَا تَوَهَّمَهُ السَّائِلُ فِي نَفْسِهِ مِنْ أَكْلِ الذَّبَائِحِ .

### ب: المبالغة في أسماء الأفعال (هات) و(هلم) و(مه) .

على الرغم من قلة استعمال هذه الألفاظ اللغوية ، إذا ما وازنتها مع الفعلِ غَرَّ أَنَّهَا قَدْ اسْتَوَتْ عَلَى سَوْقِهَا النَّحْوِيّ، وَأَخَذَتْ مِنْحَى دِلَالِيًّا وَاسِعًا فِي ضَوْءِ دَرَاةِ اللُّغَوِيَّينَ لَهَا، فَقَدْ سَدَّدُوا سِهَامَ الْعِنَايَةِ فِي أَصْلِهَا وَتَرْكِيبِهَا وَدِلَالَتِهَا وَهَذَا الْأَلْفَاظُ وَتَجَدَّرُ النَّحْوِيَّينَ فِيهَا بِسَبَبِ مَا وَجَدَ مِنْ اخْتِلَافٍ لَهْجِي قَدْ تَزَايَدَ فَشَمَلَ اللَّفْظُ نَفْسَهُ ، وَخَرَجَ بِوَجْهَاتٍ نَظَرٍ لُغَوِيَّةٍ تَارَةً ، وَنَحْوِيَّةٍ أُخْرَى نَتَجَّ عَنْهُ أَفْعَامُ اللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ بِدِلَالَاتٍ أَوْسَعِ مِمَّا لَوْ كَانَتْ مَفْرَدَةً ، لِاجْتِمَاعِ الْإِيْجَازِ . وَالِاتِّسَاعِ وَالْمَبَالِغَةِ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ جَنِي : (( فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي تَسْمِيَةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِتِّسَاعِ وَمِنْ الْإِيْجَازِ . وَمِنْ الْمَبَالِغَةِ عَدَلُوا إِلَيْهَا بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَالِهَا )) (٢) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ

(١) الكافي : ٦ / ٣٣٣ .

(٢) الخصائص : ٣ / ٤٩ .



يعيش : ((وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قال: "هيهات زيد"، فكأنه قال: "بعُدَ جِدًّا"، أو "بعُدَ كُلَّ البُعْدِ")) ، فالمبالغة عندهما هي العدول من الفعل إلى اسم الفعل لغرض بلوغ قصد المتكلم .

### ١- المبالغة في اسم الفعل (هات) .

هي كلمة تستعمل في الأمر ، ويتصرف فيها بحسب المأمور ، فيقال للرجل (هات ) ، وللأنثى (هاتي) بإثبات الياء ، كقول امرئ القيس (١) :

إِذَا قُلْتُ: هَاتِي نَوَّلِينِي، تَمَائِلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رِيَا الْمُخْلَلِ

وللأنثى ، (هاتيا) ، مثل : (عَاديَا) ، وللجمع ( هَاتُوا ) ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [سورة البقرة : الآية / ١١١] .

وقد حُمِلَتْ (هات) على (هَلَمْ) في المعنى ، وهذا ما جعل حشدًا من النحويين يقولون بفعاليتها ، لجريانها مجرى (هات) ؛ ولأنها مقيسة بفعل الأمر من حيث اتصالها بالضمائر، فضلا عن أنهم قد رأوها تأخذ حكم الفعل من حيث التعدي واللزوم ، فتكون متعدية بنفسها، لهذا جعلوها مقيسة على فعل الأمر (٢) .

أما من حيث تصرفها فهي عندهم متصرفة ، ولكن العرب أسقطوا فعلها الماضي وكذلك المضارع ، ولم يبق منها إلا الأمر ، قال الخليل : (( ولكن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلا (هات) في الأمر )) (٣) ، وهناك الكثير من الألفاظ قد اندثرت أفعالها في لغتنا العربية شأنها شأن بقية اللغات (٤) .

(١) يُنظَرُ : ديوانه : ٥٦ .

(٢) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٣٥ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٤٨ . وشرح قطر الندى وبل الصدى ٤١ .

(٣) العين : ٤ / ٨٠ ، (هات) .

(٤) يُنظَرُ : موث الألفاظ في العربية ، ونظائرها (بهيط ، و ينبغي وغيرها من الافعال) : (٤٢٨-٤٣٠) .



أما القسم الآخر - وهم أقل من الأول - فقد ذهبوا إلى أنها اسم فعل فهي تُعطي معنى الفعل ، وحجتهم في ذلك أنهم وجدوا فيها قوّةً مشابهتها بالفعل<sup>(١)</sup> .

إنّ الفيصل في هذا الخلاف هو المعنى ومشابهتها الفعل ، فهي تُعطي معنى الفعل ؛ لأنّ من وقف على معانيها حملها دلالات ، أبرزها :

١-دلالة الحضور والإعطاء : فأنت إذا أمرت الرجل أن يعطيك شيئاً، قلت له : (هات يا رجل)<sup>(٢)</sup> ، وقول الرجل الذي يفاخر بنفسه وبقبلته : ( هاتوا قوماً مثل قومي ) ، فهي تحمل معنى الإعطاء والمفاخرة على سبيل التحدي<sup>(٣)</sup> .

٢- دلالة التقريب: قيل: (هات وهاتوا)، أي: قربوا<sup>(٤)</sup> ، ومنه قوله عزّ وجلّ : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾، [سورة البقرة : من الآية / ١١١] .

٣-دلالة الإتيان : والإيتان بمعنى: الإعطاء، حتى قيل إنّ (هات) في معنى (أت) ، وهذا المعنى قد ذكره الخليل<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يرى أنّها منقلبة عن الأصل وهي الهمزة ، ومنهم من ردّ هذا الرأي ؛ لأنه يرى أنّ الهاء أصلية لا قلب فيها ؛ وذلك لتعدّيها إلى واحد<sup>(٦)</sup> وأنّ (أتى) يتعدّى لاثنتين ، فكان (ينبغي أن ترجع الألف المُبدلة من الهمزة إلى أصلها لزوال موجب قلبها وهو الهمزة الأولى ولم يُسمع ذلك)<sup>(٧)</sup> .

٤-دلالة المناولة : يمكن أن يُراد معنى آخر لاسم الفعل (هاتوا) وهو (ناولوا)<sup>(٨)</sup> ، فهي تجمع معاني الحضور والإعطاء والتقريب والإيتان، وزاد أحد المحدثين دلالة الشدة<sup>(١)</sup>، والشدة رافدٌ من روافد المُبالغة .

(١) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٨ .

(٢) يُنظَرُ : تهذيب اللغة : ٦ / ٢٠٩ ، (هات) ، والصاح : ١ / ٢٧١ (هيت) .

(٣) المصباح : ١ / ١٢٥ ، ( حدو ) .

(٤) يُنظَرُ : تهذيب اللغة : ٦ / ( ٢٠٩ - ٢١٠ ) ، (هات) ، ولسان العرب : ١٥ / ٣٥٢ ، (هات) .

(٥) يُنظَرُ : العين : ٨ / ١٤٦ ، (أتي) .

(٦) يُنظَرُ : البحر المحيط : ١ / ٥٤١ ، و الدر المصون : ٢ / ٧٢ .

(٧) الدر المصون : ٢ / ٧٢ .

(٨) يُنظَرُ : تهذيب اللغة : ٦ / ٢٠٩ ، (هات) ، والتحرير والتنوير : ٣ / ١٧٣ .



ومهما تعدّدت دلالة اسم الفعل فهو في ضوء تلك المعاني المذكورة يمكن أن يحكمه معنى عام وهو الأمر بالمنح ، فدلالة الحضور والمناولة الإغطاء والتّقريب والإثيان معناه المنح التام على سبيل المُبالغة، أي: المنح كلّ المنح أو تمام المنح .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام) - في إسناد اسم الفعل للمذكر - عندما سأله إسماعيل بن جابر (٢) قائلاً: ((قُلْتُ لأبي جعفر (عليه السلام) أَعْرِضْ عَلَيْكَ دِينِي الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) بِهِ ؟ فَقَالَ (عليه السلام): هَاتِ ، فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالْأَقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْاِحْسَنُ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ الْاِحْسَيْنُ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ ثُمَّ كَانَ بَعْدَهُ عَلِيُّ بْنُ الْاِحْسَيْنِ إِمَامًا فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَهُ حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ ثُمَّ قُلْتُ: أَنْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ قَالَ: فَقَالَ هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ)) (٣) .

إنّ الإمام الباقر قد أجاب السائل باسم الفعل (هاتِ) ، عندما أراد أن يعرض عليه دينه الذي يدينُ الله به ، فاكتفى الإمام بكلمة (هاتِ) ، والتقدير : (هاتِ دينك ) ، أي: امنحني دينك كله على سبيل المُبالغة أو امنحني تمام دينك ؛ لأنّ السائل الكريم عرف قوّة وبلاغة تلك الكلمة بدليل أنّه لم ينطق بشهادة التوحيد ، والإقرار بالنبوة ، بل زاد في ذلك بالإقرار بما جاء به النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وبالطاعة للإمام علي (عليه السلام) ، ومن بعده الأئمة الحسن والحسين وعلي بن الحسين (عليهم السلام) ، حتى انتهى الأمر إلى المخاطب وهو الإمام الباقر (عليه السلام) ، ثمّ أجابه الإمام قائلاً : (هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ مَلَائِكَتِهِ) .

يفهم في ضوء المحاور أنّ السائل أتى بدينه تاماً كاملاً ومنحه لإمامه كلّ المنح على سبيل المُبالغة .

(١) يُنظَرُ : التحقيق في مفردات القرآن الكريم : ١١ / ٢٣٤ .

(٢) إسماعيل بن جابر الجعفي: روى عن الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام) ، ينظر : رجال النجاشي: ١ / ٣٢ .

(٣) الكافي : ١ / ١٨٨ .



## ٢- المُبالغة في اسمِ الفِعلِ (هَلَمْ) .

أفعم اللغويون هذه اللفظة دلالاتٍ واسعةً منبثقةً من عنايتهم لها ؛ لهذا اكتنرت أفعالاً متعددةً منبثقةً من السياق ، وهذه الأفعال هي: ( هَاتِ أَقْبِلْ ، وَتَعَالِ ، وَائْتِ ، وَقَرِّبْ أَوْ اقْرَبْ ، وَاقْصِدْ ، وَأَعْطِ )<sup>(١)</sup> ، وهي على عمومها \_ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَاخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهَا- يجمعها رابطٌ واحدٌ ، وهو قولُ الخليلِ : (( كَلِمَةٌ دَعْوَةٌ إِلَى شَيْءٍ ))<sup>(٢)</sup> ، من دون صعوبةٍ أو شدةٍ ، أي : اقبلوا على هينكم كما يسهلُ عليكم ، والذي يوجي بتعددِ أَلْفَاظِهَا أَنَّهَا تَأْتِي عَلَى وَجْهَيْنِ :

الأولُ: المتعدّية غيرُ لازمةٍ بنفسها، مثل : (هَلَمْ زَيْدًا) بِمَعْنَى :قَرِيبُهُ وَأَحْضِرُهُ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ ﴾ [سورة الأنعام : من الآية / ١٥٠] : فهي ك (هاتوا أو قربوا)<sup>(٣)</sup> .

وقد تتعدى بالحرفِ (إلى) كقوله تعالى : ﴿ هَلَمْ إِلَيْنَا ﴾ [سورة الأحزاب: من الآية / ١٨] ، أي : أَقْبِلْ إِلَيْنَا ، كما يتعدى الفعلُ (أقبل) بالحرفِ نفسه<sup>(٤)</sup> .  
والأخرُ :اللازمةُ بِمَعْنَى: تعال ، أو اقبل<sup>(٥)</sup> كقولك : (هَلَمْ يَا زَيْدُ) .

فإنّ تجليات الاختلافات في ثنائيتها استعمالها، قد نتج عنه آراء للعلماء أبرزها، ما زعم الخليل وسيبويه في تأصيل تركيبها الثنائي فهي عندهما كأنها مؤلفة من فعل الأمر (لَمْ)، أُدْخِلَ عَلَيْهَا (هَا) التَّنْبِيهِ توكيدًا ، كما لُحِقَتْ اسْمَ الإِشَارَةِ (ذَا)، فأصبحتا كلمةً واحدةً لا تنفك، ثم حُدِّقَتِ الألفُ ، وَخُلِطَتِ (هَا) التَّنْبِيهِ ب(لم) ؛ لِشِدَّةِ

(١) يُنْظَرُ: الكتاب : ١ / ٢٤١ ، وجامع البيان : ١٢ / ٢١٣ ، والأصول في النحو: ١ / ١٤٦ ، و حروف

المعاني والصفات : ١٦ / ٧٥ ، والكشاف : ٢ / ٧٤ ، و ٣ ، ٥٣٧ ، ، وتمهيد القواعد : ٨ / ٣٨٤٨ .

(٢) العين : ٤ ، ٥٦ ، (هلم .)

(٣) يُنْظَرُ : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج: ٣ / ٣٠٣ ، والكشاف : ٢ / ٧٤ .

(٤) يُنْظَرُ : المفصل : ١٩٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٠٠ ، وتمهيد القواعد : ٨ / ٣٨٤٧ .

(٥) يُنْظَرُ : يُنْظَرُ : الكتاب : ٣ / ٣٣٢ . المفصل : ١٩٣ : ١٩٣ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٣٢ ،

والتعليقة على المقرب : ٤٥٩ .



الاتّصال ، ولتوكيد المعنى ، وهذا الاتّصالُ دعا إلى حذف الألفِ ، لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup> ، فإلصقةُ الهاءِ في اتصالها قد زادت الأمرَ تنبيهاً ، فكأنّما وُلدَ هذا اللفظُ شدةً في الاتّصالِ وتوكيداً ومبالغةً ، لا تقرأ في الفعلِ (لمّ) .

ولمّا سُحبَ معناه بالتركيبِ إلى معنَى (أحضر أو أقبل،) بعدما كانَ قبلَ ذلكَ يحمل دلالةً : (أجمع)<sup>(٢)</sup>، خرجَ عن أصلِهِ ؛ لأنّه صارَ غيرَ متصرفٍ كاسمي الفعلِ (صهٍ ومهٍ) المنقولين عن أصلِهِما ، فلم يتصرفَ عندَ الحجازيينَ مع أنّ أصلَهُ التّصرفُ<sup>(٣)</sup> .

ويرى الطبريّ و الفراءُ وبعض من لِحِقِهما<sup>(٤)</sup> أنّ قولَ العربِ في (هلمَّ إلينا) مثلها كمثلِ (هلّ) التي تفيّدُ دلالةَ الزجرِ والحثِّ ، وتخلو من الاستفهامِ ، وقد ضُمَّ إليها (أم) فتركتُ على نَصِبِها ، كأنّها صارتُ (هلّ أم) وهي تحملُ معنَى (اقصد ، واعجل) ونظيرها (حي هل) ، أي : (أقبل).

وقد ذهبَ مكّي القيسي (ت ٤٣٧هـ) إلى منْحى آخرَ ، فهي عندَه مؤلّفةٌ من (ها) التّنبية ، وقد تابعَ فيه الخليلَ وسيبويه إلاّ أنّه اختلفَ في الفعلِ الملاصقِ له ، فالفعلُ عندَه (المم) فحذفتُ عندَه أَلْفُ الوصلِ من (المم) ، لمّا تحركتُ بضمِ الميمِ الأولى عندَ الادغامِ ، فأصبحتُ (هالمّ) ، فحذفتُ أَلْفُ (ها) ؛ لِسكونِها وسكونِ اللامِ بعدها ؛ لأنّ حركتها عارضةٌ ، فتلاحمتِ الهاءُ باللامِ حتى أصبحتُ (هلمّ)<sup>(٥)</sup> ، وهذا التّحليلُ التّحليلُ فيه من التّكلفِ ، والصعوبةِ أكثرُ من الرأيينِ السابقين .

(١) يُنظَرُ : الكتاب : ٣ / ٥٨٩ ، و المقتضب : ٣ / ٢٥ ، والأصول في النحو : ١ / ١٤٦ ، والخصائص : ٢٧٩ / ١ .

(٢) (لمّ الله شعتك) ، أي : أجمع الله لك ما يُذهبُ شعْتك ، يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٣ / ٨٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٦٥ .

(٣) يُنظَرُ : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٠٠ .

(٤) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٠٣ ، وجامع البيان : ٦ / ٢٩٧ ، الخصائص : ٣ / (٣٧ - ٣٨) ، والنتبان ، للعكبري : ١ / ٤٢٦ . .

(٥) يُنظَرُ : مشكل اعراب القرآن : ١ / ٢٧٧ .



والظاهر أنّها كلمةٌ موحدةٌ برأسها إلا أنّ الذي حمّل النحويين على القولِ بتركيبها أمران :

أحدهما : أنّ العربَ حكمتْ بتركيبها كما حكمتْ بتركيب كثيرٍ من الكلماتِ ومنها (لن) النَّافيةُ ، وما قيلَ فيها ، فلا يَبْعُدُ في أن تجري مجراها <sup>(١)</sup> .

والآخرُ: القولُ بفعاليتها ؛ لأنّها حرفٌ، وفعلٌ، ولا تكونُ فعلاً إلا بالتركيبِ ، وهذا الاستدلالُ يخرجُها عن اسميتها ، ويقوي لغة اتصال الضمائرِ بها.

ولابأس في القولِ إنّها كانتْ مركبةً ثمَّ جُعِلَتْ اسم فعلٍ ، فحصلَ لها أحكامُ الأفعالِ ، وبقي حكمُ الاتصالِ على أصله <sup>(٢)</sup> . ومهما يكنُ من أمرِ تركيبها فلا وجهَ فيها إلاّ الفتحُ ، وقد سُمِّيَ بها الفعلُ، ولهذا مُنعتْ من صرفِ الأفعالِ، فلم يجزُ فيها ما جازَ في غيرها <sup>(٣)</sup>؛ ولهذا وردتْ على لغتين :

أحدهما : لغةُ التّوحيدِ والتّذكيرِ : وتعدُّ أكثرُ اللّغاتِ <sup>(٤)</sup> ، وأقواها <sup>(٥)</sup> ، ومنها لغةُ أهلِ الحجازِ ، وأهلُ العاليةِ من تهامةٍ وغيرها ، وهما أكثرُ اللّغتينِ وأعلاهما ؛ لنزولِ القرآنِ بها ، والأفصحُ نطقُهما على طريقةٍ واحدةٍ ، وهما يسوونَ بينَ الواحدِ و الجمعِ <sup>(٦)</sup> .

وبالتوحيدِ نزلَ القرآنُ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ النَّبَأَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، [سورة الأحزاب: الآية ١٨] ، وعلى هذه اللّغة تتعدى (هلمّ) بحرفِ الجرِّ (إلى) ، كما يتعدى الفعلُ اللّازمُ (أقبل) بالحرفِ نفسه ومنه قولُ الأعشى :

(١) يُنْظَرُ : الايضاح في شرح المفصل : ٤٨٩ ، والبديع : ١ / ٥٩٢ .

(٢) يُنْظَرُ : المصدر نفسه : (٤٨٩ - ٤٩٠).

(٣) يُنْظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥ / ٢٩٨ ، و أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٧٣٣ .

(٤) يُنْظَرُ : معاني القرآن وعرابه للزجاج : ٢ / ٢٠٣ .

(٥) يُنْظَرُ : إيضاح شواهد الايضاح : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٣٠ .

(٦) يُنْظَرُ : جامع البيان : ١٢ / ٢١٣ الأصول في النحو : ١ / ١٤٦ ، و حروف المعاني والصفات : ١٦ /

٧٥ و الخصائص : ٣ / (٣٧ - ٣٨) ، والكشاف : ٣ / ٥٣٧ .



وَكَانَ دَعَا رَهْطُهُ دَعْوَةً هَلَمَّ إِلَى أَمْرِكُمْ قَدْ صَرَمٌ <sup>(١)</sup>

**والأخرى:** لُغَةُ التَّصْرِيفِ مَعَ الضَّمائِرِ <sup>(٢)</sup>، وَتُعَزَى إِلَى أَهْلِ السَّافِلَةِ مِنْ نَجْدٍ <sup>(٣)</sup> وَأَهْلِ تَمِيمٍ ، وَقَدْ أَجْرُوهَا مَجْرَى الْفِعْلِ فَهَمْ يَغْيِرُونَهَا بِحَسَبِ الْمَخَاطِبِ وَيَلْحَقُونَهَا عِلْمَ التَّأْنِيثِ وَالتَّنْتِنَةِ وَالْجَمْعِ ، وَلِهَذَا هُمْ يُصِرُّونَهَا مَعَ الضَّمائِرِ ، وَ(الهاء) عِنْدَهُمْ زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ <sup>(٤)</sup> .

والفَيْصَلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ اسْمٌ فِعْلٍ وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ الضَّمائِرُ؛ لِأَنَّ الرَّأْيَ الْقَائِلَ إِنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَهُ فِعْلاً رَأْيٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَدَّ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا نَجْدُ ابْنَ جَنِي رَجَّحَ أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٍ عِنْدَهُمْ ، قَائِلًا : ((وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ ، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ أَيْضًا اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ ، وَلَيْسَتْ مَبْقَاةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيْبِ وَالضَّمِّ)) <sup>(٥)</sup> ، وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ بَنِي تَمِيمٍ فِي أَوَاخِرِ فِعْلِ الْأَمْرِ مِنَ الْمَضْعَفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ ، فَيَقُولُ: (مُدُّ وَفِرٌّ، وَعُضٌّ)، بِالضَّمِّ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ ، فَيَقُولُ: (مُدٌّ ، وَفِرٌّ ، وَعَضٌّ) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ آخِرَ الْفِعْلِ ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَيَقُولُ: (مُدٌّ ، وَفِرٌّ ، وَعَضٌّ) ، ثُمَّ يَقُولُ : (( ثُمَّ رَأَيْنَاهُمْ كُلَّهُمْ مَعَ هَذَا مَجْتَمِعِينَ عَلَى فَتْحِ آخِرِ (هَلْمٌ)، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَكْسِرُ الْمِيمَ وَلَا يَضْمُهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ طَرِيقِ الْفِعْلِيَّةِ، وَأَخْلَصَتْ اسْمًا لِلْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ دُونَكَ عِنْدَكَ)) <sup>(٦)</sup> .

و وافقه على ذلك ابنُ يعيش في أدلته هذه ، فهي عنده اسمُ فعلٍ وردت عند التميميين ، وإن اتصل به الضمير؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ وافادتها افادته، قائلًا: ((واعلم

(١) يُنْظَرُ : ديوانه: ٢٢٩ .

(٢) يُنْظَرُ : معاني القرآن وعرابه للزجاج : ٢ / ٢٠٣ .

(٣) يُنْظَرُ : جامع البيان : ١٢ / ٢١٣ .

(٤) يُنْظَرُ : الكتاب : ١ / ٢٥٢ ، والمقتضب : ٣ / ٢٠٣ ، والخصائص : ١ / ١٦٩ .

(٥) الخصائص : ٣ / ٣٨ .

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ٣٩ .



أنّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل، في اتّصال الضمير بها؛ لِشِدَّةِ شَبْهَها بِالفعلِ، وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضًا اسمٌ للفعل ((<sup>(١)</sup>)).

ومما جاء من حديث الرسول مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم)، والعترة الطاهرة من بعده، ومنهم حفيده الإمام الباقر (عليه السلام) أنّهم يصرفون اسم الفعل مع الضمائر بحسب السِّيَاقِ، فسياق الحديث هو مسقط رأس الدلالة وهو الذي يبثُّ روح المعاني إلى النَّصِ.

ومن ذلك وصية رسول الله مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما حضرته المنية، وكان في البيت رجالٌ وفيهم عمر بن الخطاب، إذ دعا بكتابٍ وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): (( هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ ))<sup>(٢)</sup>.

وهنا أتى النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ (صلى الله عليه وآله وسلم) بالجملة المركبة من اسم الفعل مع الضمير الواو (هَلُمُّوا)؛ ليدلَّ على أنّ الدعوة كانت خطابًا للحاضرين الموجودين والمقصودين، إذ إنّ النَّبِيَّ، لو قال: (هَلُمُّوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ)، لكانت الدعوة للحاضر وغير الحاضر<sup>(٣)</sup>، والنَّبِيُّ كان يخصُّ الحاضر المعني؛ لأنَّه يعلم ما سيجري من بعده وهو الحقُّ، لهذا جاء الضمير (الواو) في (هَلُمُّوا)، لتخصيص المخاطبِ فمجيء الضمير في النصِّ لا علاقة له بلغة تميم كما ادعى اللغويون، وعوّل عليه النحويون بقدر ما كان للمعنى من حضورٍ واسعٍ.

ونظير قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) قول حفيده الإمام الباقر (عليه السلام) في محاورة على لسان أحدهم بعد أن سأله الإمام: ((كَمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ قَرْقِيسَا؟<sup>(٤)</sup>؟ قُلْتُ: هِيَ قَرِيبٌ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ. فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ بِهَا وَقَعَةٌ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهَا

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٣ / ٣١.

(٢) صحيح البخاري: ٦ / ٩، (باب مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَوَفَاتِهِ).

(٣) يُنظَرُ: مجمع البحرين: ٦ / ١٨٧، في دلالة (هَلُمُّوا إِلَى الْحَجِّ).

(٤) قرقيسيا: اسم معرب كركيسيا مأخوذ من (كركيس) وهو اسم لإرسال الخيل المسمّى بالعربية الحلبة، وهو بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ وعندها مصبُّ الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات، قيل: سميت بقرقيسيا ابن ظهمورث الملك))، معجم البلدان: ٤ / ٣٢٨.



مُنْذُ خَلَقَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى السَّمَاوَاتِ ، وَالْأَرْضَ ، وَلَا يَكُونُ مِثْلَهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ ،  
وَالْأَرْضُ مَادِبَةً لِطَيْرِ ، تَشْبَعُ مِنْهَا سَبَاعُ الْأَرْضِ ، وَطُيُورُ السَّمَاءِ ، يُهْلِكُ فِيهَا  
قَيْسٌ ، وَلَا يَدْعِي لَهَا دَاعِيَةً<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((وَيُنَادِي مُنَادٍ : هَلُمُّوا  
إِلَى لُحُومِ الْجَبَّارِينَ ))<sup>(٢)</sup> .

يظهر من دلالة التركيب الفعلي (هَلُمُّوا) دعوة وخطابٍ لطيورِ والسباعِ ، وقد  
اسندَها الإمامُ إلى الضميرِ للدلالة على الحضورِ الفعلي والواقعي في ساحة الواقعة  
من أكلِ لحومِ الجبارينَ على سبيلِ الخزي والعارِ في الدنيا، والنارِ والشنارِ في  
الآخرة ، لمن يحاربُ الحقَّ ، وهذا التركيبُ الحاصلُ باسمِ الفعلِ قد أتاحَ للنصِّ شدةً  
وقوةً لانفهمها لو كانَ الخطابُ بالفعلِ (أقبلن) الذي يتعدى بحرفِ الجرِ نفسه ، زيادةً  
على التوكيدِ والمبالغةِ في الإيجازِ ؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ أوكدُ وأبلغُ من الفعلِ .

ومن اتصالِ ضميرِ الأنثى بـ(هَلُمَّ) ، قوله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (لِجَارِيَتِهِ: ((يَا سَكِينَةُ  
هَلْمِي الْمُضْبَاحَ . فَأَتَتْ بِالْمُضْبَاحِ ، ثُمَّ قَالَ: هَلْمِي بِالسَّقَطِ<sup>(٣)</sup> الَّذِي مَوْضِعُ كَذَا  
وَكَذَا))<sup>(٤)</sup> .

من اللافتِ للنظرِ أَنَّ الإمامَ عدَّى اسمَ الفعلِ بنفسه في المرّةِ الأولى (هَلْمِي  
الْمُضْبَاحَ) ، أي : (أعطي المُضْبَاحَ) ، وجاوزَه إلى الباءِ في الثانيةِ ، في قوله :  
(هَلْمِي بِالسَّقَطِ) ، فأجراه مجزى الفعلِ (أتيتي بالسَّقَطِ) ، وهذا لم يذكره أحدٌ من  
النحويين ، إلاَّ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ (هَلُمَّ) تتعدى بحرفي الجرِ إلى أو اللامِ ، نحو : (هَلُمَّ  
إِلَيْنَا) و(هَلُمَّ لَكَ)<sup>(٥)</sup> ، والباءُ تكونُ أشدَّ ملاصقةً من غيرها ، وهي تتناسب مع شدةِ  
اسمِ الفعلِ .

(١) الكافي، للشيخ الكليني: ٢٩٥/٨ .

(٢) المصدرُ نفسه .

(٣) السَّقَطُ: وعاء يوضع فيه الطيبُ ونحوه من أدوات التي تستعملها النساءُ ، ينظر : لسان العرب : ٧ / ٣١٥ .

(٤) (سَقَطَ) ، والمعجم الوسيط : ١ / ٤٣٣ ، (سَقَطَ) .

(٥) المناقب ، لابن شهر آشوب: ٢ / ٢٨٢ ، و مسندُ الإمامِ الباقر (عليه السلام) : ١ / ٨٧ .

(٥) يُنظَرُ : مجمع البيان : ٣٠ / ١٩ .



ومن استعمالِ الباءِ في تعديَّةِ (هَلُمَّ) ، فيما روي عنه (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أَنَّهُ قَالَ: ((يَا جَارِيَةُ هَلْمِي بِمِرْفَقَةٍ<sup>(١)</sup>))<sup>(٢)</sup> .

وأجريتْ هَاهُنَا (هَلُمَّ) مَجْرَى الأَفْعَالِ في تعديها إِلاَّ أَنَّهَا كَانَتْ أَبْلَغَ وَأوْكَدَ مِنَ الفِعْلِ وهو ما ليسَ متحقِّقًا في الفِعْلِ ، ولِهَذَا أَتَى الإِمَامُ بِهَذَا التَّرْكِيبِ البليغِ الَّذِي يَدُلُّ على زيادَةِ طَلَبِ الإِقْبَالِ.

### ٣- المُبالِغَةُ في اسْمِ الفِعْلِ (مَه).

لَمَّا كَانَ للفِعْلِ تسميةٌ، أَطْلَقَ العَرَبُ على فِعْلِ الأَمْرِ صوتًا مرْتَجلاً أَبْلَغَ وَأَكْدَ، لِتَحْقِيقِ المُبالِغَةِ فِي الطَّلَبِ<sup>(٣)</sup> ، وَمِنْ ذَلِكَ الجِذْرُ الثنائيُّ (صَه ، وَمَه ، وَبَخ...)، وَقَدْ دَارَتْ بِهَا ألسِنُهُمْ حَتَّى تَضَمَّنَتْ أَفْعالًا ذاتَ مَعانٍ ، وَحَتَّى عُرِفَ فِي أَوْساطِ الصُّحُفِ اللُّغويَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَالنَّحويَّةِ دِلالَةُ (صَه) على مَعْنَى (السُّكُوتِ)، وَدِلالَةُ (مَه) على مَعْنَى الانكفَافِ والنَّهْيِ<sup>(٥)</sup>، مَعَ ضَرْبٍ مِنَ المُبالِغَةِ في الإيجازِ ، قال ابن يعيش : ((وهذه الأَسْمَاءُ على ضَرْبَيْنِ كَمَا ذُكِرَ: ضَرْبٌ ، لِتَسْمِيَةِ الأوامِرِ ، وَضَرْبٌ ، لِتَسْمِيَةِ الإِخبارِ ، وَالغَلْبَةِ للأوَّلِ. وَإِنَّمَا كَانَ الغالِبَ فِيها الأَمْرُ ، لِمَا ذَكَرناهُ مِنْ أَنَّ الغرضَ بِها الإيجازُ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ المُبالِغَةِ))<sup>(٦)</sup> ، ثُمَّ قال: ((وَأَمَّا المُبالِغَةُ ، فَإِنَّ قولنا: (صَه) أَبْلَغُ في المَعْنَى مِنَ (سُكُوتِ)، وَكَذَلِكَ البَواقي))<sup>(٧)</sup> ، فَإِنَّ قولَه: (وَكَذَلِكَ البَواقي) ، يَشْمَلُ بَقِيَّةَ

(١) المرفقة مفردا مرفق وهو المتكأ ، والمرفقة الوسادة وسميت كذلك؛ لأنها توضع تحت المرفق وقيل المخدة: يُنظَرُ: العين : ٥ / ١٤٩ ، والفائق : ٣ / ٣٧٩ ، و شمس العلوم : ٤ / ٢٥٧١ .

(٢) تفسير فرات الكوفي : ٩٩ .

(٣) يُنظَرُ: شرح المفصل : ٣ / ١٩ .

(٤) يُنظَرُ: جمهرة اللغة: ١ / ١٧٠ ، وتهذيب اللغة: ٥ / ٢٥٠ ، وتاج العروس : ٦ / ٥٠٥ ، (صه) ، ومقاييس اللغة : ٥ / ٢٦٧ ، (صه) .

(٥) يُنظَرُ : الكتاب : ١ / ٢٤٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٣٠ ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١ / ٩٦ ، ، التعليقة على كتاب سيبويه : ١ / ١٥٨ .

(٦) شرح المفصل : ٣ / ٣ .

(٧) المصدر نفسه : ٣ / ٣ .



أسماء الأفعال، أمّا (بَخ) فقد عُرِفَ عنها دلالة الاستزادة ، ومن بعد ذلك كلّه أُطلق عليها أسماء الأفعال ؛ لأنّهم وجدوا فيها، مزيتين أحدهما : مزية التتوين، فما نُون منها فقد نُكِرَ ، وما لم ينون فقد عُرِفَ<sup>(١)</sup> ، والأخرى : مزية التّوحيد ، فهي لا تتصرفُ تصرفَ الفعلِ فالزمتْ مزية التّوحيدِ وصارت تُطلقُ على المفردِ والأنثى والمُثنى والجمع بشقيه<sup>(٢)</sup>، وقد أحسنوا السكوتَ على أسماء الأفعال كما أحسنوا السكوتَ على فعلِ الأمرِ اللازمِ ، فعندما نأتي لاسمِ الفعلِ (مه) نجدُه يختزلُ جملةً أمريةً كاملةً لازمةً، إذ لو قلتَ (مه) كأنك قلتَ (انكف)، فيفهمُ منها المُبالغةُ في الاختصارِ والتّوكيدِ زيادةً على معنَى الرّجْرِ والنّهْيِ، و سأعرضُ ما قيلَ عن اسمِ الفعلِ (مه) عرضًا موجزًا .

### (مه)

هو اسمُ فعلٍ أمرٍ مبنيّ، قد أُخْتَلِفَ في علّةِ بنائه، ومنهم من ذكرَ أنّه مبنيٌّ على الوقفِ، وهذا هو الأصلُ في كلِّ بناءٍ، وإنّما حُرِكَ لِعَلّةٍ<sup>(٣)</sup>، وقيلَ إنّهُ مبنيٌّ، لحمله، لحمله على فعلِ الأمرِ<sup>(٤)</sup>، وهذا الرّأيُّ أقربُ إلى الذائقةِ الدلاليّةِ ؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ (مه) لا يبدُ من أن يختزلَ فعلَ أمرٍ، فأخذَ حكمه المبنيّ من فعله المقدّرِ كما أخذتْ أسماءُ الأفعالِ الأخر من أفعالها، مثل: (صه وبخ) ، وقيلَ إنّهُ مبنيٌّ ؛ لأنّه نائبٌ عن الجملةِ ، والجملةُ محكيّةٌ لا تُعَرَّبُ<sup>(٥)</sup>؛ فلأنّه مبنيٌّ وواقعٌ موقعَ فعلِ الأمرِ ، ويدلُّ على معناه قوِيَتْ دلالتُه وأُحْكِمَتْ مُبالغتُه، فكانَ أبلغَ وأوكَدَ من فعله وهذا ممّا لاختلاف فيه<sup>(٦)</sup> .

(١) يُنظَرُ : الكتاب : ٣ / ٣٠٢ ، والأصول في النحو : ٢ / ١٣١ ، وشرح المقدمة المحسوبة : ١ / ١٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٤٢١ .

(٢) يُنظَرُ : المقتضب : ٣ ، ٢٠٢ ، والخصائص : ١ / ١٦٩ ، وشرح المقدمة المحسوبة : ١ / ١٨٥ .

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل، لابن يعيش : ٣ / ١١ .

(٤) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٣ / ٣٠ .

(٥) يُنظَرُ : الكناش : ١ / ٢٧٤ .

(٦) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٣٩ .



أما ما يخصُّ تعديته ولزومه فقيلَ عنه إِنَّه واقعٌ موقعِ فعلِ الأمرِ (انكفّف) <sup>(١)</sup>، وقيلَ إنَّ معناه (انتَه ، وكُفِّ) <sup>(٢)</sup>، وقد ضمَّنه ابنُ جنِي لامَ الأمرِ مع الفعلِ (اكفّف) ، إذ قالَ: ((وكذلكَ مه هو اسمُ اكفّف ، والأصلُ لتكفّف) <sup>(٣)</sup> .

والراجحُ أنَّ معناه (انكفّف)، إذا نظرنا إلى ما في اللفظِ مِنَ التَّعدي واللزوم ، فلا يمكنُ أن نُحملَ (صه) على مَعْنَى (اكفّف) ؛ لأنَّه متعديٌّ ، واسمُ الفعلِ (مه) لا يتعدى <sup>(٤)</sup> .

ومَهْمَا اختزلَ هذا الصوتُ ألفاظًا غيرَ أَنه لا يخلو من دلالةِ اهتمامِ السَّامعِ بالسكوتِ والكفِّ <sup>(٥)</sup> على سبيلِ المُبالغةِ <sup>(٦)</sup> .

أما من حيثِ المعاني الدلاليّة السِّياقيّة التي يتضمَّنُها الفعلُ في سياقه فقد توافرتُ فيه دلالاتٌ أُولاهَا مذكِرَه الخليلِ ، وهو الزَّجْرُ والنَّهْيُ <sup>(٧)</sup> ، زيادةً على صِغَةِ صِغَةِ الطلِبِ الأخرى المأخوذةِ مِنْ فعلِهِ الأَمْرِي (انكفّف) أو مِنْ لامِ الأمرِ والفعلِ المضارعِ التي ذكرها ابنُ جنِي وغيره <sup>(٨)</sup>، وقد زادَ الأستاذُ عباسُ حسنٌ مَعْنَى آخَرَ وهو التَّرْكُ الآني إذ قالَ : (( مه : بِمَعْنَى: اتركْ ما أَنْتَ عَلَيْهِ فِيهِ الآنَ )) <sup>(٩)</sup> .

صفوةُ القولِ: إنَّ اسمَ الفعلِ (مه) يختزلُ دلالاتٍ كثيرةً أكثرَ مِنْ فعلِهِ المقَدَّرِ، وهي الأمرُ والنَّهْيُ والتَّرْكُ الآني على سبيلِ الانكفافِ ، زيادةً على إفادته الإيجازِ والاختصارِ ، وهذا هو سرُّ المُبالغةِ فِيهِ ، وهو ما عُدَّ بأنَّه أبلغُ وأوكذُ مِنْ صريحِ

(١) يُنظَرُ: الأصول في النحو: ٢ / ١٣٠ ، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٣٨ ، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٩١ .

(٢) يُنظَرُ: شرح كتاب سيويه السيرافي: ١ / ٩٦ .

(٣) الخصائص: ٢ / ٣٠٢ .

(٤) يُنظَرُ: التذليل والتكميل: ٦ / ١٨٦ ، وتمهيد القواعد: ٨ / ٣٨٦١ ، و الهمع: ٢ / ١٥٢ .

(٥) يُنظَرُ: اللحمه في شرح اللحمه: ١ / ١١٥ .

(٦) يُنظَرُ: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣ / ٣ .

(٧) يُنظَرُ: العين: ٣ / ٣٥٨ ، (مه) .

(٨) يُنظَرُ: الخصائص: ٢ / ٣٠٢ ، والأشباه والنظائر: ١ / ٢٥٤ ، وشرح الأشموني: ٣ / ٩٢ .

(٩) النحو الوافي: ١ / ٦٤ .



الفاعل (انكف) ؛ لأنك لو قلت انكفف لما حمل معنى الزجر ولا النهي ولا معنى الاختصار والاقتنار.

ومما ورد من تراث إمامنا أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، في هذا التركيب الاختزاليّ عندما ذكر عنده سلمان الفارسيّ (ت ٣٣ هـ) ، إذ قال (عليه السلام) : (( مَه: لَا تَقُولُوا سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَلَكِنْ قُولُوا: سَلْمَانَ الْمُحَمَّدِيِّ، ذَاكَ رَجُلٌ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ ))<sup>(١)</sup>.

الخطاب واضح مقصده، فهو قد استفتح باسم الفعل (مه) الذي يحمل دلالة الزجر في نفسه ، مع قوّة العبارة ، وهو ما نفهم منه زجر المخاطبين ونهيهم عن أن يتلفظوا بألفاظ يابأها الإمام (عليه السلام) ، ولا يحب سماعها حتى المسلم الموحد لله إذ لا فرق بين أعجمي وعربيّ إلا بالتقوى، وهذا الزجر وما صحبه من الكف قد ردفه الإمام بصيغة توكيديّة أخرى، وهي صيغة النهي مبالغة في الأمر بقوله : ( لَا تَقُولُوا سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ)، وهذه الصيغة التي عطفها الإمام على اسم الفعل تؤكد لنا تركيب اسم الفعل (مه) مع فاعله المستتر فيه ، ليس في ما ذهب بعضهم إلى أفراد اسم الفعل<sup>(٢)</sup> ؛ لأنّ العطف يكمن في ربط الجملة على الجملة.

ومن مجيء اسم الفعل ، لغرض الزجر و النهي والمبالغة ، ما رواه جابر الجعفيّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَالَ: (( خَرَجْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَام) إِلَى الْحَجِّ وَ أَنَا زَمِيلُهُ زَمِيلُهُ إِذْ أَقْبَلَ وَرِشَانٌ<sup>(٤)</sup>، فَوَقَعَ عَلَى عِصَادَتِي مَحْمَلِهِ فَتَرَنَّمْ، فَذَهَبْتُ لِأَخْذِهِ فَصَاحَ بِي مَه يَا جَابِرُ فَإِنَّهُ اسْتَجَارَ بِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ قُلْتُ: وَ مَا الَّذِي شَكَا إِلَيْكَ فَقَالَ: شَكَا

(١) بحار الأنوار : ٢٢ / ٣٤٩ .

(٢) يُنظَرُ : الجملة العربية والمعنى : ١٧٩ .

(٣) جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجُعْفِيِّ، رَجُلٌ صَدِيقٌ وَ ثِقَةٌ ، عَاصَرَ الصَّادِقِينَ (عَلَيْهِمَا السَّلَام)، وَ مَاتَ سَنَةَ ١٢٨ هـ، وَ تَرَحَّمُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الصَّادِقُ (عَلَيْهِ السَّلَام)، يُنظَرُ: اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ : ٢ / ٤٣٦، وَ مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ، لِلسَّيِّدِ الْخُوئيِّ (قَدَسَ اللهُ سِرَّهُ) : ٤ / ٣٣٩.

(٤) الْوَرِشَانُ: (( يَفْتَحُ الْوَاوُ وَالرَّاءَ ، سَاقٌ حَرٌّ وَهُوَ ذَكَرَ الْقَمَارِيُّ، وَ يُجْمَعُ عَلَى وَرِشَانٍ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَ سُكُونِ الرَّاءِ وَوَرِشَانِيْنٌ )) ، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٢ / ٦٥٥، (ورش).



إِلَيَّ أَنَّهُ يُفْرِحُ فِي هَذَا الْجَبَلِ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينَ وَ أَنَّ حَيَّةً تَأْتِيهِ فَتَأْكُلُ فِرَاحَهُ فَسَأَلَنِي  
أَنْ أَدْعُو اللَّهَ عَلَيْهَا لِيَقْتُلَهَا فَفَعَلْتُ وَ قَدْ قَتَلَهَا اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

إِنَّ الإِمَامَ قَدْ أَمَرَ جَابِرًا عَلَى سَبِيلِ النَّهْيِ ، أَي : ( انكفأ يَا جَابِرُ عَنِ أَخْذِ  
الْوَرشَانِ ، وَقَدْ عَلَّ سَبَبَ مَنْعِهِ لِجَابِرٍ بِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((فَإِنَّهُ اسْتَجَارَ بِنَا أَهْلَ  
الْبَيْتِ)) ، فَكَأَنَّ الإِمَامَ يَقُولُ لَهُ : لَا تَتَّهَ مَنْ اسْتَجَارَ بِنَا ، وَلَوْ كَانَ بِهِمَّةً فَعَبَّرَ  
بصِيغَةِ النَّهْيِ بِاسْمِ الْفِعْلِ ؛ لِيَكُونَ أَبْلَغَ وَأَشَدَّ وَقَعًا فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ .

يُفْهَمُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الإِمَامِ صِيغَةَ اسْمِ الْفِعْلِ (مَه) بَدَلًا عَنِ فِعْلِ الأَمْرِ أَنَّ الأَوَّلَ  
يَدُلُّ عَلَى الانكفافِ وَالزَّجْرِ فِي قَوْلِهِ لِسُلْمَانَ المُحَمَّديِّ ، وَالآخِرُ : وَهُوَ النَّهْيُ وَالكَفُّ  
عَنِ فِعْلِ جَابِرِ الجُعْفِيِّ فِي أَخْذِ طَائِرِ الوَرشَانِ ، وَهَذَا مَا أَكَّدهُ الخَلِيلُ وَغَيْرُهُ فِي  
دَلَالَةِ اسْمِ الْفِعْلِ .

### ت: المُبالغة في المَصْدَرِ النَّائِبِ عَنِ فِعْلِهِ بِلَفْظَةِ (وَيْحٍ وَوَيْلٍ) .

إِنَّ الأَصْلَ أَنْ يَأْتِيَ المَصْدَرُ وَ لَهُ فِعْلٌ يَسْبِقُهُ ، سِوَاءً مُوجُودًا كَانَ أَمْ مَحذُوفًا  
، وَقَدْ يَخْرُجُ المَصْدَرُ عَنِ الأَصْلِ بِأَنْ يَأْتِيَ وَلَا فِعْلَ لَهُ ؛ لِغَرَضِ المُبَالِغَةِ ،<sup>(٢)</sup> وَمِنْ  
هَذِهِ المَصَادِرِ (وَيْلٍ ، وَوَيْحٍ)<sup>(٣)</sup> .

إِنَّ هَذَيْنِ المَصْدَرَيْنِ مُصِيرُهُمَا الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ ، إِنْ وَرَدَتْ مَعَهُمَا اللامُ ؛ لِأَنَّ  
هَذَا مِنْ قَبِيلِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى اللامِ ، فَنَقُولُ : (وَيْلٌ لَكَ) ، وَ(وَيْحٌ لَكَ) ، وَإِنْ لَمْ يُضَافَا  
إِلَى اللامِ فَنصِيبُهُمَا النَّصْبُ ، كَقَوْلِنَا : (وَيْلٌ زَيْدٍ)<sup>(٤)</sup> .

(١) بحار الأنوار : ٤٦ / ٢٤٨ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١ / ٣٠١ ، وهو من باب من غلبة الفروع على الأصول .

(٣) وثمة مصادر أخر لم نذكرها مثل : (وَيْسٌ ، وَوَيْبٌ) ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدْ فِي كَلَامِ الإِمَامِ الباقِرِ ، يُنظَرُ : شرح  
المفصل ، لابن يعيش : ١ / ٢٩٨ .

(٤) معاني القرآن ، للأخفش : ١ / ١٢٥ .



وهنا يتعدّر مجيء الفعلِ تقديرًا أو تفسيرًا، لئلا يلحقه إعلان من جهتين<sup>(١)</sup>، لهذا نصّب النحويون هذين اللفظين بفعلٍ مضمّرٍ من غير لفظه، بقولهم: (ألزمه الله ويلاً)<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قدر لها فعلاً من لفظه، مستدلًا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فما والٍ ولا واحٍ      ولا واسٍ أبو هندٍ

وقيل: إنّ هذا اللفظ مصنوعٌ خبيثٌ، وقد وصفه ابنُ جنّي بالشذوذ، أمّا البيتُ فهو مصنوعٌ أيضًا ولا التفات له؛ لأنّه لا قائلَ له<sup>(٤)</sup>.

أمّا ما يخصّ معناهما فهما لفظانِ عربيانِ، لهما نصيبٌ كبيرٌ من الدلالة، وفيهما تشابكٌ كثيرٌ في الفرقِ والمعنى، حتى قيل: إنّهُ لا فرقَ بينهما، وحينَ نستطلعُ تراثنا اللغوي نجدُ أنّهما قد حظيتا بعناية اللغويين وتحليلِ النحويين، وفيضِ المفسرين، فلهما من المُبالغة في التّعظيم والدعاء والترحم والتّعجب ما لم يشهده مثيلاته، وسندرجُ ما قيلَ فيهما:

ذهب الخليلُ إلى أنّ في (ويلك)، دلالة على حلولِ الشرِّ والفضيحة والبليّة، إذ قال: ((وإذا قال: واويلتاه، فإنما معناه: وا فضيحتاه))<sup>(٥)</sup>، وقد نُسبَ إلى سيبويه أنّه قال: ((الويل: يُقال لمن وقع في هُلْكَةٍ، والويحُ: زَجْرٌ لمن أشرف على الهُلْكَةِ))<sup>(٦)</sup>، والفرقُ بينهما واضحٌ فيما نُسبَ إليه، ولهذا قيلت كلمة (ويل) في الشدّة والزجر؛ لأنّ من تزجره أخفّ له من أن تعذبه، فالزجرُ والهلاكُ أخفُّ من العذاب، لهذا كانت

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٨٢ / ٥.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن، للنحاس: ١ / ٢٤٠، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١ / ١٧٨، و مشكل إعراب القرآن: ١ / ١٠١ و ارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٦٢.

(٣) البيت بلا نسبة في المنصف: ٢ / ١٩٨، والممتع: ٢ / ٥٦٧، و ارتشاف الضرب: ١ / ٩٠.

(٤) يُنظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١٧٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٥ / ١٧٣، و المنصف: ٢ / ١٩٨، و شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢ / ٤١٣، و ارتشاف الضرب: ١ / ١٨٦، والتذليل والتكميل: ٧ / ١٦٦.

(٥) العين: ٨ / ٣٦٦، (ويل).

(٦) حروف المعاني والصفات: ١٧ / ٦٤، و يُنظر: تهذيب اللغة ٥، ١٩١، (ويل)، ومعجم الفروق اللغوية: ٥٧٩، (الفرق بين ويح و ويل)، ولم أجده في كتاب سيبويه.



دلالة الويح أخفّ من الويل<sup>(١)</sup>، وقيل: إنَّ (وَيْلًا) تأتي في الدعاءِ عَلَيْهِ، و (وَيْحٌ) تأتي في الترحمِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وفي ضوءِ ما ذُكِرَ نجدُ أنَّ هنالك تفرقةً واضحةً لا يمكنُ أن تُغفلَ إلاَّ أنَّه قيلَ لا فرقَ بينهما فهما بمعنى واحدٍ أو أنَّهما كلمتان متقاربتان في المعنى<sup>(٣)</sup>، ليس من بابِ الترادفِ بل من بابِ التقاربِ بينَ الثنائيتينِ، فهما يحملان معنى الحزنِ ولكنَّ (ويل) أعم من أختها؛ لأنَّها تدلُّ على الشدَّةِ في العذابِ<sup>(٤)</sup>، وفي أصلها اسم لواءٍ في جهنمٍ، وهذا لا يعدُّ خروجًا عن مذهبِ أهل اللُّغةِ<sup>(٥)</sup>، ثمَّ سُحِبَتْ إلى المصدرية؛ ليدلَّ في استعمالها على المبالغةِ في الهلاكِ، والتخويفِ، وقد يتضمن ((المبالغة في الوعيد))<sup>(٦)</sup> في إبراز تلك الصفاتِ الشنيعةِ التي يتسمُّ بها الظالمون والمفترون<sup>(٧)</sup>، وقد ذهب أحد الدارسين المعاصرين إلى أنَّ هذا القسم من المصادرِ وغيرها التي حُدِفَ فعلها تدلُّ على ((معنى المبالغة والتكثير إذا قصد منها الدعاء))<sup>(٨)</sup>، وهو يقصدُ تكثيرَ المعنى غيرَ أنَّ الباحثَ يرتضي أن تدلَّ هذه على المبالغةِ في الاختصارِ والإيجازِ حملاً على أسماء الأفعال؛ لأنَّ قولنا: (ويلٌ لك) يعدُّ أبلغ من (هلاكٌ لك) أو (عذابٌ لك)؛ لأنَّها أفخم في المعنى، وأقوى في اللفظِ، وهذه الثنائيتان (ويح وويل)، تتدائى قطوفهما الدلالية إلى معنى التَّعَجُّبِ، والمبالغةِ في الهلاكِ والوعيدِ والتَّخويفِ، بدليل أنَّ لفظة (ويح) جاءت لتلامس شغاف (ويل) في تقاربِ دلالتيهما، ومن ذلك قولُ الإمامِ الباقرِ (عليه السَّلامُ) لِقَتادة<sup>(٩)</sup>، (ت ١١٨ هـ)

(١) يُنظَرُ: الدر المصون: ١/ ٤٥٠، والنحو الوافي: ١٠/ ٥٧٨.

(٢) يُنظَرُ: الدر المصون: ١/ ٤٥٠.

(٣) يُنظَرُ: ومعجم الفروق اللغوية: ٥٧٩، (الفرق بين ويح وويل)، ولسان العرب: ٢/ ٦٣٩، (ويح).

(٤) يُنظَرُ: شرح التصريح: ١/ ٥٠٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣/ ٢٤٥، و معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٢/ ١٦٨.

(٦) الدر المصون: ١١/ ١٢٣.

(٧) يُنظَرُ: الدر المصون: ١١/ ١٢٣.

(٨) المبالغة والتكثير في العربية (نحوًا وصرافًا): ١٥٠.

(٩) (قتادة بن دعامة بن قَتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر حافظ ضريير أكمه.



((وَيْحَكَ يَا قَتَادَةَ، إِنْ كُنْتَ إِنَّمَا فَسَّرْتَ الْقُرْآنَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِكَ فَقَدْ هَلَكْتَ وَ أَهْلَكْتَ،  
وَ إِنْ كُنْتَ قَدْ أَخَذْتَهُ مِنَ الرِّجَالِ فَقَدْ هَلَكْتَ وَ أَهْلَكْتَ،... وَيْحَكَ يَا قَتَادَةَ، إِنَّمَا يَعْرِفُ  
الْقُرْآنَ مَنْ خُوِطِبَ بِهِ ))<sup>(١)</sup> .

وفي ضوء كلامه (عليه السلام) لِقَتَادَةَ يظهر لنا أنّ المراد من هذه اللفظة هي  
المُبالغة في الهلاك والتخويف بدليل قرينة الفعل (هلك) الموجودة في النصّ ، زيادة  
على معنى التعجب الحاصل من الإمام في ضوء تفسير من يضع نفسه مفسراً للقرآن  
من تلقاء نفسه ، وهذا هو العجب بعينه .

فلا مجال لمعنى الرحمة في هذا النصّ . ومما يرشدنا أيضا على دلالة المُبالغة  
في التهديد والتهويل هو إعادة اللفظة نفسها في قوله : ((وَيْحَكَ يَا قَتَادَةَ ) مرتين  
زيادة على معنى التكثير من سياق النصّ المبارك .

وما يعضد رأي سيبويه في دلالة (ويح) على الزجر كلام الإمام الباقر (عليه  
السلام) ، وهو يخاطبُ أبا الربيع<sup>(٢)</sup> فيقول: ((وَيْحَكَ يَا أبا الرَّبِيعِ لَا تَطْلُبَنَّ الرَّيَّاسَةَ  
وَلَا تَكُنْ ذَنْبًا وَلَا تَأْكُلْ بِنَا النَّاسِ فَيُفْقِرَكَ اللهُ وَلَا تَقُلْ فِيْنَا مَا لَا نَقُولُ فِي أَنْفُسِنَا فَإِنَّكَ  
مَوْفُوفٌ وَمَسْئُولٌ لَا مَحَالَةَ فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا صَدَقْنَاكَ وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا كَذَّبْنَاكَ))<sup>(٣)</sup> .

هنا استعمل الإمام المصدر (ويح) ، ليزجر المخاطب زجرًا تامًا كاملًا متحققًا  
على سبيل المُبالغة ، ثمّ ردفه بالنهي المتكرر بلا الناهية تأكيدًا للزجر، أي: زجر  
على زجر ؛ فالمخاطبُ كاد يشرفُ على الهلاك واللعن ؛ لأنّ من طلب الرِّياسة في  
غير موضعها فهو هالكٌ ملعونٌ .

قال الإمام أحمد ابن حنبل: قَتَادَةَ أَحْفَظُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ. وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة  
وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر، وقد يدأس في الحديث. مات بواسط في الطاعون ((، الأعلام: ١٨٩ / ٥  
(١) الكافي ، للكليني : ٨ / ( ٣١١ - ٣١٢ ) .

(٢) خَليد بن أوفى أبو الربيع الشامي العنزي ، ممن روى عن الصادقين ( عليهما السلام ) ، ينظر: معجم رجال  
الحديث ، للخوئي : ٢٢ / ١٦٧ .

(٣) الكافي ، للكليني : ٢ / ٢٩٨ .



ومن مجيء لفظة (ويل) في كلامه (عليه السلام)، عندما سأله رجل عن الله (سبحانه تعالى) متى كان؟ فردّ عليه قائلاً: ((وَيْلَكَ، أَخْبِرْنِي أَنْتَ مَتَى لَمْ يَكُنْ حَتَّى أُخْبِرَكَ مَتَى كَانَ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالْ فَرْدًا صَمَدًا لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا))<sup>(١)</sup>.

صدر الإمام حديثه بلفظة (ويلك) التي يفهم منها الشدة<sup>(٢)</sup>، والرّد بقوة الزجر على سبيل المبالغة في الهلاك؛ لأنّ من شكك في الله (عز وجل)، فقد وقع في هلاك دائم، ولهذا كان الرّد بلفظة (ويل) أشدّ وأقوى من (ويح)؛ لأنّها تدلّ على شدة العذاب<sup>(٣)</sup>، أو التوبيخ والتعجب<sup>(٤)</sup>.

فالناظر لهما في ضوء السياق اللغوي يجد أنّ الويح تدلّ على هلكة وبلية لا رحمة معها، وهي تتقارب كلّ القرب مع الويل وهذا ما أكدّه الإمام الباقر في النصوص التي ذكّرت.

ويرى الباحث أنّ هذه الدلالة كانت حاضرة من قبل في كلام السيدة زينب (ت ٦٢هـ) بنت علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، عند مصرع أخيها الحسين (ت ٦١هـ) (عليه السلام)، وهي تخاطب عمر بن سعد بن أبي وقاص (ت ٦٦هـ) زجرًا به، وتتكيلًا لما فعله مستعملة المصدر (ويح)؛ لتدلنا به عن زجرها، واستغرابها، وفضحها ليد الشّر في يوم عاشوراء إذ تقول: ((وَيْحَكَ يَا عَمْرُ! أَيْقَتَلُ أَبُوعَبْدِ اللَّهِ وَأَنْتَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ؟ فَلَمْ يُجِبْهَا عَمْرُ بِشَيْءٍ، فَنَادَتْ: وَيَحْكُمُ أَمَّا فَيْكُمْ مُسَلِّمٌ؟! فَلَمْ يُجِبْهَا أَحَدٌ بِشَيْءٍ))<sup>(٥)</sup>.

فتكرار لفظة (ويح) في كلامها دليل على فضحها للعدو وزجرها إيّاه، وهذا لعمرى زيادة القصد في الهلاك.

(١) التوحيد، للشيخ الصدوق: ١٧٣.

(٢) البحر المحيط: ٤٣٦ / ١.

(٣) يُنظَرُ: لسان العرب: ١١ / ٧٣٩، (ويل)، وتاج العروس: ٣١ / ١٠٦، (ويح).

(٤) يُنظَرُ: شرح المفصل، لابن يعيش: ١ / ٢٩٩.

(٥) الإرشاد: للشيخ المفيد: ٢ / ١١٢.



فقد جمعتُ في كلامها المُبالغة في الزجر، والاستعجاب، والفضيحة، وهو تأكيدٌ لقرب وقوع الهلاك فيهم، ويُفهم من هذه اللفظة أيضاً معنى التّعجب من قتل حزب الله النجباء بحزب الشيطان الطلقاء، وبهذا يدلُّنا النصُّ على قرب المعنى بين الثنائيتين، وبهذا يكون سببويه أول المقتربين لهذا المعنى إذ أوضح أن (ويح) تفيد معنى الزجر لمن أشرف على الهلاك وهذا المعنى يتلاقى مع كلام الإمام الباقر (عليه السلام).

### ث: المُبالغة في المصدرِ سُحقاً.

من يتطلّع في دلالة هذا المصدرِ في بُطون أمات الكتب اللغوية والنحوية يجد أن هذا الأسلوب قد اختزل معاني متنوعة الدلالة، ومن هذه المعاني:

١- الشدّة في الطرد والدق، يُقال: سَحَقَهُ سَحَقًا (بفتح السين)، أي: طَرَدَهُ طَرْدًا شَدِيدًا<sup>(١)</sup>، وقيل: سَحَقَ الشَّيْءَ، أي: دَقَّهُ دَقًّا شَدِيدًا فانسَحَقَ<sup>(٢)</sup>، وهذه الشدّة منبثقة من الدق بعد الدق<sup>(٣)</sup>، وقيل هو دون الدق<sup>(٤)</sup>.

٢- البعد أو المُباعده الشديدة<sup>(٥)</sup>، يُقال: سَحَقَهُ اللهُ وأَسَحَقَهُ، أي: أَبَعَدَهُ أَشَدَّ البُعدِ، وأَسَحَقَهُمْ سَحَقًا، أي: بَاعَدَهُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ الواسعة مُباعدهً، ومكانٌ سَحِيقٌ، أي: بعيدٌ، وهذا المعنى قد عني به العلماء أيما عناية؛ لأنّه ينسجم والآية المباركة: ﴿فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك: من الآية/١١]، وقد نُسب

(١) يُنظَرُ: العين: ٣ / ٣٦، (سحق).

(٢) يُنظَرُ: كتاب الالفاظ: ٩٢، (سحق).

(٣) يُنظَرُ: لسان العرب: ١٠ / ١٥٢، (سحق).

(٤) يُنظَرُ: لسان العرب: ١٠ / ١٥٢، (سحق)، و تاج العروس: ٢٥ / ٤٣٣، (سحق).

(٥) يُنظَرُ: العين: ٣ / ٣٦، (سحق)، وجمهرة اللغة: ١ / ٥٣٢، (سحق)، وتهذيب اللغة: ٤ / ١٧،

(سحق)، والمحيط في اللغة: ١ / ١٦٢، (سحق).



إلى أهل الحجاز أنّهم يجعلونه اسمًا وينصبونه على الدعاء ، ويريدون أبعده الله  
بُعْدًا<sup>(١)</sup>.

٣- البلى<sup>(٢)</sup>، يقال: أَسْحَقَ الثوبُ، أي: أُخْلِقَ وبلى ، وقيل: السُّحْقُ مِنَ النَّيَابِ ،  
أي: الثَّوبُ النَّبَالِي، وَقَدْ يُضَافُ بَيَانًا ، فَيُقَالُ: (سُحِقُ ثَوْبٌ)، و (سُحِقُ عِمَامَةٌ) ،  
ومنه قولُ الفرزدق<sup>(٣)</sup> :

فإنك إن تهجو تميمًا وترتشي  
بتأبين قيسٍ أو سُحوقِ العمام

وقد أحسن صاحبُ المقاييس في تلمسِ دلالاته ؛ لأنَّ المصدرَ عنده قد انتظمَ أصليين  
أحدهما البُعْدُ، والآخرُ: ((إنهاكُ الشيءِ حتَّى يبلُغَ بهِ إلى حالِ البلى))<sup>(٤)</sup> .

٤- الخروجُ عن المجرى الطبيعيّ :

وهذا المعنى هو ما ذكره العلامة حسن مصطفى<sup>(٥)</sup> ، إذ ذهب إلى أنّ  
معنى (السُّحْق) يدورُ في فلكِ خروجِ الشيءِ عن الجريانِ الطبيعيّ و عن مَجْرَى  
الخلقةِ ، إذ قال : ((في الأصلِ الواحدِ فيها هو إخراجُ الشيءِ عن حالتهِ و جريانهِ  
الطبيعيّ، وهذا المعنى يَخْتَلِفُ باختلافِ الموضوعاتِ والمواردِ، ففي كلِّ شيءٍ  
بحسبه))<sup>(٥)</sup>. واستدل بقوله تعالى: ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ ،  
ثمَّ أعطى لهذه المفردة معنى خروجِ الكفارِ عن المجرى الطبيعيّ و عن مَجْرَى الخلقةِ  
بالجرمانِ مِنَ الرَّحْمَةِ و الفيضِ الإلهي و الجودِ<sup>(٦)</sup> .

ويرى الباحثُ أنّها وإن تحمّلت معنى الخروجِ من فلكِ الرَّحمةِ الإلهيةِ غيرَ أنّ  
دلالةَ البُعْدِ والبلاءِ هو الخروجُ بشدّةِ الطردِ على سبيلِ المُبالغةِ في الهلاكِ ، ولعلَّ  
الأصلَ الذي استعمله العلامة حسن مصطفى يتناسبُ ودلالةَ لفظةِ (إسحاق) أكثرَ

(١) يُنظَرُ: العين ٣ / ٣٦ (سحق) ، والمحيط في اللغة: ١ / ١٦٢ ، (سحق).

(٢) وجمهرة اللغة: ١ / ٥٣٢ ، (سحق) ، والمصباح المنير: ١٤١ ، (سحق) .

(٣) ديوانه: ٦١٦ .

(٤) مقاييس اللغة: ٣ / ١٣٩ ، (سحق) .

(٥) التحقيق في مفردات القرآن الكريم: ١١ / ٦٧ .

(٦) يُنظَرُ: المصدر نفسه: ١١ / ٦٧ .



من لفظه (سُحَقًا) ، إذ قال : (( وهذا الأصل الواحد في المادّة يناسب كلمة إسحاق أيضًا: حيث إنّ تولّده خارج عن المجزى الطبيعيّ، بلحاظ كُبر السنّ في امّه ))<sup>(١)</sup> ، وثمة معانٍ متواردة لهذا الأسلوب مستمدة من السياق منها: (الهلاك واللّعنة والطرْد)<sup>(٢)</sup> .

أمّا عند المفسرين فنجد أنّ المعاني نفسها قد سُخِّرَتْ للآية القرآنيّة المنفردة في لفظها ، فالقاسم المشترك في الدلالة هو البُعد، والهلاك إلا أنّ المفسرين قد نظروا إليها في ضوء السياق القرآنيّ فوجدوها تقيّد معنى اللّعنة والهلاك والطرْد فانمازت دراستهم بخصلتين ، الأولى : تطبيقية قرآنيّة ، والأخرى: روائية (نقليّة) وهذا ما جاء في رواية عن ابن عباس (ت ٦٨ هـ) عندما سأله نافع بن الأزرق (ت ٦٥ هـ) عن قوله تعالى: ﴿ فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ [سورة الملك : الآية ١١] ، فقال: (بُعدًا)<sup>(٣)</sup> ، واستشهد بقول حسان بن ثابت<sup>(٤)</sup> :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي أَبِيًّا      فَهَدَّ أَلْفَيْتٍ فِي سُحُقِ السَّعِيرِ

فهم قد أدلوا بدلوهم الدلالي لمعنى البُعد في ضوء الرواية ، أمّا الرواية الأخرى فمفادها أنّ (سُحَقًا) ، وادي في جهنم ، إذ ورد عن سعيد بن جبيرة (ت ٩٥ هـ) (رضي الله عنه)، في تفسير الآية ، فقال: (( سُحَقًا وادٍ في جهنم ))<sup>(٥)</sup> .

إذا فهذه اللفظة في أصلها اسمٌ لوادٍ في جهنم ، وهو موضع الهلاك و الابتلاء ثم استعملت للدعاء بالشر وهو البُعد والهلاك على سبيل المُبالغة في الأمر وهو الدعاء ، وقد زاد أبو حيان معنى سياقيًا في مقام الدعاء ، وهذا المعنى هو

(١) يُنظَرُ : التحقيق في مفردات القرآن الكريم : ٦٧ / ١١ .

(٢) يُنظَرُ : كتاب الأفعال : ٦٩ ، (سحق) ، و لسان العرب : ١٢/ ٣ ، (سحق) ، والتوقيف : ١ / ١٩١ ، (سحق) ، ومعجم اللغة العربية المعاصرة : ٢ / ١٠٤٢ ، (سحق) .

(٣) يُنظَرُ : تفسير القرآن العظيم ، لابن أبي حاتم : ١٠ / ٣٣٦٣ ، والدر المنثور : ٨ / ٢٣٦ ، و فتح القدير : ٥ / ٣١٢ ، والإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ٤٦٤ .

(٤) ديوانه : ١ / ٣٢٣ .

(٥) تفسير الطبري ، (جامع البيان) : ٢٣ / ١٢٦ .



البُغْضُ ، قَائِلًا : (( وَلَا يُدْعَى بِهِ إِلَّا عَلَى مُبْغِضٍ كَقَوْلِكَ : سُحْقًا لِلْكَافِرِينَ ))<sup>(١)</sup> وقد فُسِّرَ معنى (السُّحْق) باللَّعْنَةِ وَالطَّرْدِ مِنَ الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup> . وبهذا فَإِنَّ اللَّعْنََةَ وَالطَّرْدَ تَحْتَاجُ إِلَى الْبُعْدِ وَالشَّدَّةِ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ فِي مَعْجَمِهِ<sup>(٣)</sup> . وَهِيَ لَا تَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْهَلَاكِ ، إِذَا فَتَوَسَّعَ دَلَالَةُ هَذَا الْمَصْدَرِ هُوَ مِنْ تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ .

أما سببُ نَصْبِهِ فِيهِ رَأْيَانٌ ، الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، أَيُّ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَنْفَرِدُ بِقَدْرَتِهِ عَلَى الْإِخْتِرَالِ وَالِاخْتِصَارِ فَهُوَ يَخْتَرُلُ فِعْلًا تَامًّا يَكُونُ الْمَصْدَرُ بَدَلًا عَنْهُ ، وَهَذِهِ الْقُدْرَةُ الْإِخْتِرَالِيَّةُ لَهَا الْقَابِلِيَّةُ عَلَى تَوْلِيدِ أُسْلُوبٍ طَلْبِيٍّ بَعْدَمَا كَانَ إِخْبَارِيًّا صَرَفًا ، وَهَذَا التَّوْلِيدُ نَتِجَ عَنْهُ إِخْتِصَارٌ لِأُسْلُوبٍ بِلَاغِيٍّ مِفَادُهُ الدَّعَاءُ ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ (سُحْقًا) الَّذِي جُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ عَامِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ نُصِبَ بِفِعْلِ لَا يُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ<sup>(٤)</sup> . وَنَظِيرُهُ (سَقِيًّا وَرَعِيًّا وَخَبِيئَةً وَجَدْعًا وَعَقْرًا وَأُفَّةً وَثِقَّةً وَدَفْرًا وَتَعَسًا وَبُؤْسًا وَتَنَّتًا وَبَهْرًا)<sup>(٥)</sup> .

وهو منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ من لفظه ، والمعنى : (أَسْحَقَهُ اللَّهُ سُحْقًا) ، فَكَانَ الْقِيَاسُ إِسْحَاقًا ، فَجَاءَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْحَذْفِ ، وَقَدْ اخْتَرَلَ الْأُسْلُوبُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ<sup>(٦)</sup> ، وَبِهَذَا يَكُونُ قَدْ خَالَفَ قِيَاسَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ (أَسْحَقَ) لَا (سَحَقَ) ، وَالتَّغْيِيرُ قَدْ

(١) البحر المحيط : ٦ / ٢٠٤ .

(٢) يُنْظَرُ : لِسَانِ الْعَرَبِ : ١٣ / ١٢ ، (سحق) .

(٣) يُنْظَرُ : الْعَيْنُ : ٣ / ٣٦ ، (سحق) .

(٤) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ : ١ / ٣١١ .

(٥) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ١ / ٣١١ ، وَ الْحِجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ : ١ / ٣٠٧ ، وَالْمِفْصَلُ : ٣ / ١٩٠ .

(٦) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْمِفْصَلِ ، لِابْنِ يَعِيشَ : ١ / ٣٠٠ ، وَفَتْحُ الْقَدِيرِ : ٥ / ٣١١ ، وَالتَّفْسِيرُ الْوَسِيطُ : ١٥ / ١٦ .



حصل للإيجاز والمُبالغة<sup>(١)</sup>، وقد استدلت بعضهم على أنّ المصدر (سُخِّقًا) له فعل من لفظه، ولا حذف فيه، وقد انتصب به<sup>(٢)</sup>. بقول امرئ القيس<sup>(٣)</sup>:

يَجُولُ بِأَطْرَافِ الْبِلَادِ مُعَرَّبًا      وَتَسْحَقُهُ رِيحُ الصَّبَا كُلَّ مَسْحَقٍ

والآخر: أنّه منصوبٌ على المفعولِ بهِ، أي: أَلزَمَهُمُ اللهُ سُخِّقًا<sup>(٤)</sup>.

فقد علمنا أنّ (سُخِّقًا وَوَيْلًا) في أصلهما اسم مكانٍ لموضع جهنم، إلا أنّ المتكلم بقوله: (سُخِّقًا لَكَ) لم يرد بهِ إلاّ الدعاء، فعلم بذلك أنّه مصدرٌ، إذ لا فرق بين (سُخِّقًا) و(وَيْلًا) إلاّ في معناهما. فالأولُ معناه البُعدُ والهلاكُ، والآخرُ معناه (الفضيحةُ)، فإذا عُلِمَ ذلك من المخاطبِ وجب أن يُحكَمَ بمصدريتهما، فلمّا ثبت أنّ معناه مطلقُ البُعدِ ناسبَ ذلك المصدريةُ المطلقةُ لا المفعوليةُ، ونظيره المصدرُ (فاها لفيك)، فثبت أنّ أصله اسمٌ لأجسامٍ ثم سُحِبَتِ دلالاته إلى الهلاكِ<sup>(٥)</sup>.

ومن قول الإمام الباقر (عليه السلام) عندما حضره طائفةٌ من الشيعة، وفيهم جابر الجعفيّ (ت ١٢٨هـ) يشكون إليه وإلى أبيه (زين العابدين) (ت ٩٥هـ) ما يلقون من الظلم والهلاك من طغيان الخلافة الاموية التي بها سُفِكَ الدم الحرام، وفيها لعنوا أمير المؤمنين عليًا (عليه السلام) عامًا بعد عامٍ، وتبرأوا منه ثم اغتالوا الشيعة في كلِّ مكانٍ، وأرعبوا النَّاسَ وكانوا يقتلُ المؤمنين فرحين<sup>(٦)</sup>.

فعدّد ذلك غضب الإمام غضبًا شديدًا، ودعا عليهم فهلكوا بأجمعهم، فقال جابر الجعفي: ((ثم أخذ (عليه السلام) بيدي وسار بي فقال لي ما حال النَّاسِ؟ فقلت لا تسأل يا ابن رسول الله خربتِ الدورُ والمساكنُ وهلك النَّاسُ ورأيتهم بحالٍ رحمتهم،

(١) يُنظَرُ التفسير المظهرى: ١٠ / ٣٤.

(٢) يُنظَرُ: شرح جمل الزجاجي: ٤١١ / ٢.

(٣) ديوان امرئ القيس: ١٣٠.

(٤) يُنظَرُ: الأصول في النحو: ٢ / ٢٥١، التذليل والتكميل: ٧ / ٢٢٩.

(٥) يُنظَرُ: الايضاح في شرح المفصل: ٢١٨، وروح المعاني: ١٥ / ١٣.

(٦) يُنظَرُ: بحار الانوار: ٨ / ٢٦.



ثمَّ قال الإمام (عليه السلام): (( لا رحمهم الله ... سُحْقًا سُحْقًا بُعْدًا بُعْدًا لِلِقَوْمِ الظَّالِمِينَ )) (١) .

إنَّ الإمامَ بهذا الدِّعاءِ قد كرَّرَ الأسلوبَ الأمرِي بصيغتهِ الدَّعائيَّةِ بطريقةِ المصدرِ (سُحْقًا) الَّذِي يفيدُ مطلقَ الشَّدَّةِ والبعدِ والهلاكِ على سبيلِ المُبالغةِ ؛ لأنَّ الظلمَ والهلاكَ كانَ قد شَمَلَ البلدانَ عامَّةً ، والشَّيعةَ خاصَّةً ، فقد تحقَّقَ هذا الدِّعاءُ بهلاكِ الظالمينَ والَّذينَ قتلوا الأبرياءَ تحتَ كلِّ ذريعةٍ ، فاستأصلوا شأفتهم ، وأعلنوا لعنَ أميرِ المؤمنينَ (صلوات الله عليه) متجاهرينَ بفسقهم وظلمهم (٢) ، فجاءَ الرَّدُّ ساحقًا وقاسيًا من لدنِ الإمامِ غيرَ مقيدٍ بزمنٍ ولا فاعلٍ . فإنَّ قيلَ ، ما فائدةُ تكرارِ المصدرِ (سُحْقًا) بلفظه ؟، قيلَ: إنَّ تكرارَ المصدرِ يدلُّ على التوكيدِ زيادةً على معنَى نهايةِ البعدِ وشدِّتهِ (٣) ، وأقصاهُ أو أبعدَ من ذلكَ، وتلكَ هي المُبالغةُ في شدةِ الهلاكِ ، وأيِّ هلاكٍ لا شفاةَ له ، فإذا كانَ هذا المصدرُ بمعنَى البعدِ كما ذكرَ أغلبُ المعرِّبينَ (٤) ، فإنَّ فائدةَ ذكرِ المصدرِ (بُعْدًا) في سياقِها ، وفائدةُ اجتماعِ اللفظتينِ ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، وإنَّ اختلفَ لفظاهما (٥) ، فهذا من قبيلِ ذكرِ الشيءِ على وجهينِ مترادفينِ ، وفيه معنى التوكيدِ والمُبالغةِ أيضًا ، غيرَ أنَّ بينهما علاقةً عمومٍ وخصوصٍ .

ثانيًا: المُبالغةُ في النَّهيِ .

(١) بحار الانوار : ٢٦ / ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يُنظَرُ : الإفصاح في فقه اللغة : ٢ / ١٢٩٣ .

(٤) يُنظَرُ : تفسير الطبري : ٢٣ / ٥١٠ ، والكشاف : ٢ / ٣٧٦ ، والبحر المحيط : ٦ / ١٦١ .

(٥) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٧ ، ومثلهما (كذِبًا وَمَيِّنًا) .



النهي ، لغةً : يقتضي خلاف الأمر ، قيل: نَهَاهُ وَيَنْهَاهُ نَهْيًا ، وَتَنَاهَى ، بِمَعْنَى (كَفَّ) أَوْ (زَجَرَ) ، وَانْتَهَى الشَّيْءُ ، أَيْ : بَلَغَ النِّهَائَةَ <sup>(١)</sup>.

## واصطلاحًا .

النَّهْيُ اصطلاحًا له تعريفات كثيرة ، تنطلق بحسب توجيه صاحبها واعتقاده ، ووجهة نظره ، منها أصولية ، وأخرى بلاغية غير أننا سنجمع في ماهيتها ما طوع اللُّغة والنحو ، وهو طلب الكفِّ عن الفعل استلزامًا أو استعلاءً ، وصيغته (لا تَفْعَلْ) <sup>(٢)</sup> والذي حملها على الاستلزام هو شبهها بالأمر ؛ لأنها تحذو حذو الأمر <sup>(٣)</sup> ، وإن أكثر العناصر المكونة لأصل النهي هما عنصر العلو ، والاستعلاء نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُمٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾ [سورة الإسراء : من الآية / ٢٣] ، إذ يقول الرازي : (( وَهَذَا نَهَائَةٌ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْ إِيدَائِهِمَا )) <sup>(٤)</sup> ، ويقول السكاكي (ت ٦٢٦هـ) : ((أصل استعمال (لا تَفْعَلْ) أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ (الاستعلاء)) <sup>(٥)</sup> ، ويرى أحد الباحثين أنه لا مناص من صفة الاستعلاء حتى تُسمّى هذه الصيغة نهياً <sup>(٦)</sup> ، وانسحاب هاتين الداليتين الاستلزاميتين يقتضي الخروج عن الأصل ، وكل ما خرج عن الأصل فهو يفيد المُبالغة ، ولاشك في أنّ المعاني المتحولة قد أغنت الصيغة ، وزادت من قيمتها ، وبالغت في دلالتها ، وهي بهذه تقودنا إلى اغتنام معانٍ تحويلية ، وإن كانت بعض هذه المعاني غير مستعملة في الأداء ، ومن أبرز المعاني التي خرج فيها هذا الأسلوب بهذه الصيغة عن أصله :

(١) يُنظَرُ : الصحاح : ٦ / ٢٥١٧ (نهي) ، وأساس البلاغة : ٤٧٥ ، (نهي) ، ولسان العرب : ٦ / ٤٥٦٤ (نهي) .

(٢) يُنظَرُ : شرح التلخيص : ٢ / ٣٢٤ ، والأساليب الإنشائية : ٦٨ .

(٣) يُنظَرُ : مفتاح العلوم : ٣٢٠ .

(٤) مفاتيح الغيب ( التفسير الكبير ) : ٣ / ٥٨٦ .

(٥) مفتاح العلوم : ٣٢٠ .

(٦) يُنظَرُ : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للأوسي : ٤٦٥ .



الدُّعَاءُ : إذ أنزله سيوييه بمنزلة الأمر والنهي، قاتلا : (( واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: ( دعاء ) ؛ لأنه استعظم أن يُقال: أمر أو نهى ، وذلك قولك: اللهم زيّدًا فاغفر ذنبه، وزيّدًا فأصلح شأنه))<sup>(١)</sup>.

ولكنّ الدعاء هو طلب المعنى<sup>(٢)</sup>، وهنا سُحِبَتْ دلالة النهي الأصليّة إلى الفرعيّة ، وأفادت معنى التضرع ، والابتهاال والتّوسل إلى الله ، من ذلك ما نقله الإمام الصادق (ت ١٤٨هـ) عن أبيه الباقر (عليهما السلام)، قال: (( كان أبي يقول في سجوده: سَجَدَ وَجْهِي الْبَالِي الْفَانِي لَوَجْهِكَ الدَّائِمِ الْبَاقِي، سَجَدَ وَجْهِي الدَّلِيلُ لَوَجْهِكَ الْعَزِيزِ، سَجَدَ وَجْهِي الْفَقِيرُ لَوَجْهِكَ الْعَنِي الْكَرِيمِ، رَبِّ اسْتَعْفِرْكَ مِمَّا كَانَ وَ اسْتَعْفِرْكَ مِمَّا يَكُونُ ، رَبِّ لَا تُجْهِدْ بِلَائِي رَبِّ لَا تُسَيِّ قَضَائِي رَبِّ لَا تُشْمِتْ بِي أَعْدَائِي، رَبِّ إِنَّهُ لَا دَافِعَ وَ لَا مَانِعَ إِلَّا أَنْتَ رَبِّ صَلِّ عَلَي مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ بِأَفْضَلِ بَرَكَاتِكَ...))<sup>(٣)</sup> .

إنّ الإمام (عليه السلام)، بعد سجوده، وتضرعه، وخشوعه ، افتتح الدعاء بتحويلات الصيغ من الإخبار إلى النهي على سبيل الرق، والعبوديّة، والخضوع والقنوع ، فهو يمزج كلّ الأساليب التركيبيّة؛ ليحوّلها إلى أساليب دعائيّة؛ حتى يصل إلى مقام العبوديّة الحقّة . فَهَذِهِ الْمُبَالِغَةُ الشَّدِيدَةُ فِي هَذِهِ الْمُعَاهَدَةِ تَقْتَضِي الدُّعَاءَ الْمَصْحُوبَ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَالْعَهْدُ الَّذِي التَّرَمَّهُ الْإِمَامُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ التَّضَرُّعِ وَالسُّجُودِ، زِيَادَةً عَلَى التَّكْرَارِ الْمَشْتَمَلِ بِصِيغَةِ النْفِي الَّذِي يَفِيدُ الْمُبَالِغَةَ .

(١) الكتاب : ١ / ١٤٢ .

(٢) يُنْظَرُ : المقتضب : ٢ / ٤٤ .

(٣) الكافي، للكليبي : ٣ / ٣٢٧ .



## المبحث الثاني : المبالغة في الأساليب الإنشائية غير الطلبية.

يعرف الإنشاء غير الطلبي بأنه لا يستدعي فيه مطلوباً غير حاصلٍ وقت الطلب ، وهذا النوع من الإنشاء يعدُّ في أصلٍ وضعه إخباراً ثم نُقِلَ إلى معنى الإنشاء ، ويتحقق بطريقة المدح ، أو الذم ، أو التعجب ، أو الرجاء ، أو القسم ، وهو أقلُّ غرضاً من الأسلوب الطلبي<sup>(١)</sup> ، وسيقتصر الباحث على ما أورده العلماء من مصطلحات ، أو معانٍ تفيّد المبالغة.

### أسلوب المدح والذم .

لما كان من أمر أسلوب المدح والذم هو العموم ، خصص النحويون لهذا الأسلوب الإنشائي ( نعم و بنس ) فجعلوها صيغتين قياسيتين للمدح أو للذم العام ، فكلّ منهما يدخل في صيغة ( المدح والذم ) ، وذكروا أنّ ما وضع من هذه الأفعال لإنشاء المدح والذم هو على سبيل المبالغة في التعظيم والتفخيم<sup>(٢)</sup> ، قال ابن جني : (( اعلم أن نعم وبنس فعلا ماضيان غير متصرفين ومعناهما المبالغة في المدح أو الذم ))<sup>(٣)</sup> ، إذا قلت : (( نعم الرجل جعلته فوق جنسه فيما يوجب الحمد والمدح ، وإذا قلت بنس الرجل كنت جعلته فوق جنسه فيما يوجب تعظيمه والذم ))<sup>(٤)</sup> ، فالتركيب الإنشائي بهاتين الصيغتين له وظيفة في الإيقاع ، والفخامة ، والتفخيم والمبالغة ، وقوة الوقع ، وذلك في ضوء ضربَي المدح والذم .

(١) يُنظَر: مفتاح العلوم : ٣٠٢ ، و الإيضاح في علوم البلاغة : ١٣٠ ، و علم المعاني عبد العزيز عتيق : (٧١-٧٤).

(٢) يُنظَر: اللّمع في العربية: ١٤٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٩٤ .

(٣) يُنظَر: المصدر نفسه.

(٤) المُقتصد: ١ / ٣٥٥ .



## المدح لغةً.

قد يُعرّف الشيءُ بنقيضه فالمدحُ هو نقيضُ الهجاءِ ، كما عرّفه الخليلُ بقوله : (( نقيضُ الهجاءِ وهو حُسْنُ الثناءِ ))<sup>(١)</sup> وقيل: مدحُته وامتدحُته مدحةٌ واحدةٌ ومدحُه مدحًا ومدحةٌ<sup>(٢)</sup>، (( هذا قولٌ بعضهم، والصحيحُ أن المدحَ المصدّرُ، والمدحةُ الاسمُ، والجمعُ مدحٌ، وهو المدحُ والجمعُ المدائحُ والأماديحُ، الأخيرة على غيرِ قياسِ ))<sup>(٣)</sup> ، ونظيرهُ في ذلك : (حديثٌ وأحاديثٌ)، وقيل: اندمحت الأرضُ، أي : اتسعتْ والأمدوحةُ : هي المنقبة<sup>(٤)</sup>، فلا يخلو اللفظُ من الاتساعِ في الحُسْنِ والثناءِ .

## المدح اصطلاحًا.

لا يخلو المدحُ من جميعِ المزايا الحسنةِ ، والشمائلِ الكريمةِ . وإظهارِ التّعظيمِ والتّقديرِ والثناءِ لمن توافرتْ فيه سُبُلُ المدحِ ، وأحسنُ تلكِ الألفاظِ هي (نعم) فالمدحُ: هو ((الثناءُ باللسانِ على الجميلِ الاختياريِ قصدًا))<sup>(٥)</sup>، وقيل: هو الثناءُ باللسانِ على الفعلِ الجميلِ مطلقًا سواءً اختياريًا كانَ هذا الثناءُ أم غيرَ اختياريِ ، ولا يكونُ ذلكَ إلا من قبلِ النّعمةِ<sup>(٦)</sup>، فالمدحُ صفةٌ تشتملُ على الثناءِ مطلقًا .

## الذمُّ لغةً.

لفظٌ مشتقٌّ من الجذرِ (ذمّ) ، يُقالُ : (ذمّه يذمّه ذمًا ومدمّةً، فهو مذمومٌ وذميمٌ وذمٌّ) ، بمعنى: اللومُ في الإساءة<sup>(٧)</sup>، وهو نقيضُ المدحِ<sup>(١)</sup> ، وهذا اللفظُ يكشفُ لنا

(١) العينُ : ١٧٩ / ٨ ، (مدح).

(٢) يُنظَرُ : تهذيب اللغة : ٤ / ٢٥١ ، (مدح) .

(٣) لسان العرب : ٢ / ٥٨٩ ، (مدح).

(٤) يُنظَرُ : مجمل اللّغة : ٢ / ٨٢٦ ، (مدح) ، و لسان العرب : ٢ / ( ٥٨٩\_٥٩٠ ) ، (مدح).

(٥) التعريفات : ١ / ٢٠٧ .

(٦) يُنظَرُ : التعريفات : ٢٠٧ ، والكلبيات : ١ / ٨٥٧ .

(٧) يُنظَرُ : العين : ٨ / ١٧٩ (ذمّ) ، ويُنظَرُ : وتهذيب اللغة : ١٤ / ٢٩٨ (ذمّ) ، و لسان العرب : ١٢ /

(ذمّ) ٢٢٠ .



لنا كلّ ما يتعلّق بعيب الانسان ، ومنه (الذّموم)، بالضمّ: بمعنى : العيوب، كقول أمية بن أبي الصلت (٢):

سلامك ربّنا في كلّ فجرٍ      بريّنا ما تليق بك الذّموم

ولا يخرج الذّم اصطلاحًا عن لغة المعجميين فهو نقيض المدح وأفعاله هي ما وضعت لإنشاء الذّم ونقيض المبالغة فيه، وهما (بئس) ، و (ساء) و(لا حبّذا) (٣).

### تراكيب المدح والذّم .

ثمّة تراكيب يستطيع العربيّ في ضوئها أن يُعبرَ بأساليب المدح والذّم ، وهذه الأساليب غير الطليبيّة منها ما يخضع للقياس ، والآخر يخضع للسمع ، ومن القياس ما نجده في (نعم وبئس) و(حبّذا ولا حبّذا) ، وغالبًا ما يكون الأول هو السائد في اللسان العربيّ ؛ لأنّه من خصائص التعبير القرآني (٤) وبه جاء الحديث الباقريّ المقدس ، ولم ترد لفظا (حبّذا ولا حبّذا) في القرآن الكريم ، ولا في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) .

### استعمالات فعليّ المدح والذّم ( نعم وبئس ) .

إنّ لهذين الفعلين استعمالين يستعملهما العربيّ من حيث التصريف والجمود هما:

الاستعمال الأول : لغة التصريف : إذ يوضعان على أصلهما ويجريان مجرى الأفعال المتصرفّة ، فيشتقّ منهما (يفعل) و(فاعل).

(١) يُنظَرُ : لسان العرب : ١٢ / ٢٢٠ (ذمّ) ، وتاج العروس : ١٦ / ٢٦٤ (ذمّ).

(٢) يُنظَرُ : ديوانه : ٥٤ .

(٣) يُنظَرُ : اللّمع في العربيّة : ١٤٠ ، والمعجم المفصل في النحو العربيّ ، د- عزيزة فوال بابتي ٢٠٦ .

(٤) يُنظَرُ : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٢٦ .



**والآخر : لغة التوحيد :** إنَّ المستعملَ في لغة العربِ عموماً ، ولغة القرآنِ خصوصاً لإيرادِ المدحِ والذمِّ (١) هما الفعلانِ الجامدانِ غيرُ المتصرفين ، والأصلُ في وضعِهما (الرداءةُ والصلاخُ) ، قال سيبويه : (( ولا يكونُ منهما فعلٌ لغيرِ هذا المعنى )) (٢) ، وهما يستعملانِ للمدحِ العامِ أو للذمِّ العامِ (٣) ، نقول : (نعمَ الإمامُ الباقرُ) و(بئسَ الحاكمُ هشامُ) ، فتكونُ قد مدحتَ الباقرَ مدحاً عاماً وهو أهلٌ للمدحِ و دَمَمْتَ هشاماً ذمّاً عاماً ، وهو أهلٌ للذمِّ من دون أنْ تذكرَ خصلةً من خصالِهما ؛ وهذا معنى العمومِ فيهما .

وهما في هذا الاستعمالِ غيرُ قادرينِ على التصرفِ ؛ لإرادتهما معنى المُبالغة ، يقول ابنُ جنى : (( إذا أُريدَ بالفعلِ المُبالغةُ في معناه ، أُخرجَ عن مُعتادِ حاله من التصرفِ فمنعه ، وذلك (نعم) و(بئس) و(فعلُ التَّعجبِ) )) (٤) ؛ ولخروجِهما عن أصلِهما في الأفعالِ في دلالتِهما على الحدثِ والزمنِ ، أشبها الحرفِ في لزومِهما بناءً واحداً (٥) وعدمِ دخولِ حرفِ المضارعةِ عليهما ، ولم يستعملْ منهما ( يفعلُ ) ولا ( فاعلٌ ) (٦) . ولهذا الاستعمالِ خلافٌ كبيرٌ يكمنُ في اسميّتها أو فعليّتها (٧) ، يزدادُ على ذلك أنْ هذينِ الفعلينِ وإنْ كانا ماضيينِ فليسَ معناهما المضي كمدحِ الفعلِ ، مثل (قاماً وجلساً) ، وإنَّما معناهما ((المُبالغةُ في المدحِ أو الذمِّ )) (٨) ، وقد فسّرَ الدكتور تمام حسان معنى المُبالغةِ بـ(الإفصاح) ، إذ قال : إنَّ تعبيرَ ابنِ جنى يتَّجهُ ((اتجاه تعبيرِ الإفصاحِ ، وفي كلا التعبيرينِ إشارةٌ إلى ما هو أكثرُ

(١) يُنظَرُ : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ٢٦٨ .

(٢) الكتاب : ١٧٩ / ٢ .

(٣) يُنظَرُ : المفصل : ٣٦١ .

(٤) الخصائص : ٤٨ / ٣ .

(٥) يُنظَرُ : الأصول في النحو : ١ / ٩٨ ، حاشية الصبان : ٣ / ٣٨ .

(٦) يُنظَرُ : الأصول في النحو : ١ / ٩٨ ، واللامات : ٣٥ .

(٧) وقد فصل صاحب الإنصاف في هذه المسألة تفصيلاً تاماً ، لسنا بصددِها في مسألة : ((القول في نعمَ وبئسَ ،

أفعلانِ هما أم اسمانِ)) : يُنظَرُ : الانصاف : ١ / ( ٨١ \_ ٩٣ ) ، المسألة (١٤) .

(٨) اللمع : ١٤٠ .



من مجرد المدح أو الذم<sup>(١)</sup>، وقد أطلق على فعلي المدح والذم اسم (الخالفة)<sup>(٢)</sup>.  
(٢).

إن ابن جني أقرّ اقراراً تاماً بأن (نعم وبئس) فعلان، ثم خلاص إلى أن دلالتهما تقيّد المبالغة، فدلالة المبالغة التي تتجه اتجاهاً تعبيرياً إفصاحياً لا تخرجها عن فعليتها، بل تخرجها عن أصلها، وليس كل ما خرج عن أصله خرج عن فعليته، بل دلّ فيه على معنى جديد لم يكن موجوداً من قبل، ((لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال ك(نعم وبئس) فإنهما فرعا))<sup>(٣)</sup>.

وهذا التغيّر عن الأصل قد حصل بخروج الفعل من الماضي المتصرف إلى الجامد، ومن الصيغة الإخبارية إلى الصيغة الإنشائية، ومن خروج الفعل عن بنيته التصريفية - من فتح الفاء إلى كسرها - وكانها اسم فأصبح وزنها (فعل) بكسر الفاء وسكون العين كما يقال: (فخذ) بكسر الفاء وإسكان الخاء، فأصبحت أكثر استعمالاً وأصح لغة؛ لأنها لغة التنزيل القرآني<sup>(٤)</sup>

وبهذا الاستدلال نثبت أن صيغتي (المدح والذم) أفادت المبالغة؛ لخروجها عن الأصل في النحو والصرف، وزيادة على نطقهما الصوتي المتغير من وراء تغيير بنيتهما الصرفية فأصبحت تشترك بين الفعل والاسم، فاشتركتها بالفعل هو دخول التاء في آخرها، واشتركتها في الاسم هو سبقها بحرف النداء، كقول الإمام الصادق (عليه السلام): ((يا نعم النصير والمولى، يا من هو على العرش استوى))<sup>(٥)</sup>.

(١) يُنظَرُ : اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٥.

(٢) يُنظَرُ : المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل، لابن مالك : ١ / ٢٦.

(٤) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٦ / ٣.

(٥) بحار الأنوار : ٩١ / ٢٧٤.



وثمة استعمالات لهجيّة في الفعلين (نعمَ ونبسَ) ذكرها النحويون تمثلت في أربع لغات<sup>(١)</sup>، ومنها لغة التنزيل القرآني الكريم<sup>(٢)</sup> ، وبها نطق الإمام الباقر ( عليه السلام ) كما سيأتي :

### اسْتِعْمَالَاتُ فَاعِلِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ.

لما ثبت من أمرهما أنّهما فعلاّن لا يتصرفان ؛ وذلك لخروجهما عن سمت الأفعال ، نُقلا عن أصلهما وهو الخبرُ إلى المُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، فكان لا بُدَّ لهما من فاعلٍ ، لكي ينعقد الكلامُ وتستقل فائدته ، وفاعلها يكونُ على أقسام<sup>(٣)</sup> :

**القِسْمُ الْأَوَّلُ :** هو أن يستعمل مظهرًا معرفةً ، ويكونُ على ضربين :

الضربُ الأوّلُ : وهو المعروفُ ب(ال) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانِكُمْ ۖ نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ۗ ﴾ [ سورة الأنفال : الآية / ٤٠ ] .

الضرب الآخر : وهو المضافُ إلى (ال) ومنه قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ، [ سورة الرعد: من الآية / ٢٤ ] ، وهذان الاستعمالان هما الغالبان في اللسان العربي<sup>(٤)</sup> ، وبها جاء الحديث الباقريّ المقدس<sup>(٥)</sup> ، وما وردَ بغيرهما فهو قليلٌ<sup>(٦)</sup> .

وقد اختلفَ النحويون في ماهيّة (ال) هذه أَلَلْجِنْسِ هي أم للعهد ؟ ، فهي في دلالتها تفيدُ الجِنْسِ - عندَ الجمهور - ؛ ((لأنّهم لما أرادوا بهما المُبَالَغَةَ فِي الْمَدْحِ

(١) يُنظَرُ : الكتاب ٢ / ١٧٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٤٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٧٢ ، وشرح

كتاب سيبويه، للسيرافي : ٣ / ٩ ، والمفصل : ٣٦١ .

(٢) يُنظَرُ : شرح التسهيل : ٣ / ٦ .

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل، لابن يعيش : ٤ / ٣٩٣ .

(٤) يُنظَرُ : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١١٠٥ .

(٥) يُنظَرُ : الكافي : ٩ / ٤٨٦ ، والأُمالي للشيخ الصدوق ٢٦٥ ، والمناقب ، لابن شهر آشوب : ٤ / ٢٠٧

وبحار الانوار : ٧٣ / ٥١ .

(٦) يُنظَرُ :معاني النحو : ٤ / ٢٥٨ .



والذّم وضعوا الاسم الذي ينتظم كلّ الجنس الممدوح والمذموم<sup>(١)</sup>، فهي لتعريف الجنس لا للعهد؛ لأنّك لا تريد بها واحداً من الجنس بنفسه ، وإنّما تريد مطلق الجنس<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [ سورة العصر : الآية رقم / ٢ ] ، فهو ( سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ) لم يردّ معيّنًا بدليل أنّه استثنى بقوله ( عزّ وجلّ ): ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [ سورة العصر : من الآية / ٢ ] ولو كانت (ال) للعهد، لما جاز وقوعه فاعلاً للمدح والذّم لو قلت: ( نِعَمَ الضَّيْفُ الَّذِي كَانَ عِنْدَنَا ) و لما جاز لك ذلك<sup>(٣)</sup> فإن قيل لك: لم لا يكون الفاعل المظهرُ إلاّ جنسًا لكان الجواب من وجهين :

أحدهما: أنّ الفعل للمدح العام ، والفائدة فيه عامّة ، ولو كان خاصًا ، لانتقض الغرض<sup>(٤)</sup>.

والآخر : جعل الفعل جنسًا ليدلّ على أنّ الممدوح مستحقّ للمدح في الجنس نفسه فلو قلنا : ( نِعَمَ الإِمَامِ عَلِيٍّ ) ، لعلمنا أنّ عليًا ( عليه السّلام ) ، ممدوح في الإمامة من أجل الإمامة . ولكنّ الخلاف قد وقع فيها (أهي للجنس حقيقة أم مبالغة) ؟ . وفي المسألة قولان<sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أنّها لحقيقة الجنس ، فاذا قلنا : ( نِعَمَ الإِمَامِ عَلِيٍّ ) كان الجنس ممدوحًا كلّهُ ، ثم خصصت (عليًا) بالذكر ، كأنّك قد مدحتّه مرتين ، مرّة مع العموم (عموم الجنس) ، وأخرى مع الأفراد بالذكر وحده ، أي: أنّك خصصت المعنى بعد عمومه ؛ لأنّك وجهت المدح فيه للشخص بعد ما كان واقعا على الجنس<sup>(٦)</sup> ، وهذا ما أقرّه سيبويه في قوله : ((إذا قلت (عبدُ الله نِعَمَ الرَّجُلِ) ، فإنّما تريد أن تجعله من أمة كلّهم

(١) البديع في علم العربية : ١ ، ٤٨٨ .

(٢) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٣٩٣ .

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٣٩٣ .

(٤) يُنظَرُ : المصدر نفسه .

(٥) يُنظَرُ : التذييل والتكميل ١٠ / ٨٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٩٠٩ ، و المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ /

١٢٦ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٢٨ .

(٦) يُنظَرُ : شرح ابن عقيل : ٣ / ١٦١ وشرح التصريح ٢ / ٧٧ ، ومعاني النحو : ٤ / ٣٠٠ .



صالح، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد (نعم))<sup>(١)</sup>. والآخر: أنها للجنس مبالغة: فإذا قلت: (نعم الرجل علي) جعلت علياً جميع الجنس مبالغة، ولم تقصد إلا مدح المخصوص وهو (علي)، ولكنك جعلته كل الجنس مبالغة<sup>(٢)</sup>، وهو الذي اجتمع فيه من الصفات ما تفرق في غيره ، وبهذا فقد اتصف بصفات الرجولة بأكملها<sup>(٣)</sup>، ولما كان الغرض من (نعم وبئس) عموم المبالغة في المدح خص فاعلهما أيضاً بالغرض نفسه تأكيداً لمعنى المبالغة. ومن استعمال الإمام الباقر (عليه السلام) في هذا الضرب، قوله: ((بئس القوم قوم يعيبون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر))<sup>(٤)</sup>، حيث أتى بالفاعل معرفةً وصريحاً؛ ليلبغنا على قصد العموم ، وليناسب وليناسب وعموم الفعل، وقد اكتسب العموم من (ال) التي هي لبيان المبالغة في الجنس، زد على هذا مجيء المخصوص نكرةً أيضاً ليفيد المعنى نفسه من ذم عموم العيب و لعامة القوم الذين لا يأترون بالمعروف ولا ينهاون عن المنكر، ولهذا جاء الفاعل والمخصوص عامًا ليتطابق مع المعنى المراد ولو جاء خاصًا، لنقض الغرض من الكلام . وقد ورد الفاعل والمخصوص بدلالة العموم ؛ ليناسب مع الفعل (بئس)، ويمكن أن يكون القصد من مجيء الفاعل معرفةً، ليدل على أن المذموم بهم بصيغة

(ال) وهم القوم الذين قد خرجوا عن منظومة الأمر الإلهي لاستحقاقهم الذم .

### القسم الثاني : أن يأتي فاعل (نعم وبئس) ( ما ) :

قد تتصل نعم وبئس ب(ما) فيقال: (نعم ما)، نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [سورة النساء : من الآية / ٥٨ ] ، وقد يذوب حرف الميم في الفعل إدغامًا معها ، فيقال (نعمًا)، وتتصل (بئس) ب (ما) ، فيقال (بئس ما)، وقوله تعالى

(١) الكتاب : ٢ / ١٧٧ .

(٢) يُنظَرُ : معاني النحو: ٤ ، ٣٠٠ .

(٣) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٣٩٤ .

(٤) الكافي، للكليبي: ٩ / ٤٨٦.



﴿ بِسْمَا اسْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [سورة البقرة: من الآية / ٩٠].

وقد تشابكت الآراء ، واختلفت المذاهب في هذا التركيب الإنشائي - إذا جاء بعد (ما) فعل - ونتج عن ذلك الاختلاف عشرة أقوال<sup>(١)</sup>، غير أن المشهور فيها قولان هما<sup>(٢)</sup> :

الأول : أنها معرفة تامة بمعنى (الشيء) أو اسم موصول ، وتعرب فاعلاً.

والآخر : أنها نكرة منصوبة على التمييز بمعنى (شيء) أموصوفة كانت أم غير موصوفة ؟

وقد ذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أن الفاعل هو (ما) اسم موصول قد أكتفى بها وبصلتها عن ذكر المخصوص<sup>(٣)</sup> ، وقد رجح عبد السلام هارون هذا الرأي ؛ لأنه أقرب المذاهب ، وأقله تكلفاً ؛ ولأن (ما) تكتفي بصلتها عن المخصوص ، لتمام المعنى به<sup>(٤)</sup> ، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن (ما) مبهمه ، وإن الغرض من الاتيان بها هو الإبهام على السامع كأن تقول : ( بِسْمَا مَا صَنَعْتَ ) ، فلا تذكر ما صَنَعَ ؛ لأنك لا تريد من هذا أن يعلم أحد بما صنع ما عدا المخاطب ، أو قد يكون الغرض منها مغزى آخر هو (الإيجاز في الكلام ) ، نظراً لما في ذكر الفاعل من الإطالة ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾، [سورة النساء : من الآية / ٥٨] ، فالإتيان ب ( ما ) جاء للدلالة على المدح العام ، أي : مدح جميع ما يعظ به الله (عز وجل)<sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظَرُ : ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٤٤ ، والجنى الداني : ٣٣٩ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٨٨ .

(٢) يُنظَرُ : وشرح التصريح ٢ / ٧٧ ، وهمع الهوامع ٣ ، ٢٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٨٠ .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣ / ٩ .

(٤) يُنظَرُ : الأساليب الانشائية في النحو العربي : ١٠٣ .

(٥) يُنظَرُ : معاني النحو : ٤ / ٢٦٢ .



ولا خلاف مع السامرائي في دلالة ما على الإبهام ، ولكننا نزيد عليه قصداً دلاليًا آخر وهو التعظيم والتفخيم بأن تُذكر ما المبهمة ، لكي تتشوق نفس السامع للعثور على المراد حتى يُفسّر ؛ ليكون أكثر وقعًا في النفس، وأبلغ في المعنى .

ومما ورد في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) ما رواه أبو حمزة الثمالي<sup>(١)</sup>:  
(كانت لابن ابنتي حمامات فذبحتهنَّ غضبًا ، ثمَّ خرجتُ إلى مكة ، فدخلتُ على أبي جعفر محمد الباقر (عليه السلام) قبل طلوع الشمس ، فلما طلعت رأيتُ فيها حمامًا كثيرًا ، قال : قلتُ : أسأله مسائل ، وأكتب ما يجيبني عنها ، وقلبي مُتفكّر فيما صنعتُ بالكوفة ، ودبجيتُ لتلك الحمامات من غير معنى ، وقلتُ في نفسي : لو لم يكن في الحمام خيرٌ لَمَا أمسكتهنَّ ، فقال لي أبو جعفر ( عليه السلام ) : (مالك يا أبا حمزة؟) ، قلتُ : يا ابن رسول الله خيرٌ ، قال : (كأنَّ قلبك في مكان آخر) ، قلتُ : إي والله ، وقصصتُ عليه القصة ، وحدثتهُ وإني ذبحتهنَّ ، فالآن أنا أعجبُ بكثرة ما عندك منها ، قال : فقال الباقر ( عليه السلام ) : (بئس ما صنعتُ يا أبا حمزة أما علمتُ إنه إذا كان من أهل الأرض عبتُ بصبياننا ، ندفع عنهم الضررَ بانتفاض الحمام ، وأنهنَّ يؤذَنَّ بالصلاة في آخر الليل ، فتصدق عن كلِّ واحدةٍ منهنَّ دينارًا فإنَّك قتلتهنَّ غضبًا ))<sup>(٢)</sup> .

جاءت (ما) - في قول الإمام - في سياق الذم حتى يستعظم على أبي حمزة الثمالي هذا الصنع بعدما كان محقرًا لفعل الذبح ، وبهذا يكون التعظيم والتفخيم بهذا التركيب الصادر من الإمام الباقر (عليه السلام) أكثر وقعًا، وأشدَّ تعجبًا في نفس السامع ؛ لأنَّ السامع ظنَّ أنَّ صنيعته هذه لا فائدة فيها ، فجاء التركيب الإنشائي حجةً قويةً على غفلة السامع ؛ لأنَّه كان لا يعلم أنَّ في هذا الصنع الذي صنعه ضررًا عليه بانتفاض الحمام ، زيادةً على هذا أنَّ في النصِّ حثًّا على حقوق

(١) أبو حمزة ثابت بن دينار الثمالي، المعروف بأبي حمزة الثمالي، عالم محدث ومفسر ومن رواة الشيعة في القرن الثاني للهجرة ، عاصر الإمام السجاد ، وروي له حمل اسمه ، وأدرك الصادقين ، وزمن الكاظم (عليهما السلام) ، يُنظرُ : اختيار معرفة الرجال ، للشيخ الطوسي : ٢ / ٤٥٥ ، ومعجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي (قدس الله سره) : ٤ / ٢٩٧ .

(٢) بحار الأنوار: ٦٢ / ١٥ .



الحيوانِ بِأَنَّكَ تَشْعُرُ أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ حَقًّا حَتَّى الْبَهَائِمِ ، فَلَا يَظُنُّ السَّمْعُ الْكَرِيمُ أَنَّ الطَّائِرَ مَخْلُوقٌ لِلْعَبَثِ أَوْ لِلتَّسْلِيَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مَخْلُوقٌ لِأَجْلِ الْفَائِدَةِ ، وَبِهَذَا خَتَمَ الْإِمَامُ كَلَامَهُ الْمَقْدَسَ بِقَوْلِهِ (أَمَّا عَلِمْتَ إِنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ عَبَثٌ بِصَبِيَانِنَا ، نَدْفَعُ عَنْهُمْ الضَّرَرَ بِانْتِفَاضِ الْحَمَامِ ، وَأَنْهَنَ يُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ، فَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ دِينَارًا فَإِنَّكَ قَتَلْتَهُنَّ غَضَبًا ))<sup>(١)</sup> .

القِسْمُ الثَّلَاثُ : هُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مَعْرِفَةً :

إِنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ هُوَ مَجِيءُ الْفَاعِلِ مُضْمَرًا مَفْسَرًا بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ عَلَى التَّمْيِيزِ ، كَقَوْلِكَ : (نَعَمْ رَجُلًا عَلِيًّا) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَدُرَيْتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [سورة الكهف: الآية / ٥٠] ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا : (نَعَمْ الرَّجُلُ) ، وَ(بِئْسَ الْبَدَلُ) ، فَلَمَّا أُضْمِرَ الْفَاعِلُ مِنْهُمَا فُسِّرَ بِنَكْرَةٍ مِنْ لَفْظِهِ<sup>(٢)</sup> .

وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الضَّرْبَ فِيمَا تَحَصَّلَ بَيْنَ يَدَيِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) .

القِسْمُ الرَّابِعُ : التَّرْكِيبُ الْجَمْعِيُّ بَيْنَ الْفَاعِلِ الْمُظْهِرِ ، وَالتَّمْيِيزِ .

أَمَّا مَا يَخْصُ اجْتِمَاعَ التَّمْيِيزِ مَعَ فَاعِلِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ الْمُظْهِرِ فَقَدْ مَنَعَهُ سَبِيوِيهِ ، وَتَبَعَهُ ابْنُ السَّرَاجِ ، وَالسِّيْرَافِيُّ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ يَعِيشَ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَأَجَازَ جَمْعَهُ كُلُّ مَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي نَحْوِ : ( نَعَمْ الْإِمَامُ

(١) بحار الأنوار: ٦٢ / ١٥ .

(٢) يُنْظَرُ : أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٩٢ ، وَالبديع في العربية : ١ / ٤٩١ .

(٣) يُنْظَرُ : الْمُقْتَضَبُ ٢ / ١٥٠ ، وَشرح المفصل ، لابن يعيش: ٧ ، ١٤٢ ، وَشرح الرضي على الكافية : ٢ /



إماماً عليّ) ، وقد ابنُ عصفور ، لورده في النثر ، كقولِ الحارثِ بنِ عبادٍ : (( نِعْمَ القتيلُ قتيلًا أصلحَ بينَ بكرٍ وتغلب ))<sup>(١)</sup> ، وفي الشعرِ كقولِ أحدهم :

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هندُ لو بدلتُ رَدَّ التَّحِيّةِ نُطْقًا أو بإيماءٍ<sup>(٢)</sup>

وقد فصلَ أبو حيان قائلًا : ((إنَّ أفادَ التَّمييزُ مَعْنَى لم يفذه الفاعلُ جازَ الجمعُ بينهما، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً فارسًا زيدًا))<sup>(٣)</sup>، وامتنعَ دخولُ (من) الجارةِ على التَّمييزِ ، فلا يقالُ: ( نِعْمَ منِ إمامٍ عليّ )<sup>(٤)</sup> .

فالباحثُ يرى أنَّ هذا التَّركيبَ الجمعيّ قد وردَ في كلامِ الإمامِ الباقِرِ (عليه السلامُ) ، فلا مانعَ من قبوله ، وأنَّ في هذا التَّركيبِ الجمعيّ المتمثِلِ بـ(التَّمييزِ المتلُو بالفاعلِ المظهرِ ) مقاصدَ كثيرةً منها :

(١) الغلو: إنَّ القصدَ من هذا الجمعِ عندَ المبرِّدِ ومن تبعه هو الغلو في البيانِ والتوكيد<sup>(٥)</sup> ، والغلو ضربٌ من أضرِبِ المبالغةِ ، قالَ صاحبُ البديعِ : ((اعلم أنَّ المعنى إذا زادَ عن التَّمامِ سُمي مبالغةً، وقد اختلفتْ ألفاظُه في كتبهم ، فسَمَّاه قومٌ: الإفراط، والغلو، والإيغال، والمبالغةُ، وبعضُه أرفعُ من بعضٍ))<sup>(٦)</sup> .

(٢) التَّوسُّعُ في اللُّغة ؛ لأنَّك في الجمعِ هذا قد وسَّعتَ من دائرةِ الكلامِ العربيِّ<sup>(٧)</sup> .

(١) القول للحارث بن عباد، توفي نحو (٥٠ ق هـ) كان شاعرا ،وفي أيامه كانت حرب البسوس ، وقد قال هذه المقولة الشهيرة عندما جاءه خبر قتل المهلهل لابنه بجير ، يُنظَرُ : خزانة الأدب ٩ / ٣٩٨ ، و الأعلام ، للزركشي : ٢ / ١٥٦ .

(٢) ذُكِرَ الشاهدُ في كتب النحو ، لكنَّ قائله غيرُ معروفٍ ، يُنظَرُ : التذييل والتكميل : ١٠ / ١١٦ ، و توضيح المقاصد : ٢ / ٩١٦ ، ومغني اللبيب : ٢ / ٤٦٤ ، وهو بلا نسبةٍ في خزانة الأدب ٩ / ٣٩٨ ، و المعجم المفصل في شواهد العربية : ١ / ٧٤ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٤ / ٢٠٥١ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) يُنظَرُ : المقتضب : ٢ / ١٥٠ ، و شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٣٩٦ ، و شرح الرضي : ٤ / ٢٤٩ .

(٦) البديع في نقد الشعر : ١٠٤ .

(٧) يُنظَرُ : من سعة العربية ، للدكتور إبراهيم السامرائي : ( ٨ - ٩ ) .



٣) خروج التركيب هذا من الكلام الظاهر، وهو الأسلوب الخبري إلى المدح المشوب بالتعجب ؛ لغرض المبالغة .

وقد أحسن المبرّد عندما قصد بهذا الجمع الغلو ؛ لأنّ الغلو ضرب من أضرب المبالغة ، فلا يفلت هذا التعبير من زيادة المعنى وهو إرادة المبالغة ، لهذا نجدّه قد ورد في كلام الإمام الباقر (عليه السلام)، وهو ما روي عن أحدهم أنّه شكّا إليه الحاجة ، وجفاء الإخوان، فقال (عليه السلام): ((بئس الأخ أخا يرعاك غنياً و يقطعك فقيراً))<sup>(١)</sup>، ثمّ (( أمر غلامه فأخرج كيساً فيه سبعمئة درهم ، فقال استنفق هذه فإذا نفدت، فأعلمني))<sup>(٢)</sup> .

إنّ الفعل قد أفاد مطلق الذمّ على سبيل المبالغة، و ما نقرأ من دلالة التمييز في قول الباقر (عليه السلام) ( أن من يهجرك في حال فقرك، فلا ترجو منه خيراً، والعجب كلّ العجب أنّه يرعاك رعاية خاصة عندما تكون غنياً ذا يسار، ويخذلك أشدّ الخذلان عندما تكون ضعيفاً ذا افتقار ، فقد توسّع الإمام (عليه السلام) في هذا التركيب بزيادة فضلة التمييز (أخا) التي تعطي فائدة ، لم تفده العمدة ، وهذه الفائدة هي التوكيد<sup>(٣)</sup> .

وهنا خرج التمييز عن رفع الإبهام ، وبهذا الاستدلال لا يمكن لنا منع هذا الوجه أو تضعيفه ؛ لوروده في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) سيّد العرب نثرًا ، زيادة على ما استعمله العربي في شعره ، ومن هذه الاستعمالات قول طرفة بن العبد<sup>(٤)</sup> :

فأجودُ جودًا من اللأفظه

فأما التي خيرها يُرتجى

(١) الأنوار البهية ، للشيخ عباس القمي / ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣ / ١٥ ، والتذييل والتكميل : ١٠ / ١١٦ .

(٤) يُنظَرُ : ديوانه : ٥٥ .



وقول جرير (١):

وَالْتَغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَخَلًّا وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

وقد ذكرَ النحويون (٢) أنَّ التمييز وحده قد يخرج لغرض التوكيد من دون الارتباط (بنعم ، أو بئس) ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [سورة التوبة: من الآية/ ٣٦] .

وبهذا الاستدلالِ النَّثْرِيِّ وَالشَّعْرِيِّ في عصر الاستشهادِ نثبُ أنَّ هذا التركيبَ المصحوبَ بالتمييزِ لا يمكنُ منعه أو حتى تضعيفه؛ لورده على لسانِ الإمامِ النَّبَاقِرِ (عليه السَّلامُ) نثرًا ، وعندَ العربِ شعرًا ، فضلًا عن خروجِ التَّمييزِ عن أصلِهِ ، لغرضِ الغلوِ والبيانِ والتَّوكيدِ لا لرفعِ الإبهامِ فقط ، وإنَّ اجتماعه مع تركيبِ المَدْحِ قد أفادَ معنى المَبَالَغَةِ ، فتخصيصُ منعِ هذا التَّركيبِ يعدُّ حكمًا لا دليلَ له (٣) .

وقد ذكرَ الأستاذُ عَبَّاسُ حَسَنُ (١٣٩٨هـ) أنَّ التَّمييزَ يجوزُ أنْ يكونَ دالًّا بنفسِهِ على معنى زائدٍ عن الفاعلِ ، كقولكَ : ( نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا صَالِحٌ لِلخَيْرِ ) ، أي : إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ حَقًّا (٤) ، ولعلَّهُ أرادَ بهذا المعنى المَبَالَغَةَ ، والمعنى : ( نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا ذُو صِلَاحٍ ) بمعنى أَنَّهُ جَمَعَ كُلَّ أَنْوَاعِ الصَّلَاحِ مَبَالَغَةً فِي المَدْحِ والكثرةِ .

### أُسْلُوبُ التَّعْجُبِ .

قد يتحولُ أُسْلُوبُ الإخْبَارِ إلى أُسْلُوبِ آخَرَ يكتسبِي حَلَّ الْإِنْشَاءِ ويتقمصُ دلالاته ، ولعلَّ السببَ في ذلكَ هو زيادةُ في الوصفِ ، أو انفعالٌ في النَّفْسِ بشيءٍ خفيٍّ ، وإنَّ هاتينِ الزيادتينِ توديانِ في هدفهما إلى أُسْلُوبِ توليديٍّ ، غرضُهُ

(١) يُنظَرُ : ديوانه : ٢٤ .

(٢) يُنظَرُ : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣ / ١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ١١٠٧ ، والتذييل والتكميل :

١٠ / ١١٦ . وتوضيح المقاصد : ٢ / ٩١٤ .

(٣) يُنظَرُ : شرح التسهيل : ٣ / ١٥ .

(٤) يُنظَرُ : النحو الوافي : ٣ / ٣٢٧ .



الأساس (المُبالغة في التَّعْجُب)، وقد وقف النحويون على هذا الأسلوب وقفةً نفسيَّةً انفعاليَّةً تؤدي إلى الاستعظام، قال ابن عصفور: ((التَّعْجُبُ : استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خفي سببها))<sup>(١)</sup>. ومنهم من آثر الإنفعال في النَّفس، قائلاً : (( انفعالٌ يعرضُ للنَّفسِ عندَ الشعورِ بأمرٍ يخفي سببه ))<sup>(٢)</sup>، فالتَّعْجُبُ لا يخرجُ عن معنى زيادةِ الاستعظامِ، أو الإنفعالِ عن مكوناتِ النَّفسِ الانشائيَّةِ، وخفاءِ السببِ، فأما ما عُرفَ سببه فلا تعجبَ فيه، فكلَّمًا خفي السببُ كانَ أفخمَ وأعجبَ، وفي وقعِ النَّفسِ أعظمَ<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ هذا الاستعظامَ السببُ الرئيسُ من وراء التَّحولِ في التَّركيباتِ الانفعاليَّةِ المقيسة، وغير المقيسة (السماعية) التي سُمعتُ من أفواه العربِ كقولهم : ( لله دركٌ من فارسٍ )<sup>(٤)</sup>، فضلًا عن التَّحولِ من البنية، فالتَّعْجُبُ يملكُ قدرةً ابحائيَّةً عاليَّةً في ضوءِ ما يحدثه من انفعالٍ نفسي لا يمكنُ أن نقرأه في الأسلوبِ الخبري؛ لأنَّه يزوِّجُ بين البنيتين (العميقة والسطحية)، ويحوِّلُ الأسلوبَ الخبري إلى إنشائي، وهذا ما عدَّه الدكتور تمام حسان من الخوالبِ<sup>(٥)</sup> وهذا التَّحولُ في التَّركيباتِ ما هو إلا ثمرةٌ من ثمراتِ المُبالغة؛ لأنَّك في هذا الأسلوبِ التَّركيبيِّ تزيدُ في المعنى زيادةً تخرجُ بها عن الأصلِ، فالتَّعْجُبُ ينبئُ عن زيادةٍ في الاستعظامِ، والدهشةِ، والإنفعالِ؛ لأنَّه لا يمكنُ إلا أن يكونَ عن علةٍ خارجةٍ عن النظرِ، وبهذا فلا يمكنُ أن تنفكَ عنه صفاتُ الزيادةِ في التَّعْظِيمِ، والتَّخْخِيمِ، والمُبالغةِ وهو موضوعه، يشهد لهذا قولُ أبي البركات الأنباري : (( التَّعْجُبُ موضوعٌ للمُبالغةِ ))<sup>(٦)</sup>، وبه تتجلى أسرارُ التَّعبيرِ العربيِّ.

(١) المقرب: ١٠٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٢٨ ، و التعريفات / ٢٦

(٣) يُنظَرُ : الأصول في النحو : ١ / ١٠٢ ، و شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٤١٢ ،

(٤) يُنظَرُ : التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء، ( أطروحة دكتوراه )، / ١٢٧ .

(٥) يُنظَرُ : اللغة العربية معناها ومبناها / ١١٤، دراسات في النحو العربي وتطبيقاتها، لصاحب أبو جناح : ( ٨٢ - ٨٣ ) .

(٦) الإنصاف: : ١ / ١١٦ ، المسألة (١٥) .



## نوعاه :

يمكن أن نحصر هذا التركيب عند العرب بنوعين : مبوب وغير مبوب والأول خاضع للصيغة القياسية، أما الآخر فأكثر تحرراً ؛ لأنه يخضع للسمع ولم يبوب له ؛ لأن هذه الأساليب التعبيرية لا تدل على التعجب وضعا بل بالقرينة (١) . ولا يحده حد سوى الاستعظام والانفعال على سبيل المبالغة.

## الصيغة التركيبية القياسية .

يمكن أن تحصر هذه الصيغة بتعبيرين إنشائيين قياسييين هما (ما أفعله) ، (أفعل به) ، دلتين على الانفعال النفسي (٢) ، وهما صيغتان غير متصرفتين ، وأشهرهما صيغة (ما أفعله) ؛ والسر في ذلك أن التعجب بهذه الصيغة لا يكون إلا على معنى الماضي ؛ لأنك لا تتعجب إلا مما تحقق في الماضي ، وأن الحاضر غير متكامل والمستقبل غير داخل في الوجود ، أما الماضي المستمر فهو استحقاق هذه الصيغة ، ومحل ثقتها (٣) . وهذا ما يفسره لنا مجيء صيغة (ما أفعله) في كلام الإمام (عليه السلام) على سبيل الإطلاق في الزمن الماضي ، وهو ما جعل هذه الصيغة تختزل الأزمان كلها .

وقد اختلف النحويون في (ما) الداخلة على هذه الصيغة ، فذكر الخليل و سيبويه أنها نكرة تامة قد ابتدئ بها ؛ لغرض التعجب (٤) ، قائلاً : (( وذلك قولك ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ، ولم يتكلم به )) (٥) ، أما الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فقد زاد رأياً آخر

(١) يُنظَرُ : شرح التصريح : ٥٧ / ٢ ، ومعاني النحو : ٢٧٨ / ٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٢٧ / ٤ ، ومعاني النحو : ٢٧٩ / ٤ .

(٣) يُنظَرُ : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٩ / ٤ .

(٤) يُنظَرُ : الكتاب : ٧٢ / ١ .

(٥) المصدر نفسه .



هو أنها معرفة موصولة بمعنى (الذي) ، والخبر محذوف والتقدير : (الذي أحسن عبد الله شيء عظيم) <sup>(١)</sup> ، وقد قيل إن (ما) لا موضع لها من الإعراب <sup>(٢)</sup> وقيل إنها استفهامية أشابها معنى التعجب و ما بعدها خبرها ، كأنك استفهمت عن السبب بعد جهلك إياه <sup>(٣)</sup> ، والراجح أنها مبهمه بمعنى (شيء) ؛ كما ذهب إلى هذا الرأي أكثر النحويين ، وإنما خصصت للتعجب دون غيرها من الأسماء ؛ ((لإبهامها، والشيء إذا أبهم، كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوقة إليه؛ لاحتماله أموراً)) <sup>(٤)</sup> ، وتفخيم المعنى هو مبالغته ، فلعلهم أدركوا معنى المبالغة في ضوء دلالة التفخيم ؛ لأن التفخيم ضرب من ضرب المبالغة ، فيثبت عندنا أن (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله) جيء بها ، لغرض المبالغة في التفخيم ؛ لأنك: لو قلت : (شيء أحسن زيداً) على أصل الكلام ما فهم معنى التعجب ، زيادة على أن (ما) أشد إبهاماً من (شيء) ، وبهذا يكون المتعجب معظماً للأمر فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة غير مقصورة على جهة من الجهات فيه <sup>(٥)</sup> ، ولو وزناً بين لفظة (شيء) ولفظة (ما) لوجدنا الأخيرة تترجح في التكامل، والتفخيم ، والإبهام ، وهذه كلها زيادات في المبالغة ، فلفظة (ما) تزيد عنها بأنها إنشائية تأتي لغرض التأكيد ، أو الرّفص <sup>(٦)</sup> .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام) في هذا التركيب - في ما يخص ظلم الأمة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) - هو خطابه لأحد أصحابه : (( يا عبد الله ما أكثر ظلم كثير من هذه الأمة لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) و أقل نصارهم أم يمنعون علياً ما يعطونه سائر الصحابة و علي أفضلهم؟ فكيف يمنعون منزلة يعطونها غيره )) <sup>(٧)</sup> .

(١) ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ٢٦٦ ، و شرح التصريح : ٢ / ٥٨ .

(٢) الهمع : ٣ / ٤٧ .

(٣) ينظر شرح الرضي : ٤ / ٢٣٤ .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٤١٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ / ٤١٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي : ٤ / ٣٣٣ ، وحاشية الخصري : ٢ / ١٠٦ .

(٧) الاحتجاج ، للشيخ الطبرسي : ٢ / (٦٧-٦٨) .



جاءت هذه الصيغة التركيبية التَّعْجُوبِيَّةُ بهذه الهيئة الماضية ؛ لتدلَّ على التَّحْقِيقِ من كثرة الظلم الوارد على إمام المتقين ، ويعسوب الدين ، وهذا التركيبُ التَّعْجُوبِيُّ قد جَمَعَ الدهشة ، والاستغراب ، والاستنكارَ زيادةً على رفض الإمام لهذه الفرية الشَّامِيَّةِ العظيمة التي يجهلُ سببها كثيرٌ من أهل الشام ، فالتَّكْرِيرُ يناسبُ دلالة التَّعْجُوبِ ؛ فكأنَّ معنى (مَا أَكْثَرَ ظُلْمَ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ...) هو (شيءٌ من الأشياءِ وهو الحقدُ أو الحسدُ على سبيل التَّمثِيلِ ، قد جَعَلَ عَلِيًّا (عليه السلامُ) أَوَّلَ مَظْلُومٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ) بعد النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وكذلك حديثه (عليه السلامُ) لِجَابِرِ بْنِ يَزِيدِ الْجَعْفِيِّ، جاء فيه : (( يَا جَابِرُ، مَا أَعْظَمَ فِرْيَةَ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى اللَّهِ [عزَّ وجلَّ]، يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) حَيْثُ صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ وَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى صَخْرَةٍ بَيْنَ الْمُقَدَّسِ، وَ لَقَدْ وَضَعَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ قَدَمَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَأَمَرْنَا اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ نَتَّخِذَهُ مُصَلًّى)) (١) .

إنَّ صيغة التَّعْجُوبِ واضحةٌ للمسلم الموحِدِ، إذ إنها تختزلُ في مكنوناتها مظاهرَ نفي الصفاتِ الجسمانيَّةِ التشبيهيَّةِ للذَّاتِ المقدَّسةِ من منطلقِ قوله تعالى : ﴿ نَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى : من الآية / ١١] ، ولكنَّ التَّعْجُوبَ المشوبَ بالنفي غرضه تعظيمُ الخالقِ ؛ ليكونَ أشدَّ وقعًا ، وأبلغَ حجةً لما تداوله أهلُ الشامِ من فريةٍ عظيمةٍ على الله (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) ، فهنا مزجُ الأسلوبِ الإنشائيِّ بينَ التَّعْجُوبِ و الإنكارِ مبالغةٌ في الاحتجاج ، وهذا لعمري منتهى القصدِ في الرَّدِّ .

ومن حديثه - في تعجيلِ الفرجِ - ما رواه أبو حمزة الثَّمَالِيُّ عنه ، قائلًا : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : ((إِنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ (عزَّ وجلَّ) وَأَعْلَمَهُمْ وَأَرْأَفَهُمْ بِالنَّاسِ مُحَمَّدٌ وَالْأَيُّمَةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَأَدْخُلُوا أَيْنَ دَخَلُوا وَفَارَقُوا مَنْ فَارَقُوا أَعْنِي بِذَلِكَ حُسَيْنًا وَوَلَدَهُ (عليهم السلامُ) ، فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِمْ وَهُمْ الْأَوْصِيَاءُ وَمِنْهُمْ الْأَيُّمَةُ فَأَيُّنَ مَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَإِنَّ أَصْبَحْتُمْ يَوْمًا لَا تَرَوْنَ مِنْهُمْ أَحَدًا فَاسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَانظُرُوا السَّنَةَ

(١) التوحيد ، للصدوق : ١٧٩ .



الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا فَاتَّبِعُوهَا وَأَحِبُّوا مَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ وَأَبْغِضُوا مَنْ كُنْتُمْ تُبْغِضُونَ فَمَا  
أَسْرَعَ مَا يَأْتِيكُمْ الْفَرْجُ !!<sup>(١)</sup> .

هنا استعمل الإمام صيغة الماضي ، وأرادَ بها المستقبلَ على سبيلِ المُبالَغةِ في التَّحقيقِ ، فهذا اللونُ يستعمله العربُ؛ لغرضِ الإطمئنانِ، والتَّحقيقِ، وتأكيدِ الأمرِ؛ ليثبتَ لنا أنَّ فرجَ آلِ بيتِ النَّبوةِ ، ومعدنِ الرِّسالةِ حاصلٌ ومتحقِّقٌ لامحالةٍ ، وأنَّ الحدثَ بهِ سَرِيحٌ وقريبٌ ، وهذا مصداقٌ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَهُ قَرِيبًا ﴾ ، [سورة المعارج : الآيتان/ (٦\_٧) ] ، ومما يدلُّنا على حدوثِ الأمرِ في المستقبلِ كذلكَ مجيءُ المتعجبِ مِنْهُ مصدرًا مؤولًا مسبقًا بـ (ما) المصدرية ، زيادةً على تقديمِ المفعولِ بهِ وهو ضميرِ (الكاف) على فعلِهِ (الفرج)، وهذا تأكيدٌ مِنْهُ (عليه السَّلامُ) على أنَّ قربَ الفرَجِ حاصلٌ بِهِمْ ، ومتحقِّقٌ على سبيلِ العنايةِ والاهتمامِ بهذهِ القضيةِ الحقَّةِ .

ومن مجيءِ التَّعجبِ مصحوبًا. (ما) المصدرية ، للاستيعظامِ من سرعةِ حدوثِ الأمرِ ما رواه جابر الجعفي، أَنَّهُ قَالَ لِلإِمَامِ الْبَاقِرِ (عليه السَّلامُ) : ((إِنِّي أَوْمٌ قَوْمًا فَأَرْكَعُ فَيَدْخُلُ النَّاسُ، وَأَنَا رَاكِعٌ فَكَمْ أَنْتَظِرُ؟ فَقَالَ (عليه السَّلامُ): مَا أَعْجَبَ مَا تَسْأَلُ عَنْهُ يَا جَابِرُ! أَنْتَظِرُ مِثْلِي رُكُوعِكَ، فَإِنْ انْقَطَعُوا وَإِلَّا فَارْفَعْ رَأْسَكَ))<sup>(٢)</sup> .

في أصلِ لفظَةِ (عجب) تعجبٌ سَمَاعِيٌّ غرضُهُ المُبالَغةُ ثُمَّ استعملها الإمامُ (عليه السَّلامُ) في صيغةِ (ما أفعل ! ) ؛ لتكونَ أبلغَ في التَّعبيرِ من أيِّ فعلٍ ، فهذا الفعلُ يشعُرنا بحصولِ التَّعجبِ قَبْلَ أَنْ يَصْهَرَهُ الإِمَامُ (عليه السَّلامُ) في قالبِ القياسِ ، فعندما أدخله الإمامُ (عليه السَّلامُ) بهذا القالبِ نتجَ عنه تغييرُ الصيغةِ التَّركيبيةِ وهو ما دعا إلى تغييرِ دلالةِ الماضي على الاستمرارِ والتَّحقيقِ في استحبابِ إطالةِ الرُّكُوعِ مِنْ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فِي الصَّلَاةِ .

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ١ / ٣٥٦ .

(٢) وسائل الشيعة : الحر العاملي : ( ٣٩٤ - ٣٩٥ ) .



أَمَّا مَا يَخْصُ صِيغَةَ (أَفْعِلْ بِهِ) التَّعْجِبِيَّةَ فَلَمْ تَرُدْ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) .

### التَّعْجِبُ السَّمَاعِيُّ بِوَسَاطَةِ الْاسْتِفْهَامِ :

قَدْ يَأْخُذُ التَّرْكِيبُ الْعَرَبِيُّ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَالتَّعْجِبُ لُغَةً الْإِسْتِعْظَامُ خَفِيٌّ الْأَسْبَابِ ، فَإِذَا خَرَجَ التَّعْجِبُ مِنْ أُسْلُوبِ النُّحُوِّ السَّمَاعِيِّ إِلَى أُسْلُوبِ الْاسْتِفْهَامِ فَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْهُ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعْجِبِ <sup>(١)</sup>، وَلَعَلَّ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ جَعَلَتْ بَعْضَهُمْ يَمْهَدُ لِمَفْهُومِهَا بِتَسْمِيَاتٍ مَنَاسِبَةٍ ، فَعِنْدَمَا نَتَّبِعُ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [سورة يونس: من الآية / ٥٠] ، نَجِدُ أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ بِ (مَاذَا) ، خَرَجَ ، لِعَرَضِ التَّعْجِبِ أَوْ التَّعْظِيمِ عِنْدَ الْفَرَاءِ ت (٢٠٧هـ) فَهُوَ : ((تَعْظِيمُ أَمْرِ الْعَذَابِ)) <sup>(٢)</sup> وَهُوَ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ يَأْخُذُ دَلَالَةَ التَّعْجِبِ أَوْ التَّهْوِيلِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : ((أَيُّ شَيْءٍ هُوَ شَدِيدٌ يَسْتَعْجِلُونَ مِنْهُ)) <sup>(٣)</sup> ، وَ جَوَّزَ أَبُو حَيَّانَ ت (٧٤٥هـ) دَلَالَةَ التَّعْجِبِ وَالتَّهْوِيلِ بِقَوْلِهِ : ((وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِبِ وَالتَّهْوِيلِ لِلْعَذَابِ)) <sup>(٤)</sup> ، وَهِيَ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ ت (٣٩٥هـ) اسْتِخْبَارٌ ، وَالْمَعْنَى يُفِيدُ التَّعْجِبَ ، أَو التَّقْخِيمَ : ((تَقْخِيمٌ لِلْعَذَابِ الَّذِي يَسْتَعْجِلُونَ)) <sup>(٥)</sup> ، وَكَثِيرًا مَا تَجْتَمِعُ دَلَالَتَا التَّعْظِيمِ ، وَالتَّقْخِيمِ ؛ لِأَنَّهُمَا بِأَصْلٍ وَاحِدٍ وَهُوَ إِكْبَارُ الْمَعْنَى وَإِجْلَالُهُ أَوْ تَقْدِيرُهُ <sup>(٦)</sup> ، فَإِنَّ إِكْبَارَ الْمَعْنَى أَوْ إِجْلَالَهُ هُوَ الْبَلُوغُ فِيهِ إِلَى أَقْصَى الْجُهْدِ ، أَوْ الْعَرَضِ ، وَهَذَا تَعْرِيفُ الْمُبَالَغَةِ <sup>(٧)</sup> ، فَالتَّعْظِيمُ ، وَالتَّهْوِيلُ ، وَالتَّقْخِيمُ مَعَانٍ زَائِدَةٌ عَنِ التَّعْجِبِ غَرَضُهَا إِكْبَارُ الْمَعْنَى يَنْتَظِمُهَا مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ.

(١) يُنْظَرُ : جَمَالِيَّةُ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ : ١٥١ .

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١ / ٣٦٧ .

(٣) الْكَشَافُ : ٢ / ٣٣٤ .

(٤) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ : ٦ / ٦٨ .

(٥) الصَّاحِبِيُّ : ١٣٥ .

(٦) يُنْظَرُ : جَمَالِيَّةُ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ / ١٤٨ .

(٧) يُنْظَرُ : الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيْطُ الْأَعْظَمُ : مَادَّةُ (بَلِغٌ) ٢ / ٣١٥ ، وَالطَّرَازُ : ٣ / ١١٦ .



وقد يحصل الاستعظام بتركيبات خبرية تخرج إلى التعجب وحده، وهذا الخروج عن الأصل غرضه المبالغة، إذ لو لم يكن ثمة غرض من ذلك لبقيت الأخبار على أخبارها، وما تلون الخطاب بالتركيبات العربية المسموعة، ومن هذه التركيبات السماعية:

### المبالغة في الاستفهام المتضمن معنى التعجب.

للاستفهام قابلية اختصار الكلام، واختزال الألفاظ، وإيجاز المعاني؛ لأنه يبلغ في اختزال العبارات الطويلة العسيرة ما لا يبلغه غيره، ويقطع التفصيل المتعذر، يشهد لهذا قول ابن جني: ((لم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المنتاهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: (كم مالك؟) ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أم عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مئة أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً؛ لأنه غير متناه، فلما قلت: (كم) أغناك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بأخرها ولا المستدركة، وكذلك، أين بيتك؟ قد أغناك (أين) عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك من عندك؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك متى تقوم؟ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها، وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف وأي وأيان وأنّي))<sup>(١)</sup>، وهذا الاختزال الدلالي قد جعل لهذا التركيب القدرة على تحويل المعنى من الطلب إلى الإخبار، وغايته بلوغ أقصى الغرض، وهذا معنى المبالغة<sup>(٢)</sup>.

ومن المعاني التي يخرج إليها الاستفهام هو التعجب، وهي حالة استعظام أمر يكون بظاهر المزية وبخفاء السبب، وهذا الطلب وإن كان صورته الاستفهام لكن غرضه المبالغة كقولك: ((أرأيت فلاناً ماذا ارتكب ولماذا عرض نفسه؟))<sup>(٣)</sup>، وهذا الخروج عن الأصل ينتج لنا معاني مجازية، تؤدي إلى ثراء اللغة العربية، وما

(١) الخصائص: ١ / ٨٣.

(٢) ينظر: الطراز: ٣ / ١١٦.

(٣) مفاتيح الغيب: ٣٢ / ٣٠١، و ينظر: جمالية الخبر والإنشاء: ١٥١.



تفاوت نظرات العلماء إلا دليل على هذا الثراء مما جعلهم يختلفون في اصطلاح تسميته، منهم من يسمي هذا الباب (خروجاً) عن الأصل الذي كان عليه (١)، و ما خرج عن أصل وصفه أفاد المبالغة، ومنهم من يطلق عليه عدولاً من الاستفهام إلى الاستخبار (٢)، ومنهم من يصطلح لفظ الخروج عن مقتضى الظاهر وهذا من بليغ الكلام ووجيزه (٣)، أو مخالفة الظاهر (٤) وهم متيقنون أن لهذا الأسلوب ثراء في ظاهره وباطنه، فنجده عند الجرجاني ت (٤٧١ هـ) في باب التقديم والتأخير؛ لصدارة أدواته لكنه خرج عن أصله، وأفاد معاني كثيرة (٥)، وبهذا يكون الاستفهام قد خرج عن وظيفته الاستفهامية؛ ليؤدي وظيفة إخبارية تعجبية، أو إنكارية، أو تعظيمية (٦)، فهذا من قبيل الالتباس بين البنيتين السطحية، والعميقة في علم اللغة الحديث (٧).

ويرتضي الباحث أن تدرس هذه التركيبات الاستفهامية المجازية في باب المبالغة في أسلوب التعجب إن كانت تحمل دلالة التعجب، وفي باب المبالغة في أسلوب النفي إن كانت تحمل معنى النفي؛ لتتنظم معنى موحداً يصطلح عليه اسم (المبالغة)؛ لأنهم ذكروا لفظ المبالغة في متون صحفهم ذكراً كثيراً، ولكن ذكروهم كان بعنوانات مختلفة مما يجعلنا نعول على المصطلح، ونترك لفظ الخروج والعدول، والإخبار، والتفخيم، والتعظيم؛ لأن مصطلح المبالغة يختزلها اختزالاً.

بيد أن المتأخرين عرضوا لأدواته، وأنواعه، ومعانيه، وأغراضه من غير أن يصطلحوا عليه اصطلاحاً موحداً، ومهما تعددت دلالة أدواته فإن الرابط فيه موحداً

(١) يُنظَرُ : مجاز القرآن، لأبي عبيدة : ٢ / ١٥٨ .

(٢) يُنظَرُ : تأويل مشكل القرآن : ( ٢٧٥ - ٢٩٨ ) .

(٣) يُنظَرُ : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ٤٣٠ ، ونواهد الأبيكار وشوارد الأفكار : ١ / ٤٥٢ .

(٤) يُنظَرُ : تأويل مشكل القرآن : ١٧١ .

(٥) يُنظَرُ : دلائل الإعجاز : ( ١١١ - ١٢٣ ) .

(٦) يُنظَرُ : الإنصاف : ١ ، ١٠٤ ، المسألة ( ١٥ ) .

(٧) يُنظَرُ الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية : د\_ جمال شريف ستيسة ، بحث منشور : ٥٥ .



هو معنى المُبالغةِ في التّعجبِ <sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ [سورة الماعون: الآيتان / (٢-١) ] ، قَالَ الرّازي : (( وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةِ الْإِسْتِفْهَامِ ، لَكِنَّ الْعَرَضَ بِمِثْلِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعْجُبِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتَ فَلَانًا مَاذَا ارْتَكَبَ وَلِمَاذَا عَرَّضَ نَفْسَهُ ؟ )) <sup>(٢)</sup> ، وقد ارتضى الباحثُ لفظَ المُبالغةِ؛ لأنَّ هذا اللفظَ لا يكتفي في معنى التّعجبِ فقط ، فقد يوسّع من دائرة المعنى ويزيدُ في دلالةِ النَّصِّ تفخيماً مرّةً ، واستعظاماً ، واستكباراً مرّةً أُخرى ، فالمُبالغةُ إكبارُ المعنى في النَّصِّ <sup>(٣)</sup> ، ومن هذه المعطياتِ قوله تعالى : ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ، لِيَوْمِ الْفُضْلِ ﴾ [ سورة المرسلات : الآيتان / (١٢ - ١٣) ] ، فهو تعظيمٌ ليومِ البعثِ ، وتعجيبٌ من قوله تعالى : ﴿ لِيَوْمِ الْفُضْلِ ﴾ ، لِمَا سَيَعُ فِيهِ مِنَ الْهَوْلِ وَالشِّدَّةِ <sup>(٤)</sup> ويرى أبو حيان أنَّ في النَّصِّ الاستفهاميِّ أربعَ دلالاتٍ ، هي : التّعجبُ ، والنّفخيمُ والنّقريرُ ، والنّهويلُ <sup>(٥)</sup> ، فقد بلَغَ بالمعنى أقصى غايته ، وأبعد نهايته <sup>(٦)</sup> .

ومن التّركيباتِ المتحوّلةِ عن حقيقتها الاستفهاميّة المؤدّية وظيفةً إخباريّةً تعجبيةً في كلامِ الإمامِ الباقِرِ (عليه السّلامُ) ما يأتي :

### أولاً: المُبالغةُ في الهمزةِ و(هَلْ) الاستفهاميتين.

(الهمزةُ وهَلْ) حرفا استفهام لا محلّ لهما من الإعرابِ ، وإن اختلفا في كثيرٍ من الخصائصِ فهما لا يخرجان عن الحرفيّةِ ، ويأتيان بأغراضٍ مجازيةٍ مفادها زيادةُ المعنى في النَّصِّ ، والمُبالغةُ فيه ، ومن استعمالاتِ الإمامِ الباقِرِ (عليه السّلامُ) :

(١) يُنظَرُ : جمالية الخبر والإنشاء : ١٥١ .

(٢) مفاتيح الغيب : ٣٢ / ٣٠١ .

(٣) يُنظَرُ : العمدة في محاسن الشعر : ٥٥ / ٢ .

(٤) يُنظَرُ : الكشاف : ٤ / ٦٧٩ ، والبحر المحيط : ١٠ / ٣٧٢ .

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط ١٠ : / ٣٨٣ ، والاستفهام المجازي في كتاب الصّاحبي ، بحث منشور في مجلة التراث العربي ، للدكتورة منيرة فاعور : ٨٩ .

(٦) يُنظَرُ : الصناعتين : ٢٥٦ .



: ما روي عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ((أَتَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ<sup>(١)</sup> أَبَا جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، قَالَ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَلَا أَسْأَلُكَ عَنْ أَشْيَاءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (أ لَسْتُ فَكَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ؟) ، قَالَ: قَدْ يُقَالُ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): هَلْ بِالْبَصْرَةِ أَحَدٌ تَأْخُذُ عَنْهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَجَمِيعُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ يَأْخُذُونَ عَنْكَ؟، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ تَقَلَّدْتَ عَظِيمًا مِنَ الْأَمْرِ))<sup>(٢)</sup> .

لا يَخْفَى عَلَى الْعَاقِلِ اللَّيْبِ مَا فِي النَّصِّ الْبَاقِرِيِّ مِنْ تَعَجُّبٍ سَمَاعِيٍّ غَيْرِ صَرِيحٍ مَفَادِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعْجِيبِ وَالْإِنْكَارِ مِنْ فِعْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ إِذْ وَضَعَ نَفْسَهُ فِيهَا مِنْ دُونَ الرَّجُوعِ إِلَى الْعَنْتَرَةِ الطَّاهِرَةِ ، وَهَذَا شَيْءٌ ذُو عَجَابٍ، وَدَهْشَةٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِجَابَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ لِلْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): فِي النَّصِّ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنَّ السُّؤَالَ يَبْعَثُ الدَّهْشَةَ فِي قَلْبِ السَّمَاعِ ، وَمِمَّا يُوَكِّدُ مَوْقِفَ التَّعْجُّبِ هُوَ تَكَرُّرُ الْإِمَامِ صِيغَةَ التَّعْجُّبِ وَلَكِنْ بِالتَّعْجُّبِ السَّمَاعِيِّ نَفْسَهُ وَبِالصِّيغَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ الْإِخْبَارِيَّةِ ( سُبْحَانَ اللَّهِ ) الَّتِي تَبْعَثُ التَّعْظِيمَ ، وَالتَّعْجِيبَ ، وَتَفْخِيمَ الْمَعْنَى ، زِيَادَةً عَلَى التَّوَكِيدِ بِالطَّرِيقَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا وَسَائِلُ لُغَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى افْتِرَاءِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَتَقْمِصِهِ وَضَعَ الْإِفْتَاءِ الشَّرْعِيِّ، لِسَاحَةِ الْقُدْسِ الْإِلَهِيَّةِ وَعَدَمِ الْأَخْذِ مِنْ مَنْهَلِ الْعِلْمِ الصَّافِي وَمَنْبَعِ النَّبُوءَةِ<sup>(٣)</sup> .

(١) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت ١١٠هـ) ، يعدّ من التابعين ، ومن المعاصرين للإمام السّجاد وابنه الباقر (عليهما السّلام)، ينظر : وفيات الأعيان : ٢ / ٧٠ ، والوفاي بالوفيات ١٢ / ١٩٠ .

(٢) الاحتجاج: احتجاجات الإمام الباقر، ٢ / ٣٢٧ ، و بحار الأنوار : ٢٤ / ٢٣٢ .

(٣) ومما يُوَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَيْضًا: (( أَرَأَيْتَ اللَّهُ حَيْثُ يَقُولُ : ﴿ وَ جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرَى ظَاهِرَةً وَ قَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَيَرُوا فِيهَا لَيَالِي وَ أَيَّامًا آمِنِينَ ﴾ [ سورة سبأ : الآية / ١٨ ] )) ، يَا حَسَنُ، بَلَّغْنِي أَنَّكَ أَفْتَيْتَ النَّاسَ، فَقُلْتَ: هِيَ مَكَّةُ؟ ( وَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): فَهَلْ يُقَطَّعُ عَلَى مَنْ حَجَّ مَكَّةَ ، وَ هَلْ يَخَافُ أَهْلُ مَكَّةَ، وَ هَلْ تَذْهَبُ أَمْوَالُهُمْ؟، قَالَ : بَلَى. قَالَ: ( فَمَتَى يَكُونُونَ آمِنِينَ؟ بَلْ فِينَا ضَرَبَ اللَّهُ الْأَمْثَالَ فِي الْقُرْآنِ ،فَنَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا ) ، وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ. فَمَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا حَيْثُ أَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَأْتُونَا، فَقَالَ : ﴿ وَ جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾ )) : ، الاحتجاج: احتجاجات الإمام الباقر: ٢ / ٣٢٧ ، و بحار الأنوار : ٢٤ / ٢٣٢ .



## -ثانياً: التَّعْجُبُ السَّمَاعِي بِلُفْظَةِ (مَا أَدْرَاكَ) ، وَمُسْتَقَاتِهَا .

ثمة أساليب عربية متصدرة ب (ما) الاستفهامية متلوثة بالفعل المضارع (يُدْرِكُ) والمعنى: (يعلمك)، إن حَضَرَتْ ، فيفهم منها لفظ المبالغة في التَّعْجُبِ ، يشهد لذلك تركيبها، وسياقها ،وما ينقل عن العرب ، قولهم : ((وما أَدْرَاكَ: ما كذا : إذا أَرَادُوا المبالغة))<sup>(١)</sup> في تعظيم الشيء أو تهويله ؛ لأنها قد بلغت في الوصف حداً عظيماً لا يمكن معرفته أو التوصل إلى إدراك حقيقته<sup>(٢)</sup>، ومن هذه التراكيب التَّعْجُبيَّة قولهُ تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [سورة الحاقة : الآية / ٣] ، فيها مبالغة في التَّعْجُبِ والتَّعْظِيمِ والتَّهْوِيلِ ،لما سيقع من هول يوم القيامة وشدته<sup>(٣)</sup> ، وكذلك قولهُ تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا نَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ [سورة القدر : الآية / ٢] ، هو من قبيل دلالة تفخيم لشأن ليلة القدر، أي : إنَّ الانسان مهما بلغ به الامر فلا يدرك غاية فضلها<sup>(٤)</sup>، وقولهُ تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [سورة الانفطار: الآية / ١٧] ، فيفاد من الاستفهام الوارد في الآيات الكريمت معنى التَّعْجُبِ ومن تكرار (ما) زيادة التَّهْوِيلِ والتَّعْظِيمِ وتفخيم المعنى<sup>(٥)</sup>، فدلالة التَّعْجُبِ في النصوص القرآنية المباركة لم تكن فريدة ،فقد صحبتها زيادة في التَّهْوِيلِ وتفخيم المعنى والتَّكْرِيرِ ، وهذه كلها من معطيات المبالغة في هذا التركيب الابهامي ، ومما يعضد هذا التركيب ما ورد في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) عن أبي عبيدة الحذاء<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ قَالَ : (( قلت لأبي جعفر (عليه السلام) ، إِنَّ سَالِمَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ<sup>(٧)</sup> قَالَ: لِي أَمَا بَلَغَكَ أَنَّهُ

(١)فتح القدير: ٥ / ٣٩٣ ، و تفسير المراعي : ٢٩ / ١٣٤ .

(٢) يُنْظَرُ : البحر المحيط ١٠ / ٢٥٤ ، و فتح القدير ٥ / ٣٩٣ ، و تفسير المراعي ، ٢٩ / ١٣٤ .

(٣) يُنْظَرُ : البحر المحيط ١٠ / ٣٣١ .

(٤) يُنْظَرُ : البحر المحيط ١٠ / ٥١٤ ، والتحرير والتنوير : ٣٠٠ / ١٠٥ .

(٥) يُنْظَرُ : الكشاف : ٢ / ١١٩ ، والفوائد الضيائية ١ ، ٤٢٩ ، و معاني النحو ٤ / ١٥٤ .

(٦) هو (( زياد بن عيسى أبو عبيدة الحذاء: كوفي، مولى، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)) ، يُنْظَرُ: رجال النجاشي للنجاشي : ١٧٠ ، وكان حسن المنزلة عند أهل البيت (عليهم السلام) محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهو من أصحاب الصادقين وتوفي في عهد الإمام الصادق ، يُنْظَرُ معجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ٨ / ٣٢٢ .

(٧) هو سالم بن أبي حفصة (ت ١٣٧ هـ) مولى بني عجل، كوفي، روى عن السجاد والباقر والصادق (عليهم السلام)، ويكنى أبا الحسين وأبا يونس ، توفي سنة ١٣٧ هـ في حياة أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)



مَنْ مَاتَ لَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ، فَأَقُولُ لَهُ بَلَى فَيَقُولُ : مَنْ إِمَامُكَ؟  
فَأَقُولُ أُمَّتِي آلَ مُحَمَّدٍ (عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ) قَالَ مَا أَحْسِبُكَ عَرَفْتَ إِمَامًا ؟ ، فَقَالَ  
أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : وَيَحَ سَالِمٍ ، مَا يَدْرِي سَالِمٌ مَا مَنْزِلَةُ الْإِمَامِ ؟ ، الْإِمَامُ  
أَعْظَمُ ، وَأَفْضَلُ مِمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ سَالِمٌ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَمِتْ مِمَّا مَاتَ قَطُّ  
إِلَّا وَجَعَلَ اللَّهُ مَكَانَهُ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ وَيَسِيرُ مِثْلَ سِيرَتِهِ)) (١).

يمثلُ لفظُ (ويح) زجرًا مبالغًا قاضيًا على سالمٍ ، وهذا اللفظُ يمثلُ هلاكًا  
وفضيحةً أشرفَ فيه صاحبه (٢)؛ لأنَّه كان يعتقد اعتقادًا تامًّا بأنَّ الأئمةَ (عليهم السَّلَامُ)  
، ليسوا هم العترةُ الطاهرةُ المنصوصُ عليهم ، فهذا كان الرُّدُّ مبالغًا ، أرادَ الإمامُ  
في ذلك أن يثبتَ للعالمِ أجمعٍ منزلةَ أجداده وعظمتهم ومعرفةَ إمامتهم ، وهم أشرفُ  
وأفضلُ مَنْ خُلِقَ بعدَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهذه المبالغةُ في  
الزجرِ المتمثلةُ بلفظةِ (ويح) تلتها مبالغةٌ أخرى من الإبهامِ التَّقْخِيمِيِّ التَّرْكِيبِيِّ  
المتمثلِ بقولِ الإمامِ (عليه السَّلَامُ): (ما يَدْرِي سَالِمٌ مَا مَنْزِلَةُ الْإِمَامِ؟) الذي يدلُّ  
دَلَالَةً بَيِّنَةً عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ (عليه السَّلَامُ) كَانَ قَدْ دُهِشَ مِنْ قَوْلِ سَالِمٍ فِيمَا تَقَوْلُهُ فِي  
حَقِّ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ ، لِهَذَا جَاءَ التَّعَجُّبُ بِهَذَا التَّرْكِيبِ الَّذِي يَعُدُّ توكيدًا معنويًا للفظِ  
(ويح) ، ولا غرابةً من وجودِ هذا التَّرْكِيبِ المتلو بالاسْتِفْهَامِ ، فالإمامُ قد استعمله في  
موضعٍ آخرٍ فيما وردَ عن أحدهم أنه قال: (( دَخَلَ مَوْلَى لِمَرْأَةٍ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ  
(عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يُقَالُ لَهُ أَبُو أَيْمَنٍ (٣) ، فَقَالَ يَا أَبَا  
جَعْفَرٍ يُعْرُونَ النَّاسَ وَ يَقُولُونَ - شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ «شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ» فَغَضِبَ أَبُو  
جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حَتَّى تَرَبَّدَ وَجْهُهُ ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ يَا أَبَا أَيْمَنٍ أَعْرَكَ أَنْ عَفَّ  
بَطْنُكَ وَ فَرَجُكَ - أَمَا لَوْ قَدْ رَأَيْتَ أَفْرَاعَ النِّفْيَامَةِ لَقَدْ احْتَجَّتْ إِلَيَّ شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ (صلى

روى الكشي فيه روايات تدلُّ على ضلاله وانحرافه ، أبرزها ما ذكرناها ، يُنظَرُ: رجال النجاشي / ١٨٨ ،  
ومعجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ٩ / ١٥ .

(١) مختصر بصائر الدرجات ، الحسن بن سليمان الحلي : ٦٠ ، و معجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ٩ / ١٨ .

(٢) يُنظَرُ : تهذيب اللغة : ٥ / ١٩١ .

(٣) لم أعثر على ترجمة له من كتب التراجم .



الله عليه وآله وسلم) **وَيْلَكَ فَهَلْ يَشْفَعُ إِلَّا لِمَنْ وَجَبَتْ لَهُ النَّازُ** <sup>(١)</sup> ، إذ نجد خطأً بين الزجر المتمثل في قول الإمام ( عليه السلام ) : **((وَيْحَكَ يَا أَبَا أَيْمَنَ أَعَزَّكَ أَنْ عَفَّ بَطْنُكَ وَ فَرَجُكَ))** المتلو بالنداء ، والاستفهام بالهمزة للمبالغة في شدة التعجب وهو الأسلوب نفسه قد تكرر في النص ، ولكن بلفظ (ويحك ) المتلو بالاستفهام المتصدر ب (هل).

إن هذه من التراكيب التي يستعملها الإمام الباقر (عليه السلام) ، وهي غالباً ما تكون رداً بليغاً قاطعاً، تمثل منظومة ردع على من خالف سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حق العترة الطاهرة .

### ثالثاً: التَّعْجُبُ السَّمَاعِي بـ (كَيْفَ) الْمُصَاحِبَةِ لِحَرْفِ (الِوَاوِ) .

(كَيْفَ) : اسم استفهام مبهم يُستفهم به عن الحال ، ويتضمن الأحوال جميعها ، وقد بُني على الحركة، فراراً من التقاء الساكنين لهذا اختيرت له الفتحة ؛ لأنها أخفَّت الحركات ، والنطقُ بها بعد الياء في اللسان أسهل <sup>(٢)</sup> ؛ ولكثرة استعمالها في اللسان العربي <sup>(٣)</sup> نحو قوله تعالى : **﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾** [سورة الغاشية : الآية / ١٧] ، ومن السياقات القرآنية قوله تعالى : **﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾** [ سورة البقرة : الآية / ٢٨] ، وهو التقاء إلى خطاب الكافرين مبني على إيراد قبائحهم ، وفيه مزيد من السخط الموجب المصحوب بالتفريع والتوبيخ، والاستفهام إنكاري حاصل بـ(كيف) بمعنى رفض واقع الشرك واستبعاده ، ووسيلته التَّعْجُبُ : **((وفيه من المبالغة ما ليس**

(١) المحاسن، للبرقي : ٥٣٩ ، و بحار الأنوار : ٨ / ٣٨ ، وقد سبق ذكره في المبحث الأول في (المبالغة في المصدر النائب عن فعله بلفظة (ويح وويل) ) .

(٢) يُنْظَرُ : معاني القرآن، للفراء : ١ / ٥٥ ، وحروف المعاني والصفات : ٥٩ ، و البدع في علم العربية : ٢ / (٢٢٢ ، ٢٢٣) ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / (١٤٠ - ١٤٢) .

(٣) يُنْظَرُ : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٤١ .



في توجيه الإنكار إلى نفس الكفر بأن يُقال أتكفرون<sup>(١)</sup> ومن الشعر قول سويد  
اليشكري<sup>(٢)</sup> :

### كَيْفَ يَرْجُونَ سِقَاطِي بَعْدَمَا لَاحَ فِي الرَّأْسِ بَيَاضٌ وَصَلَعٌ

فهو استفهامٌ قد ضامه معنى التَّعَجُّبِ فاستحالَ خبرًا ، قال ابنُ جني : ((وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ أصلَ الاستفهامِ الخبرُ ، والتَّعَجُّبُ ضربٌ من الخبرِ ، فكأنَّ التَّعَجُّبَ لما طرأ على الاستفهامِ إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية ))<sup>(٣)</sup> ، فالاستفهامُ في ظاهره طلبٌ ، وفي باطنه تعجبٌ ، وفي قصده زيادةٌ .

ومما وردَ من مآثورِ الإمامِ الباقرِ (عليه السلامُ) في رفضِ القياسِ ، والرأيِ ،  
والدهشةِ ، والاستغرابِ لمن يأخذُ به من المذاهبِ الإسلاميةِ، قوله (عليه السلامُ) :  
((إنَّ السُّنَّةَ لَا تُقَاسُ وَكَيْفَ تُقَاسُ السُّنَّةُ وَالحَائِضُ تَقْضِي الصِّيَامَ وَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ))<sup>(٤)</sup> .

لو تمعنَّا في كلامِ الإمامِ (عليه السلامُ) وفي أصله، وقلنا: (إنَّ هذا لعجيبٌ )  
لَكَانَ الاستعمالُ الإنكاريَّ بطريقةِ (كَيْفَ) أَبْلَغَ وَأفْخَمَ فِي المَعْنَى ، لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى  
الاستبعادِ والتَّعَجُّبِ ، ولو استبدلنا به الهمزة وقلنا: (أُنْقَاسُ السُّنَّةِ...؟) لَكَانَ فِي (الهِمَزَةِ)  
إنكارُ نفسِ القياسِ دونِ الإبهامِ إلى توجيهِ إنكارِ القياسِ والاستفهامِ الحاصلِ في  
(كَيْفَ) الَّذِي يُرَادُ مِنْهُ إنكارُ كُلِّ مَا يَرُدُّ مِنَ القياسِ والرأيِ ، والإنكارُ يُناسِبُ تعريفَ  
التَّعَجُّبِ فِي اللُّغَةِ الَّذِي هُوَ : ((إنكارُ ما يَرُدُّ عَلَيْهِ لِقَلَّةِ اعْتِيَادِهِ))<sup>(٥)</sup> ، وفي كلامِ الإمامِ  
(عليه السلامُ) استبعادٌ وإنكارٌ مفادُهُ رفضُ الأخذِ بالقياسِ والرأيِ ، وهو مبالغةٌ في  
تَفْخِيمِ المَعْنَى أَكْثَرَ مِنَ الهِمَزَةِ .

(١) إرشاد العقل السليم : ١ ، ٧٦ .

(٢) يُنظَرُ : ديوانه : ٣٢ .

(٣) الخصائص في باب : (( في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها )) : ٣ / ٢٧٢ .

(٤) المحاسن : ١ / ٢١٤ ، و بحار الأنوار : ٢ / ٣٠٨ .

(٥) لسان العرب : ٣ / ٣١٩ (عجب ) ، ويُنظَرُ : تاج العروس : ٣ / ٣١٩ (عجب) .



ومن ماثور كلامه (عليه السلام) في هذا التركيب التّعجبي الإبهامي ، قوله (عليه السلام): ((إِنَّ اللَّهَ لَا يُوصَفُ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ وَقَالَ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ ((١)) (٢) .

يُمثلُ كلامُ الإمامِ رفضًا قاطعًا لِمَنْ يَصِفُ الذَّاتَ الْمُقَدَّسَةَ ، وَيتمثلُ هذا الرفضُ بِتتويجِ الخطابِ فبعدَ أَنْ صَدَرَ حَدِيثُهُ الْمُقَدَّسَ بِالتَّكْيِيدِ عَلَى أَنَّ الذَّاتَ الْمُقَدَّسَةَ لَا تُوصَفُ رَدَفَ كَلَامِهِ بِنَفِي الوصفِ وكلاهما إخبارٌ ثمَّ انتقلَ مِنَ الإخبارِ إِلَى الطَّلَبِ بقوله : ((وَكَيْفَ يُوصَفُ )) وهو التَّفَاتُ يُوكِّدُ فِيهِ الإِمَامُ (عليه السلام) إنكارَ الوصفِ ، وتَعْظِيمَ الخالقِ ، وتزْيِيهَهُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ والتَّعْجِيبَ مِنْ أَمْرِ الواصِفِينَ لِلخالقِ فَهُم مَهْمَا بَلَّغُوا بِوصفِهِمْ فَلَنْ يَسْتَطِيعُوا أَنْ يُقَدِّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ .

نَقَرْنَا مِنَ الاستِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ فِي إِنْكَارِ الوصفِ وَ التَّعْجِيبِ مِنَ الواصِفِينَ ، وَالتَّعْظِيمِ لِلذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ زِيَادَةً عَلَى تَفْخِيمِ الْمَعْنَى ، وَهَذَا مَا لَا يَوْجَدُ فِي الاستِفْهَامِ الصَّرِيحِ ، فبعدَ أَنْ استَبَعَدَ الإِمَامُ (عليه السلام) نَفْيَ تَوْصِيفِ الخَالِقِ وَهُوَ الثَّقُلُ الْأَوَّلُ فِي التَّوْحِيدِ ، جَاءَ إِنْكَارُ وَصْفِ المخلوقينَ الْمُتمثلِ بِالْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ بِالتَّرْكِيبَاتِ النَّحْوِيَّةِ نَفْسِهَا ، وَوَسَائِلِ الْإِتْقَانِ عَيْنِهَا ، وَهُوَ قَوْلُهُ (عليه السلام) عِنْدَمَا سَأَلَهُ زُرَّارَةٌ عَنِ وَصْفِ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ ) : (( إِنَّا لَا نُوصَفُ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ قَوْمٌ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْسَ ، وَهُوَ الشُّكُّ )) (٣) ، وَبِهَذَا يُوكِّدُ لَنَا الإِمَامُ (عليه السلام) أَنَّ مَنْزِلَةَ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) فِي عَدَمِ وَصْفِهَا وَإِدْرَاكِ كُنْهَها ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ عَظَّمَهَا وَرَفَعَهَا فِي صَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [ سُورَةُ الْأَحْزَابِ : مِنْ الْآيَةِ ٣٣ / ] .

التَّعْجِبُ السَّمَاعِي بِطَرِيقَةِ الاستِغَاثَةِ.

(١) [سورة الانعام : من الآية / ٩١].

(٢) الكافي : ٢ / ١٨٣ .

(٣) الكافي : ٢ / ١٨٢ .



ثمة صيغ تعجب غير موبية، تعتمد على السماع، عبّر بها العربي بتراكيب لتفصح عن فسيح النطق بها ، وقدرة المتكلم فيها ، منها:

### الاستغاثة:

وهي نوع من أنواع النداء يخلص المخاطب من شدة ، أو يعينه على مشقة ، والغالب فيه جرّه بلام مفتوحة نحو : ( يا لعي ! ) إذا دعوته ؛ ليعينك ويخلصك من الشدائد ، وهذا التركيب يتكون من (يا) النداء التي تخرج ؛ لغرض الاستغاثة، وتسمى (يا) الاستغاثة، والمستغاث، ولكنك قد تدعو شيئاً منها كقولك : (يا للماء ، ياللداهية ، ياللعجب)، وقد تستغني عن اللام ؛ لوجود ألف في آخر اللفظ<sup>(٦)</sup> نحو (يا عجباً ) ، ولكن من دون ذكر اللام ، كقول الفرزدق<sup>(١)</sup>:

فيا عجباً حتى كليب تسبني      وكانت كليب مدرجاً للمشاتم

فنقول: (يا عجباً) على معنى الأمر : (يا عجباً احضُر أو تعال ، فهذا أوأئك ) ، وقد نُقلَ عن سيبويه قوله : ((إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ يَا عَجْبَاهُ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ يَا عَجْبُ احضُرْ وَتَعَالَ فَإِنَّهُ مِنْ أَرْمَانِكَ))<sup>(٢)</sup>، وقد نُقلَ عنه هذا القول ، ولكنّه في الكتاب قد تكلم عن نداء العجب بقريظة لام التعجب، فيقول: (( وقالوا: يا للعجب ويا للماء، لما رأوا عجباً ، أو رأوا ماءً كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك))<sup>(٣)</sup>، ففي كلا القولين يدلُّ نداء العجب على الطلب ، وتكون اللام بدلاً من الألف الزائدة ، ولا يمكن الجمع بينهما<sup>(٤)</sup>، أمّا من حيث دلالة (ياعجباً) فهو أبلغ من قولك: (تعجبتُ)<sup>(٥)</sup> فكأنك تريد بذلك الطلب، وتقول: (اعجبوا)<sup>(٦)</sup> ، أو كأنك تريد تأكيد

(١) البيت من قصيدة له يهجو بها جريراً ، يُنظر : ديوانه : ٦١٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ١٣٨ ، ومفاتيح الغيب : ١٢ / ٥١٢ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ٢١١٧ ، ولم أجده في كتابه .

(٣) الكتاب : ٢ / ٢١٧ .

(٤) يُنظر : الكتاب : ٢ / ٢١٨ ، والمساعد : ٢ ، ٥٣٢ .

(٥) يُنظر : اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ١٥٣ .

(٦) يُنظر : مفاتيح الغيب : ١٨ / ٤٣٢ ، واللباب في علوم الكتاب : ١١ / ٤٨ .



العجب<sup>(١)</sup> ، ويظهرُ أَنَّ الْأَلْفَ لِمَا فِيهِ مِنْ اِمْتِدَادِ الصَوْتِ فَهُوَ يَنْبِئُ عَنْ تَعْبِيرٍ أَقْوَى وَأَشَدَّ مِنْ عَدَمِهِ<sup>(٢)</sup> ، فَالطَّلْبُ ، وَالبَلَاغَةُ ، وَالقُوَّةُ ، وَالشَّدَّةُ ، كُلُّهَا مِنْ وَسَائِلِ الْمُبَالَغَةِ .

وَإِنَّمَا كَانَ دَعَاءُ الْعَجَبِ أَوْ دَعَاءُ الْحَسْرَةِ ، وَهُمَا لَا يَعْقِلَانِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : (( يَا حَسْرَتَا وَ يَا عَجَبًا عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ ))<sup>(٣)</sup> ، وَإِذَا (( اجْتَهَدَتْ فِي الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ عَظِيمِ مَا تَقَعُ فِيهِ ، جَعَلَتْهُ نِدَاءً ، فَتَدَخَّلَ عَلَيْهِ (يَا) لِلتَّنْبِيهِ ، وَالْمُرَادُ تَنْبِيهُ النَّاسِ ، لَا تَنْبِيهُ الْمُنَادِي ))<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ : ( أَنَا مَتَعَجَّبٌ ) ؛ لِأَنَّهُ يَفِيدُ يَفِيدُ الْمُبَالَغَةَ ، فَالتَّعْبِيرُ الْإِنْشَائِيُّ التَّرَكِيبِيُّ بِالنِّدَاءِ أَبْلَغُ مِنَ الْإِخْبَارِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : يَا عَجَبًا ، أَبْلَغُ وَأَشَدُّ مِنْ قَوْلِكَ : أَنَا مَتَعَجَّبٌ<sup>(٥)</sup> ، وَالسَّبَبُ يَرْجِعُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ سَبَبِيهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : تَعَالَ يَا عَجَبُ فَهَذَا مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ<sup>(٦)</sup> .

وَمِنَ التَّرَكِيبَاتِ التَّعْجِيبِيَّةِ السَّمَاعِيَّةِ - فِي مَا لَا يَعْقَلُ - قَوْلُ الْعَرَبِ : ( يَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ ، أَوْ يَا لَلْعَجَبِ ، أَوْ يَا لَلْمَاءِ ، أَوْ يَا لِلدَّوَاهِي ، أَوْ يَا لَلْعَشْبِ ) ، فَقَدْ خَصَّصُوا اللَّامَ ؛ بِالتَّعْجِبِ ، وَالكَثْرَةَ<sup>(٧)</sup> ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(٨)</sup> :

فِيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ      بَكَلٍ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدَّتْ بِيذْبُلٍ

فِيحَدِّثُ فِي هَذَا التَّرَكِيبِ تَحَوُّلٌ دَلَالِيٌّ فِي ضَوْءِ تَغْيِيرِ السِّيَاقِ مِنْ دُونَ التَّغْيِيرِ فِي التَّعْبِيرِ أَوْ اللَّفْظِ ، فَهَذِهِ التَّرَكِيبَاتُ النَّدَائِيَّةُ فِي ظَاهِرِهَا الطَّلْبُ ، وَلَكِنَّهَا تَتَغَيَّرُ فِي دَلَالَتِهَا إِلَى التَّعْجِبِ عِنْدَمَا يَكُونُ سِيَاقُ الْحَالِ مَصْحُوبًا بِالدَّهْشَةِ ، وَالْعَظْمَةِ<sup>(٩)</sup> ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِ(الْعُدُولِ الْأُسْلُوبِيِّ) ، وَقَدْ جِيءَ بِهِ ؛ لِلسَّعَةِ فِي أَفْقِ الْمَعْنَى ،

(١) يُنْظَرُ : ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٤ / ٢٢١٤ .

(٢) يُنْظَرُ : مَعَانِي النُّحُو : ٤ / ٣٣٧ .

(٣) اللَّبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ : ١٦ / ٢٠٣ .

(٤) زَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ : ٢ / ٢١ .

(٥) تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ ، لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ : ٢ / ٩٨ .

(٦) يُنْظَرُ : الْكِتَابُ : ٢ / ٢١ .

(٧) يُنْظَرُ : الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ : ٢ / ٢١٧ ، وَ هَمْعُ الْهُوَامِعِ : ٣ / ٥٣ ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ : ٢١٥ .

(٨) يُنْظَرُ : شَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ الْجَاهِلِيَّاتِ ، لِأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ : ٧٩ .

(٩) يُنْظَرُ : التَّحْوَلَاتُ الْاِسْلُوبِيَّةُ : ١٢٣ .



فبدلاً أن نكرر تعبيراتٍ عدةً جمعتها تركيباً أوحداً أبلغ<sup>(١)</sup> ، وهذا العدول من النداء إلى معنى التَّعَجُّبِ غرضه المبالغة ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ ﴾ [سورة يوسف: من الآية / ١٩] ، وقوله تعالى: ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [سورة يس: الآية / ٣٠] ، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ ﴾ [سورة المائدة: من الآية / ٣١] .

وهو يكوّن لنا نتاجَ خلطِ بينِ البنيتين السطحيّة، والعميقة في ضوء دلالة حرفِ النداءِ في غيرِ المعنى الذي وضع له .

ومن تراكيبِ التَّعَجُّبِ السَّمَاعِيّ في كلامِ الإمامِ الباقِرِ (عليه السَّلامُ) ما جاء من ثمارِ الوعظِ ، والتَّحذيرِ الذي أتى به إمامنا ، لِحُشْدِ مِنَ الشَّيْعَةِ ، وحذرهم إذ هم ساهون لاهون ، فأغاظه ذلك المشهدُ فأطرق مليّاً ، ثم رفع رأسه الشريف إليهم ، وقال واعظاً : ((إِنَّ كَلَامِي لَوْ وَقَعَ طَرْفٌ مِنْهُ فِي قَلْبِ أَحَدِكُمْ لَصَارَ مَيْتًا ، أَلَا يَا أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ ، وَ دُبَابًا بِلَا مِصْبَاحٍ ، كَأَنَّكُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ... ثُمَّ قَالَ ... فَيَا لَهُ مِنْ يَوْمٍ عَظِيمٍ ! يَا ذَوِي الْهَيْئَةِ الْمُعْجَبَةِ وَ الْهِيمِ الْمُعْطَنَةِ <sup>(٢)</sup>، مَا لِي أَرَى أَجْسَامَكُمْ عَامِرَةً وَ قُلُوبَكُمْ دَامِرَةً )) <sup>(٣)</sup> .

بطريقةِ النداءِ أنزلَ الإمامُ المخاطبينَ منزلةً ما لا يعقلُ ، وذلكَ قوله : (أَلَا يَا أَشْبَاحًا بِلَا أَرْوَاحٍ ، وَ دُبَابًا بِلَا مِصْبَاحٍ) ، فكانتْ هيأةُ التَّعَجُّبِ مِنْهُ إِلَيْهِمْ واضحةً لا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ؛ لِكثْرَةِ غَفْلَتِهِمْ عَن طَاعَتِهِ ، ثُمَّ رَدَفَ كَلَامَهُ هَذَا بِالْإِخْبَارِ التَّكْثِيرِيِّ

(١) يُنْظَرُ : معاني النحو : ٤ / ٢٢٥ .

(٢) الهيم: الإبل العطاش، بسبب داء يصيبها فلا تتروي أبداً ، و العطن - بالتحريك - : وطنُ الإبل ومبركها حول الماء، وعطنت الإبل : أقامت عند الماء، ثم غمته ، لينتثر صوفه ، وأعطنت الإبل: عطنت الإبل تعطن عطونا: منعها من الماء بعد وزيدها. والعطن : هو مبرك الإبل من غير ماء، وعطنت الإبل: رويث ثم بركت ، ينظر: العين :: ٢ / ١٤ ، (عطن)، و كتاب الألفاظ :: ١ / ٢١٥ ، باب صفات النساء ، كتاب الأفعال : ٢ / ٢٢٠ ، (عطن) ، وجمهرة اللغة ٢ / ٩٩٥ باب (الميم والهاء و الباء ) .

(٣) تحف العقول ، للحراني : ( ٢٩٢ - ٢٩٣ ) .



الذي مفاده التَّقريب بالحرف (كأنَّ) <sup>(١)</sup> ؛ لِيُؤَكِّدَ غَفْلَتَهُمْ وَبَعْدَهُمْ عَنِ خُطَابِهِ الْمُبَارِكِ ، فَهَم لَشِدَّةِ جَهْلِهِمْ ، وَسَهْوِهِمْ ، وَلِهَوَاهُمْ صَوَّرَ قَوَاهِمَ وَحَسَنَ صُورَهُمْ وَأَجْسَادَهُمْ بِالْخُشْبِ ، وَهَذَا وَصَفٌ كَوْصَفِ الْقَوْمِ الَّذِينَ لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كَانَتْهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [سورة المنافقون : من الآية ٤ ] الَّذِينَ لَا خَيْرَ لَهُمْ ، وَلَا خَيْرَ فِيهِمْ ، وَلَا فِقَّةَ لَهُمْ وَلَا عِلْمَ ، حَتَّى صَارُوا صُورًا بِلَا حِلْمٍ ، وَأَشْبَاحًا بِلَا عَقْلِ <sup>(٢)</sup> .

ثُمَّ قَرَنَ الْإِمَامُ خُطْبَتَهُ بِالصِّيغَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ التَّعْجِيبِيَّةِ \_ وَهُوَ قَوْلُهُ : (فَيَا لَهُ مِنْ يَوْمٍ عَظِيمٍ ! ) - الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَامَّةً ، وَالْمَخَاطَبِينَ خَاصَّةً ، فَهَذِهِ الصِّيغَةُ مَعْنَاهَا : ( يَا لِلنَّاسِ مِنْ يَوْمٍ عَظِيمٍ ! ) ، كَمَا تَقُولُ يَا لِلْعَجَبِ ، وَالْمَعْنَى : ( يَا لِلنَّاسِ لِلْعَجَبِ ) <sup>(٣)</sup> ، وَمَفَادُهَا الدَّهْشَةُ وَالتَّعْجِبُ مِنْ عِظَمَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي سِيرَدُونَ إِلَيْهِ مَعَ عَدَمِ الْإِمْتِتَالِ لَتَعَالِيمِ الْإِمَامِ الَّذِي يَمْتَلُ سُلْسُلَةً مُتَّصِلَةً مِنْ تَعَالِيمِ اللَّهِ (عز وجل) .

وَقَدْ وَرَدَ النِّدَاءُ بِصِيغَتِهِ التَّعْجِيبِيَّةِ ( يَا عَجَبًا ) فِيمَا رُوِيَ عَنِ جَدِّهِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم ) أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم ) : ((سَأَلْتُ رَبِّي مُوَاخَاةَ عَلِيٍّ ، وَمَوَازَرَتَهُ ، وَإِخْلَاصَ قَلْبِهِ ، وَنُصِيحَتَهُ فَأَعْطَانِي ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: يَا عَجَبًا لِمُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَشِنَّةٌ بَالِيَةٌ فِيهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ عَمَّا سَأَلْتُ ، أَلَا سَأَلْتُ مُحَمَّدَ رَبِّهِ مَلَكًا يَعِينُهُ أَوْ كَنْزًا يَتَّقَى بِهِ عَلَى عَدُوِّهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ (صلى الله عليه وآله وسلم ) ، فَضَاقَ مِنْ ذَلِكَ صَدْرُهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَالْعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> )) <sup>(٥)</sup> ، فَقَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ ) ( يَا عَجَبًا لِمُحَمَّدٍ ) مَصْدَرٌ مَتْرُوكٌ الْفِعْلِ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ عِنْدَ

(١) يُنْظَرُ : شرح جمل الزجاجي : ٤٨٨ ، و ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٣٩ ، ومغني اللبيب : ١٩٢ .

(٢) يُنْظَرُ : جامع البيان : ٢٣ / ٣٩٥ .

(٣) يُنْظَرُ : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣٣٩ .

(٤) [سورة هود : الآية / ١٢] .

(٥) شواهد التنزيل ، للحاكم الحسكاني : ١ / ٣٥٨ ، ومسنند الإمام الباقر : ٦ / ١٥٤ .



الكوفيين ؛ لأنهم يجوزون حذف المنادى ، أمّا على رأي الجمهور فالأداة (يا) تفيّد التّنبية على معنى التّعجب ، أي: أنّ الإمام الباقر (عليه السّلام) طفق يُنادي العجب مُنكرًا، ومُتّعجبًا، ومُنْدَهشًا .

وكأنّهم قد خاطبوا العجبَ بندائهم هذا، وقالوا يا أيّها العجبُ احضر أو تعالَ فهذا أوأنك وزمانك ، لأنكار ولاية أمير المؤمنين ، ولا شكّ في أنّ نداء التّعجب هنا هو نفسه يعدُّ مبالغةً في التّعجب من افتراء القوم الذين يدعون أنّهم أصحابُ النّبيّ ، ويعترضون على سؤاله ، وحبّه لخليفته من بعده ، فالدهشةُ حاضرةٌ عندهم، وبقوّةٍ بقدرِ بغضهم وحقدهم على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، حتى إنّ الله (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) أنسَ رسوله - لِمَا ضَاقَ بِهِ صَدْرُهُ - بنزولِ هذه الآية الكريمة .

## المبحث الأول: المبالغة النحوية في أسلوب النفي.

إنَّ النَّفْيَ يَعُدُّ مِنَ الْمَظَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ الشَّائِعَةِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ؛ لِتَعَدُّدِ أَسَالِيْبِهِ ، وَتَنَوُّعِ أَدْوَاتِهِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ نَقْضٍ أَوْ انْكَارٍ لِسُؤَالٍ سَابِقٍ فِي الذَّهْنِ ، فَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْمَعْنَى ، يَهْدَفُ بِهِ الْمَتَكَلِّمُ إِلَى إِخْرَاجِ التَّرْكِيبِ مِنْ حَكْمِ الْإِثْبَاتِ إِلَى الضَّدِّ ، وَقَدْ نَصَّ النَحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ يَتَفَاوَتُ فِي التَّوْكِيدِ ، وَالْمَبَالِغَةِ ، إِذْ مِنْهُ مَا يَكُونُ أَبْلَغَ ، وَأَوْكَدَ ، وَيَنْقَسِمُ عَلَى قَسْمَيْنِ ، الْأَوَّلُ ظَاهِرٌ فِي أَدْوَاتِهِ ، وَالْآخِرُ خَافٍ ، يَتَضَمَّنُ أَدْوَاتٍ يُعَدَّلُ بِهَا إِلَى النَّفْيِ ، وَيُمْكِنُ تَقْسِيمَهُ عَلَى قَسْمَيْنِ تَبَعًا ؛ لِلدَّقَّةِ فِي الْبَحْثِ .

### القِسْمُ الْأَوَّلُ : النَّفْيُ الظَّاهِرُ.

وَيُسَمَّى الصَّرِيحَ ، وَهُوَ نَفْيٌ حَدُوثِ الْمَعْنَى بِأَدَاةٍ صَرِيحَةٍ ، وَمَعْرُوفَةٍ ، وَهَذَا النَّفْيُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنْ غَيْرِهِ ، إِذْ يُصْرِّحُ بِأَدْوَاتِهِ الْمَعْرُوفَةِ ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ الصَّرِيحَةِ :

### لَاتَ وَعَمَلَهَا.

أَدَاةُ نَفْيٍ تَخْتَصُّ بِالذَّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ تَجَدَّرُوا فِي عَمَلِهَا مَا بَيْنَ اللَّحَاقِ بِ (لَيْسَ)، وَهُوَ الْغَالِبُ، أَوْ اللَّحَاقِ بِ (إِنَّ) ، وَمَا بَيْنَ الْجَرِّ بِهَا أَوْ الْإِهْمَالِ ، وَهَذَا الْخِلَافُ يَعُودُ إِلَى الْحَرَكَةِ الْاِعْرَابِيَّةِ لِمَا بَعْدَهَا إِلَّا أَنَّهُمْ انْتَفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ طَوْرِ النَّفْيِ ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا يَكُونُ غَيْرَ مَكْتَمَلِ الْعُنَاصِرِ ، وَقَدْ جَاءَ اخْتِلَافُهُمْ فِي عَمَلِهَا عَلَى مَذَاهِبَ وَ أَقْوَالٍ :

- ١- إِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ)، وَهُوَ الْغَالِبُ، وَالْمَشْهُورُ فِيهَا وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ (١) وَاسْتَرْطُوا لِذَخُولِهَا تَلَاوُثَهَا الْأَزْمَانَ، فَإِذَا جَاوَزَتْ الْأَزْمَانَ فَلَا عَمَلَ لَهَا (٢)، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُحذفَ أَحَدُ مَعْمُولِيهَا (١) وَالْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُهَا الْأَوَّلُ

(١) يُنظَرُ : الْكِتَابُ : ١ / ٥٨ ، وَالْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣٧٥ وَ أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ : ١ / ٤٢٣ .

(٢) يُنظَرُ : الْكِتَابُ : ١ / ٥٨ .

هو المحذوف، ولم يسمع الجمع بينها وبين معموليها،<sup>(٢)</sup> ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةُ وِلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ      والبَغِيُّ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ<sup>(٣)</sup>

٢-إنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، فالمرفوع بعدها على الابتداء، والمنصوب بعدها بفعلٍ مضمر، وهذا أحد القولين للأخفش، وتقديره في الآية الكريمة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: من الآية ٣]، (لا أرى حين مناص)<sup>(٤)</sup>، وفي قراءة الرفع: (لا حين مناص كائن لهم)<sup>(٥)</sup>.

٣-إنَّهَا قَدْ تَحْمَلُ عَلَى (إِنَّ) فالمنصوب اسمها، وخبرها محذوف تقديره (لهم)<sup>(٦)</sup> وهو رأي الكوفيين ما عدا الفراء وحجتهم في ذلك: أَنَّ (لا) النافية للجنس أكثر استعمالاً في الشعر من التي تعمل عمل (ليس)، فوجب حمل الآية على الكثرة دون المستعمل في الضرورات الشعرية والجواب عن ذلك هو أَنَّ الفرع قد يكون أكثر استعمالاً من الأصل بدليل (باء) القسم<sup>(٧)</sup> فالاستدلال بالفروع على الأصول هو من باب الغلبة، وفيه دلالة المبالغة، وهذا ما

(١) يُنْظَرُ: شرح الأشموني ١ : ١٢٧ .

(٢) يُنْظَرُ : الجنى الداني ٤٨٨ ، و مغني اللبيب ١ ، ٢٥٤ .

(٣) نسب البيت إلى رجل من طيء، وقيل محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله قال: ويقال: إنَّ قائله مهلهل بن مالك الكناني، يُنْظَرُ : خزنة الأدب : ٤ / ١٧٥ .

(٤) يُنْظَرُ : شرح كتاب سيويه، للسيرافي: ١ / ٣٢٧ وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٧ و مغني اللبيب : ١ / ٢٥٤ /

(٥) يُنْظَرُ : الكشاف : ٤ / ٧٣ ، و مغني اللبيب : ١ / ٢٥٤ .

(٦) يُنْظَرُ : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٧ ، و اللحة في شرح الملحّة : ١ / ٤٨٨ و مغني اللبيب : ١ / ٢٥٤ /

(٧) يُنْظَرُ : شرح الكافية، لابن فلاح اليمني : ١ / ٤٦٨ .

نكره ابن جني (١) ، وهم بهذا يرون دلالتها على التوكيد قد حملت على (إن) المؤكدة .

٤- ومنهم من ذكر أنها حرف جرٍ مختص بالأزمان (٢)، وقد حكى هذا الرأي الفراء بقوله : ((ومن العرب من يضيف لات فيخفص)) (٣)، ومنه قول أبي زيد الطائي (٤) :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وَيَرَى الزَمَخْشَرِيُّ أَنَّ وَجَهَ الْكَسْرِ فِي (أَوَانٍ) ، هُوَ شَبْهَهَا بِ(إِذٍ) (٥).

يتضح في ضوء هذا الخلاف أن مصدره هو الرأي الأول ، الذي يجعل (لات) ملحقا بـ (ليس) ، وعلى الرغم من أن طرفي الإسناد لم يكتملا إلا في التقدير ، الأمر الذي فتح باب التأويلات النحوية (٦)

### أصلها :

حرف متمحّض في نفيه، مختلف في أصله و في عمله، و قد تفاوت العلماء في أصلها من حيث البساطة والتركيب، ف قيل إنها (لا) زيدت عليها التاء، لتقوية شبهها بالنفي، وقيل إن التاء مزيدة على معنى الكلمة كما زيدت في (ثم) و(رب) ،

(١) يُنظَر : الخصائص : ١ / ٣٠١ ، (باب غلبة الفروع على الاصول) : إذ يقول : ((ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة)).

(٢) يُنظَر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ ، و معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٤٩٢ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧ .

(٤) يُنظَر : ديوانه / ٣٠ .

(٥) يُنظَر : الكشف : ٤ / ٧٣ .

(٦) يُنظَر : الجملة الاسمية : الدكتور علي أبو المكارم : ١١٧ .

أو أن تكون مزيدة للمبالغة في النفي<sup>(١)</sup>. وهذا الخلاف قد تفرعت منه أصول ، وأقوال أبرزها<sup>(٢)</sup> :

١- إن أصلها (لا) بمنزلة (ليس) ، وقد لحقتها التاء ؛ لتأنيث النفي ، وهي زائدة واصله<sup>(٣)</sup> ، وهو رأي الجمهور<sup>(٤)</sup> ، ثم اختلفوا في التفصيل عن هذه الأداة فذهب الأخفش والفارسي وآخرون إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء ، لتأنيث الكلمة ، ولتقوية شبهها بالفعل ، كما زيدت في كلمتي (تمت) و(ربت) ، وقد تحركت بالفتح ، لالتقاء الساكنين<sup>(٥)</sup> . وقيل إنها دخلت لغير التأنيث ، فهي بمنزلة التاء في (هيات) . وقد كان كان الكسائي (ت ١٨٩ هـ) يقف عليها بالهاء<sup>(٦)</sup> ونُسب إلى بعض البغداديين أن أن (التاء) ليست تاءً لتأنيث اللفظ ، إنما هي تاءٌ متصلة بالحين ودليلهم أن العرب تزيدها مع (الحين) و(الأوان)<sup>(٧)</sup> واحتجوا بقول الشاعر :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ      وَالْمُطْعَمُونَ رَمَانَ أَيْنَ الْمُطْعِمِ<sup>(٨)</sup>

وقد ضعّف هذا الرأي غير واحدٍ؛ لعدم شهرة (تحين) في لسان العرب<sup>(٩)</sup> ، وزاد الزمخشري رأياً آخر مفاده أن أصلها (لا) تلتها التاء المزيدة؛ لغرض التوكيد كما زيدت في لفظ (تمت) و(ربت)<sup>(١٠)</sup> .

والذي تطمئن له النفس أن هذه التاء زائدة ؛ لأن هذه الزيادة أعمت النص العربي دلالات مزيدة ، منها (التوكيد) الذي ذكره الزمخشري ، والذي يعد رافداً من روافد

(١): يُنظَر : العين : باب اللفيف من اللام ، ٨ / ٣٦٩ ، و شرح كتاب سيبويه ١ / ٣٢٥ .

(٢) يُنظَر : الصاحبى : ١٢٣ ، و حروف المعاني والصفات : ٧٠ ، و همع الهوامع : ١ / ٤٥٨ .

(٣) يُنظَر : فقه اللغة وسر العربية : ٢٣٩ .

(٤) يُنظَر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢٤ ، و شرح الأشموني ١ : ٢٧٢ ، و حاشية الصبان ١ / ٣٧٤ .

(٥) يُنظَر : حاشية الصبان ١ / ٣٧٨ .

(٦) يُنظَر : المذكر والمؤنث : ١ / ١٨٢ .

(٧) يُنظَر : تأويل مشكل القرآن : ٢٨٣ و حروف المعاني والصفات : ٧٠ ، و الدر المصون : ١ / ٢٩٤ .

(٨) هذا البيت ينسب لأبي وجزة السعدي ، يُنظَر : العين : ٨ / ٣٦٩ ، و خزنة الادب / ١٧٥ .

(٩) يُنظَر : شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٨ و الجنى الداني : ٤٨٦ .

(١٠) يُنظَر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٧٥ ، و الكشاف : ٤ : ٧٣ .

المبالغة ، زيادةً على المبالغة نفسها التي ذكرها النحويون<sup>(١)</sup> ، فلا ينافي أن تكون التاء في (لات) ، للمبالغة والتأكيد ، كما زيدت في (علامة) و(نسابة) ؛ للغرض نفسه في الإثبات، لا لقصد التأنيث .

٢-إنَّها فعل ماضٍ ، وهي كلمة موحدة ، وقد اختلفوا فيها على قولين<sup>(٢)</sup> :

**أحدهما** : قد سبق ذكره وأنها تشبه (ليس) في العمل، وقد حمل أصلها الفعل فقالوا : هي (ليس) : ثم قلبت الياء ألفا ، لتحركها ، ثم ابدلت السين تاءً ؛ لكرهية التباسها ب (ليت)<sup>(٣)</sup> وهو رأي ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)<sup>(٤)</sup> وقد قوى هذا الرأي أبو حيان في النكت الحسان<sup>(٥)</sup> ، وحثه أن سيبويه نصَّ على أن اسمها مضمَّر فيها<sup>(٦)</sup>، فلزم أن لا تكون حرفاً .

إنَّ ابدال السين تاء لغة قليلة تُعزى لقضاة ، وهي تعرف بالوتم<sup>(٧)</sup> فهذا الابدال الابدال لا يخلو من الدقة ، فأصحاب الرأي هذا يرون أن (لات) متطورة عن (ليس) وهذا الرأي يتقارب مع رأي الخليل الذي يذكر أن (لات) أصلها (لا) و(أيت) غير أن مصدر الخلاف هو ابدال السين تاء ، ويرى ابراهيم أنيس أن هذا الابدال شيء غريب، ووجه الغربة يكمن في أن (السين) صوت رخو ، والتاء صوت شديد إلا أن القبائل البدوية تميل إليه ، وهو أمر يتلاءم والعرف البدوي من غلظة وجفاء في الطبع<sup>(٨)</sup>، ف(السين) و(التاء) تتبادلان في اللهجات العربية لمسوغ صوتي ، هو تقارب تقارب المخرج كما يرى الدكتور عبد الصبور شاهين<sup>(٩)</sup> فاتفقهما في المخرج هو ما

(١) يُنظَر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ / ٧٥ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٧ ، وحاشية الصبان ٣٧٨/١ .

(٢) يُنظَر : مغني اللبيب : ١ / ٢٥٣ .

(٣) يُنظَر : الجنى الداني : ٤٨٥ ، و مغني اللبيب : ١ / ٢٥٣ .

(٤) يُنظَر : الجنى الداني : ٤٨٥ .

(٥) يُنظَر : النكت الحسان : ٧٧ .

(٦) يُنظَر : الكتاب : ١ ، ٥٧ .

(٧) يُنظَر دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة : ٢١٢ .

(٨) يُنظَر : في اللهجات العربية ١٠٠ .

(٩) في التطور اللغوي : ٦٤ .

سهل ابدال (السين) (تاء)؛ ((لأنهما من الناحية متناظران في الرخاوة والشدة أي: أنهما يتفقان في المخرج، وهو الأسنان واللثة، كما يتفقان في الهمس، وهو عدم اهتزاز الأوتار الصوتية، ويتفقان أخيراً في الترقيق والفرق بينهما هو أن السين رخوة احتكاكية، والتاء شديدة انفجارية، والملاحظ أن الصوتين إذا تناظرا أمكن قلبُ)) أحدهما إلى الآخر بسهولة<sup>(١)</sup>.  
كلُّ هذا الاستدلال بقوة الترابط بين (لات) و(ليس) يجعلنا نطمئن إلى أن (لات) بمعنى (ليس) في لغة أهل اليمن<sup>(٢)</sup>، وهذا ما حملَ النحويون على القول بعملها عمل (ليس)<sup>(٣)</sup>.

والآخر: إن أصلها فعل ماضٍ يدلُّ على معنى النقص، يشهدُ لذلك قوله تعالى: (( وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ )) [الحجرات: من الآية/ ١٤]، كما يقال (لات، يليت)، ثم استعملت لغرض النفي<sup>(٤)</sup>.

ففي كلا الرأيين السابقين هي فعلٌ ماضٍ قد خرج عن أصله، وما خرج عن أصله أفاد المبالغة.

### دلالتها.

ثبت أن أغلب النحويين يرون أن هذه الأداة هي (لا) زيدت عليها التاء، فتفرعت من هذه الآراء دلالات منها:

١- تأنيثُ النفي: إن أكثر ما يكونُ النفي ب (لا)، وإن التاء للتأنيث زيدت على معنى الكلمة كما زيدت في (ثم)، (ثمّت)، و(رُبّ)، (رُبّت)، وهذا أولُ الآراء عند النحويين<sup>(٥)</sup>.

(١) فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب: ١٥١.

(٢) يُنظر: معالم التنزيل ٤ / ٥٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١ / ٥٨ معاني القرآن، للفراء: ٢ / ٣٩٧، والمقاصد النحوية: ٣ / ١١٢٨.

(٤) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ٣ / ٧٤ و مغني اللبيب ١ / ٢٥٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١ / ٣٢٥، والتعليقة: ١ / ٩٤، و شرح المفصل، لابن يعيش ١ / ٢٦٩، و

و شرح الرضي: ٢ / ١٩٧.

٢-الاختصاص : إن دخول لاصقة التاء فيها جعلها تختص بألفاظ الزمان، وهذا الذي جعل سيويه يقول قوله الشهير إنها تختص بالحين : (( وذلك مع الحين خاصة ))<sup>(١)</sup> ، ويؤيد كلامه هذا قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة ص: من الآية / ٣] .

إن مقتضى النظر هو أن يكون إلحاق (لات) ب (ليس) راجحاً على غيرها من الحروف العاملة عمل (ليس) ؛ (( لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم، وشبيهة ب (ليس) في اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرفٍ أوسطها ساكنٌ ك(ليس) ))<sup>(٢)</sup>

فإن لاصقة (التاء) جعلتها تختص بألفاظ الزمان، قال الرضي : ((وقد تلحق (لا) التاء، نحو: لات، فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة،))<sup>(٣)</sup>، وهذه التاء قربتها من (ليس)، وهو ما جعل النحويين يؤولونها بالفعل (ليس) تبعاً للاختصاص .

٣-التوكيد : ذكر الزمخشري أن التاء مزيدة للتوكيد ، حملاً على زيادتها في (ثَمَّتَ)، و(رُبَّتْ) ؛ لأن زيادة البناء تستدعي زيادة في المعنى إذ قال : (( هي (لا) المشبهة ب (ليس)، زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت على (رُبَّ) ، و(ثَمَّ) للتوكيد))<sup>(٤)</sup> وأيده على ذلك الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)<sup>(٥)</sup>

٤-تقوية شبهها بالفعل : ذكر البصريون أنها (لا) المشبهة ب (ليس) ، وقد أُجريت مجراها في العمل؛ لأنها ألحقت التاء المختصة بالأفعال ، ولو لم تكن

(١) الكتاب : ١ / ٥٧ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد : ١ / ٣٧٥ .

(٣) شرح الرضي : ٢ / ١٩٦ .

(٤) الكشاف : ٤ / ٧٣ .

(٥) : يُنظر : روح المعاني ١٢ / ١٥٧ .

قد شابَهت (ليس) ما لحقتها التاء<sup>(١)</sup> ، فكان إحاقها التاء دليلاً قوياً على قوة شبهها بالفعل<sup>(٢)</sup> والقوة وسيلة من وسائل المبالغة .

٥- المبالغة في النفي : هي عند النحويين (لا) التي تكسبها التاء للمبالغة في معنى النفي كما في (علامة)<sup>(٣)</sup>

فالباحث يرى أنها اكتسبت دلالة التأييد والاختصاص والتوكيد و تقوية شبهها بالفعل ، حتى وصل معناها إلى حد المبالغة في النفي ، وقيست بعلامة ونسابة بفضل زيادة التاء فيها، ونظراً لهذه الأهمية في الزيادة وما تعطيه من دلالات أضفت على اللفظة التي من شأنها زيادة المعنى، وتقويته ، وهذا معنى المبالغة لأن المبالغة : (( أن تثبت للشيء وصفاً من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره ((<sup>(٤)</sup> .

### رأي المحدثين

من الجدير بالذكر أن المحدثين تابعوا القدماء في القول فيها ، فهم قد نكروا هذه المذاهب ، وأدلو بدلوهم كل حسب ما يقتضيه من المنهج التاريخي أو الوصفي ، أو التداولي ، وعلى حسب مراده ، فمنهم من عدّها عاملة عمل (ليس)<sup>(٥)</sup> ومنهم من حملها على (ليت)<sup>(٦)</sup> أمّا حقيقتها فيرى خليل عمائره بعد أن درسها درسها دراسة حديثة، في ضوء معطيات علم اللغة الحديث ، أنها وحدة لغوية

(١) يُنظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٢٣ .

(٢) يُنظر : شرح الأشموني : ١ / ٢٧٢ حاشية الصبان: ١ / ٣٧٨ .

(٣) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٣٢٥ وشرح الرضي: ٢ / ١٩٧٢٦٩ شرح الاشموني ١ / ٢٧٢ ، وحاشية الصبان ، ١ : ٣٧٢ .

(٤) الطراز: ٣ / ١١٦ .

(٥) يُنظر : معاني النحو : ٤ / ٢١٠ .

(٦) يُنظر : شرح المقرب ، لابن عصفور ، علي فاخر ١ : ١٠٩٣ .

واحدة<sup>(١)</sup> ، أمّا عبد الرحمن أيوب فوجدَهَا مركبةً من (لا) واسم الإشارة (تي) وفقاً للتطور التاريخي لهذه الكلمة<sup>(٢)</sup> .

فلا يخلو الاستدلال التركيبي فيها من أنّ دلالتها منبثقة من تركيب (لا) زيدت عليه التاء المختصة بالحين فهي عربية خالصة ، وهي من ابتداعات العربية كما أوضح المستشرق برجستراسر<sup>(٣)</sup> .

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الأداة وردت في موردٍ واحدٍ في القرآن الكريم وهو قوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [سورة ص : من الآية / ٣] ، وفي موردٍ يتيم أيضاً في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) ، في تفسير قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾ [سورة الأعراف: من الآية / ٣٨] ، إذ قال (عليه السلام) : (( برئ بعضهم من بعضٍ، وَ لَعَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، يُرِيدُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَحْجَّ بَعْضًا رَجَاءَ الْفُلْجِ<sup>(٤)</sup>، فَيُفْلِثُوا مِنْ عَظِيمٍ مَا نَزَلَ بِهِمْ، وَ لَيْسَ بِأَوَانِ بَلْوَى، وَ لَا اخْتِبَارٍ، وَ لَا قَبُولِ مَعْدِرَةٍ، وَ لَاتٍ حِينَ نَجَاةٍ ))<sup>(٥)</sup> .

إنّ هذه الأداة محضت بنفي الأحيان ، وجاءت بمعنى (ليس) ، والمعنى ( ليس الحين حين نجاتٍ عملٍ) ، وقد قوّي شبهها بالفعل ، للحوقها (التاء) المختصة بالأفعال<sup>(٦)</sup> ولولا هذا الشبه بينهما وبين (ليس) ، لم تلحقها (التاء) ، فعملت عملها<sup>(٧)</sup> ثم أنّ الإمام (عليه السلام) عطفها على (ليس) المؤكدة بالباء المزيدة في خبرها، وهو قوله : ( وَ لَيْسَ بِأَوَانِ بَلْوَى ) ، ولو قيل لك : لماذا لم يؤكّد

(١) يُنظَر : يُنظَر : أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي : ٨٦

(٢) يُنظَر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٨٦ .

(٣) يُنظَر : التطور اللغوي : ١١١ .

(٤) الفلج: (الظفر والفوز)، يقال: فلج الرجل على خصمه وأفلج ، أي : علاهم ففاز عليهم، يُنظَر : تاج العروس: ٦ : ١٥٣ (فلج) .

(٥) الكافي ، للشيخ الكليني : ٢ / ٣١ .

(٦) يُنظَر : أمالي ابن الحاجب : ١ / ٣٤٢ .

(٧) يُنظَر : شرح الأشموني : ١ / ٢٧٢ .

(لات) بالباء لكانَ الجوابُ أنَّ التاءَ أغنتْ عن التوكيدِ بالباءِ ، فجاءت (لا) بعد ما كُسعتْ بالتاءِ التي يفهم منها التوكيد، كما ذكرها الزمخشريُّ (١) ، والمبالغة كما ذكرها كثيرٌ من النحويين (٢) ، فهنا جاءَ النفي يحملُ معنى التوكيد، والمبالغة المفهومين من سياق كلام الإمام زيادة على أن التاء صوت انفجاريُّ (٣) وهو يتلاءم مع شدة الوقع، والهلاك، من لدن المعاندين، والمكذابين بيوم الدين .

فلو قيلَ : ما وجهُ المبالغةِ في النفي في كلامه (عليه السلام) ، لقلنا إنَّ

وجهُ المبالغةِ يكمنُ في أمور :

١- إدخالُ لفظة (التاء) بعدَ (لا) ، وتخصيصُ لفظِ الحينِ بالتركيبِ الذي يفهمُ منه حصولُ العذابِ، وعدمُ التوبة، والنَّجاة ، وهو من قبيلِ المبالغةِ في التوبيخِ والتحقيرِ ؛ لأنَّهم كانوا منكرين وجودَ الله (عزَّ وجلَّ) ، ومنكرين رسالاتِهِ .

٢- إنَّ الأصلَ أن يُذكرَ أحدُ العنصرينِ الأساسيينِ في الجملةِ المنفيَّةِ، فدخل (لات) هنا أغنى عن المبتدأ بالخبر، فهذا الحذفُ مرادُه المبالغةُ ؛ لأنَّه خروجٌ عن الأصلِ الذي وضعَ له من تكاملِ المسندِ والمسندِ إليه ، وهو ما لم يؤلفَ في غيرِ هذه الأداة ، فالإقتصارُ بالخبرِ يقتضي حذفًا ، والحذفُ يُوحى بقوة العلمِ بالمحذوفِ (٤) .

وإنَّما وجبَ الحذفُ في اللفظِ الأوَّلِ ؛ لأنَّ القصدَ أن يفرغَ المتكلم -وهو الإمام - سريعًا من لفظِ التحذيرِ في النفي ، حتى يأخذَ المنكرُ والمخاطبُ حذرَه من ذلك التذكيرِ، وكذلك ، لمشاركةِ المخاطبِ على الهلاكِ والبلاءِ ، (وليس هذا بأوان بلوى ولا اختبار) ، إنَّما المبالغةُ في الهلاكِ .

(١) يُنظر : الكشاف : ٧٣ / ٤ ، و روح المعاني : ١٢ / ١٥٧ .

(٢) يُنظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٣٢٥ ، وشرح الرضي : ٢ / ١٩٧٢٦٩ شرح الأشموني ١ / ٢٧٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٣٧٢ .

(٣) يُنظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب : ١٥١ .

(٤) يُنظر : المرتجل / ٢٥٠ ، وأساليب الطلب في كلام الصادقين ، رسالة ماجستير : ١٩٠ .

والمفاجأة في الرد جاءت مصحوبةً بالحذف على وجه المبالغة في التوبيخ والتتكيل بأعداء الله، ولما لم يكتمل عنصرًا الإسناد علم بوجود المبالغة في الكلام.

### لا النافية للجنس.

للفي قابلية تحويلية، فهو يقبل المعنى من الإيجاب إلى السلب؛ وذلك في ضوء أدواته الظاهرة، وأكثر تلك الأدوات هي (لا)، وهذه الكثرة في اللسان العربي جعلت الأداة تدخل على أقسام الجملة الاسمية، والفعلية، فإذا محضت في النكرة كانت لها دلالات، منها الاستغراق في الجنس، فمتى ما أريد بها نفي الجنس على سبيل الشمول، ورفع احتمال الخصوص، و التتصيص أطلق عليها (لا) التبرئة<sup>(١)</sup>؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها من معنى خبرها<sup>(٢)</sup>، ولكن الاسم الغالب عليها عند النحويين (لا) التي لنفي في الجنس<sup>(٣)</sup> فلها دلالة التوكيد، والتحقيق أيضا، لذا كانت هذه الزيادات الدلالية مدعاة للمبالغة في النفي، وهذه الزيادات التي سبقت لها كان لها سبق القصد في التراكيب حتى قيل إن (لا) واسمها النكرة أبلغ من (لا) والفعل المضارع، هذا على النظر، أمّا على النقيض، فقد قيل إنها تعمل عمل (إن) وإن بينهما نفيًا، وإثباتًا.

### شبهها ب (إن) في التوكيد والمبالغة.

شبه النحويون (لا) النافية للجنس ب (إن)، ووجه المماثلة بينها وبين الأخيرة يكمن في العمل مرة أو في المعنى مرة أخرى، فأما في العمل فلأنها تدخل على الجملة الاسمية فتعمل عملها في نسخ ما بعدها نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ

(١) يُنظَر : معني اللبيب : ٢٣٧ / ١.

(٢) يُنظَر : أوضح المسالك: ٣ / ٢ ، وحاشية الخصري: ٣١٨ / ١ ، والنحو الوافي : ٦٨٦ / ١ .

(٣) يُنظَر : الكتاب : ٢ / ٢٧٤ و شرح المفصل: ٢ / ٩١ حاشية الصبان: ٦ / ٢ ، والمقاصد الشافية ، للشاطبي ٢ / ٤١٤ و شرح المكودي على الألفية: ٧٨ .

لا رَبِّبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿ [سورة البقرة: الآية / ٢ ] ، وأما في المعنى فلأنَّ لها دلالة (إنَّ) في المبالغة في الإيجاب ، ودلالة (لا) في المبالغة في النفي ؛ لأنها تنفي الجنس <sup>(١)</sup> ، لهذا حملتْ عَلَى النقيض ، قال الرضي: ((وجهُ مشابهة (لا) التبرئة لإنَّ، أنَّ (لا) للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنَّ (إنَّ) للمبالغة في الإثبات، قيل: حملتْ عليها حملَ النقيضِ عَلَى النقيضِ)) <sup>(٢)</sup> فالاثنتان تشتركان في دلالة التوكيد غير أنَّ الأولى تحملُ المبالغة في الإثبات ، والأخرى تحملُ المبالغة في النفي ، لذلك يكمنُ الشبهُ عندهم من وجوه <sup>(٣)</sup> :

١- إنَّ كلاً منهما له صدرُ الجملة الاسميَّة ، وصحة وقوعهما في جوابِ القسم .

٢- إنَّ (لا) النافية للجنس مساويةً لفظاً (إنَّ) إذا خففت ، فالاثنتان تتصدرهما همزة الاستفهام .

٣- (إنَّ) الناسخة لتوكيد النسبة ، والمبالغة في الإيجاب ، و(لا) لنفي النسبة والمبالغة في النفي ؛ لأنها تنفي الجنس فحملت (لا) عَلَى (إنَّ) حملَ النقيضِ عَلَى النقيضِ ، فكانَ النقيضُ أقربَ حضوراً في البالِ مع النقيضِ <sup>(٤)</sup> .

٤- إنَّ الناسخة لتوكيد الجملة ، و(لا) التبرئة لتوكيد الجملة أيضاً، فهذا من قبيلِ حملِ النظيرِ عَلَى النظيرِ. فلما ناسبتْ (إنَّ) حملتْ عليها في العملِ، والمعنى غيرَ أنَّ (لا) مُحضتْ في نفي النكرات ، وهذا ما ميزها منها. فإذا لم يقصدُ بها المبالغة، والتوكيدُ في النفي فلا تعدُّ عاملةً ، إنَّما تعدُّ مشبهةً

ب (ليس) أو نافيةً للوحدة <sup>(٥)</sup> .

(١) يُنظَر : للمحة في شرح الملحة : ١ / ٤٨٩ ، و التذييل والتكميل : ٥ / ٢٢٣ ، و شرح التسهيل ، لناظر الجيش :

٣ / ١٤٠٤ ، و شرح الرضي : ١ / ٢٩٠ .

(أ) شرح الرضي : ١ / ٢٩٠ .

(ب) يُنظَر : للباب / ٢٢٦ ، و شرح المكودي على الألفية / ٧٨ ، و شرح الأشموني : ١ / ٣٢٩ .

(٤) يُنظَر : شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك / ١٣٣ .

(٥) يُنظَر : شرح الرضي : ١ / ٢٩٠ .

### شروط عمليها .

هي من الحروف التي تدخل على الأسماء ، والأفعال ، فكان الأصل ألا تعمل ، لعدم اختصاصها ، وقد أخرجت عن هذا الأصل ، وعملت في النكرات ، لعلّة عارضة وهي مضارعتها (إنّ) في العمل ، وهو نصب ما بعدها ، ودلالاتها على التوكيد والمبالغة والتّحقيق ، وقد عقد النحويون شروطاً لعملها (١) :

١- أن تكون نافية غير زائدة ، وحينئذ يكون منفيها للجنس ؛ لأنّ نفي الجنس يعدّ تكراراً للنفي في الحقيقة.

٢- ألا تعمل إلا في نكرة متصلة بها مقدرة بـ(من) (٢) .

٣- ألا يقصد بالنكرة الذي يباشرها (٣) إلا استغراق الجنس حتى تكون نصّاً في نفي الجنس بأسره (٤) ، أي: إذا دخلت على نكرة مقدرة بـ (من) ، وإنّ دليل الاستغراق فيها تقدير اسمها نكرة مخفوضاً بـ(من) التي تفيد الاستغراق ، فبنيت النكرة مع (لا)؛ لأنها تضمنت معنى حرف الاستغراق (٥) فالنكرة في سياق النفي يكون مفادها النفي العام على سبيل الاستغراق والتأكيد (٦) ، فالاستغراق والتأكيد فيها متأتیان من تكبير اسمها ، وتقديره بـ(من) ، ومجيؤها جواباً عن طلب أيّ : أنّها تقع جواباً لاستفهام مسبق متوقع ، ف(( إذا قلت

(١) يُنظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، و شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢ / ٩١ ، و شرح ابن عقيل : ٢ / ٦ ،

والمقاصد الشافية : ٢ / ٤١٤ ، و شرح المكودي على الألفية : ٧٨ ، و حاشية الصبان : ٢ / ٦ .

(٢) يُنظر : الكتاب : ٢ / ٢٧٥ .

(٣) فإن لم يباشرها وجب الإلغاء ، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [سورة الصافات : من الآية / ٤٧] .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢ / ٥ ، و شرح الأشموني : ١ / ٣٢٩ .

(٥) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٧٧ .

(٦) يُنظر : البديع : ١ / ٢٤٦ .

لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ... فَهَذَا جَوَابُ قَوْلِكَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟ ((<sup>(١)</sup>)، فالجواب قد جرى معنى السؤال، فحُمِلَ عَلَى محمل الاستغراق، وبهذا فإنَّ استغراق المفرد النكرة المجرور بـ(من) المقدرة يعدُّ أشملَّ وأبلغ من استغراق المثني أو الجمع، و إنما كَانَ الاستغراقُ هنا أشملَّ وأبلغ؛ لأنَّه يَعْمُ كُلَّ واحد <sup>(٢)</sup>

٤- ألا يسبقها حرف خفضٍ، نحو: (جئتك بلا زادٍ)، فإنَّ النكرة هنا معمولةٌ لحرف الخفض وهي بمعنى (غير) <sup>(٣)</sup>.

٥- ألا يكون معمولاً إلا نكرة؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، ومنه قول الشاعر:

إذا اللقاحُ غدثٌ مُلقى أصرَّتْها ولا كريمٌ من الولدانِ مصبوحٌ <sup>(٤)</sup>

وما ورد ما ظاهره معرفةً فذلك مؤوَّلٌ بتقدير نكرة، ولم يرد في كلام الإمام الباقر معمولاً معرفةً بل نكرة، وهذا يناظر ما جاء في القرآن الكريم.

### أنواع اسميها.

يأتي اسم (لا) النافية للجنس مفرداً مبنياً أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، و يكثر مجيء اسميها المفرد المبنى في اللسان العربي، وهو ما ذكره النحويون نحو: (لا رجل في الدار) <sup>(٥)</sup>، والسرُّ في بناء اسميها معها هو تشبيهها بالعدد (خمسة عشر)، فلها يقبَحُ الفصل بينها وبين معموليها <sup>(٦)</sup>، وكذلك لتضمينها معنى (من)

(١) المقتضب: ٤ / ٣٥٧.

(٢) يُنظَر: المطول مع حاشية المؤول: ٣٢٠، و البلاغة العربية: ١ / ٤٣٩.

(٣) يُنظَر: الأزهية في علم الحروف: ٥٤، ومغني اللبيب: ١ / ٢٤٥، و شرح الأشموني: ١ / ٣٣٠.

(٤) البيت لحاتم الطائي في ملحق ديوانه: ٢٩٤.

(٥) يُنظَر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٥٢٢، واللمحة في شرح الملح: ١ / ٤٨٩، و التذليل والتكميل: ٥ / ٢٢٢.

(٦) يُنظَر: الكتاب: ٢ / ٢٧٤.

التي تفيّد بيان الجنس<sup>(١)</sup> بدليل ظهورها في النثر، كقول إمامنا الباقر (عليه السلام) عندما سأله أحدهم عن أول شيء خلقه الله (عزّ وجلّ)، فأجاب (عليه السلام) قائلاً: ((خَلَقَ الشَّيْءَ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ قَبْلَهُ، وَلَوْ خَلَقَ الشَّيْءَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ انْقِطَاعٌ أَبَدًا، وَلَمْ يَزَلِ اللهُ إِبْدًا وَمَعَهُ شَيْءٌ، وَلَكِنْ كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَخَلَقَ الشَّيْءَ الَّذِي جَمِيعُ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ، وَهُوَ الْمَاءُ))<sup>(٢)</sup>

وفي بعض الأحيان يجيء اسمها مجروراً في الشعر، كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسِ عَنْهَا بِسَيْفِهِ      وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ<sup>(٣)</sup>

وقيل إنّها معربة<sup>(٤)</sup>، والصحيح هو أنّ اسمها مبنيّ بدليل تلازمه مع (لا)، و حذف التنوين منه، فالبناء عارض له، وإذا فصلَ بينها وبين النكرة بأيّ فاصلٍ أعرّب وزال عنه ذلك البناء<sup>(٥)</sup>، كقوله (سبحانه و تعالى): ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات: من الآية/ ٤٧]. وهو ما عليه كثير من المحدثين<sup>(٦)</sup>. ولم يرد في القرآن إلا مفرداً مبنيّاً<sup>(٧)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ [سورة الأنبياء: من الآية/ ٩٤]، ولعلّ دلالة ذلك أنّ اسمها المفرد أبلغ من غيره من المواضع، وما يدلنا على المبالغة في اسمها بناؤه معها، وهذا البناء يعدّ خروجاً عن الأصل؛ لأنّه عارض، والأصل فيه الإعراب، زيادة على أنّ أبا حيان قد ذكر أنّها أبلغ في تركيبها من (لا) والفعل

(١) يُنظَر: للمحة في شرح الملحّة: ١ / ٤٨٩.

(٢) الكافي: ٨ / ٩٤، و التوحيد: ٦٧.

(٣) هذا البيت من الشواهد النحوية، التي يعرف قائلها، يُنظَر: للمحة في شرح الملحّة: ١ / ٤٨٩، والتذييل

والتكميل: ٥ / ٢٢٢، و الجنى الداني / ٢٩٢.

(٤) يُنظَر: للمحة في شرح الملحّة: ١ / ٤٩٠.

(٥) يُنظَر: النحو الوافي: ١ / ٦٢٣، و معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، لعبد الغني الدقر / ٣٨٦

والأدوات النحوية ومعانيها، لمحمد علي السلطاني / ١٨٠، (لا) النافية للجنس مجلة الأنبار، م. م. الهام عبد

الكريم يعقوب، العدد: ٣٠ / ٤٦٦.

(٧) يُنظَر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢ / ٥٣٦.

المضارع، فالآية المباركة في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُكْفِرَنَّ لِسَعِيهِ﴾ ، تعدُّ أبلغَ من القول: (فَلَا يُكْفِرُ سَعِيَهُ) (١).

وممَّا جاءَ من ماثورِ كلامِ الإمامِ أبي جعفرِ الباقرِ (عليه السلام) عن أسلوبِ النفي بـ(لا) النافية للجنس قوله (عليه السلام) ، في بابِ وحدانيَّةِ الله (تبارك وتعالى) : (( إِنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) كَانَ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، نَوْرًا لَا ظَلَامَ فِيهِ، وَصَادِقًا لَا كِذْبَ فِيهِ، وَعَالِمًا لَا جَهْلَ فِيهِ، وَحَيًّا لَا مَوْتَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ هُوَ الْيَوْمَ، وَكَذَلِكَ لَا يَزَالُ أَبَدًا )) (٢).

هو الله (سبحانه وتعالى) بحقيقته الشبيبة الذاتية التي هي كونه نورًا لا ظلام فيه ، فلا ينطبق إلا على الخالق (تبارك اسمه) ؛ لأنه (( نُورِيُّ الذَاتِ حَيِّ الذَاتِ، عَالِمُ الذَاتِ، صَمْدِيُّ الذَاتِ )) (٣)، فهذا لعمري مُنتهى الإقرار بالتوحيد ، ثم إن الإمامَ عمداً إلى تكرار (لا) في النصِّ نفسه ليظهر للناس معنى التوحيد الحقيقي ، فقال : (( إِنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) كَانَ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، نَوْرًا لَا ظَلَامَ فِيهِ، وَصَادِقًا لَا كِذْبَ فِيهِ، وَعَالِمًا لَا جَهْلَ فِيهِ، وَحَيًّا لَا مَوْتَ فِيهِ ))، فهذا تأكيدٌ لصفات الله الأزلية الذاتية ونفي ما عداها من الصفات التي تشترك بين الخالق والمخلوق، فإن إثبات الأشياء التي هي: (النور، والصدق والعلم) لله (تبارك وتعالى) ، ونفي ضدها، وهي (الظلام والكذب والجهل) تعدُّ وسيلةً من وسائل المبالغة في المعنى التركيبي (٤) ، وبهذه التركيبات التي انفرد بها الحديث الباقرى من استعمال (لا) التبرئة التي تقيد معنى المبالغة في النفي من دون غيرها من أدوات النفي واستعمال إثبات الشيء ونفي ضده ما جاءت إلا لغرض بلوغ قصد التوحيد أو نهايته.

وقد يخرج تركيب النفي بالأداة نفسها من حدِّ الإخبار إلى حدِّ الإنشاء وغرضه الدعاء ، وهذا ما وجدناه في أدعيته الماثورة عنه (صلوات الله وسلامه عليه)

(١) يُنظَر : ارتشاف الضرب : ٧ / ٤٦٥ ، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ / ٥٤٠ .

(٢) التوحيد : ١٤١ .

(٣) نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري : ١ / ٣٥٧ .

(٤) يُنظَر : الجملة العربية والمعنى : ١٩٠ .

في سجوده المبارك : (( يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ يَا بَرُّ يَا رَحِيْمُ يَا غَنِيُّ يَا كَرِيْمُ ارْزُقْنِي مِنْ التِّجَارَةِ اَعْظَمَهَا فَضْلًا ، وَاَوْسَعَهَا رِزْقًا ، وَخَيْرَهَا لِي عَاقِبَةً ، فَإِنَّهُ لَا خَيْرَ فِيمَا لَا عَاقِبَةَ لَهُ )) (١) . إنَّ استعمالَ الإمامِ النَّفِيِّ بوساطةِ (لا) التبرئة في الدعاء، يعدُّ غايةً في الخشوعِ ، ونهايةً في التذللِ، وهذا ما يُفصِّحُ عنه النصُّ الشريفُ من نَفْيِ وجودِ الخيرِ كُلِّهِ عَلَى سبيلِ الاستغراقِ ، والشمولِ فِيمَنْ لَا يَحْمِلُ عَاقِبَةً لِأَمْرِهِ ، وهذا العدولُ جاء لأغراضِ بلاغيةٍ ، وأسرارِ بيانيةٍ، مِنْهَا المبالغةُ في الدعاءِ والحثُّ والتوجيهُ إلى فعلِ الخيرِ والإرشادُ إلى حسنِ العاقبةِ ، فظاهرُ هذا النفيِ خبرٌ ومَعْنَاهُ الالتفاتُ إلى الدعاءِ .

ومن ذلك قوله كذلك (عليه السلام - فِي الْحَثِّ عَلَى الطَّهَارَةِ لِغُرُضِ الصَّلَاةِ -): (( إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَجَبَ الطَّهُّورُ ، وَالصَّلَاةُ ، وَلَا صَلَاةٌ إِلَّا بِطَهُّورٍ )) (٢) ، إِذْ عَدَلَ عَنِ الْخَبْرِ إِلَى الْإِنْشَاءِ ، فَظَاهِرٌ هَذَا الْاِسْلُوبُ خَبْرٌ ، وَبَاطِنُهُ النَّهْيُ ، إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ : (لَا تُصَلُّوا إِلَّا بِطَهُّورٍ) ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [ سورة البقرة : من الآية / ١٩٧ ] ، فَتَفْسِيرُهُ : (( فَلَا تَرْفُثُوا وَلَا تَقْسُفُوا وَلَا تُجَادِلُوا )) (٣) وَقَدْ حُمِلَتْ هَذِهِ التَّرْكِيبَاتُ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا تَكُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَعَ الْحَجِّ (٤) وَبِهَذَا يَكُونُ الْخَبْرُ مُسْتَعْمَلًا بِمَعْنَى النَّهْيِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْمُبَالَغَةَ فِي تَرْكِ الشَّيْءِ عَدَلْتَ فِيهِ عَنِ النَّهْيِ إِلَى عَمُومِ النَّفْيِ الْمَخْضُ فَصَارَ الْمَنْعُ فِيهِ لَزَامًا (٥)

وإذا ما رجعنا إلى قول الإمام الباقر (عليه السلام) نجد أنه ( عليه السلام ) لم يُردْ بهذا التَّرْكِيبِ (الخبر)، بل أراد النهي ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْخَبْرِ عَنِ النَّهْيِ يَعدُّ أَبْلَغَ فِي الْمَعْنَى ، وَأَلْزَمَ فِي الْمَنْعِ ، فَجَاءَ النَّفْيُ بِ(لا) التبرئة مبالغةً في تحريمِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ ، فَمَنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِالصَّلَاةِ فَعَلِيهِ بِالطَّهَارَةِ أَوَّلًا ، فَكَلَامُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِيهِ

(١) مسند الإمام الباقر: ٤ / ١١٧ .

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣٣ .

(٣) البحر المحيط: ٢ / ٢٨٦ ، والجواهر الحسان: ١ / ٤١٦ .

(٤) يُنْظَرُ : البحر المحيط: ٢ / ٢٨٦ .

(٥) يُنْظَرُ : المصدر نفسه: ٢ / ٢٤٨ .

حثَّ عَلَى التمسكِ بالطهورِ الَّذِي يَعدُّ مَفتاحًا لِلْمُصَلِّي، فَلَا مَجَالَ لِغَيْرِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ أَبَدًا ، فَإِنَّ عَدَمَ الطَّهْوَرِ مِنْهُيُّ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَقَدْ خَصَّ الصَّلَاةَ بِالذِّكْرِ توكِيدًا، وَتَعْظِيمًا لَهَا .

إِنَّ هَذِهِ الْأَسَالِيبَ الْمُتَحَصِّلَةَ بِ(لَا) النَّافِيَةِ قَدْ كَثُرَتْ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، فَكَانَ غَرَضُهَا تَثْبِيثَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ مِنَ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ، عَلَى النَّاسِ ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : ((لَا صَلَاةَ إِلَّا إِلَى الْقَبْلَةِ))<sup>(١)</sup> وَقَالَ فِي بَابِ تَذْكِةِ الذَّبِيحَةِ : ((لَا ذَكَاةَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ))<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ اسْتِعْمَالِ الْإِمَامِ ل(لَا) النَّاسِخَةِ مَعَ اسْمِهَا الْمَبْنِيِّ ، قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي فَضْلِ الْمُؤَذِّنِ: ((مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ احْتِسَابًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا ذَنْبَ لَهُ))<sup>(٣)</sup> إِنَّ اسْتِعْمَالَ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَعَ اسْمِهَا النِّكَرَةِ (ذَنْبٌ) فِي كَلَامِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يُضْفِي عَلَى النَّصِّ قِصْدَ الشُّمُولِ ، وَالتَّنْصِيسِ ، وَالاسْتِغْرَاقِ فِي الْجِنْسِ وَرَفَعِ احْتِمَالِ الْخُصُوصِ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا دَلَالَاتٌ مُرَادُهَا الْمَبَالِغَةُ فِي النَّفْيِ ، وَهُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْ أَنَّ الْمُؤَذِّنَ إِذَا أَدَمَّنَ عَلَى الْمَوَاطِبَةِ فِي عَمَلِهِ هَذَا ، فَلَا احْتِمَالَ لِلذَّنْبِ فِي آخِرَتِهِ ، وَهَذَا مَا يَفْسِرُهُ التَّرْكِيبُ ، زِيَادَةً عَلَى أَنَّ خُرُوجَ الْفِعْلِ الْمَاضِي عَنِ ظَاهِرِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ لَا ذَنْبَ لَهُ) يَعدُّ ضَرْبًا مِنْ أَضْرَبِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْإِلْتِقَاتِ ، وَإِنَّ غَرَضَهُ هُوَ التَّحْقِيقُ ، وَالْإِطْمِنَانُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كَأَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهَذَا مَا يَفْصَحُ عَنْهُ النَّصُّ الشَّرِيفُ . فَهَذَا يَكْمُنُ سِرُّ الْمَبَالِغَةِ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

الأوَّلُ : خُرُوجُ الْفِعْلِ عَنِ ظَاهِرِهِ.

والثَّانِي: هُوَ اسْتِعْمَالُ (لَا) وَاسْمُهَا فِي الْمَبَالِغَةِ وَالتَّحْقِيقِ فِي النَّفْيِ .

(١) من لا يحضره الفقيه : ١ / ٢٧٨ .

(٢) الكافي : ٦ / ٢٢٧ ، وَالْجُمْلَةُ الْخَبْرِيَّةُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، رِسَالَةُ مَاجِسْتِيرِ / ( ٧٨ - ٧٩ ) .

(٣) الْمُعْتَبَرُ : لِلْمُحَقِّقِ الْحَلِيِّ / ١٢٢ .

والثالث: هو ما يُفسرُه تركيب (لا) أيضًا ؛ لأنَّ التعبير ب (لا) واسمها أبلغ من أيِّ تركيبٍ ، فنجد أنَّ قوله (عليه السلام) (لَا ذَنْبَ لَهُ) أبلغ من (لا) والفعل المضارع (لا يذنب) .

إنَّ استعمال (لا) التبرئة في كلامه المقدس، هو استعمالٌ موحدٌ في البناء فلم نجد تركيباتٍ إعرابيةٍ لـ(لا) النافية في كلامه<sup>(١)</sup>، وهذا ديدنٌ يفصح عن بلاغةٍ نظيرها القرآن إذ إنَّ القرآن لم يستعمل اسم (لا) مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف إلا في آيةٍ يتيمةٍ محتملةٍ<sup>(٢)</sup> ، وهي قوله تعالى : ﴿ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الفرقان : من الآية ٢٢] .

أما خبرها فالغالب فيه وقوعه جازًا ومجرورًا ظاهرًا ، وقد يحذف في كلامه جوازًا لا وجوبًا ، إذا دلَّ عليه دليلٌ . ومن مجيئه محذوفًا ما رواه جابر بن يزيد الجعفيُّ أنه قال: ((قال مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ (يا جَابِرُ : مَا أَعْظَمَ فِرْيَةَ أَهْلِ الشَّامِ عَلَى اللَّهِ ! يَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) حَيْثُ صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَضَعَ قَدَمَهُ عَلَى صَخْرَةٍ بَيْنَ الْمُقَدَّسِ ، وَ لَقَدْ وَضَعَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ قَدَمَهُ عَلَى حَجَرٍ ، فَأَمَرْنَا اللَّهَ (تَبَارَكَ وَ تَعَالَى) أَنْ نَتَّخِذَهَا مُصَلًّى ، يَا جَابِرُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَا نُظِيرَ لَهُ وَ لَا شَبِيهَ ،تَعَالَى عَنْ صِفَةِ الْوَاصِفِينَ ، وَ جَلَّ عَنْ أَوْهَامِ الْمُتَوَهِّمِينَ ، وَ اخْتَجَبَ عَنْ عَيْنِ النَّاطِرِينَ ، لَا يَزُولُ مَعَ الزَّالِمِينَ ، وَ لَا يَفِلُّ مَعَ الْآفِلِينَ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ))<sup>(٣)</sup> . هُنا جاءَ النَّفْيُ مستغرقَ الجنسِ كُلِّهِ ؛لأنَّ قوله(عليه السلام) : (لا يُظيرُ لَهُ وَ لا شَبِيهَ) ، قد نفى حُكْمَ النَّظِيرِ والشبِيهَةِ عَنْ جنسِ الذَّاتِ المقدسةِ بغيرِ احتمالٍ ، وقد جاءَ خبرها محذوفًا جوازًا ومدلولًا عليه بما سبقه والتقدير: (إنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ

(١) يُنظَرُ : الجملة الخبرية في كلام الامام الباقر (عليه السلام) : ٧٩ .

(٢) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٨٤ ،و البحر المحيط : ٨ / ٩٧ ، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢ / ٥٣٦ .

(٣) التوحيد : ١٧٩ .

وَ تَعَالَى لَا نَظِيرَ لَهُ وَ لَا شَبِيهَ لَهُ<sup>(١)</sup>، وهذا الحذف يقع كثيراً عند الحجازيين فمن أمثلتهم : (( لا أهل ، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا عليّ، ولا سيف إلا ذو الفقار... وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ))<sup>(٢)</sup> ، فإن قيل لم جاز اطراؤه في أسلوب النفي بـ(لا) من دون الإثبات فالجواب : (( إن عموم النفي ينبيء عن معنى الخبر، وليس للإثبات عموم كعموم النفي ))<sup>(٣)</sup> ، فهنا كان الإخبار في النفي عن العموم أبلغ منه في الإثبات ، لهذا حذف الخبر جوازاً ، فالحذف أبلغ من الذكر ، لإفادته الاختصار، والتعميم، والإيجاز ؛ لأنَّ المقام مقام المبالغة<sup>(٤)</sup> .

(١) وثمة مواضع كثيرة في كلام الإمام قد جاء خبر (لا) فيها محذوفاً جوازاً : يُنظر : معاني الأخبار : ٢١ و  
وعيون أخبار الرضا (عليه السلام) للشيخ الصدوق : ٢ / ٢٤٣ ، والاستبصار : للشيخ الطوسي : ١ / ٢١  
وشرح أصول الكافي ، للمازندراني : ١٠ / ٣١٦ .

(٢) المفصل : ٥٢ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١ / ٢٦٦ .

(٤) يُنظر : مختصر المعاني : ١١٠ .

## ( لَنْ ) .

تعدُّ هذه الأداة من أدوات النفي المُمَحَّصَة في الفعل المضارع ، وقد اختلف أهل العربية في تأصيلها ، ودلالاتها غير أنَّها لا تخرج عن أسلوب النفي مهما تعددت معانيها .

## ( لَنْ ) بَيْنَ التَّأْصِيلِ وَالتَّوْكِيدِ وَالمُبَالَغَةِ .

تكمُنُ رُوحُ المُبَالَغَةِ في زيادة اللفظ ، وإكبار المعنى ، فعند تأصيل لفظ النفي في أداة النفي ب (لن) نجد أنَّ أولَ ما يُطالَعُ من الأقوالِ هو قولُ الخليلِ : (( وَأَمَّا (لن) فَهِيَ : (لا أن) ، وَصِلْتُ ، لكَثْرَتِهَا في الكلامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُشْبِهُ في المَعْنَى (لا) ، وَلَكِنَّهَا أوكَدُ . تقولُ (لن يُكْرِمُكَ زيدٌ) مَعْنَاهُ : كَأَنَّهُ يَطْمَعُ في إِكْرَامِهِ ، فَنفِيتٌ عَنْهُ ، وَوَكَّدتِ النفيَ بِلن فَكَانَتْ أوكَدُ مِنْ (لا) ))<sup>(١)</sup> ، فهو بهذا الاستدلالِ يرى أَنَّها أوكَدُ في المَعْنَى مِنْ (لا) إِلَّا أَنَّ الهَمْزَةَ حذفتُ فيها ، لِكَثْرَةِ الاستعمالِ ، مثلما يَجْرِي في (وَيْلِمَهُ وَهَلَا ، وَيَوْمئِذٍ)<sup>(٢)</sup> ثُمَّ حُذفتُ أَلْفُ (لا) ، لِانْتِقَاءِ الساكنين ، وَقَدْ نُسِبَ هذا الرَّأْيُ إلى الكسائيِّ أيضًا<sup>(٣)</sup> ، وَ الحاملُ لِهَذَا التَّركيبِ هو وَجُودُ مَعْنَى (لا) وَهو النفيُّ ، وَ (أن) وَهو التخليصُ للاستقبالِ<sup>(٤)</sup> ، أَمَّا مذهبُ الجمهورِ وَسَيبويه فيرون أَنَّها حرفٌ بسيطٌ لا تركيبَ فيه ولا إبدالَ<sup>(٥)</sup> ، وَأَمَّا الفراءُ فيرى أَنَّ أصلها (لا) وَهذا مِنْ قبيلِ إبدالِ الألفِ نونًا ، وَحجَّتُهُ أَنَّهما حرفانِ ثنائِيانِ نَافِيانِ ، إِلَّا أَنَّ (لا) أَكثَرُ استعمالًا مِنْها<sup>(٦)</sup> .

(١) العين : ٨ / ٣٥٠ ، (لن) .

(٢) يُنظَرُ : الكتاب : ٣ / ٥ ، والتعليقة : ٢ / ١٢٦ .

(٣) يُنظَرُ : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٦١ ، وشرح السَّهيلي : ٤ / ١٥ .

(٤) يُنظَرُ : همع الهوامع : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) يُنظَرُ : المقتضب : ٨ / ٢ ، الأصول في النحو : ٢ / ١٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٤ / ١٦٤٣ ، ومغيث النداء شرح

قطر الندى : ١ / ٢٥١ .

(٦) يُنظَرُ : يُنظَرُ شرح السيرافي : ١ / ٥٠ ، والكشاف : ١ / ١٣١ ، وشرح السَّهيلي : ٤ / ١٦ ، وارتشاف الضرب

: ٤ / ١٦٤٣ .

إن تركيبها أو إفرادها لا يخرجها عن دلالة المستقبل، لكن الرأي القائل بتركيبها أو إبدالها يرى حقيقتها بأنها اخت (لا) في الاستقبال إلا أن: (( في لن توكيدًا، وتشديدًا، تقول لصاحبك: لا أقيم غدًا، فإن أنكر عليك، قلت: لن أقيم غدًا)) (١)، وهذا التشديد والتوكيد هو ما دفع العلماء للقول بأنها أبلغ من (لا) في المستقبل (٢).

فهي إذا أداة نفي ونصب، تمحضت في المضارع حتى أصبحت علمًا للاستقبال، وتمكنت في قدرتها على الاختزال في قولنا: (لن تهملوا واجبكم) على العكس من (لا) فنقول: ((أنتم لا تهملون واجبكم))، وقد ذكر العلماء أنها أبلغ وأوكد من (لا)، فزادوا فيها خصلة المبالغة (٣)، قال ابن يعيش: ((وأما (لن)، فتتفي المستقبل أيضًا، وهي أبلغ من (لا)، وهي جواب (سيفعل)) (٤) حتى عدوها عدوها أبلغ أدوات النفي (٥)، ومباشرتها المضارع كانت لها من المعاني ما تفيض عن (لا) ومن هذه المعاني التي ذكرها العلماء هي: (الاستقبال) (٦) والتوكيد، والتحقق، والتأيد، والاختزال، والدعاء، والمبالغة (٧).

وسنقصر على المبالغة؛ لأن فيها بلوغ قصد النفي، ووغايتها، والوصول إلى نهايتها ويمكن ضم بعض المعاني لها، وبها ورد الحديث الباقرى المقدس، وتكمن روح المبالغة فيها:

(١) الكشاف: ١ / ١٣١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٦/٥، وأسرار التكرار في القرآن: ٧٦، وروح البيان ٩ / ٥١٩.

(٣) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٦/٥، و الدر المصون ٢ / ٩، و الاتقان في علوم القرآن: ٢٦٧.

(٤) شرح المفصل: ٩٦/٥.

(٥) يُنظر: أسرار التكرار في القرآن: ٧٦، وروح البيان ٩ / ٥١٩، وحدائق الروح والريحان: ٢٩ / ٢٩٥.

(٦) قال سيويه: ((ولن وهي نفي لقوله: سيفعل))، الكتاب: ٤ / ٢٢٠، والسين، للاستقبال يُنظر: التعليقة

التعليقة: ٢ / ٢٧٦.

(٧) يُنظر: العين: ٨ / ٣٥٠، باب اللغيف من اللام. و التبيان للشيخ الطوسي: ١ / ١٠٦ وشرح المفصل،

لابن يعيش ٥ / ٩٦.

أولها (التوكيد): فالتوكيد يعدُّ مرتكزاً من مرتكزات المبالغة؛ لأنه يقتضي زيادة في اللفظ أو المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿فَدُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَاباً﴾ [سورة النبأ: الآية / ٣٠]، فقد ذكر الرازي أن في الآية ضرباً من المبالغة في التعذيب من وجوه، أحدها: أن الأداة (لن) (للتأكيد في النفي) ((<sup>(١)</sup>))، ولأنها أوكد من (لا) في نفي المستقبل كما يقول الخليل: ((ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد)).  
 (٢) زيادة على أن (لن) تنفي الفعل على وجه التأييد ((<sup>(٣)</sup>)) فكان القول بالتأكيد، والتأييد مرتكزاً قوياً من مرتكزات المبالغة، يشهد لهذا قول الطاهر بن عاشور: ((والنفي بلن مبالغة في التأييس؛ لأنها لنفي المُستقبل وتأييده)) ((<sup>(٤)</sup>)).

وهو ما انمازت به هذه الأداة من دون (لا)، فلو عقدنا موازنةً بين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة الآية / (٩٤ - ٩٥)]، وبين قوله تعالى في سورة الجمعة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الآية (٦) - (٧)]

نجد أن دعواهم في السورة الأولى: ((بالغة قاطعة وهي كون الجنة لهم بصفة الخلوص، فبالغ في الرد عليهم بلن وهو أبلغ ألفاظ النفي، ودعواهم في [سورة الجمعة قاصرة مترددة، وهي زعمهم أنهم أولياء الله]) ((<sup>(٥)</sup>)) فاقتصر التعبير القرآني على (لن) دون (لا)، لأفادتها المبالغة، قال أبو حيان: ((وهي للمبالغة في النفي)) ((<sup>(٦)</sup>)).

(١) تفسير الرازي: ٣١ / ٢٠.

(٢) العين: ٨ / ٣٥٠، باب الليف من اللام.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، للشيخ الطوسي: ١ / ١٠٦، ومجمع البيان ٤ / ٣٥٠.

(٤) التحرير والتنوير: ١ / ٦٩٣.

(٥) أسرار التكرار في القرآن: ٧٦.

(٦) البحر المحيط: ٩ / ٤٨٩، و التحرير والتنوير: ٥ / ٢١٨.

والإتيان ب (لن) يعدُّ : ((أعظم دلالة على أن وضعها للمبالغة في النفي))<sup>(١)</sup> ، وهي كما يقول أحدهم هي : ((أبلغ في النفي عند كثير من أئمة العربية))<sup>(٢)</sup> .

فإن قيل: ما فائدة ذكر الأبد بعد (لن) ، إذا كانت تقيّد التوكيد، والتأبيد؟، قيل: إنَّ التكرار في لفظ الأبد في الآية بعد (لن) أبلغ من التوكيد؛ لأنه وقع في تكرارٍ وتأسيسٍ ، فالأبد تأسيسٌ للإخبار ، لا تأكيدٌ يشهد لهذا الاستدلال قول الزركشي : ((واعلم أن التكرير أبلغ من التأكيد ؛ لأنه وقع في تكرار التأسيس ، وهو أبلغ من التأكيد ، فإن التأكيد يُقرّر إزادة معنى الأول))<sup>(٣)</sup> ، فعلم من ذلك أن (لن) تقيّد التوكيد والمبالغة ، وأن ذكر الأبد مع التأبيد هو تكرارٌ لمعنى النفي على سبيل المبالغة .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام) ، في ضوء النفي ب(لن) وفاقاً لهذا المعنى قوله (عليه السلام) : (( إنَّ لله عزَّ وجلَّ رياحَ رَحْمَةٍ ورياحَ عَذَابٍ فإن شاء الله أن يجعل العذاب من الرياحِ رحمةً فعل ... ولن يجعل الرحمة من الرياحِ عذاباً ... وذلك أنه لم يرحم قوماً قط أطاعوه، وكانت طاعتهم إياه وبالأعلى عليهم إلا من بعد تحولهم عن طاعته))<sup>(٤)</sup> .

إنَّ الله (سبحانه وتعالى) مسخرُ الرياحِ بأمره ، فإذا أرسلَ ريحَ العذابِ يجعله رحمةً بمشيئته (سبحانه وتعالى) ، أمّا إذا أرسلَ رياحَ الرحمةِ فلا يجعلها عذاباً أبداً ؛ لأنه (عزَّ وجلَّ) سبقَتْ رَحْمَتُهُ غَضَبَهُ<sup>(٥)</sup> ، فيفهم من دلالة النفي ب (لن) معنى (لن) معنى التأبيد في المستقبل ، قال الطوسي: ((لن) تنفي على التأبيد في المستقبل))<sup>(٦)</sup> ، وإن لم يذكر لفظ الأبد في النصِّ إلا أن السياق هو الكاشف لمعنى التأبيد فيها ، فنفهم من جعل إطلاق الزمن في النفي دلالة على كبر المعنى والمبالغة

(١) الطراز: ٢ / ١١٢ .

(٢) كشف المعاني في المتشابه من المثاني: ١٠٤ .

(٣) البرهان : ٣ / ١١ .

(٤) الكافي، للكليني: ٨ / ٩٢ .

(٥) يُنظر : شرح أصول الكافي ، للمازندراني : ١٢ / ٥ .

(٦) التبيان في تفسير القرآن : ١ / ١٠٦ .

فيه ، وبهذا تكون (لن) قد أفادت التوكيد على وجه التأييد المفهوم من السياق ، ((إذ إنَّ عرض السياق يتصلُ بحقيقة الوعدِ الإلهي ، وهو رفضُ مجيء الرحمة من الريحِ عذابًا ))<sup>(١)</sup> ، وإنَّ قوله (عليه السلام): (ولن يجعل الرحمة من الريح عذابًا) لدليل على بطلان (( ما قيل من أنَّ العرب يستعملُ الرياحَ في الرحمة، والريحَ في العذاب ))<sup>(٢)</sup> .

ونظير ذلك قوله تعالى) : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اَيْنِكَ قَالَ لَنْ تَرَانِيْ وَلَكِنْ اَنْظُرْ اِلَى الْجَبَلِ فَاِنْ اسْتَفْرَرَ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِيْ ﴾ ، [سورة الأعراف: من الآية ١٤٣ ] ، فقد جاء نفيها على وجه التأييد<sup>(٣)</sup> ، إذ رجح الدكتور هادي نهر إفادتها التأييد ، لكثرة شواهدا في اللسان العربي<sup>(٤)</sup> ، فيتحصل أن (لن) دلّت على المستقبل ثم زيدَ عليها معنى التوكيد والتأييد، وبهذا تكون أبلغ من (لا) ووجه المبالغة فيها هو إكبار المعنى ، وزيادته .

#### ثانيهما: ردُّ التهمة .

إنَّ المبالغة في (لن) قد تكمن في موضع التهمة ، فعندما أقول: (لن أهمل واجبي ) ، هذا يعني : أنني كنت متهمًا في إهمال الواجب ، فاحتجت في ردِّ تهمتي هذه إلى الأداة (لن) ، قال الرازي: (( المبالغة إنما يحتاج إليها في موضع التهمة ))<sup>(٥)</sup> ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَدْعُوًا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ﴾ [سورة الكهف: من الآية / ١٤] : ف (( إنَّ أصحاب الكهف كانوا مُتَّهَمِينَ بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ مِنْهُمْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أُرْسِدَهُمُ اللَّهُ ))<sup>(٦)</sup> ، وقد ثبت أن رسول الله ما كان ليعبد صنمًا أبدًا حتى يُتهم بعبادة الأصنام ، فذلك قوله تعالى : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة الكافرون : الآية ٢ ] .

(١) الجملة الخبرية في كلام الإمام الباقر، (دراسة نحوية) : ٨٣ .

(٢) شرح أصول الكافي، للمازندراني : ١٢ / ٥ .

(٣) يُنظَر : مجمع البيان ، للطبرسي : ٤ / ١٥٠ .

(٤) يُنظَر : التراكيب اللغوية / ٣٤٧ .

(٥) تفسيره : ٣٢ / ٣٣٢ .

(٦) تفسير النيسابوري : ٦ / ٥٨٣ .

ومما وردَ عن الإمام أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر (عليه السلام) بحق حفيده الإمام المهدي (عجل الله فرجه) في ذلك قوله :

(( لن تَخْلُو الأرضُ مِنْ رَجُلٍ يَعْرِفُ الْحَقَّ، فَإِذَا زَادَ النَّاسُ فِيهِ قَالَ: قَدْ زَادُوا، وَإِذَا نَقَصُوا عَنْهُ قَالَ: قَدْ نَقَصُوا، وَإِذَا جَاءُوا بِهِ صَدَقْتَهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمْ يُعْرِفِ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ)) (١)

هنا أكّد الإمام ، في ضوء استعمال النفي بـ (لن) ضرورة وجود الإمام في الأرض في كلّ عصرٍ ، فلو قيلَ، لماذا استعمل الإمام (لن) دون غيرها لكان الجواب أنّ العرب تنفي المظنون بـ(لن) (٢)، وهذا ردٌّ وجوابٌ لمن ظنَّ في وجود الإمام ، وكذلك يُؤتى بـ (لن) لردّ التهمة (٣) القائلة بخلو الأرض من الإمام فـ (لن) يُؤتى بها للتحقيق ردًّا على كذب بعض المنكرين لوجود الإمام أو الظانين به فكان هذا الأسلوب بمنزلة الإنكار لكلِّ من اتَّهم شيعَةَ أهل البيت بخلو الأرض من إمام عدل ، وأنّ مفادَ هذا النفي هو توكيدٌ وتحقيقٌ لكذب من يدعي عدم وجودهم المبارك في الأرض على سبيل المبالغة . وهذا يدلُّ على ضرورة وجود الإمام في كلّ عصرٍ (٤)

ثالثهما: إفادتها الدعاء :

وذلك في ضوء خروجها من الخبر إلى الإنشاء بمعنى (الدعاء) ، وهو معنَى من معانيها إذ نكر الفراء أنّ هذه الأداة قد يؤتى بها لهذا الغرض ، قائلاً : ((فقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاءً من موسى (عليه السلام)) (٥) كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [ سورة القصص : الآية/ ١٧ ] ، وقيل: إنّ هناك مَنْ سبَّه إلى هذا القول ، كقطرب (ت ٢٠٦ هـ) و

(١) المحاسن: (٢٣٥ - ٢٣٦) ، و بصائر الدرجات ، لمحمد بن الحسن الصفار ، ٣٥٢

(أ) يُنظر : الاتقان / ٢٦٧ .

(٢) سبق وقد بينا أنّ ((المبالغة إنّما يُحتاج إليها في موضع التهمة )) ، تفسير الرازي: ٣٢ / ٣٣٢ .

(٣) يُنظر : معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ، للشيخ علي الكوراني العاملي : ٣ / ٣٣٣ .

(٤) معاني القرآن : ٢ / ٣٠٤ .

الكسائي<sup>(١)</sup> ويبدو أن هذه الدلالة التي استدلل بها الفراء في معانيه هي من دلالة قراءة عبد الله بن عباس إذ قرأ: ((فَلَا تَجْعَلُنِي يَا رَبِّ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ))<sup>(٢)</sup> وهذا الرأي قال به ابن السراج أيضاً في أصوله<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن عصفور<sup>(٤)</sup>، ووافقهم عليه السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦٦ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ)،<sup>(٥)</sup> واستدلوا بقول الأعشى<sup>(٦)</sup>،

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ      تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

ومن المحدثين من شهد أنها تفيء الدعاء بحجة أن أدب نبي الله موسى (عليه السلام) ، في خطابه مع ربه ، وجهله بالغيب يتطلب سبيل الدعاء لا النفي القاطع لأمر يتحقق في المستقبل ، لا يعلم المخاطب منه شيئاً، فكيف يُقطع فيه بخبر حاسم<sup>(٧)</sup> ، والآخر منع ذلك بحجة عدم صحة الرأي<sup>(٨)</sup> .

وبهذا يمكن لنا أن نستدل على أن الآية القرآنية من قبيل الاستعطاف قبل الدعاء ، وهو أسلوب من أساليب المبالغة في القرآن الكريم ، وهذا الأسلوب له نظائر قرآنية ، منها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾ [ سورة البقرة : من الآية / ٢٦٠ ] ، وإن غرضه هو المبالغة في استعداد الإجابة<sup>(٩)</sup> .

ومن ثراث أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في وقوع (لن) في سياق الدعاء ما جاء من دعائه (عليه السلام) في طلب المغفرة : ((اللَّهُمَّ هَبْ لِي حَقَّكَ، وَأَرْضِ

(١) يُنْظَرُ : فتح القدير : ٤ : ١٨٩ .

(٢) معاني القرآن : ٢ / ٣٠٤ ، وفتح القدير : ٤ : ١٩٠ ، وحدائق الروح والريحان ٢١ / ١٢١ .

(٣) الأصول في النحو : ٢ / ١٧١ .

(٤) لم أقف عليه في مؤلفات ابن عصفور ، ونسبته إليه النحويون . يُنْظَرُ : ارتشاف الصَّرب : ٤ / ١٦٤٤ ، والمساعد : ٦٧ / ٣ .

(٥) يُنْظَرُ : الدر المصون ٨ / ٦٥٨ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٨٤ ، ووهج الهوامع : ١ / ٤١٠ .

(٦) يُنْظَرُ : ديوانه : ٦٣ .

(٧) يُنْظَرُ : النحو الوافي : ٤ / ٣٠٠ .

(٨) يُنْظَرُ : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٤ / ٣٠٠ .

(٩) يُنْظَرُ : روح المعاني : ٢ / ٢٦ ، وأساليب المبالغة في القرآن الكريم ٢٢٩ .

عَنِّي خَلْقَكَ، وَاغْفِرْ لِي مَا لَا يَضُرُّكَ، وَعَافِنِي مِمَّا لَا يَنْفَعُكَ، فَإِنَّ شِقَائِي لَا يَضُرُّكَ،  
وَعَذَابِي لَا يَنْفَعُكَ. فَإِنَّكَ تُعْطِي مَنْ يَسْأَلُكَ، وَتَغْضَبُ عَلَيَّ مَنْ لَا يَسْأَلُكَ، وَلَنْ يَفْعَلَ  
ذَلِكَ أَحَدٌ غَيْرُكَ، سُبْحَانَكَ، وَبِحَمْدِكَ))<sup>(١)</sup>.

إنَّ قولَ الإمامِ الباقرِ (عليه السَّلامُ) (وَلَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ غَيْرُكَ) لَدَلِيلٌ عَلَى  
صِدْقِ مَعْنَى الدَّعَاءِ فِي النِّفْيِ، فَهُوَ دُعَاءٌ لَا خَبْرٌ، وَ(لَنْ) أَتَتْ فِي كَلَامِهِ بِمَعْنَى  
(لَا) إِلَّا أَنَّهُا أَكْسَبَتْ النِّصَّ مِبَالِغَةً، لِخُرُوجِهَا عَنِ مُقْتَضَى الإِخْبَارِ إِلَى الدَّعَاءِ .

وإنَّ سياقَ الدَّعَاءِ المَفهُومِ مِنَ النِّصِّ الباقِرِيِّ هُوَ الاسْتِقْبَالُ، لِهَذَا اسْتَعْمَلَ  
الإمام (لَنْ) عَوْضًا عَنِ (لَا)؛ لِأَنَّهَا أْبْلَغُ فِي طَلْبِ حَاجَةِ العَبْدِ، فَكَأَنَّ الإِمَامَ (عَلَيْهِ  
السَّلَامُ) يَطْمَعُ فِي إِكْرَامِ اللَّهِ وَعَطَائِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الإِجَابَةَ قَدْ سُورِعَتْ لَدَيْهِ  
، وَكَأَنَّهَا صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الجَوَابِ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : (فَإِنَّكَ تَعْطِي مَنْ يَسْأَلُكَ).

فالسِّيَاقُ قَدْ كَشَفَ لَنَا عَنِ هَذِهِ الدَّلَالَةِ فَوْقَ (لَنْ) فِي كَلَامِ الإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ،  
فَلَا مَنَاصَ مِنْ طَلِبَتِهَا، وَهَذَا أَسْلُوبٌ مِنَ أَسَالِيبِ الِاتِّقَاتِ فِي الدَّعَاءِ غَرَضُهُ  
المُبَالِغَةُ .

### القِسْمُ الثَّانِي: النِّفْيُ الضَّمْنِي .

وَيُسَمَّى غَيْرَ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْدُثُ بِأَدْوَاتِ النِّفْيِ المَعْرُوفَةِ، وَيَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ  
، وَالدَّلَائِلِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ الصَّوْتِيَّةِ وَ يَتَحَصَّلُ بِأَسَالِيبِ مَعِينَةٍ، مِنْهَا الاسْتِفْهَامُ؛ ذَلِكَ  
لِأَنَّ ظَاهِرَهُ الطَّلِبَ، وَبِاطْنَهُ الإِخْبَارَ وَهُوَ النِّفْيُ، وَهُوَ بِهَذَا يَعْذُ خُرُوجًا عَنِ الأَصْلِ  
الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، لِغَرَضِ المُبَالِغَةِ .

(١) قرب الاسناد : ٨ .

### الاستفهام المتضمن معنى النفي.

لِلِاسْتِفْهَامِ قَابِلِيَةُ التَّوَسُّعِ فِي اللُّغَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي وَظِيفَةً إِخْبَارِيَّةً إِنْكَارِيَّةً تَارَةً وَ يُغْنِي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَطْوَلَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَزِلُهَا اخْتِزَالًا ، فَهُوَ يَبْلُغُ فِي التَّرَكِيبَاتِ مَا لَا يَبْلُغُهُ أُسْلُوبُ آخَرَ ، وَمِنْ بِلَاغَتِهِ أَنَّهُ يَوْلِدُ مَعَانِي عَدِيدَةً <sup>(١)</sup> مِنْهَا التَّوْبِيخُ ، قَالَ سِيبَوِيهِ : ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى... وَلَيْسَ يَسْأَلُهُ مُسْتَرَشِدًا عَنْ أَمْرٍ هُوَ جَاهِلٌ بِهِ ، لِيَفْهَمَهُ إِيَّاهُ ، وَيُخْبِرَهُ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ وَبَّخَهُ بِذَلِكَ)) <sup>(٢)</sup> ، أَوْ التَّعْجِبُ ، قَالَ سِيبَوِيهِ أَيْضًا : ((سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هُوَ وَمَا هُوَ فَهَذَا اسْتِفْهَامٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعْجِبِ)) <sup>(٣)</sup> ، أَوْ التَّقْرِيرُ <sup>(٤)</sup> نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [سورة العنكبوت من الآية ٦٨] ، وَالتَّقْرِيرُ لَيْسَ اسْتِفْهَامًا إِنَّمَا هُوَ خَبْرٌ <sup>(٥)</sup> وَكَذَلِكَ التَّسْوِيةُ <sup>(٦)</sup> ، وَقَدْ يَخْرُجُ لَفْظُهَا عَنِ الِاسْتِفْهَامِ إِلَى الْإِخْبَارِ أَيْضًا <sup>(٧)</sup> أَوْ التَّنْبِيهِ وَ التَّحْذِيرِ <sup>(٨)</sup> أَوْ النَّفْيِ وَ الْإِنْكَارِ <sup>(٩)</sup> ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ [سورة الأعراف من الآية ٩٣] ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : ((يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَأْسَى عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَحْقَاءَ بِالْأَسَى)) <sup>(١٠)</sup> ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ [سورة الزمر : الآية ١٩] ، فَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الْآيَةِ هُوَ الْإِنْكَارُ وَالِاسْتِبْعَادُ ، يَشْهَدُ لِذَلِكَ الرَّازِيُّ إِذْ يَقُولُ: وَ (( لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ حَرْفَ الِاسْتِفْهَامِ إِنَّمَا وَرَدَ هَاهُنَا ، لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْإِنْكَارِ ، وَلَمَّا كَانَ اسْتِنْكَارُهُ هَذَا الْمَعْنَى كَامِلًا

(١) يُنظَرُ : الْخِصَائِصُ : ١ / ٨٣ .

(٢) الْكِتَابُ : ١ / ٣٤٣ .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ : ٢ / ١٨١ .

(٤) يُنظَرُ : الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ : ٣ / ١٧٦ .

(٥) يُنظَرُ : جَامِعُ الْبَيَانِ : ٢٠ / (٦٢ - ٦٣) .

(٦) يُنظَرُ : الْكِتَابُ : ٢ / ٢٣٢ .

(٧) يُنظَرُ : مَجَازُ الْقُرْآنِ : ٢ / ١٥٨ .

(٨) يُنظَرُ : الْكِتَابُ : ١ / ٣٤٣ .

(٩) يُنظَرُ : الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ : ١ / ٣٣٨ وَ الْمَقْتَضِبُ : ٣ / ٢٢٨ وَ الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ : ٢ / ٢١٦ .

(١٠) الْكَشَافُ : ٢ / ١٢٥ .

تأماً. لا جرم ذكر هذا الحرف في الشرط وأعادته في الجزاء تنبيهاً على المبالغة التامة في ذلك الإنكار ((<sup>(١)</sup>) ، وغيرها من المعاني كالنهي والتبكيث والتفخيم والتهويل حتى حتى أوصلها أحد المعاصرين إلى خمسة وثلاثين غرضاً (<sup>(٢)</sup>)

فهو يؤلّد لفظاً ظاهراً، ولفظاً باطنياً، وهذا ما يُسمى في علم اللغة الحديث خلطاً بين البنية السطحية، والبنية التركيبية العميقة (<sup>(٣)</sup>)؛ لأنه لا يخلو من لفظ ظاهر ظاهر وهو طلب الفهم أو العلم أو الاستخبار عن شيء لم يكن معلوماً من قبل، ولفظ باطن وهو التعجب أو الإنكار والتوبيخ والتقرير وغيرها من المعاني (<sup>(٤)</sup>) وهذا الخروج عن الأصل ما هو إلا غرض من أغراض المبالغة؛ تارة يُراد به زيادة معنى الإنكار أو غيره، أو زيادة التوسع الدلالي، ولا يتحصل إلا بلحاظ السياق، وقصد المتكلم.

وهذا المعنى لا تحيطه أداة، إنما يستعمل بأدوات الاستفهام كلها، قال الفراء: (( وإذا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فكأن تدعه استفهاماً، ولك أن تنوي به الجحد )) (<sup>(٥)</sup>) ، فقد يتحصل ب(ما) الاستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَّا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [سورة التوبة: من الآية / ٣٨]، قال الرازي: (( وإن كان في الظاهر استفهاماً إلا أن المراد منه المبالغة في الإنكار )) (<sup>(٦)</sup>) ، أو بالحرف نحو قوله جل جلاله: ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سورة الرعد / من الآية : ٥] ، إذ ذكر السمين الحلبي أن الاستفهام في الأول والثاني مراده المبالغة، قال: (( الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني قصد المبالغة في الإنكار )) (<sup>(٧)</sup>) ، وقد يتحصل ب(كيف)، نحو

(١) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): ٢٦، ٤٣٨.

(٢) يُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٤٤٠ - ٤٤٩).

(٣) يُنظر: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية: ٥٥.

(٤) يُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١ / ١٨١، و البلاغة العربية مقدمة وتطبيقات: ٧٤.

(٥) معاني القرآن: ١ / ٤٢٣.

(٦) مفاتيح الغيب تفسير الرازي: ١٦ / ٤٧.

(٧) الدر المصون: ٧ / ١٩، ويُنظر: اللباب: ١١ / ٢٥٢.

قوله تعالى: (( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ )) [ سورة البقرة : الآية / ٢٨ ]، وهذا الالتفات الحاصل من خطاب الكافرين بوساطة (كيف) الاستفهامية مبني على إيراد قبائح الكافرين؛ لتزايد السخط عليهم الموجب بالتقريع والتوبيخ والتعجيب، والاستفهام إنكاري: ((بمعنى إنكار الواقع واستبعاده والتعجيب منه ، وفيه من المبالغة ما ليس في توجيه الإنكار إلى نفس الكفر بأن يقال أتكفرون)) (١) .

فناسب موضع الاستفهام بالاسم (كيف) مقام حدث كفرهم وتماديهم ، وكان أبلغ في التوجيه من الهمزة في قولنا : (أتكفرون) ، ثم إن وجود الواو في قوله تعالى : (( وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ))، مؤكدة لإنكار المشركين واستبعادهم (٢) ، والتعجيب من أحوالهم ، فالاستفهام في الآيات المذكورة آنفاً ما هو إلا ضرب في الاختصار ، وزيادة في المعنى ، وهو وسيلة من وسائل المبالغة .

ومن مآثور كلام إمامنا الباقر (عليه السلام) ، في الوعظ والإرشاد ، المتحصل في هذا الضرب التركيبي وبالآداة (ماذا) قوله (عليه السلام) لجابر الجعفي: ((وَإِنْ كُنْتَ مُبَايِنًا لِلْقُرْآنِ فَمَاذَا الَّذِي يَعْزُّكَ مِنْ نَفْسِكَ)) (٣).

ناسب الاستفهام الوارد ب (ماذا) قوة الموقف ، وعظمته ، وخطره إذ إن مباينة القرآن الكريم أمر عظيم يُوجب البعد والخسران من ساحة قدس الله ورحمته ، وقد جيء ب (ماذا) واقعا في جواب الشرط بقريظة الفاء ؛ لأنه يفيد القوة والتوكيد والإنكار ، وهو أبلغ من (ما) في الاستفهام ، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((إن في (ماذا) قوة ومبالغة في الاستفهام ، ليست في (ما) ، ففي قولنا (ماذا فعلت) قوة ليست في (ما فعلت)؟ ولعل ذلك يعود إلى زيادة حروفها)) (٤). ونظيره قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [سورة يونس:

(١) إرشاد العقل السليم : ٧٧ .

(٢) يُنظَر: إرشاد العقل السليم : ٧٧ .

(٣) تحف العقول : ٢٠٤ .

(٤) معاني النحو : ٤ / ٢٦٤ .

الآية/٥٠] ، والمعنى: ((أخبروني إن أتاكم عذابه تعالى، أي شيء تستعجلون منه سبحانه، والشيء لا يمكن استعجاله بعد إتيانه ، والمراد به المبالغة في إنكار استعجاله بإخراجه من حيز الإمكان ))<sup>(١)</sup> .

ومن خروج الاستفهام بالهمزة عن أصله، ما ورد عن كيفية خلق حواء عندما سأله عمرو بن أبي المقدم<sup>(٢)</sup> عن أبيه قال: ((سألت أبا جعفر (عليه السلام) من أي شيء خلق الله حواء؟ ، فقال: أي شيء يقولون هذا الخلق؟ قلت: يقولون: إن الله خلقها من ضلع من أضلاع آدم، فقال: كذبوا أكان الله يعجزه أن يخلقها من غير ضلعه؟ فقلت: جعلت فداك، يا ابن رسول الله، من أي شيء خلقها؟ فقال أخبرني أبي عن آباءه، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآل إن الله (تبارك وتعالى) قبض قبضة من طين فخلطها بيمينه - وكنتا يديه يمين - فخلق منها آدم، وفضلت فضلة من الطين فخلق منها حواء))<sup>(٣)</sup>

كثرت في عهد الإمام الباقر (عليه السلام) افتراءات ودعوات منها قولهم: إن حواء خلقت من ضلع آدم على حسب زعمهم، فتجلى الرد الباقرى بأبلغ لفظ، وهو ما حصل بالاستفهام الإنكاري، ومفاده نفي هذه الفرية الكبيرة وإنكارها بقوله (عليه السلام): ((كذبوا) الذي يفيد التحقيق في نفس المخاطب، ثم رده الإمام بالهمزة وهو قوله: ((أكان الله يعجزه أن يخلقها من غير ضلعه؟))، والتي تعد أم الباب، وهي تناسب الرد والشبهة حول أمنا حواء، فكانت الأم للأم زيادة على أن الهمزة تختص من غيرها من أدوات الاستفهام بإيلائها المنكر، فهي تكون لإنكار ما يليها<sup>(٤)</sup>، وإن فيها توجيه الإنكار والاستبعاد إلى فعل الافتراء من المبالغة ما ليس في النفي الظاهر، لو قال: (ما كان الله ليُعجزه)، فالاستفهام يعد نفيًا لدعواتهم، وإنكارًا

(١) إرشاد العقل السليم : ٤ : ١٥٣ .

(٢) عمرو بن أبي المقدم ثابت بن هرمز العجلي الكوفي، الحداد ، التابعي ، من الذين أدركوا أبا جعفر الباقر وله روايات في فضل كربلاء، وزيارة الإمام الحسين (عليه السلام)، يُنظر : اختيار معرفة الرجال : للشيخ الطوسي : ١٢٩ ، ومعجم رجال الحديث للسيد : للسيد الخوئي (قدس الله سره)، ١٤ / ٨١ .

(٣) تفسير العياشي ١ ، ٢١٦ .

(٤) يُنظر : دلائل الإعجاز : ١١٦ .

لأباطيلهم ،وزجرًا لمزاعمهم على سبيل المبالغة ، وهو تأكيد لقوله (عليه السلام) :  
(كذبوا)) ، لكي يطمئن المتلقي أن دعوى خلق حواء من ضلع آدم مرفوضة ، والتي  
مفادها الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلصاق الروايات التي  
نسبها إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) لهذا جاء الرد النبوي على لسان حفيده  
الباقر (عليه السلام).

وبهذا الأسلوب البليغ تصدى أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة لتكذيب كل  
الافتراءات<sup>(١)</sup> ونفي انتسابها للنبي الأكرام (صلى الله عليه وآله وسلم) ؛ لأنه لا  
ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

(١) ومما يؤكد ذلك ما رواه زرارة عن الإمام الصادق (عليه السلام) ، إذ قال : (( ثم سئل " عليه السلام " عن  
خلق حواء ، وقيل له إن أناسًا عندنا يقولون إن الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى؟ قال :  
سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، أيقول من يقول هذا إن الله تبارك وتعالى لم يكن له من القدرة ما يخلق  
لآدم زوجته من غير ضلعه، وجعل لمتكلم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام، يقول: إن آدم كان ينكح بعضه  
بعضاً إذا كانت من ضلعه ، ما لهؤلاء حكم الله بيننا وبينهم؟ )) ، علل الشرائع : ١ / (١٧ - ١٨) .

## المبحث الثاني: المبالغة النحوية في أسلوب التوكيد.

### مفهوم التوكيد في اللغة والمصطلح.

التوكيد أو التأكيد مصطلحان مترادفان في اللغة غير أن الأول أكثر نضجاً، وأصح لغةً، وأبلغ استعمالاً، بدليل مجيء التنزيل الحكيم به، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [سورة النحل: من الآية / ٩١]، وما يهمننا هو الوقوف على ما ذكره أرباب المعاجم من دلالات تصل إلى بلوغ القصد، وأول ما يطالعنا هو رأي الخليل إذ يقول: ((وكدت العقد واليمين، أي: أوثقت))<sup>(١)</sup> فتوكيد الأمر: بمعنى توثيقه، وعند ابن دريد (ت ٢٣١هـ) بمعنى الإحكام يقال: ((وكدت العهد والعقد توكيداً، إذا أحكمته، وكل شيء أحكمته فقد وكدته))<sup>(٢)</sup>، وزاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) دلالة الشدة والقصد إذ قال: ((أوكدته وأكدته إيكاداً فيهما، أي شده... وقولهم: وكد وكده؛ أي: قصد قصده))<sup>(٣)</sup>، وقد أصل ابن فارس لمادة (وكد) لفظاً موحداً يدل على (الشدة والإحكام) إذ قال: ((الواو والكاف والدال: كلمة تدل على شدة وإحكام))<sup>(٤)</sup>، فالتوكيد - عند أرباب اللغة - لا يكاد يخلو من معنى: التوثيق والإحكام والقصد والشدة<sup>(٥)</sup>، فأنت إذا أوثقت الكلام، وأثبتته، وأحكمته، وشددته، وحكمت قصده، وقويته، فستصل به إلى المبالغة في بلوغ القصد.

### اصطلاحاً:

والاصطلاح لا يبعد عن قول المعجميين عندما كشفوا دلالات الجذر (وكد)، ومن هذه الدلالات (الإحكام، والتثبيت، والقصد، والتمكين)، فقد عرّفه ابن عصفور - من وجهة معنوية - قائلاً: ((التوكيد: لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة

(١) العين: ٥ / ٣٩٥، (عدو).

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ٦٨٠، (دكو).

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية: ٢ / ٥٥٣، (وكد).

(٤) مقاييس اللغة: ٦ / ١٣٨، (وكد).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠ / ١٨٠، باب (الكاف والباء) ولسان العرب: ٣ / ٤٦٦، (الواو).

الشكِّ عَنِ الْحَدِيثِ، أَوْ الْمَحَدَّثِ عَنْهُ))<sup>(١)</sup>، وَهَذَا التَّعْرِيفُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى التَّكَرُّرِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ، بَلْ يَحْصُدُ أَسَالِيْبَهُ كُلَّهَا، وَثَمَّةَ حِرْصٍ كَبِيرٍ بَيْنَ التَّوَكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ، فَكِلَاهُمَا يَهْدِفَانِ إِلَى تَوْطِينِ الْفِكْرَةِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، وَلِهَذَا السَّبَبُ يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ أَسْلُوبًا مِنْ أَسَالِيْبِ الْمُبَالَغَةِ بِلِحَازِنِ أَنْ كِلَا مِنْهُمَا يَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ الْمَعْنَى، وَإِزَالَةِ الشَّكِّ، وَبَلُوغِ الْقَصْدِ<sup>(٢)</sup>.

### أَعْرَاضُ التَّوَكِيدِ:

يَرِدُ التَّوَكِيدُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، لِأَعْرَاضٍ، وَفَوَائِدَ رَئِيسَةٍ؛ مِنْهَا:

١- تَمَكِينُ الْمَعْنَى، وَتَقْرِيرُهُ، وَتَرْسِيخُهُ فِي نَفْسِ السَّامِعِ أَوْ الْمُتَلَقِّي بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ، أَوْ مَعْنَاهُ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ ((الْعَرَبَ إِذَا أَرْجَأَتْ الْمَعْنَى مَكَّنْتَهُ وَاحْتَاطَتْ لَهُ))<sup>(٤)</sup>، وَ ((جَدْوَى التَّأَكِيدِ أَنْكَ إِذَا كَرَّرْتَ، فَقَدْ قَرَّرْتَ الْمُؤَكِّدَ وَمَا عُلِقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَمَكَّنْتَهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَمَطْتَ شَبَهَةً رَبَّمَا خَالَجْتَهُ، أَوْ تَوَهَّمْتَ غَفْلَةً وَذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدْدِهِ فَأَزَلْتَهُ))<sup>(٥)</sup>، كَقَوْلِ مَسْكِينِ الدَّارِمِيِّ: <sup>(٦)</sup>

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرِ سِلَاحٍ

فَهَذَا التَّقْرِيرُ، وَالتَّمَكِينُ، مَا هُوَ إِلَّا مَرْتَكِرٌ مِنْ مَرْتَكِرَاتِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى.

(١) المقرب: ٣١٦.

(٢) يُنْظَرُ: الْمُبَالَغَةُ وَالتَّكْثِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَحْوًا وَصَرَفًا، رِسَالَةُ دَكْتُورَاهُ: (١٨٠-١٨٢).

(٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْمَقْدِمَةِ الْمُحْتَسِبَةِ: ٢ / ٤٠٧ وَ تَوْجِيهِ اللُّمَعِ: ٢٦٧ وَ شَرْحُ الْمَفْصَلِ، لِابْنِ يَعْيشَ: ٢ / ٢٢١.

(٤) الْخَصَائِصُ: ٣ / ١٠٤.

(٥) الْمَفْصَلُ: ١٤٦.

(٦) يُنْظَرُ: دِيْوَانُهُ: ٢٩.

٢- إزالة الغلط في التأويل؛ وذلك ؛ لأنَّ المجازَ في كلام العرب واسعٌ وكثيرٌ ، يُعَيَّرُونَ بالمسبَّبِ عَن سببِهِ ، وبأكثر الشيءِ عَنِ الجَمِيعِ فِي ضوئِ تَكثِيرِ اللَّفْظِ (١).

٣- المبالغة، ومنها تكرار اللفظ والمعنى أو الجمع بين أكثر من توكيد، كالجمع الحاصل بين لفظي (كل) و(أجمع)، قَالَ ابن يعيش: ((فإذا قلت: "جاءني القومُ كلُّهم أجمعون"؛ جئتُ بالتأكيـد لِئَلَّا يُفْهَمَ غيرُ المرادِ، وَلِئَلَّا تَأْتِيَ بِـ "كُلِّ" وَحدها، وَبـ "أَجْمَع" وَحدها؛ لِأَنَّ معنَاهما وَاحِدٌ فِي التَّأكيـدِ مِنْ جِهَةِ الإِحاطَةِ وَالعَمومِ، فَإِنِ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا، فَلِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّأكيـدِ)) (٢)، وتتنطبق المبالغة في التوكيد بكلِّ صورهِ سواء كَانَ تابِعًا لفظيًّا أَمْ كَانَ بِصورةٍ معنويَّةٍ ، وَكَذَلِكَ تَنْتَبِهُ عَلَى كُلِّ صورةٍ مؤكِّدَةٍ بِالحروفِ ك(إِنَّ) أَوْ لَامِ الإِبْتداءِ أَوْ لَامِ الجُودِ أَوْ الحروفِ الزائدةِ كالباءِ أَوْ (مِنْ) الاستغراقية (٣)، كقولهِ تَعَالَى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ ﴾ [سُورَةُ الكَهْفِ : مِنْ الآيةِ ٥] وَثَمَّةُ أَغراضٍ أُخْرٍ تَتَبَعَتْ مِنْ السِّيَاقِ ، وَحَالِ المُتَكَلِّمِ ، كالتَّهويلِ وَالتَّحذِيرِ وَالتَّهديدِ وَالتَّشديدِ فِي النِّهْيِ وَالتَّعجِبِ (٤) .

### وَجْهُ الْمُبَالِغَةِ فِي التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ.

قَدْ يَرِدُ التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ وَمَفَادُهُ التَّنْبِيهِ عَلَى الشَّدَّةِ، لِيَكُونَ أبلغَ مِنَ اللَّفْظِ الأَوَّلِ وَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بِعطفٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فُقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ [سُورَةُ المَدثرِ : الأيتان/ (١٩\_٢٠) ] ، فَالقتلُ الثَّانِي يَكُونُ أجزَى وَأشدَّ وَأبلغَ فِي اللَّفْظِ مِنَ القَتْلِ الأَوَّلِ، وَكَأَنَّهُ قُتِلَ بِأشدِّ أنواعِ القَتْلِ لِذَا سَاعَ العَطْفِ فِي المَوْضِعِ

(١) يُنظَرُ : شرح المفضل ، لابن يعيش : ٢ / ٢٢١ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر نفسه : ٢ / ٢٢١ .

(٣) يُنظَرُ : الجملة العربية والمعنى : ١٩٠ .

(٤) يُنظَرُ : النحو الوافي : ٣ / ٥٢٦ ، ومعاني النحو : ٤ / ١٥٤ .

القرآني مع أنه توكيد لقصد المبالغة في الدّم والاستبعاد<sup>(١)</sup>، ومنه كذلك تكرار الجملة القرآنية في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة التكاثر: الآيتان/ (٣\_٤)] ، إذ ذكر الفراء أنّ التكرار في هاتين الآيتين مفاده التخليط والتخويف إذ قال: ((والكلمة قد تكررهما العرب على التخليط والتخويف، فهذا من ذلك))<sup>(٢)</sup> ، وتكرير الحرف (كلًا) فيه من التأكيد للردع والإنذار، وتكرير الحرف (ثم) فيه دلالة على أنّ الإنذار الثاني أبلغ من الإنذار الأول وأشد<sup>(٣)</sup> .

إنّ هذا التكرير بزيادة الحروف، وفصل الجملة التأكيدية ب(ثم) يعدّ أجود وأبلغ من وصلها<sup>(٤)</sup>، وهو تأكيد بعد تأكيد<sup>(٥)</sup> ، وما تكرار هذه الجملة القرآنية إلا على سبيل المبالغة والتوكيد ، قال أبو حيان - بعد أن فصل في الجمل القرآنية المكررة- : ((وكررّت هذه الجمل على سبيل المبالغة والتوكيد ))<sup>(٦)</sup>

ومما ورد مكرراً في الشعر العربي ، و للعرض نفسه قول حميد بن ثور<sup>(٧)</sup> :

ألا فاسلمي ثم اسلمي ثمّت اسلمي ثلاث تحيات وإن لم تكلمي

ومن ماثور كلام إمامنا الباقر في هذا الضرب التركيبي التوكيدي ، ما رواه جابر الجعفي أنّه قال : ((قلت لأبي جعفر (عليه السلام) ، متى يكون فرجكم ؟ فقال هيئات هيئات ، لا يكون فرجنا حتى نغربلوا ثم نغربلوا ثم نغربلوا ، يقولها ثلاثاً حتى يذهب الله تعالى الكدر<sup>(٨)</sup> و يبقى الصفو<sup>(٩)</sup>))<sup>(١٠)</sup> .

(١) يُنظَرُ : إرشاد العقل السليم: ٩ / ٥٨ ، وروح المعاني: ١٥ / ١٣٧ ، والتكرار في القرآن الكريم وأسراره اطروحة دكتوراه : ٢٢٣ .

(٢) معاني القرآن: ٣ / ٢٨٧ .

(٣) يُنظَرُ : الكشف : ٤ / ٧٩٨ ، و إرشاد العقل السليم: ٩ / ١٢٣ .

(٤) يُنظَرُ : المساعد: ٢ / ٣٩٩ ، وشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ٣٠٥ .

(٥) يُنظَرُ : البحر المحيط : ١٠ / ٥٣٦ .

(٦) البحر المحيط : ٤ / ٣٦٠ .

(٧) يُنظَرُ : ديوانه: ١٣٣ .

(٨) الكدر: نقيض الصفاء ، يُنظَرُ : العين : ٥ / ٣٢٥ ، مادة (كدر)، وتهذيب اللغة : ١٠ / ٦٣ ، (كدر) .

(٩) الصّفُو : (نقيض الكدر، و صّفُوهُ كُلُّ شَيْءٍ خَالِصُهُ وَخَيْرُهُ)) العين : ٥ / ٣٢٥ مادة (وصف) .

تنوع التوكيد اللفظي في كلامه إذ جاء باسم الفعل (هيهات) مرة، و بالجملة الفعلية أخرى، ليمكن المعنى في نفس متلقيه من غير غلط أو وهم في حقيقة الفرج، وهو قوله: (لا يكون فرجنا حتى نغربلوا ثم نغربلوا ثم نغربلوا)، ثم أعاده مرة أخرى دلالة على أن التكرار بالإنذار الثاني أبلغ من الأول، وأقوى، لينسجم مع قوة وحدث المستقبل من ظهور الفتن، وليلغ باللفظ الثاني إنذاراً أشد من الأول، وهذه من الحتميات التي سيمرُّ بها المسلمون في آخر الزمان، وإن تكرار اللفظ والمعنى الحاصل في الجملة الفعلية أيضاً، يُعدّ من محاسن المبالغة حتى عدّه الدكتور محمد حسين أبو الفتوح أبلغ أنواع التوكيد وأقواها؛ لما يكتنزه من قوة وتقرير للمعنى الأول بلفظه، وعدم التجوّز عليه<sup>(٢)</sup>، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة التكاثر: الآية ٣-٤]، ومستدلاً بقول الزمخشري الذي عدّ التكرار المسوق ب(ثم) تأكيداً للردع والإنذار على الخلق كما تقول للمنصوح المخاطب ((أقول لك ثم أقول لك: لا تفعل))<sup>(٣)</sup>.

### المبالغة في الحروف.

لحرف قيمة في التركيب، فمرة يكون صلة في الجملة، ومرة يكون بياناً، ومن الحرف ما يكون ناسخاً، ومنه ما يكون مزيداً، وقد يزيد الجملة معاني توكيدية، وبهذا يعدُّ أبلغ في التركيب، وأقوى في التعبير، ويمكن لنا تقسيمه على ضربين بحسب طبيعة البحث، وغرضه.

(١) الغيبة، للشيخ الطوسي: ١ / ٣٦١.

(٢) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٢٣.

(٣) الكشاف: ٤ / ٧٩٨.

### الضرب الأول: المبالغة بالحروف النسخة.

تكمُن روح المبالغة في حرفي (إن) و(كأن) المُشدّتين، لدالتهما على التحقيق، ولهذا سَنفصل القول فيهما .  
- (إن) .

أداة مُختصة بالدخول على الجملة الاسميّة، تَنسخُ حالتها الإعرابية و تزيدها قوّةً وتوكيداً<sup>(١)</sup>؛ ولأنّ معناها التحقيق حُمِلت على المبالغة في الإثباتِ قال الرضّي: (( إنّ) للمبالغة في الإثباتِ، إذ معناها التّحقيق لا غير، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي، لأنّها لنفي الجنس))<sup>(٢)</sup>؛ ولأنّ التحقيق والمبالغة مصطلحان مترادفان في دالتهما على إثبات حقيقة الشيء، قال العكبري (التحقيق): ((هُوَ المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه))<sup>(٣)</sup>، لذلك يُكون التحقيق رافداً من روافد المبالغة في معنى الإثباتِ .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام)، في هذا الحزب التوكيدي التّحقيقي هو \_ في ذمّ قتلّة الأنبياء، والأوصياء، هو قوله: ((إنّ عاقر ناقة صالح كان أزرَق ابن بغي، وإنّ قاتل يحيى بن زكريا (عليهما السلام) ابن بغي، وإنّ قاتل عليّ (عليه السلام) ابن بغي، وكانت مراد تقول: ما نعرف له فينا أباً ولا نسباً، وإنّ قاتل الحسين بن عليّ (عليهما السلام) ابن بغي، وأنّه لم يقتل الأنبياء، ولا أولاد الأنبياء إلا أولاد البغايا))<sup>(٤)</sup>.

في النصّ الشريفِ أكثرتُ (إنّ) و(أنّ) مضمونَ الجملة الاسميّة، وقد حَسَنَ موضعَ التّوكيدِ بهما؛ لأنّ المخاطبَ أو السامعَ كانَ متردداً أو منكرًا في شأنِ قتلّةِ الأنبياء والأوصياء، أو أنّه يعتقدُ خلافَ ذلك، قال الجرجاني: (( وإنّما تحتاجُ

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٤/٢، و شرح الرضّي على الكافية: ٣٥٠/٤ .

(٢) يُنظر: شرح الرضّي على الكافية: ٢٩٠ / ١ .

(٣) الكليات / ٢٩٦ .

(٤) بحار الأنوار: ١٤ / ١٨٢ .

إليها إذا كان المخاطب له ظن في الخلاف، وعقد قلب على نفي ما ثبت أو ثبت ما تنفي، ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن، وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه))<sup>(١)</sup>، فمجيء الأداة وتكرارها مع تكرار خبرها، ما جاء إلا ليثبت أن الظالم هو ابن بغي وفجور رداً لنفي الشك والإنكار، قال الأزهري (ت ٩٠٥هـ): (( (إن) المكسورة، و(أن) المفتوحة، وهما لتوكيد النسبة بين الجزئين، ونفي الشك عنها، و نفي الإنكار لها، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها، والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة، فهما لمجرد توكيد النسبة. وإذا كان متردداً فيها، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرًا لها، فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا))<sup>(٢)</sup> زيادة على أن هاتين الأداتين تعملان في الإخبار، لقوة مشابهتها بالفعل في أن معنيهما معنى الفعل (حَقَّقَتْ) و(أَكَّدَتْ)<sup>(٣)</sup> فهما يُفِيدان التحقيق والتأكيد على أن القائل ابن بغي، وقد ثبت أن معنى التحقيق هو المبالغة، فتحقق أن مجيئهما لغرض المبالغة في الإثبات.

ومن مجيء (أن) مفتوحة الهمزة للتحقيق والمبالغة ما رواه جابر الجعفي،<sup>(٤)</sup> أنه قال: ((حَدَّثْتُ سَيِّدَنَا الْإِمَامَ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمَّا أَرَدْتُ الْخُرُوجَ وَدَعَّعْتُهُ، وَ قُلْتُ: أَفِدْنِي. فَقَالَ: بَعْدَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، يَا جَابِرُ! قُلْتُ: نَعَمْ إِنَّكُمْ بَحْرٌ لَا يُنْزَفُ وَ لَا يُبْلَغُ قَعْرُهُ، فَقَالَ: يَا جَابِرُ، بَلِّغْ شِيعَتِي عَنِّي السَّلَامَ، وَ أَعْلِمُهُمْ أَنَّهُ لَا قَرَابَةَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ اللَّهِ (عَزَّ وَ جَلَّ)، وَ لَا يُنْقَرَّبُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالطَّاعَةِ لَهُ.))<sup>(٥)</sup>.

(١) دلائل الاعجاز : ٣٢٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٩٤.

(٣) ينظر : أسرار العربية : ١٤٣ ، الإنصاف : ١ / ١٤٥ ، المسألة (٢٢) ، وشرح الرضي على الكافية :

٤ / ٣٣١.

(٤) قد سبقت ترجمته.

(٥) الأمالي ، للشيخ الطوسي / ٢٩٦.

إن الإخبار في ضوء النص الباقرى الشريف ينبئ السامع - وهو الجعفي - أن هذا التركيب الاسمي يزيل الشك الحاصل في أن كل قرابة واتصال بالأئمة يُنظر إليه على أنه اتصال بالله (عز وجل) قاطعاً أن التقرب منه لا يكون إلا بتحقيق الطاعة لله ولأولي الأمر، وفي هذا التوكيد المتحصل ب(إن) ضرب من التحقيق والمبالغة في إثبات عظمتهم وتشريفهم، وهو مصداق لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ [سورة النساء: من الآية ١٧٦].

## ٢- (كأن).

أداة ناسخة من نسج (إن)، ومعناها التشبيه المؤكد، وقد اختلف فيها بين البساطة والتركيب، فهي عند النحويين مركبة من (الكاف) المفيدة للتشبيه و(أن) المؤكدة<sup>(١)</sup>، أمّا الرأي الآخر فقد ذهب إلى القول ببساطتها على الأصل<sup>(٢)</sup>.

إن القول بتركيبها أو توحيدها لا يحرمها من دلالتها على التشبيه المؤكد، فالتشبيه باقٍ غير أن الأخذ بالقول الأول يكسبها مبالغة في توكيد التشبيه، وهذا ما يؤكد ابن جنى إذ يقول: ((ومن إصلاح اللفظ قولهم كأن زيداً عمرو، اعلم أن أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه "إن" فقالوا: إن زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام، عنايةً به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف، وهي جارة، لم تجز أن تُبشّر "إن"؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأن زيداً عمرو))<sup>(٣)</sup>، فالمبالغة تكمن في زيادة تشبيهها، وتوكيدها وقوتها، وهذا لا يحصل بالكاف، فعندما تشبه شخصاً بالأسد تقول: ((زيد كالأسد))، ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيداً الأسد، فتفيد تشبيهه أيضاً بالأسد، إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه

(١) يُنظر: الكتاب: ١٥١/٣، والأصول في النحو: ٢٣٠/١، وشرح الأشموني: ٢٩٧/١.

(٢) يُنظر: رصف المباني: ٢٠٩، والجنى الداني: ٥٦٨، ومغني اللبيب: ٢٥٢/١.

(٣) الخصائص: ٣١٨/١.

وأنه لا يروعه شيء، بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حين يتوهم أنه أسد في صورة آدمي)) (١).

فهي على الرغم من اشتراكها في التشبيه مع الكاف إلا أنها أبلغ، وأقعد في تشبيهها، لقوتها في التشبيه (٢) من جهة تقوية الشبه بين المسندين (٣)، ومن ذلك قوله (سبحانه تعالى): ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكَ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة النمل: الآية / ٤٢].

ومما يدلنا على المبالغة فيها أنه قد نُسب إلى الكوفيين إفادتها التحقيق دون التشبيه (٤)، واستدلوا بقول الشاعر (٥):

وأصبح بطن مكة مُفْشَعْرًا      كأن الأرض ليس بها هشامٌ

فهي هنا توكيد للتحقيق من دون التشبيه (٦)، وهذا ما أكده العكبري حين عدّ التحقيق لفظاً مرادفاً للمبالغة (٧).

ومما ورد من كلام الإمام الباقر (عليه السلام)، في هذه الأداة الناسخة للاسمية، ما رواه أبو حمزة الثمالي قائلاً: ((قال أبو جعفر (عليه السلام): كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْقَائِمِ قَدْ ظَهَرَ عَلَى نَجْفِ الْكُوفَةِ، فَإِذَا ظَهَرَ عَلَى النَّجْفِ نَشَرَ رَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم)، عَمُودَهَا مِنْ عُمْدِ عَرْشِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

(١) دلائل الاعجاز ١ / ٢٥٨.

(٢) يُنْظَرُ: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٥٦٤ ومعاني النحو: ١ / ٣٠٩.

(٣) يُنْظَرُ: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ١٤٦.

(٤) يُنْظَرُ: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢ / ٦ و التذليل والتكميل: ٥ / ١٣ و الجنى الداني: ٥٧١ و

معني اللبيب: ١ / ١٩٢.

(٥) البيت للحارث بن خالد يرثي فيه هشام بن المغيرة، ينظر: ديوانه: ٩٣.

(٦) يُنْظَرُ: شرح التسهيل، لناظر الجيش: ٢ / ١٢٩٢.

(٧) يُنْظَرُ: الكليات: ٢٩٦.

وَ سَائِرَهَا مِنْ نَضْرِ اللَّهِ (جَلَّ جَلَالُهُ)، لَا يَهْوِي بِهَا إِلَى أَحَدٍ إِلَّا أَهْلَكَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ ، قَالَ قُلْتُ تَكُونُ مَعَهُ أَوْ يُؤْتَى بِهَا ؟ قَالَ بَلْ يُؤْتَى بِهَا يَأْتِيهِ بِهَا جَبْرِيْلُ)) (١) .

إنَّ الامامَ الباقرَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَخْبَرَ عَن ظَهْوِرِ حَفِيْدِهِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ الْمُنْتَظِرِ (عَجَلَّ اللَّهُ فَرْجَهُ) بَوْسَاطَةِ الْأَدَاةِ (كَأَنَّ) ، وَاسْمُهَا ضَمِيْرُ الْمَتَكَلِّمِ ، وَقَدْ وَرَدَ الْخَبَرُ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً لِيَتَخَبَّرْنَا عَلَيَّ أَنَّ نَظْرَةَ الْإِمَامِ لِحَفِيْدِهِ كَانَتْ نَظْرَةً تَوْكِيْدٍ وَتَحْقِيْقٍ أَمْرٍ ، وَهُوَ أَمْرُ الظَّهْوِرِ ، وَلِيَبْعَدَ الشَّكَّ الْحَاصِلَ مِنْ أَنَّ ظَهْوَرَهُ أَمْرٌ مُحَالٌّ ، فَلَوْ سَأَلْنَا ، لِمَاذَا عَمَدَ الْإِمَامُ إِلَى هَذَا التَّرْكِيبِ مِنْ دُونِ (الْكَافِ) وَحَدَّهَا ؟ ، لَكَانَ الْجَوَابُ : إِنَّ التَّشْبِيْهَ بِهَذِهِ الْأَدَاةِ قَدْ وَقَعَ عَلَيَّ الْفَعْلِ (أَنْظُرُ) ، فِي قَوْلِهِ : (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْقَائِمِ قَدْ ظَهَرَ عَلَيَّ نَجَفِ الْكُوفَةِ) ، وَمِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ لَا يُمْكِنُ تَأْذِيْنُهُ بِ(إِنَّ) وَالْكَافِ ؛ لِأَنَّ الْكَافَ لَا تَدْخُلُ عَلَيَّ الْمَضَارِعِ لِهَذَا عَدَّتْ (كَأَنَّ) لِتَوْكِيْدِ التَّحْقِيْقِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي تَقْوِيَةِ الشَّبِيْهِ (٢) ، وَمَا يَدُلُّنَا عَلَيَّ الْمُبَالَغَةِ أَيْضًا الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي قَوْلِهِ : (قَدْ ظَهَرَ عَلَيَّ نَجَفِ الْكُوفَةِ) ، فظَاهِرُهُ مَاضٍ وَدَلَالَتُهُ مُسْتَقْبَلِيَّةٌ ، وَهَذَا مَا يَسْمَى بِالْعَدْوْلِ أَوْ الْإِلْتِفَاتِ ، وَيَسْتَعْمَلُ هَذَا الْأَسْلُوبَ فِي الْأُمُورِ الْمَتَوَعَّدَةِ وَالْعَظِيْمَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَوْكَدُ وَأَبْلَغُ فِي تَحْقِيْقِ الْحَدَثِ (٣) وَبِهَذَا التَّعْبِيرِ قَدْ جَعَلَ الْبَاقِرُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) الْمَتَوَعَّدَ ، وَهُوَ ظَهْوَرُ حَفِيْدِهِ بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ ، وَهَذَا كَائِنٌ لِامْحَالَةِ .

وَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَقُولُهُ إِلَّا مَنْ أُوتِيَ بِصِيْرَةً فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لِمَعْرِفَتِهِ بِحَقِيْقَةِ الْحَيَاةِ وَأَسْرَارِهَا .

وَمِمَّا جَاءَ عَن هَذَا التَّرْكِيبِ بَوْسَاطَةِ (كَأَنَّ) فِي فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَا رَوَاهُ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ ، عَن الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) أَنَّهُ قَالَ : (( إِذَا كَانَ حِينَ يَبْعَثُ اللَّهُ (تَعَالَى) الْخَلْقَ أَتَى بِالْأَيَّامِ تَعْرِفُهَا الْخَلَائِقُ بِأَسْمِهَا وَحَلِيَّتِهَا ، يَقْدُمُهَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، لَهُ نُورٌ سَاطِعٌ تَتَّبِعُهُ سَائِرُ الْأَيَّامِ ، كَأَنَّهَا عَرُوسٌ كَرِيْمَةٌ ذَاتٌ وَقَارٍ ، تُهْدَى إِلَى ذِي

(١) بحار الأنوار : ٥٢ / ٣٢٦ .

(٢) يُنْظَرُ : البرهان للزركشي : ٢ / ٤٠٨ .

(٣) يُنْظَرُ : المثل السائر : ٢ / ١٥ .

حُلْمٍ وَ يَسَارٍ، ثُمَّ يَكُونُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ شَاهِدًا وَ حَافِظًا لِمَنْ سَارَعَ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمُؤْمِنُونَ الْجَنَّةَ عَلَى قَدْرِ سَعْيِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ)) (١).

إنَّ مجيء الأداة النَّاسِخَةِ في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) عَن فضلِ يومِ الجمعةِ جاءَ تشبيهاً لِهَذَا اليومِ المباركِ ، والتَّشْبِيهُ وَارِدٌ في كلامِ العربِ بكثرةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَكْسِبُ المَعْنَى تَأْكِيدًا ، وَيَزِيدُهُ وَضوحًا (٢) وَمَا يَهْمُنَا هُوَ أَنَّ الإمامَ عَمَدَ إِلَى استعمالِ هَذَا التَّرْكِيبِ بوساطةِ (كَأَنَّ) ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (كَأَنَّهَا عَرُوسٌ) وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ (إِنَّ) وَالكافِ ( فيقولُ : (إِنَّهَا كَالعَرُوسِ) عَلَى الرِّغْمِ مِنْ اشتراكهما في دلالةِ التَّشْبِيهِ ؛ والسببُ فِي ذَلِكَ : يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الأداةَ : (( كَأَنَّ) أَبْلَغُ ... وَهِيَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَقْوَى الشَّبَهُ حَتَّى يَكَادَ الرَّائِي يَشْكُ فِي أَنَّ المُشَبَّهَ هُوَ المُشَبَّهُ بِهِ )) (٣).

وبهَذَا الاستدلالِ فَإِنَّ الأداةَ (كَأَنَّ) فِي النِّصِّ تَفِيدُ المُبَالَغَةَ فِي توكيدِ التَّشْبِيهِ ، وَهِيَ أَقْوَى وَأَبْلَغُ مِنَ (الكافِ) (٤)، وَهِيَ تَعُدُّ مِنْ وسائلِ تَقْوِيَةِ المَعْنَى ، لِإِفَادَتِهَا المبالغةَ (٥).

### الضرب الثاني: المبالغة في لام التوكيد.

لامُ التَّوْكِيدِ: أداةٌ تَفِيدُ التَّوْكِيدَ وَالتَّحْقِيقَ ، وَهِيَ غَيْرُ عامِلَةٍ فِي الجُمْلَةِ ، لَكِنَّهَا مِنْ أَكْثَرِ اللّاماتِ تَصْرُفًا فِي الكلامِ (٦) ، وَهِيَ لِشِدَّةِ التَّوْكِيدِ بِهَا وَتَحْقِيقِهَا أَصْبَحَتْ تَقْدُرُ بِقِسْمِ قَبْلِهَا حَتَّى عَدَّهَا بَعْضُهُمْ لَامَ قَسَمٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : لَزِيدٌ قَائِمٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : (وَاللهُ لَزِيدٌ قَائِمٌ) ، لِشِدَّةِ الشَّبهِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ دَلالَتُهُمَا عَلَى التَّوْكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ وَمِنْ حَيْثُ تحريكِها بِالفتحِ ؛ وَأَنَّهما تَدخُلانِ عَلَى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ لَكِنَّ المَعْنَى هُوَ سببُ القصدِ فِي الاستعمالاتِ كُلِّها (٧) . وَمِنْ مواضعِ استعمالِها أَنَّها تَدْخُلُ عَلَى

(١) الأمامي للشيخ الطوسي : ١ : ٤٣٧.

(٢) يُنظَرُ : علم الجمال اللغوي : د\_ محمود سليمان ياقوت : ٢ / ٥٦٦.

(٣) البرهان للزركشي : ٢ / ٤٠٨.

(٤) يُنظَرُ : معاني النحو : ١ / ٣٠٩.

(٥) يُنظَرُ : وسائلُ تَقْوِيَةِ المَعْنَى فِي العَرَبِيَّةِ / ٢١.

(٦) يُنظَرُ : الكتاب : ٢ / ١٣٤ ، وسر صناعة الاعراب : ٢ / ٤٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥ / ١٤٦.

(٧) يُنظَرُ : اللاماتِ / (٧٨-٧٩).

المُبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُوسِفَ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَنَا ﴾ [سورة يوسف: من الآية / ٨] . ونظير هذا الكلام قوله تعالى : ﴿ لِيُوسِفَ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَنَا ﴾ [سورة يوسف: من الآية ٨]، ف (اللام للابتداء ، وفيها تأكيد وتحقيق لمضمون الجملة)<sup>(١)</sup>

فقد جاءت جواباً لموضع الردِّ والإنكار؛ لأن أخوة يوسف كانوا مُنكرين أمر يوسف على أبيهم <sup>(٢)</sup> ، فكان الرد فيها أبلغ من غيرها .

وتدخل كذلك على خبر (إنَّ) المؤخر فيلزمك تأخير اللام إلى الخبر : نحو قولك: (إنَّ محمداً لَناجحٌ) ، فإنَّ أصل هذه الجملة (إنَّ محمداً ناجحٌ) ثم دخلت اللام في (إنَّ)، فصارت : (لإنَّ محمداً ناجحٌ) فلما اجتمع حرفان لمعنى موحّد وهو التوكيد والتحقيق ، كره ذلك ، فترحلت اللام إلى الخبر فصار كما ترى <sup>(٣)</sup> .

فهي عند مجامعتها لأداة التوكيد (إنَّ) أغنت عن إعادة الكلام وتكريره <sup>(٤)</sup> ، فصارت رمزا للاختصار والاقتصار .

فإن قيل : ما النكتة من دخول هذه اللام على الجملة ، سواء كانت منفردة أو مجتمعة مع (إنَّ)؟ فالجواب: إنَّ ورودها في الكلام ((لا يجيء ذلك إلا لضرب من المبالغة ، وفائدته أنه إذا عبّر عن أمرٍ يعزُّ وجوده، أو فعل يكثر وقوعه جيء باللام تحقيقاً لذلك)) <sup>(٥)</sup> .

ومن مجيء اللام في كلام الإمام، ما ورد عن أبي خالد الكابلي <sup>(٦)</sup> أنه سأل الإمام الباقر (عليه السلام) عن قول الله (سبحانه وتعالى) : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ

(١) الكشاف : ٢ / ٤٢٠ .

(٢) يُنظَر : المصدر نفسه، ومعاني النحو : ١ / ٣٢١ .

(٣) يُنظَر : علل النحو : ٤٤٧ ، و سر صناعة الاعراب : ٢ / ٤٩ ، و شرح الرضي : ٥ / ١٤٦ .

(٤) يُنظَر : البديع في علم العربية : ١ / ٥٩ .

(٥) المثل السائر : ٢ / ١٩٢ ويُنظَر : النحو الوافي : ٤ ، ٤٩٨ .

(٦) هو كندر وقيل وردان ويكنى بأبي خالد الكابلي، كان من التابعين ،ومن أصحاب السجاد ، والباقر ، والصادق (عليهم السلام) ، و من رواة الحديث المعروف بتقّتهم ، في القرن الثاني الهجري، فقد روى عن الإمام

وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا ﴿ [سُورَةُ التَّعَابِينِ : من الآية ٨ ] فَقَالَ (عليه السلام) ، (( يَا أَبَا خَالِدٍ النُّورُ وَاللَّهُ الْأئِمَّةُ (عليهم السلام) ، يَا أَبَا خَالِدٍ لِنُورِ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُنُورُونَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَ يَحْجُبُ اللَّهُ نُورَهُمْ عَمَّنْ يَشَاءُ فَتُظْلِمُ قُلُوبَهُمْ وَ يَعْشَاهُمْ بِهَا )) (١).

قد ثبت من استعمال القسم الصريح بلفظ الجلالة أن إطلاق النور على الأئمة هو من باب الحقيقة : (( لِأَنَّهُمْ أَنْوَارٌ إلهيُونَ مستورون بجلايب الأبدان قد انعكست أشعة أنوارهم في قلوب المؤمنين )) (٢) ثم حقق كلامه بقوله : ( لِنُورِ الْإِمَامِ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْوَرُ مِنَ الشَّمْسِ الْمُضِيئَةِ بِالنَّهَارِ) ، ووجه التحقيق والتوكيد يظهر من استعمال اللام التي مفادها المبالغة في إثبات النور وحصره في قلوب المؤمنين ، ثم جاء بالخبر وصفا مشتقا من المبتدأ للتأكيد أيضا، وكل ذلك يفيد المبالغة في القوة والشدة (٣) ؛ لأن عالم القلوب والظلمة الموجودة فيه أشد وأوسع من عالم الظاهر . وقد حسن موضعها أيضا ؛ لأنها ترد في مواضع الشك والإنكار (٤) ، لكي تفيد توكيد نور الأئمة في قلوب المؤمنين ، فهي بمنزلة إعادة الجملة مرتين (٥) ولتقطع الشك عند المتربصين والمنكرين لعصمة أئمة الهدى .

وقد تجتمع لام التوكيد هذه مع (إن) ، ونفيد المبالغة في التوكيد والتكثير وإصلاح اللفظ ، قال ابن يعيش : ((وإذا قلنا: (إن زيدا قائم)، فقد أخبرنا عنه بالقيام مؤكداً، كأنه في حكم المكرر، نحو: "زيد قائم، زيد قائم". فإن أتيت باللام، كان

الباقر، حتى أتى عليه الإمام الصادق ، ينظر : اختيار معرفة الرجال، للطوسي: ١ / ٢٦ ، ومعجم رجال الحديث للسيد الخوئي : ١٥ / ١٣٤ .

(١) الكافي - للشيخ ، الكليني: ١ / ١٩٥ .

(٢) شرح اصول الكافي ، للمازندراني : ٥ / ٢٧١ .

(٣) يُنْظَرُ : الكتاب : ٣ / ٣٨٥ ، و الأصول في النحو : ٣ / ٨٤ ، و الجملة العربية والمعنى / ١٩٠ .

(٤) يُنْظَرُ : معاني النحو : ١ / ٣٢١ .

(٥) يُنْظَرُ : البديع في علم العربية : ١ / ٥٩ .

كالمكرّر ثلاثاً، فصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر))<sup>(١)</sup> فتكمن روح المبالغة في زيادة المعنى لفظاً وتقديراً .

ومن مواعظ الإمام الباقر (عليه السلام)، في هذا الاستعمال التوكيدي، قوله لجابر الجعفي: ((يا جابر إني لمحزون، وإني لمشتغل القلب، قلت وما حزبك وما شغل قلبك، قال: يا جابر إنه من دخل قلبه صافي خالص دين الله شغله عمّا سواه))<sup>(٢)</sup> .

افتتح الإمام كلامه المقدس بالنداء تنبيهاً للسامع - وهو جابر - ثم ردف كلامه ب(إن) الداخلة على الجملة الاسمية والمتصلة بضمير المتكلم تحقيقاً من أنّ الحزن لا ينفك عنه مادام في دار زوالٍ واضمحلالٍ، بعدها أعاد الأسلوب نفسه، للمبالغة في توكيد حزنه، وكثرة همومه وشغل قلبه؛ لأنّ قلوب الأئمة متعلقة بالله، وهو بهذا يؤكد لنا قوة بعده، وشدة تعلقه بالآخرة؛ لأنّها دار بقاءٍ لا فناء، فقد وظّف الإمام وسائل التوكيد الظاهرة والمتمثلة بالحرف (إن) و(اللام) والمقدرة والمتمثلة بالتكرار لكي لا يبقى شكٌ أو إنكارٌ في نفس السامع أو المخاطب وهو إشعارٌ للسامع بأنّ الإمام كان زاهداً كلّ الزهد عن الدنيا؛ لأنّه قد تيقن بأنّ من كان قلبه صافياً موحّداً لله فلا يشغله عنه شغلٌ شاغلٍ مهمّاً قوي ذلك الشاغل، وهذا هو الزهد بعينه .

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤ / ٥٣٤.

(٢) كشف الغمة: لابن أبي الفتح الإربلي: ٢ / ٣٣٣.

### الصرب الثالث: المبالغة في الأحراف الزائدة للتوكيد.

لا يخلو الحرف الزائد من دلالات خاصة به، لغرض مقصود عند المتكلم أبرزه التوكيد، ولما كان الحرف الزائد في كلام العرب بمنزلة التكرار صار له من القوة في المقام بمنزلة إعادة الجملة، ف ((كُلُّ حَرْفٍ زَيْدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ إِعَادَةِ الْجُمْلَةِ مَرَّةً أُخْرَى ))<sup>(١)</sup> فقد حصل المتكلم على مراده من المبالغة والتوكيد<sup>(٢)</sup>، ومما يعضد فكرة التكرار اللفظي في الحرف قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: من الآية ١١]، ((فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى: لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ، لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ))<sup>(٣)</sup>، فقد حُمِلَ الحرف على التكرار اللفظي باللفظ المرادف، ولكن من غير جنسه<sup>(٤)</sup>، ونحن نعلم أن الشيء إذا كُرِّرَ قَوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي نَفْسِ السَّمَاعِ. وَمِنْ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي التَّوَكُّيدِ مَا يَأْتِي:

### أولاً: المبالغة في الباء الزائدة.

للباء الزائدة أثران مهمان، الأول: أثر لفظي (عملي)، ويتمثل بجر المرفوع أو المنصوب، والدليل أنها لو أُلقيت من قولنا: (كَفَى بِمَحْمَدٍ شَهِيدًا) لَكَانَ مَرْفُوعًا<sup>(٥)</sup> والآخر أثر معنوي (دلالي) فهي تؤكد الكلام باتفاق النحويين<sup>(٦)</sup>.

(١) نسب هذا القول لابن جني ولم أجده في كتبه، الجني الداني: ١ / ٨٧، و يُنظَرُ: البرهان: ٣ / ٧١، والكليات: ١ / ٩٩٧.

(٢) يُنظَرُ: شرح المفصل، لابن يعيش: ٤ / ٥٣٤.

(٣) الجني الداني: ٨٧.

(٤) يُنظَرُ: التحرير والتنوير: ٢٥ / ٤٦.

(٥) يُنظَرُ: معاني القرآن: ٢ / ١٩.

(٦) يُنظَرُ: الكتاب: ١ / ٩٢، والأصول في النحو: ٢ / ٢٦٠، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١ / ٢٨٤، والتعليقة في كتاب سيبويه: ١ / ٧١.

ومن مواضعها أنها تتراد في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [سورة الرعد: الآية ٤٣ / ٤٣] ، إذ نُسب إلى الفراء تفسيره للآية: ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ أنه قَالَ: (( دَخَلَتِ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ وَ (كَفَىٰ بِاللَّهِ) ، لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّلَالَةِ عَلَى قَصْدِ سَبِيلِهِ، كَمَا قَالُوا: أَظْرِفُ بَعْدَ اللَّهِ ، وَأَنْبِلُ بَعْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَدْخَلُوا الْبَاءَ عَلَى صَاحِبِ الظَّرْفِ وَالنُّبْلِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: نَاهِيكَ بِأَخِينَا وَحَسْبُكَ بِصَدِيقِنَا، أَدْخَلُوا الْبَاءَ لِهَذَا الْمَعْنَى، قَالَ: وَلَوْ أَسْقَطْتَ الْبَاءَ لَقُلْتَ كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا)) (١) .

وإن معنى (كفى به) في قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: من الآية: ٥٨] ، أي: (حسبك) ، وهذه (( كَلِمَةٌ يُرَادُ بِهَا الْمُبَالَغَةُ يُقَالُ: كَفَىٰ بِالْعِلْمِ جَمَالًا، وَكَفَىٰ بِالْأَدَبِ مَالًا وَهُوَ بِمَعْنَى حَسْبُكَ، أَيْ لَا تَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَىٰ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ خَبِيرٌ بِأَحْوَالِهِمْ قَادِرٌ عَلَىٰ مُكَافَأَتِهِمْ وَ ذَلِكَ وَعِيدٌ شَدِيدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ إِنْ أَقْدَمْتُمْ عَلَىٰ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ كَفَاكُمْ عِلْمُهُ فِي مُجَارَاتِكُمْ بِمَا تَسْتَحِقُونَ مِنَ الْعُقُوبَةِ )) (٢) .

وهذا التوكيد ما كان لينتمص معنى المبالغة لولا رداء الباء الذي زاد من دخولها قوة حتى وصل بالتركيب إلى بلوغ قصد المتكلم واكتفائه ، لأنها بمعنى كفاية الشيء ، يشهد لهذا قول ابن السراج: ((وقولهم: (كفى بالله) ... إنما هو (كفى الله) ، والباء زائدة، والقياس يُوجب أن يكون التأويل: (كفى كفايتي بالله) فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود)) (٣) .

ومن مواضع إمامنا الباقر (عليه السلام) في باب (من يعيب الناس)، قوله: ((كفى بالمرء عيبًا أن يتعرف من عيوب الناس ما يعفى عليه من أمر نفسه أو

(١) تهذيب اللغة: ١٥ / ٤٤٠ ولسان العرب: ١٥ / ٤٤٢ وتاج العروس: ٤٠ / ٤٠٩ ولم أجد هذا المصطلح في معانيه إلا أنني وجدته يقر بدلالاتها على المدح أو الذم إذ يقول: (( وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذمّاً لم يجز دخولها ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك )) ، معاني القرآن: ٢ / ١١٩ .

(٢) تفسير الرازي: ٢٤ ، ٤٧٧ ، ويُنظر: البحر المحيط في التفسير: ٨ ، ١٢٠ ، وغرائب القرآن: ٥ / ٢٥٢ .

(٣) الأصول في النحو: ٢ / ٢٦٠ .

يَعِيبَ عَلَى النَّاسِ أَمْرًا هُوَ فِيهِ، لَا يَسْتَطِيعُ التَّحَوُّلَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ يُؤْذِي جَلِيسَهُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ ((<sup>(١)</sup>).

إنَّ في هَذَا الضَّرْبِ التَّرْكِيبِيِّ التَّوَكِيدِيِّ لِمَبَالِغَةٍ في دَمِّ صِفَةٍ مَرْفُوضَةٍ في الإسلامِ لِمَا فِيهَا مِنَ الأَذَى الحَاصِلِ لِصَاحِبِ العَيْبِ ، و الدَّمُّ هَا هُنَا لَمْ يَحْصُلْ بِالأَفْعَالِ القِيَاسِيَّةِ ، بَلْ حَصَلَ بِوَسَاطَةِ الفِعْلِ (كَفَى والبَاءِ الدَاخِلَةِ عَلَى الفَاعِلِ) فَكَانَ لِلبَاءِ أَثَرٌ وَوَجْهُ الأَثَرِ أَنَّهَا قَلِبَتْ الأَسْلُوبَ مِنَ الإِخْبَارِ إِلَى الإِنْشَاءِ، وَهَذَا لِعَمْرِي مُنْتَهَى المَبَالِغَةِ في المَدْحِ ، بَلْ يُوْحِي التَّرْكِيبُ البَاقِرِيُّ المَتَحَصِّلُ بِ(كَفَى وَفَاعِلُهُ المَوْكَّدُ وَمَفْعُولُهُ المَوْوَلُ) بِالنَّهْيِ عَنِ العَيْبِ ، وَهَذَا الإِيْمَاءُ أْبْلَغُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ احْتَمَلَ اِحْتِمَالَيْنِ ، الأَوَّلُ : دَمُّ العَيْبِ ، وَالأَخْرُ النَّهْيُ عَنِ العَيْبِ ، وَلَوْ قِيلَ : (كَفَى المَرْءُ عَيْبًا) ، لَمَا تَقَرَّرَ المَعْنَى الحَاصِلُ في الكَلَامِ وَمَا فَهَمَّ مَعْنَى الكِفَايَةِ وَ المَبَالِغَةِ في القِصْدِ ((<sup>(٢)</sup>).

وَمِنْ مَوَاضِعِ دَخُولِهَا أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى صِيغَةِ: (أَفْعَلْ بِهِ) وَتَقْبُدُ المَبَالِغَةَ أَيْضًا ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : ((فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ اسْتِعْمَالِ التَّعَجُّبِ عَلَى لَفْظِ الأَمْرِ، وَإِدْخَالِ البَاءِ مَعَهُ؟ قِيلَ: أَرَادُوا بِذَلِكَ التَّوَسُّعَ في العِبَارَةِ، وَالمَبَالِغَةَ في المَعْنَى)) ((<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّرْكِيبَ في كَلَامِ الإِمَامِ البَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) .

وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى خَبَرِ (مَا) الحِجَازِيَّةِ، لِتَوْكِيدِ النِّفْيِ ، وَالتِّي مَوْضِعُهَا النِّصْبُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَهَا اسْتَقَرَّ النِّصْبُ صَرِيحًا ((<sup>(٤)</sup> ، وَهِيَ في دَخُولِهَا عَلَى الخَبَرِ تَعْدُّ أَقْوَى إِذَا مَا قِيسَتْ بِالمُبْتَدَأِ، وَ ذَلِكَ لِشَبْهِ الخَبَرِ بِالفَاعِلِ في اسْتِقْلَالِيَّتِهِ ((<sup>(٥)</sup>

(١) الكافي للكليني : ٢ / ٤٦٠ .

(٢) وثمة نظير في مقام المبالغة في الدَّمِّ ، هُوَ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : (( كَفَى بِالْمَرْءِ غُشًّا لِنَفْسِهِ أَنْ يُبْصَرَ مِنَ النَّاسِ مَا يَعْمَى عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ نَفْسِهِ، أَوْ يَعِيبَ غَيْرَهُ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ تَرْكَهُ، أَوْ يُؤْذِي جَلِيسَهُ بِمَا لَا يَعْنِيهِ. )) ، بَحَارِ الأَنْوَارِ: ٧٥ / ١٧٥ .

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش : ٤ / ٤٢٠ .

(٤) يُنظَرُ : الكِتَابُ : ٤ / ٢٢٥ وإِعْرَابُ القُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٢ / ٣٢٧ وَالمَفْصَلُ : ١١٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٤٧٧ .

والشيء إذا استقلَّ ثَبَّتْ وقوي ، وهي في دخولها تكون نظيرة لـ(من) في الزيادة وتوكيد النفي ، في قولك : ( ما جاءني من أحدٍ). (١) ، وإنما جعل دخول الباء في قولنا: ( ما زيد بمنطلق ) ضرباً من التقابل ؛ لأنها بإزاء اللام في قولنا : ( إنَّ زيداً لقائمٌ ) (٢) : ((وذلك أن القائل يقول: "إنَّ زيداً قائمٌ"، فيقول النافي لذلك الخبر: "ما زيد قائماً"، فيدخل "ما" بإزاء "إنَّ". فإذا قال: "إنَّ زيداً قائمٌ"، قال النافي: "ما زيد قائمٌ". فيأتي بالباء ، لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان (إزاء الحرفين)) (٣) ، ولما كانت اللام الواقعة في خبر (إنَّ) للمبالغة في الإثبات حُمِلَتْ عليها الباء للمبالغة في النفي حمل النقيض على النقيض كما حملوا لا النافية للجنس على (إنَّ) المشددة للعة نفسها (٤) .

ومما ورد من هذا الضرب في حيز النفي ، وتحديداً في خبر (ما) الحجازية في كلام إمامنا الباقر - في حبِّ المالِ والشرفِ - أنه قال : (( ما ذُنْبَانِ ضَارِيَانِ فِي غَمِّ ، لَيْسَ لَهَا رَاعٍ ، هَذَا فِي أَوْلِيهَا ، وَهَذَا فِي آخِرِهَا بِأَسْرَعٍ فِيهَا مِنْ حَبِّ الْمَالِ وَالشَّرْفِ فِي دِينِ الْمُؤْمِنِ )) (٥)

ضرب الإمام مثلاً بليغاً في ذمِّ حبِّ المالِ، وحبِّ الشرفِ إذ شبههما بذنبيين ضارين مهلكين معروفٌ بعدائهما للغنم ، وهما معتادان على أكلِ اللحوم والفساد والإهلاك بالغنم ، فصور لنا أحدهما في أولِ الغنيمَةِ، والآخر في آخرها؛ لقصد الإيضاح (٦) ؛ فحُبُّ هاتين الصفتين يُسرِعُ إلى القلبِ فيشغله عن ذكرِ الله ، وقد جاء خبر (ما) الحجازية مقترناً بالباء المزيدة دلالةً على السرعة ، والقوة المتحصلة من لدن الإنسان التي تصبِحُ أقوى من الذنبِ في اتخاذِ إثَارِ الدُّنيا على الآخرة ، وبهذا التمثيل يقترب المؤمنُ كلَّ القرب إلى ذكرِ الله تعالى ، ويتقيد بلذة الإقبال إلى

(١) يُنظَرُ : شرح كتاب سَيَبَوِيهِ للسيرافي : ١٠٢ / ٥ .

(٢) يُنظَرُ : اللامات : ٧٢ .

(٣) شرح المفصل : ١٢١ / ٢ .

(٤) يُنظَرُ : شرح الرُّضِيِّ على الكافية : ١٦٠ / ٢ ، ٢٩٠ / ١ .

(٥) الكافي للشيخ الكليني : ٣١٥ / ٢ .

(٦) يُنظَرُ : شرح أصول الكافي للمازندراني : ٣٣٧ / ٩ .

الخلق، وبهذا يخالف ظاهره باطنه، وما التوكيد بالباء المزيده إلا لضرب من المبالغة في ذم مفضلي المال والجاه والشرف الذي يتولد منه الحقد والنفاق والرياء والعجب .

وقد تزاود الباء أيضاً في لفظي (نفس أو عين) مبالغة في التوكيد، لما في هذين اللفظين من التوكيد المعنوي، فهذا يدل على أن إصاق (الباء) معهما يكون أشد وأبلغ في التوكيد، قال الزجاجي: ((والزيادة في التوكيد جائز أن يؤتى بها وجائز ألا يؤتى بها فإذا أتى بها كان أشد للتوكيد وأبلغ))<sup>(١)</sup>، فإن سر المبالغة في اللفظين يكمن في زيادتهما، وهذه الزيادة قد حسن اجتماعها في اللسان العربي كما حسن اجتماع توكيدين بحرفين، في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [سورة يس: الآية ١٦]، وحسن اجتماعهما بتوالي اسمين أيضاً<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [سورة الحجر: الآية ٣٠]، وما من شك في أن زيادتها توسع اللفظ، وتزيد التوكيد قوة ومبالغة<sup>(٣)</sup>، ومن ذلك قول الشاعر مجنون ليلى<sup>(٤)</sup>:

إِذَا جَاءَنِي مِنْهَا الْكِتَابُ بَعِينِهِ خَلَوْتُ بِبَيْتِي حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الْأَرْضِ

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن اجتماعهما يدل على الزيادة في الاهتمام، إذ يقول: إنها ((ليست زائدة بمعنى أن حذفها وذكرها سيان، فليس قولنا: (أقبل أخوك بنفسه) مثل: (أقبل أخوك نفسه)، وإنما تقيد الباء، أن المؤكد فعل ذلك وما كان متوقعا منه أن يفعل أو بعبارة أخرى، إنها يؤتى بها للاهتمام الزائد))<sup>(٥)</sup>.

ومما ورد في كلام إمامنا الباقر في حديثه عن خروج روح الميت من البدن: ((فإذا أَرَادَ [الله] أَنْ يَخْلُقَ خَلْقًا أَمْرَهُمْ فَأَخَذُوا مِنَ التُّرْبَةِ الَّتِي قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ مِنْهَا

(١) اللامات: ٧٦.

(٢) يُنظَرُ: المقاصد الشافية: ٢ / ٣٤٣.

(٣) يُنظَرُ: الأشباه والنظائر للسيوطي: ١ / ٤٥٦.

(٤) يُنظَرُ: ديوانه/ ١١١.

(٥) معاني النحو: ٤ / ٥١٥.

خَلَقْنَاكُمْ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴿١﴾ ، فَعَجَنَ النُّطْفَةَ بِتِلْكَ التُّرْبَةِ الَّتِي يَخْلُقُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ أَسْكَنَهَا الرَّحِمَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ، فَإِذَا تَمَّتْ لَهَا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٍ قَالُوا: يَا رَبِّ نَخْلُقُ مَاذَا؟ فَيَأْمُرُهُمْ بِمَا يُرِيدُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ ، فَإِذَا خَرَجَتِ الرُّوحُ مِنَ الْبَدَنِ خَرَجَتِ هَذِهِ النُّطْفَةُ بِعَيْنِهَا مِنْهُ ، كَائِنًا مَا كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فِذَلِكَ يُغَسَّلُ الْمَيِّتُ غُسْلَ الْجَنَابَةِ)) (٢) .

إذا كان التوكيد بعمومه يُؤتى به لإزالة الشك أو الإنكار، فإن التوكيد بالعين يُقصر المعنى على الذات، فالمراد هنا خروج النطفة نفسها التي خلقت منها الإنسان لا غيرها (٣)، ثم إن الإمام جمع الباء المزيده للإصاق مع التوكيد المعنوي المتمثل بلفظة (عين)، وإن غرضه المبالغة في التوكيد، ليؤكد لنا إصاق هذه النطفة في البدن، فإذا خرجت الروح من البدن تخرج النطفة بعينها، وإن التعبير بلفظ العين مصحوب بالباء يؤكد لنا قوة وشدة خروج الروح مع النطفة من البدن، وهذا التأكيد وما فيه من المبالغة ما جاء إلا ليزيل من قلب السامع أو المخاطب الشك أو الإنكار في أن هذا الأمر - خروج الروح مع النطفة - كائن لا محالة، وختم الإمام (عليه السلام) خطابه بقوله: (فلذلك يُغسل الميت غسل الجنابة) ، وإن في ذلك تعليلاً لخروج نطفة الخلق الأول، فإن الغسل لا يكون إلا عن جنب وهو خروج النطفة وهذا ما أكدته الإمام الباقر في حديث آخر رواه أحدهم قائلاً: ((سألت أبا جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) عن غسل الميت، لأي علة يُغسل ولأي علة يغتسل الغاسل؟ قال: يُغسل الميت؛ لأنه جنب وتلاقية الملائكة وهو طاهر وكذلك الغاسل لتلاقيه المؤمنين)) (٤) .

(١) [سورة طه: الآية / ٥٧] .

(٢) الكافي للشيخ الكليني ٣ / ١٦٢ .

(٣) وقد علل الشيخ الصدوق خروج نطفة الخلق الأول بعينها من البدن في كتابه، يُنظر: علل الشرائع: (٢٩٩-٣٣١) .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٩٩ .

### ثانياً: المبالغة في لام الجحود.

هي لام مكسورة تختص بالدخول على الفعل المضارع بشرط أن تكون مسبوقة بـ(كان) المنفية الناسخة ، فلا تكتفي بأن يكون المضارع منصوباً بعدها أو منفي الحدوث ، بل تفعل بالجملة ما هو أوكد و أبلغ من ذلك ؛ لأنها تؤكد النفي أولاً ، وتبلغ ما لا تبلغ من القوة في التركيب ، فلو وزنا بين قولنا : ( ما كان زيد لينجح ) ، و( ما كان زيد ناجحاً ) ، لوجدنا أن التركيب المتحصل بها يعد أقوى وأبلغ في دلالة النفي ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن ما في اللام من نفي لهية النجاح وإرادته على سبيل المبالغة التي تعطىها لام الجحود<sup>(١)</sup> ، أما التركيب الآخر فهو نفي للفعل، وهذا لا يستلزم منه نفي الإرادة ، ويتجلى هذا واضحاً في قوله تعالى : (( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا )) [ سور النساء : الآية ١٣٧ ] ، وهو : ((نفي للغفران والهداية ، وهي اللطف على سبيل المبالغة التي تعطىها اللام ، والمراد بنفيها نفي ما يقتضيهما وهو الإيمان الخالص الثابت ))<sup>(٢)</sup> .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ [ سورة يونس : من الآية ١٣ ] إذ يقول أبو حيان : ((و ما كانوا ليؤمنوا) أبلغ في النفي من (لم يؤمنوا) ؛ لأن فيه نفي التأهل والصلاحية للإيمان، ولذلك جاءت لام الجحود في الخبر))<sup>(٣)</sup> .

وقد رجح الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة دلالة المبالغة في اللام ، لما يستلزم عنها نفي الإرادة ، ووجه المبالغة عنده إنما هي من دلالة مذهب البصريين

(١) يُنظَرُ : الكشاف: ٣١٨/٢ و البحر المحيط : ٤ / ٦٢٢ .

(٢) الكشاف: ١ / ٦١٠ .

(٣) البحر المحيط: ٣ / ٦٢٢ .

الذين يذهبون إلى أن الناصب للفعل بعدها (أن) المضمرة بعد لام الجود؛ لأن اللام عندهم مزيدة، لتوكيد النفي أمّا مذهب الكوفيين، فيرون (أن) اللام هي من عملت النصب بعينها لا بوساطة (أن) (١).

ومما ورد في كلام الإمام الباقر في هذا التركيب النحوي المتحصل بالكون المنفي ولام الجود، عندما سأله أعرابي بسؤال عن رؤية الله، إذ قال له: (( هل رأيت الله حين عبثته؟ قال [عليه السلام]: ما كنت لأعبد شيئاً لم أره. قال: فكيف رأيت؟ قال [عليه السلام]: لم تره العيون بمشاهدة العيان، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان، لا يدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس، معروف بالآيات، منعوت بالعلامات، لا يجوز في قضيته، هو الله الذي لا إله إلا هو، فقال الأعرابي: الله أعلم حيث يجعل رسالاته)) (٢).

قد ثبت أن الإتيان بلام الجود مع النفي يفيد المبالغة في التوكيد، لأن قول الإمام المتمثل بـ (ما كنت لأعبد شيئاً لم أره) يعدّ أبلغ من (لم أعبد شيئاً لم أره) ففي التركيب نفي لهيأة العبودية المجردة من رؤية الله وتوكيدها، وكأن معنى هذه اللام في صيغتها التركيبية (ما كنت لأفعل) هو (( ما كنت مناسباً لفعله، ولا يليق بي ذلك )) (٣) فعند تقدير البصريين يكون معنى كلامه (عليه السلام) ما كنت مزيداً للفعل، أو قاصداً له (٤)، ولا شك في أن هذا المعنى أكثر مبالغة؛ لأن نفي القصد في الفعل أبلغ وأكد من نفي الفعل (٥).

فنفهم من كلام الإمام معنى التعجب؛ لأن الإمام قد عجب من سؤال الأعرابي المتمثل بـ (هل رأيت الله حين عبثته؟)، فقد جمع في جوابه هذا الإنكار الحاصل في (ما)، و التعجب الحاصل بلام الجود التي مفادها توكيد النفي والدهشة من سؤال

(١) يُنظَرُ : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢ : ٤٥٨.

(٢) لباب الآداب / ٣٤٧ .

(٣) شرح الرضي: ٢ / ٢٢٧.

(٤) يُنظَرُ : التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٢٤، والدر المصون : ٢ / ١٥٧، و شرح التسهيل، لناظر الجيش : ٨ / ٤١٧٥.

(٥) يُنظَرُ :معاني النحو: ١ / ٢٢٦.

الأعرابي هَذَا ، وإنّ الإخبار إذا خرجَ لمعنى التعجبِ أفادَ المبالغةَ أيضاً ، وهذا لعمري نهاية القصدِ.

## المبحث الأول: المبالغة في الحذف.

الحذف بابٌ كثيرٌ التداخل، لا يقدرُ عليه إلا من أُوتي نصيباً من البلاغة، والفصاحة، والبيان، وهو وسيلةٌ جماليةٌ للغة<sup>(١)</sup>، لذلك أفرد له ابنُ جنِّي باباً في خصائصه سماه (من شجاعة العريية)<sup>(٢)</sup>، وهو في بعضِ المواطنِ المسوغة لها يكونُ أبلغَ وأقوى من الذكرِ لما يكتنزه من دلالاتٍ سياقيةٍ تغني النصَّ تفخيماً، وتعظيماً أو تهويلاً مرةً، وتعميماً وإطلاقاً وقوةً مرةً أخرى وغيرها من الدلالات، والمغانم السياقية<sup>(٣)</sup>، فهو فنٌ واسعٌ عميقُ الغورِ يعبرُ به المتكلمُ عن سعةِ نطقه، وبلاغةِ معلوماته إلا أن البحث هنا سيقصرُ على ما وسمه النحويون والمفسرون من ب (المبالغة) أو ما اشتقَّ منها أو ما كان رافداً من روافدها، ولهذا سيلتزمُ البحثُ الآراءَ التي تقرُّ بوجودِ المبالغةِ في الحذف، ويبتعدُ عما يخالفُ ذلكَ خدمةً لتوظيفِ المصطلح، وعدمِ الخروجِ عن البحثِ.

وقد اتسمت لغتنا العربيةُ بسمَةِ الإيجازِ، والاختصارِ، فكانَ الحذفُ من أبرزِ ظواهرها إذ يعمدُ المتكلمُ إلى إسقاطِ بعضِ الجملِ أو الكلماتِ، لدليلِ سابقٍ عليهما، تيسيراً للنطقِ، والعربُ تميلُ إلى هذه الظاهرةِ نفوراً من الثقلِ و تخفيفاً للكلامِ<sup>(٤)</sup>، ولهذا عدَّ بعضُ العلماءِ الحذفَ في بعضِ المواضعِ أبلغَ من الذكرِ تبعاً للإيجازِ والاختصارِ في اللفظِ<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن أنه قد يُحمَلُ النصُّ سعةً وتمكناً

(١) يُنظَرُ: الكِتَابُ: ٢ / ٣٨.

(٢) يُنظَرُ: الخصائص: : ٢ / ٣٦٢.

(٣) يُنظَرُ: التبيان في تفسير القرآن، للطوسي: ٨ / ٤٠٩، ومجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: ٨ / ١٨٣، والبرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٣.

(٤) يُنظَرُ: الكِتَابُ: ١ / ٢٠٣، و الخصائص: ١ / ٢٨٨ و ٢ / ٣٦٢.

(٥) يُنظَرُ: شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤٦، سرُّ صناعة الإعراب: ٢ / ٦٤٩، وأمالِي ابنِ الشجري: ٢ / ١٢١، والإنصاف: ٢ / ٣٧٨، المسألة (٦٤).

معنويًا ربما لا نجدُه في الذِّكرِ ، وهذه السَّعةُ تدعو إلى المبالغة في الكثرة<sup>(١)</sup> وسنبيِّن ذلك في ضوء تحليل النصوص العربيَّة .

### الحذف في المعنى اللغوي :

الحذف كلمةٌ تشتملُ على معانٍ منها : القطعُ ، يقالُ : حذفْتُ الشيءَ من طَرَفِهِ ، أي : قطعتَه ، أو الرمي يُقالُ : حذفته بالعصا ، أي : رميته بها ، أو الضربُ ، أو الإسقاطُ يُقالُ : حذفْتُ الشيءَ ، أي : ضربته أو أسقطتُه<sup>(٢)</sup> ، فالمعنى الغالب هو الإسقاطُ .

### الحذف في المعنى الاصطلاحي .

الحذف نقيضُ الذِّكرِ ، فهو الإسقاطُ ، وهذا المعنى يتلاءمُ مع المعنى اللغوي فهو كما عرفه الرماني قائلًا : هو (( إسقاطُ كلمةٍ بخلفٍ مِنْهَا يقومُ مقامها ))<sup>(٣)</sup> ، أو هو تركُّ جزءٍ أو أجزاءٍ من الكلامِ لدليل<sup>(٤)</sup> . والحذفُ خلافُ الأصلِ وهو يقابلُ الزيادةَ ، والثنائيتانِ تعدَّانِ عدولًا عن النمطِ المعياري للجملةِ ، وظاهرةُ الحذفِ لا تقلُّ أهميةً عن الذِّكرِ ؛ لأنَّ التقديرَ والتصريحَ أمرانِ مرهونانِ بيدِ السياقِ والتركيبِ ، لأنَّ التقديرَ يزيدُ النصَّ قدرةً وقوَّةً وتمكَّنًا في ضوءِ تفسيرِ المحذوفِ وتحديده<sup>(٥)</sup> . إذا فالعدولُ عن الأصلِ إلى ظاهرةِ الحذفِ قد تكونُ أبْلَغَ وأبينَ وأفصحَ ؛ لأنها مجازٌ ، والمجازُ أبْلَغُ مِنَ الحقيقتِ<sup>(٦)</sup> وإلى هذا ذهب الباقلائي بقوله: ((والحذفُ أبْلَغُ مِنَ الذِّكرِ ؛ لأنَّ

(١) يُنظَرُ : شرح الرُّضِيِّ على الكافية: ١ / ٣٤٤ ، والبرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٧٦ .

(٢) يُنظَرُ : أساس البلاغة : ١١٨ (حذف) ، والمحيط في اللغة : ٣ / ٦٩ (حذف).

(٣) منازل الحروف : ٧٠ .

(٤) يُنظَرُ : الحدود في النحو : ٤٠ ، والبحر المحيط : ٣ / ٤٠٦ والبرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٣ .

(٥) يُنظَرُ : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٤ ، وأصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم: ٢٤٩ ، و ظاهرة الحذف والذكر، للدكتور فايز أحمد محمد الكومي: ٢٢٤ ، بحث بمجلة علوم اللغة، المجلد (١٣)،

لسنة ٢٠١٠ م ، العدد الثاني.

(٦) يُنظَرُ : تأويل مشكل القرآن: ٨٧ .

لأنَّ النفسَ تذهبُ كلَّ مذهبٍ في القصدِ مِنَ الْجَوَابِ))<sup>(١)</sup> ، فهو في هذا قد يبلغُ في القصدِ ما لا يبلغُه الذِّكْرُ.

### أَسْبَابُ الْحَذْفِ.

ليسَ الحَذْفُ تلاعبًا بالألفاظِ العَرَبِيَّةِ أو تركَّها، بل هو حاجةٌ يقتضيها المعنى بقوَّةٍ وقصدٍ، ولهذا عُدَّ من سُنَنِهَا ، إذ يقعُ في التركيبِ والإفرادِ، لغرضِ التَّخْفِيفِ و الاكتفاءِ<sup>(٢)</sup> قال سَيِّبَوِيهِ - على سبيلِ التمثيلِ - : ((حُذِفَ المستثنى منه وذلك قولك: ليسَ غيرُ، وليسَ إلَّا، كأنه قال: ليسَ إلَّا ذلكَ وليسَ غيرُ ذلكَ، ولكنهم حذفوا ذلكَ تخفيفًا واكتفاءً بعلمِ المخاطبِ وما يَعْنِي))<sup>(٣)</sup>، وكلُّ ذلكَ مدعاةٌ للمبالغةِ<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ الاكتفاءَ معنى من معاني المبالغةِ ؛ ولأنَّ الأصلَ في الكلامِ هو الذِّكْرُ ، وإنَّ الحَذْفَ عارضٌ له<sup>(٥)</sup> ، وبمخالفتِهِ للأصلِ أفادَ المبالغةَ أيضًا<sup>(٦)</sup> ؛ لأنَّ الحَذْفَ قد يحتملُ معاني أكثرَ وأبلغَ من الذِّكْرِ فقولك: ((واللهِ لئنُ زرتني، إذا حذفَتِ الجَوَابَ تصوَّرتُ له أنواعَ الجميلِ وضروبَه من الإحسانِ إليه والإنعامِ عليه. ولو قلت: واللهِ لئنُ زرتني لأعطيتك دينارًا، رمى بفكره نحو الدينار، ولم يجُل في خلده شيءٌ من الجميلِ سواه))<sup>(٧)</sup>، فقد يكونَ عدمُ الذِّكْرِ أبلغَ من الذِّكْرِ ؛ لأنَّه يبعثُ في النفسِ احتمالاتٍ أكثرَ تزيُّدٍ من سعةِ النَّصِّ زيادةً لا يمكنُ أنْ نفهمَها لو ذُكِرَ الجَوَابُ ، وهذا لعمري نهايةُ القصدِ في الكثرةِ والمبالغةِ ، فالحَذْفُ تغيُّيرٌ دلاليٌّ إذ يتطلَّبُ المحذوفُ منَّا نظرًا ثاقبًا في كلِّ تركيبٍ من أجلِ استجلائه بأقصى العباراتِ ، فهو حينئذٍ يرتبطُ بالعبارَةِ الَّتِي يَرُدُّ فِيهَا ، ويعتمدُ على فطنةِ القارئِ ودكائه<sup>(٨)</sup>، فلهذا عدَّهُ ابنُ جنى من

(١) إعجاز القرآن: ٢٦٢.

(٢) يُنظَرُ : الكِتَابُ: ١ / ٢٠٣ ، و الخصائص : ١ / ٢٨٨ ، و الصاحبى في فقه اللغة العَرَبِيَّةِ : ١٥٦ .

(٣) الكِتَابُ: ٢ / ٣٤٤ .

(٤) شرح الرضى : ١ / ٣٤٤ .

(٥) يُنظَرُ : شرح كتاب سَيِّبَوِيهِ، للرماني : ٢٧٤ .

(٦) يُنظَرُ : الخصائص : ١ / ٣٠١ ، إعجاز القرآن، للباقلاني : ٢٧٤ .

(٧) سر صناعة الاعراب : ٢ / ٢٩٣ .

(٨) يُنظَرُ : في تاريخ الأدب الجاهلي : ٢٨٩ ، ومدخل إلى علم النَّصِّ ومجال تطبيقه ، محمد الأخضر الصبيحي

الصبيحي : ٩٣ .

شجاعة العَرَبِيَّة<sup>(١)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنْ وَسَائِلِ الْقُوَّةِ فِي التَّعْبِيرِ ، وَالتَّمَامِ فِي الْبَيَانِ وَالْقَصْدِ ، يَقُولُ الْجِرْجَانِيُّ : (( فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرَكَ الذِّكْرِ ، أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ ، وَالصَّمْتُ عَنِ الْإِفَادَةِ ، أَزِيدَ لِلْإِفَادَةِ ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لَمْ تَبِينِ ))<sup>(٢)</sup> .

## أَنْمَاطُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْحَذْفِ .

الْحَذْفُ مِنَ الْخِصَائِصِ الْبَارِزَةِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ، وَمِنْ مَظَاهِرِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَذْفُ الْجُمْلَةِ أَوْ الْمَفْرَدِ أَوْ الْحَرْفِ أَوْ الْحَرَكَةِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فِي بِنَاءِ الْجُمْلَةِ قَدْ تَشَكَّلَ رِكَنًا مِنْ أَرْكَانِهَا؛ كَالْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَبْرِ أَوْ الْفَاعِلِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> ، وَسَنَقْتَصِرُ عَلَى أَنْوَاعٍ تَرْكِيبِيَّةٍ ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ مَفِيدَةً مَعْنَى الْمُبَالَغَةِ فِي مَتُونِ صِحَائِفِهِمْ ، وَمِنْهَا :

### أَوَّلًا: حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ وَالْقَسَمِ :

إِنَّ الْأَصْلَ فِي أُسْلُوبِ الشَّرْطِ أَوْ الْقَسَمِ أَنْ تُذَكَرَ جُمْلَةٌ جَوَابِيَهُمَا ، وَقَدْ يَحْذَفُ الْجَوَابُ ، لِقَصْدِ التَّخْفِيفِ وَالاكْتِفَاءِ ، فَيَكُونُ الْحَذْفُ حِينَئِذٍ أَبْلَغَ مِنَ الذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ يَذْهَبُ فِي تَقْدِيرِ الْجَوَابِ كُلِّ مَذْهَبٍ فَلَا يَقِفُ ذَهْنُهُ فِي تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، بَلْ يَتَجَاوَزُهُ إِلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَوْسَعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [سُورَةُ النَّوْرِ: مِنْ الْآيَةِ / ١٠] ، فَالشرط لا يستدعي جوابًا ؛ لِأَنَّ جَوَابَهُ مَتْرُوكٌ وَإِنَّ فَضْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَرَحْمَتَهُ ، وَكَوْنَهُ تَوَّابًا إِنَّمَا هِيَ حِصْنٌ ، وَكَهْفٌ قَدْ مَنَّ بِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ مَنْ أَحْسَنَ

(١) يُنظَرُ : الْخِصَائِصُ : ٢ / ٣٦٢ .

(٢) دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ : ١٤٦ .

(٣) يُنظَرُ : الْخِصَائِصُ : ٢ / ٣٦٢ .

(٤) يُنظَرُ : مَعْجَمُ مِصْطَلَحَاتِ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ وَالْعُرُوضِ وَالْقَافِيَةِ ، لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ إِبرَاهِيمِ عِبَادَةَ : ٨٥ .

منهم، ومن أساء<sup>(١)</sup> فالترك في هذه الآية أعظم وأبلغ من الذكر، قال الزمخشري: ((جواب (لولا) متروك، وتركه دالٌّ على أمرٍ عظيمٍ لا يُكْتَنه. وربُّ مسكوتٍ عنه أبلغ من منطوقٍ به))<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه يختزلُ دلالةَ التَّعْظِيمِ والتَّخْفِيمِ، والقصدُ من ذلك هو إكبارُ المعنى والمبالغةُ فيه.

### الضربُ الأوَّلُ: حذفُ جُمْلَةٍ جَوَابِ الشَّرْطِ.

إنَّ الأصلَ في جملةِ جَوَابِ الشَّرْطِ أَنْ تكونَ فعليةً<sup>(٣)</sup>، ولهذا وردَ حذفُها في الشَّرْطِ اتباعًا للأصلِ الموضوعِ له، وإنَّ من أكثرِ مظاهرِ الحذفِ ورودًا عند العربِ هو حذفُ الجَوَابِ، حتى قيل: هو أكثرُ أجزاءِ الجملةِ الشَّرْطيةِ تعرضًا للحذفِ<sup>(٤)</sup>، وقد اشترطَ النحويونَ لحذفِ جملةِ جَوَابِ الشَّرْطِ دليلًا سياقيًا، فلا حذفَ من غيرِ دليلٍ<sup>(٥)</sup>، ولهذا الضربِ استعمالاتٌ أبرزُها:

### الاستعمالُ الأوَّلُ: حذفُ جَوَابِ (إنَّ) الشَّرْطيةِ.

لا يقتصرُ الحذفُ على جَوَابِ (لو)، بل قد يتعداهُ إلى غيره من الأدوات ك(إنَّ) الشَّرْطيةِ، وقد شاعَ حذفُ جَوَابِها في كلامِ العربِ؛ لأنَّهم آثروا تخفيفَ جَوَابِها، لِدلالةِ ما قبلها عليها؛ ولكثرةِ حذفِها مع (لو) الامتناعيةِ، أُخرجتَا عن دائرةِ الشَّرْطيةِ إلى الموصولةِ، قال ابنُ عاشور: ((قال كثيرٌ من النُّحاةِ: إنَّ لَوَ وإنِ الشَّرْطيتينِ في مثلهِ مُجَرَّدَتانِ عَن مَعْنَى الشَّرْطِ لَا يُقْصَدُ بِهِمَا إِلَّا المُبَالَغَةُ، وَلَقَبُوهُمَا بِالْوَضِئِيَّتَيْنِ: أَي أَنَّهُمَا لِمُجَرَّدِ الوَصْلِ وَالرِّبْطِ فِي مَقَامِ التَّأْكِيدِ))<sup>(٦)</sup>.

(١) يُنْظَرُ: الكشاف: ٣ / ٢٢١، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية (دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير): ٦١.

(٢) الكشاف: ٣ / ٢٢١.

(٣) يُنْظَرُ: شرح ابن عقيل ٤ / ٣٢.

(٤) يُنْظَرُ: الإنصاف: ٢ / ٥١٧، المسألة (٨٧)، و شرح المفصل، لابن يعيش: ٥ / ١١٨، الجملة الشَّرْطية عند العرب، لأبي أوس إبراهيم الشمساني: ٣٤٠.

(٥) يُنْظَرُ: الإنصاف: ٢ / ٥١٧، المسألة (٨٧)، و شرح المفصل، لابن يعيش: ٥ / ١١٨، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٨٣، و البحر المحيط: ٥ / ٤٥١.

(٦) التحرير والتنوير: ٣ / ٣٠٦.

ومن ورود حذف جواب (إن) الشرطية في كلام إمامنا الباقر (عليه السلام) عندما سأله سورة بن كليب<sup>(١)</sup>، قائلًا: ((قُلْتُ لَهُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [سورة الزمر: من الآية ٦٠] ، قَالَ مَنْ قَالَ : إِنِّي إِمَامٌ وَلَيْسَ بِإِمَامٍ ، قَالَ قُلْتُ وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا ، قُلْتُ وَإِنْ كَانَ مِنْ وُلْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَام) ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ))<sup>(٢)</sup>.

حذف جواب الشرط من قوله: (وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا) ؛ لدلالة ما تقدّم عليه معني، وتقديره: (وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا فَوَجْهُهُ مَسْوَدٌ؛ ذلك لأنه لا إمام له أو وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا فهو كاذب) ، فالحذف في هذا أبلغ ؛ لأنه أغنى عن طول الجملة أولًا ، وأذهب بالنفس في تقدير المحذوف كلّ مذهبٍ ممكّن ، فمقام الحذف ساق السائل الكريم إلى التعجب والدهشة ممّن جعل نفسه إمامًا وليس بإمام ، فاكتفى بفعل الشرط لقوة الدلالة به ، قال الزركشي: (( إِنَّمَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ مَا لَمْ يَشْكَلْ بِهِ الْمَعْنَى لِقَوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَوْ يُقْصَدُ بِهِ تَعْدِيدُ أَشْيَاءَ فَيَكُونُ فِي تَعْدَادِهَا طُولٌ وَسَامَةٌ فَيَحْذَفُ وَيَكْتَفَى بِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَتَتْرُكُ النَّفْسُ تَجَوْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُكْتَفَى بِالْحَالِ عَنْ ذِكْرِهَا عَلَى الْحَالِ قَالَ: وَبِهَذَا الْقَصْدِ يُؤَثَّرُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التَّعَجُّبُ وَالتَّهْوِيلُ عَلَى النِّفَوسِ ))<sup>(٣)</sup>.

ثم أعاد الإمام تكرار الحذف في النص في قوله: (وَإِنْ كَانَ) تأكيدًا لقوله: (وَإِنْ كَانَ عَلَوِيًّا) ، إذ يحتملُ (( أَنْ يُرَادَ بَوْلِدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَلَدِهِ مِنْ صِلْبِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ ، وَالْعَلَوِيُّ أَعْمٌ مِنْهُ أَوْ مُبَايِنٌ لَهُ بِتَخْصِيصِهِ بَوْلِدٍ بِوَاسِطَةٍ ))<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة بن كليب الأسدي ، الكوفي ، من أصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام) ، وله من الروايات التي تدلّ على حسن عقيدته ، يُنظَرُ : اختيار معرفة الرجال ، للشيخ الطوسي : ٢ / ٦٧٤ ، ومعجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ٩ / ٣٣٧ .

(٢) الكافي ، للشيخ الكليني : ١ / ٣٧٢ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ٣ / ( ١٠٥ - ١٠٦ ) ، ويُنظَرُ : أمالي ابن الشجري : ٨٤ .

(٤) شرح أصول الكافي ، للمازندراني : ٦ / ٣٤٥ .

فالإمام لا يحذف من لا وصلة إليه، ودلالة عليه؛ لأنَّ فائدة الحذف تقريب معانيه إلى الأفهام، وهو ما يجعله أبلغ من الذكر في هذه المواضع .

### الاستعمال الثاني: حذف جملة جواب (لو) الشرطية .

قد يحذف جواب الشرط في مواضع يكون فيه التعظيم والتهويل مرتكزاً مهماً من مرتكزات المُبالغة<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى لا يتحقق عند ذكر جواب الشرط، قال الزركشي: ((وحذف الجواب يقع في مواقع التّفخيم والتّعظيم ويجوز حذفه لعلم المُخاطب وإنّما يُحذف لِقصد المُبالغة؛ لأنّ السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كلّ مذهب ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع))<sup>(٢)</sup>، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [سورة الأنعام من الآية ٢٧/٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُسِهِمْ﴾ [سورة السجدة: الآية/١٢]، فالتقدير في هاتين الآيتين هو ((الرأيت أمراً فظيماً))<sup>(٣)</sup> .

فالحذف في الجواب يجعل السامع لا يتصور مكروهاً واحداً؛ لأنّ الأمر أعظم وأهول مما يتصوره السامع؛ فإنّ حذف الجواب هو للدلالة: ((على أنّه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كلّ مذهبٍ ممكن، فلا يتصور مطلوباً، أو مكروهاً إلاّ يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عُين شيء اقتصر عليه، وربما خف أمره))<sup>(٤)</sup>، فالحذف في هاتين الآيتين يعدّ اختزالاً لكثير من التقديرات؛

(١) يُنظر: الكشاف: ٣ / ٢٢١، والبرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٣ .

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٨٣ .

(٣) الكشاف: ٣ / ٥١٧، والبحر المحيط: ٨ / ٤٣٤، والدر المصون: ٩ / ٨٥، ومغني اللبيب: ٢ / ٦٤٨، وقد استدل الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة بحشد من الآيات مع تقديرها، ينظر: كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢ / (٦٦١ - ٦٧٠).

(٤) الايضاح في علوم البلاغة: ١٧٩، و معاني النحو: ٤ / ١٢٤ .

لأنَّ حجمَ الشدائدِ والمحنِ على المجرمين والكافرين قد بلغ مبلغاً كبيراً في الشدةِ وهذا ما يُبهِتُ منه الواصفون ، ويضجُّ الضاجون<sup>(١)</sup>

ومن كلام الإمام الباقر في ضوءِ اكتفاءِ لو الامتناعيةِ بفعلِ الشَّرْطِ ما وردَ عن ابنه الصادق (عليهما السلام) أَنَّهُ قال: (( إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ<sup>(٢)</sup> كَانَ يَقُولُ : مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (عليه السلام) يَدْعُ خَلْفًا أَفْضَلَ مِنْهُ حَتَّى رَأَيْتُ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ (عليه السلام) ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْظُهُ فَوَعظَنِي ! فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ وَعَظَكَ ؟ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى بَعْضِ نَوَاحِي الْمَدِينَةِ فِي سَاعَةِ حَارَةٍ ، فَلَقَيْتَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ (عليه السلام) - وَكَانَ رَجُلًا بَادِنًا ثَقِيلًا - وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى غَلَامَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ، أَوْ مَوْلَيْنِ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : سُبْحَانَ اللَّهِ شَيْخٌ مِنْ أَشْيَاحِ قُرَيْشٍ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ! أَمَا إِنِّي لَأَعْظُنُّهُ. فَذَنُوتُ مِنْهُ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَرَدَّ عَلَيَّ بِنَهْرٍ وَهُوَ يَتَصَابُّ عَرَقًا. فَقُلْتُ : أَصَلَحَكَ اللَّهُ ، شَيْخٌ مِنْ أَشْيَاحِ قُرَيْشٍ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ، أَرَأَيْتَ لَوْ جَاءَ أَجْلُكَ وَ أَنْتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَا كُنْتَ تَصْنَعُ !؟ فَقَالَ : " لَوْ جَاءَنِي الْمَوْتُ وَ أَنَا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ جَاءَنِي وَ أَنَا فِي طَاعَةٍ مِنْ طَاعَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ، أَكْفُ بِهَا نَفْسِي وَ عِيَالِي عَنْكَ وَ عَنِ النَّاسِ ، وَ إِنَّمَا كُنْتُ أَخَافُ أَنْ لَوْ جَاءَنِي الْمَوْتُ وَ أَنَا عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ ، فَقُلْتُ : صَدَقْتَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، أَرَدْتُ أَنْ أَعْظَكَ فَوَعظْتَنِي ))<sup>(٣)</sup> .

اشترط ابن هشام لحذف جواب الشرط وقوع فعل الشرط ماضياً<sup>(٤)</sup> ، وهذا ما وجدناه في موعظة إمامنا الباقر لمحمد بن المنكدر ، فإن حذف جواب الشرط في

(١) يُنظَرُ : الإيضاح في علوم البلاغة : ١٧٩ .

(٢) محمد بن المنكدر هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ النَّبِيُّ ، وُلِدَ: سَنَةَ بَضْعٍ وَثَلَاثِينَ وَتُوفِيَ فِي سَنَةِ مِئَةِ وَثَلَاثِينَ هـ ، وَحَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ( صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ) ، وَعَنْ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَعَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ ( عَلَيْهِ السَّلَام ) ، وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ شَهِدَ مِيلَهُ وَمَحَبَّتَهُ لِأَهْلِ الْبَيْتِ ( عَلَيْهِمُ السَّلَام ) ، يُنظَرُ : سير أعلام النبلاء : ٥ / ( ٣٥٣ - ٣٥٤ ) ، و معجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي ( قدس الله سره ) : ١٨ / ٢٩٣ .

(٣) الكافي ، للشيخ الكليني : ٥ / ٧٣ .

(٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام : ٤٤٤

قوله: (لَوْ جَاءَنِي الْمَوْتُ وَ أَنَا عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ) يعدّ اكتفاء لكثير من التفسيرات؛ والتّخيم والتّعظيم يعد رافداً من روافد المبالغة كما يراه الزمخشري والسيوطي<sup>(١)</sup>؛ لأنّه جاء في مورد تعظيم الموت وتفخيمه في نفس السامع؛ فالسامع وهو -محمد بن المنكدر- كان يذهب في طلب الدنيا كلّ مذهب، فلو ذكر الجواب ما كان له وقع في نفس متلقيه.

ومن مجيء الحذف في هذه الأداة أيضاً، قوله في باب البعث: (( انْتَعَمُوا اللَّهَ وَ اسْتَعِينُوا عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِالْوَرَعِ وَ الاجْتِهَادِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ أَشَدَّ مَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ اغْتِبَاطًا مَا هُوَ عَلَيْهِ، لَوْ قَدْ صَارَ فِي حَدِّ الْآخِرَةِ وَ انْقَطَعَتِ الدُّنْيَا عَنْهُ، فَإِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ الْحَدِّ عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ اسْتَقْبَلَ النَّعِيمَ وَ الْكَرَامَةَ مِنَ اللَّهِ، وَ الْبُشْرَى بِالْجَنَّةِ وَ أَمِنَ مِمَّنْ كَانَ يَخَافُ، وَ أَيَقِنَنَّ أَنَّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ وَ أَنَّ مَنْ خَالَفَ دِينَهُ عَلَى بَاطِلٍ هَالِكٌ))<sup>(٢)</sup>.

حذف جواب (لو) من قوله: (لَوْ قَدْ صَارَ فِي حَدِّ الْآخِرَةِ)؛ لدلالة ما تقدّم عليه لفظاً، والتقدير: (لَوْ قَدْ صَارَ فِي حَدِّ الْآخِرَةِ فَإِنَّ أَشَدَّ مَا يَكُونُ أَحَدُكُمْ اغْتِبَاطًا). وإنّ سياق الشرط بالأداة (لو) - في كلامه - يعدّ من مواقع الشدة، والتخيم، والتحويل؛ لأنّه متصل بالآخرة، ومن ثمّ كان حذف الجواب أبْلغ من الذكر. وثمة مواضع كثيرة في كلامه حذف فيها جواب (لو) للقصد نفسه<sup>(٣)</sup>.

### الاستعمال الثالث: حذف جواب (إذا) الشرطية.

إنّ الحذف في جواب (إذا) الشرطية - في كثير من المواضع - يوسع من دائرة الشرط، ويزيده كمالاً في القصد، وقوّة في التوكيد، يشهد على ذلك قوله

(١) يُنظَرُ: الكشاف: ٣ / ٢٢١، و البرهان في تفسير القرآن: ٣ / ١٨٣.

(٢) المحاسن للبرقي: ١ / ١٧٧، و بحار الأنوار للمجلسي، ٦٨ / ١٨٣.

(٣) يُنظَرُ: الكافي للكليني: ٢ / ٥٢١، وكمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الصدوق: ١ / ٣٥٤، و ثواب الأعمال: ٦٥، وإعلام الوري بأعلام الهدى، للشيخ الطبرسي: ١ / ٥٠٧.

تعالى: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [سُورَةُ الزُّمَرِ: الْآيَةُ ٧٣] .  
 قِيلَ: إِنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ - فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ - مَحذُوفٌ (( وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْحَذْفِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ بَلَغَ فِي الْكَمَالِ إِلَى حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ نِكَرُهُ )) (١) وحتى تذهب النفس في تقدير المحذوفِ كلِّ مذهبٍ، وهذا لا يمكنُ أَنْ يَحِيطَ بِهِ أَيُّ وَصْفٍ مِنَ الْأَوْصَافِ (٢).  
 ومن دلائلِ الْمُبَالَغَةِ فِي حَذْفِ جَوَابِهَا فِي الشَّعْرِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣):

حَتَّىٰ إِذَا أَسْلَكُوهُ فِي قَتَائِدَةٍ      شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَاهُةَ الشُّرْدَا

فذهب النحويون إلى أَنَّ فِي جَوَابِ (إِذَا) أَقْوَالًا أْبْرَزَهَا: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (شَلُّوهُمُ شَلًّا)، وَأَرْجَحُهَا وَأَبْلَغُهَا وَأَوْلَاهَا هُوَ حَذْفُ جَوَابِهَا ؛ (٤) ((لأنَّ فِي حَذْفِ الْجَوَابِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَشَبْهِهِ ضَرْبًا مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَسْلَكُوهُمُ فِي قَتَائِدَةٍ، بَلَّغُوا أَمْلَهُمْ، وَأَدْرَكُوا مَا أَحْبَبُوا، وَنَحْوَ ذَلِكَ )) (٥) .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام) في باب صلاة الركعتين بعد صلاة الجمعة قوله: ((مَنْ اسْتَطَاعَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانِهِ رَكَعَتَيْنِ فَلْيُفْعَلْ وَ إِلَّا فَإِذَا رَجَعَ )) (٦) .

على الرغمِ مِنْ أَنَّ حَذْفَ الْجَوَابِ قَدْ وَرَدَ فِي كَلَامِهِ ، جَائِزًا غَيْرَ وَاجِبٍ ، فِي قَوْلِهِ : ( فَإِذَا رَجَعَ ) ، لِذَلِيلِ لَفْظِيٍّ سَابِقٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ( فَلْيُفْعَلْ ) ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ كَشَفَ النِّقَابَ عَنْ مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ شِدَّةُ ارْتِبَاطِ صَلَاةِ الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ - بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ - وَعَظَمَتِهَا فِي نَفْسِ الْمُصَلِّيِّ، مَعَ تَأْكِيدِ الْإِتْيَانِ بِهِمَا

(١) مفاتيح الغيب: ٢٧ / ٤٨٠ .

(٢) يُنظَرُ: الكشاف: ٤ / ١٥٠ و الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني: ٣ / ١٨٨ .

(٣) البيت لشاعره عبد مناف بن ربيع الجريي، يُنظَرُ: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٦، التمام في تفسير أشعار هذيل / ٥٢، و خزنة الأدب: ٧ / ٣٩ .

(٤) يُنظَرُ: معاني القرآن، للأخفش: ١ / ١٤٤، و شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٣ / ٣١٢، وأمالي ابن الشجري، ٢ / ١٢٢ .

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح: ٢ / ٦٣٠ .

(٦) الجعفریات: ١ / ٤٤ .

، فكان الحذف أبلغ في الحثِّ وأزجر في الطلبِ وما ذلك إلا لقصدِ المبالغة في الكمالِ، ولحثِ المخاطبِ على زيادةِ الاهتمامِ بالصلاة.

ومن كلامه أيضاً (عليه السلام) في مقامِ شفاعَةِ نبيِّنا الأكرمِ لشيعةِته ، إذ يقولُ : ((يُنَادِي مُنَادٍ مِنْ تَلْقَاءِ الْعَرْشِ: أَيْنَ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ؟ فَيَقُولُ النَّاسُ: قَدْ أَسْمَعْتَ فَسَمِّ بِاسْمِهِ، فَيُنَادِي: أَيْنَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأُمِّيُّ؟ فَيَتَقَدَّمُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) أَمَامَ النَّاسِ كُلِّهِمْ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى حَوْضِ طُوْلُهُ مَا بَيْنَ أَيْلَةٍ إِلَى صَنْعَاءَ فَيَقِفُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُنَادِي بِصَاحِبِكُمْ - عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ النَّاسِ فَيَقِفُ مَعَهُ، ثُمَّ يُؤَدِّنُ لِلنَّاسِ فَيَمْرُونَ، فَبَيْنَ وَارِدِ الْحَوْضِ يَوْمئِذٍ وَبَيْنَ مَصْرُوفٍ عَنْهُ، فَإِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) مَنْ يَصْرَفُ عَنْهُ مِنْ مُحِبِّينَا يَبْكِي، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ.. شِيعَةُ عَلِيٍّ، قَالَ: فَيَبْعُثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَيَقُولُ: مَا يُبْكِيكَ يَا مُحَمَّدٌ؟ فَيَقُولُ: أَبْكِي لِأَنَّا مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ أَرَاهُمْ قَدْ صُرِفُوا تَلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ وَمُنَعُوا وَرُودَ الْحَوْضِ، قَالَ: فَيَقُولُ لَهُ الْمَلَكُ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: قَدْ وَهَبْتُمْ لَكَ يَا مُحَمَّدٌ وَصَفَحْتَ لَهُمْ عَنْ دُنُوبِهِمْ، وَأَلْحَقْتُمْ بِكَ وَبِمَنْ كَانُوا يَقُولُونَ بِهِ - يَقُولُونَ بِعَلِيٍّ - وَجَعَلْنَاهُمْ فِي زِمْرَتِكَ فَأُورِدَهُمْ حَوْضَكَ. فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): فَمَنْ مِنْ بَاكِ يَوْمئِذٍ وَبَاكِيَةٍ يُنَادُونَ: يَا مُحَمَّدَاهُ إِذَا رَأَوْا ذَلِكَ، وَلَا يَبْقَى أَحَدٌ يَوْمئِذٍ يَتَوَلَّانَا وَيُحِبَّنَا وَيَتَبَرَّأَ مِنْ عَدُوِّنَا وَيُبْغِضُهُمْ إِلَّا كَانُوا فِي حِزْبِنَا وَمَعَنَا وَيَرِدُ حَوْضَنَا)) (١) .

حيث حُذِفَ جَوَابُ (إِذَا) مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا رَأَوْا ذَلِكَ) ؛ لدلالة ما تَقَدَّمَ عَلَيْهِ لَفْظًا ، والتقديرُ: (إِذَا رَأَوْا ذَلِكَ يُنَادُونَ: يَا مُحَمَّدَاهُ)، فجعلَ الإمامُ الحَذْفَ دليلاً على ضيقِ الكلامِ عن وصفِ ما يروْنَه ، وتركتِ النفوسُ حينئِذٍ تقدرُ ما شاءتَه ، ولكنها لا تبلغُ ذلكَ كُنْهَ ما في المشهدِ من حسراتِ ذلكَ اليومِ العظيمِ . فحذفَ الجوابِ المصاحبِ لـ(إِذَا) قَدْ وَرَدَ فِي سِيَاقِ التَّهْوِيلِ ، والتفخيمِ، والشدةِ أيضاً ، وكلُّ ذلكَ لقصدِ المبالغةِ ، وهو ما أقره الزركشي في برهانه (٢) .

(١) الأمامي ، للشيخ المفيد: ٢٩١ .

(٢) يُنظَرُ : البرهان في علوم القرآن: ١٨٣/٣ ، ومعاني النحو : ٤ / ١٢٦ .

## ثانيا: المبالغة في حذف أركان القسم .

يكثر الحذف في أسلوب القسم في مواضع معينة تبعاً لكثرة استعماله ،وتعدد أقسامه ، وأحرفه ، وأساليبه إذ يأتي صريحاً وغير صريح ، وفي الموضعين يرد فيه الحذف تخفيفاً ، وقصرًا للعبارة ، وسيعرض الباحث أهم الاستعمالات التي يقع فيها الحذف مبالغةً وهي :

### الاستعمال الأول: المبالغة في حذف جملة القسم .

لما كان القسم من الأساليب التي يكثر استعمالها في اللسان العربي بالغوا في تخفيفه ، فعمدوا إلى حذف جملة القسم إيثاراً للتخفيف عليهم، لهذا قال ابن يعيش: (( اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم مما يكثر استعماله، ويتكرر دوره، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة)) (١) ، نحو قولك : (بالله لأنجحن)، والمراد: أحلف بالله. وهنا حصل الحذف في جملة القسم ، وهو ما يُعظم في النفوس توطين فكرة التوكيد ، والمبالغة ، ومن مواضع الحذف في كلام الإمام الباقر ما ورد في شفاعته جدته السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) : إذ قال (عليه السلام) : ((والله يا جابر إنها ذلك اليوم لتلتقط شيعتها ومحببها كما يلتقط الطير الحب الجيد من الحب الرديء )) (٢) .

اختصت الواو بحذف فعل القسم معها تخفيفاً فلا يقال : (أقسم والله) ؛ وذلك لكثرة استعمالها في القسم ، وهي بهذا أفادت المبالغة ؛ لأنها غلبت الأصل وهو الباء من قبيل غلبة الفروع على الأصول (٣) ، فالواو أغنت عن نكر فعل القسم ، فالغرض من ذلك تقوية جواب القسم ، علماً أن جواب القسم جاء مؤكداً ب(إن) واللام ، وهذه كلها وسائل تزيد المعنى قوة وتمكناً ، وهو يناسب قوة وعظمة شفاعته

(١) يُنظرُ : شرح المفصل، لابن يعيش : ٥ / (٢٤٨ - ٢٤٩) .

(٢) بحار الأنوار، للمجلسي : ٨ / ٥٢ .

(٣) يُنظرُ : الخصائص : ١ / ٣٠١ ، و شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٠٠ .

تلك السيِّدة الطاهرة في ذلك اليوم ، وبهذا قد حشد الإمام وسائل التوكيد بالحرف تارةً ، وبالحذفِ أخرى ، وربطَ بين جملتين في ضوء القسم ، لإيصالِ الفكرة للمتلقِي ، (سواء أعارفًا كانَ أم شاكًّا أم منكرًا لمقامِ الزهراءِ)، وليبلغَ بها قصده وهو ما يعظمُ في النفوس فكرةَ المُبالغةِ، زيادة على أن في أسلوبِ القسمِ - الذي عرضه الإمامُ - سرعةَ استجابةٍ، وتقبلاً لموقفِ السيِّدة الطاهرةِ في عرصاتِ يومِ القيامةِ.

ومن تراكيبِ القسمِ الواردةِ في كلامه لفظةُ (أيم الله) ، إذ يقولُ في بابِ أحقيَّةِ الإمامةِ لهم وأنَّهم هم المتوسمونَ ، وبعدَ أن بيَّن كيفيةَ خلقِ أهلِ البيتِ وبيانِ منزلتهم من القرآنِ الكريمِ قال : ((وَلَوْلَا مَا عُرِفَ اللهُ، وَأَيْمُ اللهُ لَوْلَا وَصِيَّةُ سَبَقَتْ وَعَهْدٌ أَخَذَ عَلَيْنَا لَقُلْتُ قَوْلًا يُعْجَبُ مِنْهُ، أَوْ يُذْهِلُ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ ))<sup>(١)</sup>.

تحققَ القسمُ بجملتهِ الاسمِيَّةِ الصريحةِ المؤلفةِ من المبتدأ وهو (أيمُ) ، والخبرِ المحذوفِ وجوبًا تقديره (يميني أو قسمني) ، وجوزَ ابنُ عصفورٍ إعرابَ (أيمُ) خبرًا والمحذوفُ مبتدأً، والتقديرُ : (قسمني أيمُ الله)<sup>(٢)</sup> إلا أن مجيءَ الخبرِ محذوفًا أرجحُ وأولى؛ لصحَّةِ دخولِ (لام) التوكيدِ على (أيمُنُ)<sup>(٣)</sup>، و(أيمُ) كلمةٌ مُحَقَّقةٌ من (أيمُنُ)؛ قال الخليلُ : وهي ((حَرْفٌ وُضِعَ لِلْقَسَمِ، فَإِذَا لَقِيَتْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ سَقَطَتِ النُّونُ))<sup>(٤)</sup>. وهذا اللفظُ متعدّدٌ في لغاتِهِ ، ومختلفٌ في أصلِهِ<sup>(٥)</sup>، وإنَّ أصلَهُ عندَ البصريينَ مفردٌ وهو مشتقٌّ منَ اليُمنِ، أي: (البركةِ)، فيكون معنى (أيمُنُ الله): بركةُ اللهِ يميني أو قسمني

(١) بحار الأنوار : للمجلسي : ٢٥ / ٥ .

(٢) يُنظَرُ : المقرب: ٩١ ، ومغني اللبيب: ٣٧٤/١ .

(٣) يُنظَرُ : المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٠٨/٢ .

(٤) العين: ٣٨٧ / ٨ ، (يمن).

(٥) يُنظَرُ : العين: ٨ / (٣٨٧ - ٣٨٦) (يمن) و الكتاب: ٣ / (٥٠٢ - ٥٠٣) ، والأصولُ في النحو: ٤٣٤/١ .

شرح المفصل ، لابن يعيش: ١٧٨/٩ ، و همع الهوامع: ٢٣٨/٤ .

(١) . وأما عند الخليل والكوفيين فهو جمع لـ(يمين)، أي: يمينًا بعد يمين، فإنَّ (يمينُ الله) : هو ما أقسم به سبحانه (٢) .

وجملة جَوَابِ القَسَمِ هي: (لَقَلْتُ قَوْلًا يُعَجِّبُ مِنْهُ، أَوْ يُذْهِلُ مِنْهُ) التي وقعت مُصَدَّرَةً بـ(اللام) التوكيدية التي تعدُّ أكثرَ اللّاماتِ اقترانًا و تَصَرُّفًا في أسلوبه؛ لتدلنا على تحقيق معنى الجملة ، وإزالة الشكِّ الحاصل في نفس المخاطب (٣) وإنَّ أصلها أن تأتي في موضع الردِّ والإنكارِ ، قال الدكتور فاضل السامرائي: (( إنَّ الأصلَ في اللام، أن يوتي بها في مواطن الردِّ والإنكارِ وفي مواطنِ الجَوَابِ، أو ما ينزلُ منزلةَ ذلك )) (٤)، يَعُضُّدُ هذا كلامُ الإمامِ الباقرِ في جَوَابِهِ للقسمِ ، ولأهميّة هذا المعنى أتى الإمامُ بالقسمِ واللامِ توكيدًا لكلامه.

ويمكن لنا أن نقرأ المُبالغة في لفظه (أي الله) على مذهب الخليل والكوفيين وهذا ((واضح بأنَّ (يمينًا بعد يمين) هو أبْلَغُ في التوكيد؛ لأنَّهُ تَكَرَّرَ لليمين، هذا أولًا، وثانيًا أَنَّهُ قَسَمَ بما أقسم به سبحانه )) (٥) .

### الاستعمال الثاني : حذف المُقسم به :

كثيرًا ما تحذف جملة المُقسم به قبلَ (اللام وقد) ، نحو (لقد فعل ) فهي عند سيبويه على نية القسم ، إذ قال: ((لَقَدْ فَعَلَ...كَأَنَّهُ قَالَ وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلَ)) (٦)، وقد بيّن السيرافي هذا التقدير بقوله: ((لَقَدْ فَعَلَ جَوَابِ قَسَمٍ...تقديره: وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلَ)) (٧)، وقد

(١) يُنظَرُ: المقتضب: ٣٣٠/٢، والأصول في النحو: ٤٣٤/١.

(٢) يُنظَرُ : العين: ٨/(٣٨٦ - ٣٨٧) (الياء والنون والميم) ، والإنصاف: في مسائل الخلاف : ١/ (٤٠٤) - ٤٠٥ ( المسألة (٥٩).

(٣) يُنظَرُ: شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٧/٩.

(٤) معاني النحو : ١ / ٣٢١.

(٥) يُنظَرُ : تراكيب القسم والشَّرْط في كلام الإمامين الحسن والحسين (عليهما السّلام) : ٢١

(٦) الكتاب: ١١٧/٣.

(٧) شرح كتاب سيبويه: ١٦٠/١٠.

وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ما تُحذف جملة القسم إذا كان المُقسم عليه مسبوقةً بـ(لقد) <sup>(١)</sup> ، أما الرضي فقد نظر إلى عمق دلالة (لقد) ، فهو يرى أن هذا اللفظ إن لم يعم دليل على وجوده فهو توكيدٌ، وإن أُقيم دليل على وجوده فهو قسم <sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب الأستاذ كاظم فتحي الراوي من المحدثين إلى أن الواو المقترنة بـ (قد) هي التي تقرر القسم من عدمه، إذ قال: إن ((هذه اللام المقترنة بـ(قد) تكون أقرب من القسم إذا اقترنت بالواو، وأما إذا تجردت من الواو فربما كانت أقرب إلى التوكيد)) <sup>(٣)</sup> .  
التوكيد)) <sup>(٣)</sup> .

إن الرأي الأقرب إلى الدائقة اللغوية هو رأي الرضي ؛ لأنه الدليل و الفيصل في مسائل الحذف .

ومن مجيء القسم المحذوف بـ(لقد) في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) ما ورد في زيارة جدّه الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) قائلاً : ((يا أبا عبدالله لقد عظمت الرزية وجلت، وعظمت المصيبة بك علينا وعلى جميع أهل الإسلام، وجلت وعظمت مصيبتك في السماوات على جميع أهل السماوات)) <sup>(٤)</sup> وقال في موضع آخر: ((يا أبي أنت وأمي لقد عظمت مصابي بك فأسأل الله الذي أكرم مقامك وأكرمني بك أن يرزقني طلب تارك مع إمام منصور من أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله )) <sup>(٥)</sup> .

إن القسم محذوف في الجملتين ، وتقديرهما في الموضعين هو: (والله لقد عظمت الرزية) ، و (والله لقد عظمت مصابي بك ) ، ودلالة جملة جواب القسم فيهما هي الحال؛ لوقوع الفعل (عظمت) الماضي في الموضعين موضع الحال، وقد حسن

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٨٦٧/٢، شرح التسهيل، لناظر الجيش: ٣١٣٦/٦.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : ٧٢ / ٦ ، ومعاني النحو: ٥٥/٤.

(٣) أساليب القسم في اللغة العربية ، للأستاذ كاظم فتحي الراوي : ١٢٠ .

(٤) وهي الزيارة المعروفة بعاشوراء ، بحار الأنوار للمجلسي: ٩٨ / ٢٩٤ .

(٥) المصدر نفسه .

موضعه مع (قد) تأكيداً للعظمة، قال ابن يعيش: ((ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه (قد))<sup>(١)</sup>

وقد جيء بالماضي مع (قد) في موضع الحال للدلالة على القطع بوقوع المصيبة أو الرزية في قلب الإمام الباقر خاصة، وفي قلب كل مؤمن عامة، فلو قيل ما فائدة اقتران اللام ب(قد)، وهما في المعنى واحد، قيل إن اللام للتوكيد وللإشعار بالقسم وإن أكثر: ((ما يحذف المقسم به إذا كان المقسم عليه مسبوقاً بـ (لقد)))<sup>(٢)</sup> و(قد) للتحقيق ولتقريب الماضي بالحاضر فتجعل المصيبة كأنها حاضرة الآن في النفس. إن مجيء الحرفين في كلام الإمام قد وقع في مورد تعظيم وتفخيم، وشدة، وهذا كله يقتضي المبالغة في القصد<sup>(٣)</sup>.

فإن حذف القسم أدى إلى القول بالمبالغة تعظيماً وتفخيماً للحدث النازل في مصيبة قتل الإمام الحسين (عليه السلام).

### الاستعمال الثالث: حذف جملة جواب القسم.

تعد جملة الجواب الأساس الذي وضع القسم من أجلها، ولا بد للأساس من فائدة، إذ ((لا بد للقسم من جواب؛ لأنه به تقع الفائدة ويتم الكلام؛ ولأنه هو المحلوف عليه، ومحال نكز حلف بغير محلوف عليه))<sup>(٤)</sup>. وتتوغل جملة جواب القسم بين الخبرية (الاسمية) فمنه قوله تبارك وتعالى: ﴿فَو رَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾، [سورة الذاريات: من الآية/ ٢٣]. أو (الفعلية) ومنه قوله جل جلاله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [سورة الأنبياء: الآية/ ٥٧]، وتعد أكثر استعمالاً

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٦٨/٩.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٨٦٧ / ٢.

(٣) يُنظَرُ: المزيد من الجمل الواقعة في جواب قسم محذوف، الأمالي، للشيخ الصدوق: ٤١٨، وبحار الأنوار، للمجلسي: ٩١ / ٤٥.

(٤) اللامات، للزجاجي: ٨٥.

في اللسان العربي، وقد تقع طلبية للاستعطاف نحو قولنا: (حلفت بالله لأنجحن<sup>(١)</sup>)  
وقد يعدل بـ (لَتَفَعَلَنَّ، أو لَتَفَعَلَنَّ) إلى الأمر والغرض من ذلك المبالغة<sup>(٢)</sup>.

### المبالغة في حذف جملة جواب القسم.

قد سبق الذكر إلى أنه قد يعدل عن ذكر جملة الشرط إلى الحذف تفضيماً  
لِالأمر، وبذلك يكون الحذف أقوى وأبلغ من الذكر، وهذا ينطبق على جملة جواب  
القسم أيضاً<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أكده ابن جنى إذ قال: ((ذهب أصحابنا إلى أن حذف  
الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، وأنه لذلك ما حذف هذه  
الأجوبة، قالوا: ألا ترى أنك إذا قلت لغلامك: والله لئن قمت إليك، وسكتت عن  
الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك، فتمثلت  
في فكره أنواع العقوبات، فتكاثر عليه، وعظمت الحال في نفسه، ولم يدر أيها يتقي  
(٤) ))؛ فإن الذكر قد يقصر المعنى على وجه واحد، أما الحذف فيصرفه على كل  
وجه فيعم اللفظ<sup>(٥)</sup> ويكثر المعنى، ويبلغ في قصد المتكلم، فلو أظهرت الجواب  
وقلت: والله لئن قمت إليك لأقتلنك، رمى السامع بفكره نحو القتل، ولم يدر في  
خلده شيء من المكروه سواه فكان الحذف أبلغ في الزجر عما يُكره منه<sup>(٦)</sup> إلى هذا

(١) يُنظَرُ: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٢ / ٣٢٣، و المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١/٢٤٦.

(٢) يُنظَرُ: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٠٨.

(٣) يُنظَرُ: سر صناعة الاعراب: ٢ / ٦٤٩، و الإنصاف: ٢ : ٣٧٨، المسألة (٦٤)، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٥ / ١٢٠، ومعاني النحو: ١ / ٣٢١.

(٤) سر صناعة الاعراب: ٢ / ٢٩٣.

(٥) يُنظَرُ: التبيان في تفسير القرآن، للطوسي: ٨ / ٤٠٩، ومجمع البيان، للطبرسي: ٨ / ١٨٣.

(٦) يُنظَرُ: أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٢١، و الإنصاف: ٢ : ٣٧٨، المسألة (٦٤)، و مفاتيح الغيب: ١٢ / ٥٠٨.

ذهب أحد الباحثين من أن جوانب المُبالغة في القَسَم تكمن في ( كثرة ألفاظه ، و حذف جَوَابِهِ ، واشتماله على معنى آخر كالتعجب )<sup>(١)</sup> .

كذلك يحذف جوابُ القَسَم إذا كان معترضًا بين شيئين متلازمين و لم يكن له جَوَابٌ ، نحو: (أنت والله عاقل)<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ الاعتراض بالقَسَم كثيرًا ما يساغ في كلام العرب ، لتوكيده<sup>(٣)</sup> فهو وإن فصل في كلامهم لكنّه لم يجر مجرى الأجنبي لوضوحه وتبينه<sup>(٤)</sup> ، وهو إنما يجيء في النثر والشعر، ليدلَّ ((على فصاحة المتكلم المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه))<sup>(٥)</sup>، ومن مجيء القَسَم معترضًا بين المسند والمسند إليه في كلام إمامنا الباقر (عليه السلام)، ما رواه أبو خالد الكابلي<sup>(٦)</sup> أنه أتته سأل الباقر (عليه السلام) عن قوله تعالى: ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا ﴾ ، [ سورة التغابن : من الآية ٨ ] ، فقال (عليه السلام) : (( يا أبا خالدِ النُّورُ والله الأئمةُ من آلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله) إلى يوم القيامة، وهم والله نورُ الله الذي أنزل، وهم والله نورُ الله في السماواتِ وفي الأرضِ))<sup>(٧)</sup> .

اعترض القَسَم في ثلاثة مواضع بين المبتدأ وهو (النُّورُ) وموضعين مكررين تمثلا في ضمير الغيبة (هم)، أما الخبر فهو (الأئمةُ من آلِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وآله))، وكذلك ( نورُ الله ) ، وإنَّ القَسَمَ الصريح إذا اعترض كان أبلغ وأقوى موضعا ؛ لأنه يتضمن الاختصار ، والاقتصار ، وهذه كلها من روافد المُبالغة في المعنى .

(١) يُنظَرُ : المُبالغة والتكثير في العزبية ، نحوًا وصرافًا : ١٦١ .

(٢) يُنظَرُ : معاني القرآن للفراء : ٣٣٨ .

(٣) يُنظَرُ : المرتجل في شرح الجمل : ٢٠٤ .

(٤) يُنظَرُ : المسائل الحلييات : ١٤٣ .

(٥) الخصائص : ١ / ٣٤١ .

(٦) من أعلام القرن الثاني الهجري. ومن أصحاب الإمام السجاد و الذين رووا عن الإمام الباقر، حتى قال في حقه الإمام الصادق(عليه السلام): ((كان سعي دبن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو خالد الكابلي، من ثقات علي بن الحسين(عليهما السلام)) (( يُنظَرُ : الكافي ١ / ٦٧٢ ، ومعجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ١٥ / ١٣٤ .

(٧) الكافي ، للشيخ الكليني : ١ / ١٩٤ .



## المبحث الثاني: المبالغة في مسائل متفرقة.

ثمة تراكيب إذا اجتمعت عند العرب يفهم منها تقوية المعنى والمبالغة فيه،  
ومن أنواع هذه التراكيب هو :

### أولاً: المبالغة في الإخبار بالمصدر عن الذات.

جَوَزَ سَيِّبُوِيَهٗ مَجِيءَ الْخَبْرِ مَصْدَرًا صَرِيحًا يَقْصِدُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى سَبِيلِ السَّعَةِ  
فِي الْكَلَامِ ، (١) ، وَيَعُدُّ هَذَا الْإِخْبَارَ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ الْمُبَالَغَةِ (٢) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى  
: ﴿قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [سورة هود : من الآية /  
٤٦] ، أَي : كَأَنَّهُ تَحَوَّلَ إِلَى عَمَلٍ غَيْرِ صَالِحٍ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ كَمَا يَجْعَلُ الشَّيْءَ مَبَالَغَةً  
فِي ذِمَّةِ (٣) وَالنَّحْوِيِّونَ يَقْدِرُونَ رَأْيًا اِعْرَابِيًّا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مُضَافًا إِلَى  
المَصْدَرِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ (٤) كَأَنَّهُ قِيلَ : إِنَّهُ ذُو عَمَلٍ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ  
المُضَافِ ، وَإِنَّ أْبْلَغَ الرَّأْيِ وَأَوْجَهَهُ هُوَ أَنْ تَجْعَلَ الْعَمَلَ عَيْنَهُ خَبْرًا ((اتساعًا؛ لِكَثْرَةِ  
وَقُوعِ الْعَمَلِ غَيْرِ الصَّالِحِ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِمْ : مَا أَنْتَ إِلَّا نَوْمٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا أَكْلٌ وَشَرْبٌ)) (٥)  
، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي قِرَاءَةِ الْآيَةِ (٦) ، وَرَجَحْتُ قِرَاءَةَ الْمَصْدَرِ (عَمَلٌ) ، فَكَانَ الْقَوْلُ  
بِالْمُبَالَغَةِ كَلِمَةً فَصِلَ فِي التَّرْجِيحِ النُّحْوِيِّ.

ومن مجيء الخبر مصدرًا في كلام الإمام الباقر (عليه السلام) - في  
وصف الدنيا - قوله : ((إِنَّمَا الدُّنْيَا سُوقٌ مِنَ الْأَسْوَاقِ ، مِنْهَا خَرَجَ قَوْمٌ بِمَا يَنْفَعُهُمْ  
وَمِنْهَا خَرَجُوا بِمَا يَضُرُّهُمْ . وَكَمْ مِنْ قَوْمٍ قَدْ غَرَّتْهُمْ الدُّنْيَا بِمِثْلِ الَّذِي أَصْبَحْنَا فِيهِ ،  
حَتَّى أَتَاهُمُ الْمَوْتُ فَاسْتَوْعَبُوا فَخَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا مَلُومِينَ لِمَا لَمْ يَأْخُذُوا لِمَا أَحَبُّوا مِنْ

(١) الكتاب : ١ / ٣٣٧ .

(٢) الكشاف : ٢ / ٣٧٨ .

(٣) يُنْظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٤ / ٣٤٢ و الكشاف : ٢ / ٣٧٨ .

(٤) يُنْظَرُ : الكامل : ١ / ٢٢٨ ، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢ / ٢٢٧ ، وعلل النحو / ٣٦٢ ، والخصائص

: ١ / ٢٠٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ١ / ١٠٦ .

(٦) يُنْظَرُ : الحجة للقراء السبعة : ٤ / ٣٤٢ .

الْآخِرَةَ عُدَّةً، وَلَا مِمَّا كَرِهُوا جُنَّةً. فَسَمَ مَا جَمَعُوا مَنْ لَا يَحْمَدُهُمْ، وَصَارُوا إِلَى مَنْ لَا يَغْزُهُمْ . فَحَنُّ وَاللَّهِ مَحْقُوقُونَ أَنْ نَنْظُرَ إِلَى تِلْكَ الْأَعْمَالِ الَّتِي كُنَّا نَغْبِطُهُمْ بِهَا فَنُؤَافِقُهُمْ فِيهَا، وَنَنْظُرَ إِلَى تِلْكَ الْأَعْمَالِ الَّتِي كُنَّا نَتَخَوَّفُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا فَتَكْفَى عَنْهَا .<sup>(١)</sup> ((

أخبر الإمام الباقر (عليه السلام) عن الدنيا بأنها (سوق) للسعة في الكلام والدنيا لا تكون سوقاً ، إنما هي منفعة للرابحين ، ومضرة للخاسرين ، أي: أن الدنيا تحولت كلها إلى سوق، لكثرة تعامل الناس معها مبالغة في ذمها ؛ لأنها دار غرور لا دار خلود .

ومما وردَ في كلامه أيضاً- في باب الصلاة المفروضة - قوله (عليه السلام) : ((عَشْرُ رَكَعَاتٍ ، رَكَعَاتٍ مِنَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَاتٍ مِنَ العَصْرِ ، وَرَكَعَاتُ الصُّبْحِ ، وَرَكَعَاتُ المَغْرِبِ ، وَرَكَعَاتُ العِشَاءِ الْآخِرَةِ ، لَا يَجُوزُ الوَهْمُ فِيهِنَّ ، وَمَنْ وَهَمَ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ اسْتِقْبَالًا ، وَهِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي فَرَضَهَا اللهُ (عَزَّ وَجَلَّ) عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي الْقُرْآنِ وَفَوَّضَ إِلَى مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فَرَادَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) - فِي الصَّلَاةِ - سَبْعَ رَكَعَاتٍ ، وَهِيَ سُنَّةٌ ، لَيْسَ فِيهَا قِرَاءَةٌ إِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَهْلِيلٌ وَتَكْبِيرٌ وَدُعَاءٌ ، فَأَلَوْهُمْ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهِنَّ ، فَرَادَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ غَيْرِ الْمُسَافِرِ رَكَعَتَيْنِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، وَرَكَعَةً فِي المَغْرِبِ لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ))<sup>(٢)</sup> .

إنَّ الصلاة المفروضة في الركعتين الأخيرتين لا تكون تسبيحاً وتهليلاً وتكبيراً ودعاءً ، بل فيها من السجود والركوع ، وإتِّمَّ أنزلت الصلاة (تَسْبِيحٌ وَتَهْلِيلٌ وَتَكْبِيرٌ وَدُعَاءٌ) وجعلتها نفس الصلاة مبالغة في تعظيمها وإنَّ الإخبارَ في هذه المواضع أبلغ من أيِّ موضع ، لاحتماله الكثرة والعظمة والتقدير ، فكأنَّ الصلاة أصبحت

(١) الخصال ، للشيخ الصدوق : ١٠٤ .

(٢) الكافي، للشيخ الكليني : ٣ / ٢٧٣ .

كلها تسبيحاً وتهليلاً وتكبيراً ودعاءً، لكثرة ذلك منها<sup>(١)</sup> ونظير هذا- في الشعر- قول الخنساء<sup>(٢)</sup> :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ، حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ  
فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فكأنك أنزلت الناقة منزلة الإقبال والإدبار، وجعلتها نفسها مبالغة<sup>(٣)</sup>؛ لأن الإقبال والإدبار لا يمكن لهما أن يصيرا خبراً عن الناقة إلا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه، أي: (ذات إقبال، وذات إدبار)<sup>(٤)</sup>، والرأي بالمبالغة يعد أقوى في المعنى وأبلغ في القصد، وأوجز في اللفظ؛ لأن المبالغة هي الزيادة في القصد وإذا قصد المتكلم الزيادة وأخبر بالمصدر، كان ذلك مدعاة للقوة، و سبباً في الاتساع.

### ثانياً: المبالغة في الوصف.

الوصف بالأسماء يعد من الأساليب العربية التي أشار لها حشد من العلماء، وعدوها رافداً من روافد المبالغة، إذ منه ما يكون بالأسماء الجامدة ومنه ما يكون بالمصدر، وقد تمثل هذا الوصف بأضرب منها:

#### الضرب الأول: المبالغة في الوصف بالجوامد الواقعة صفةً.

قد يستعمل العربي ألقاباً في صفات المدح أو الذم ويراد بها المبالغة في ما يتضمنه لفظ الموصوف شريطة أن تضاف إلى اسم الجنس<sup>(٥)</sup>. وهذه الألفاظ متمثلة بـ (كلّ وحقّ وجدّ وأيّ)<sup>(٦)</sup>، للدلالة على المبالغة في الكمال، قال سيبويه:

(١) وثمة مواضع أخر -في كلامه- جاءت تخبر عن هذا التركيب، يُنظَر: تحف العقول: للحراني / ٢٩٥، و الكافي: ١/ ١٨٨، و بحار الأنوار: ٨٦ / ٢٧٩.

(٢) يُنظَر: ديوانها: ٧٢.

(٣) يُنظَر: الكتاب: ١ / ٣٣٧، و شرح المفصل، لابن يعيش: ١ / ٢٨٣.

(٤) يُنظَر: الخصائص: ٢ / ٢٠٥، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢ / ٧٥٦، والجملة العربية والمعنى: ١٨١.

(٥) يُنظَر: الكتاب: ٢ / ١٢، و شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢ / ٣٤٥.

(٦) يُنظَر: الكتاب: ٢ / (١٢-١٣)، و شرح المفصل، لابن يعيش: ٢ / ٢٣٤.

((ومن الصِّفَةِ: أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ، ومررتُ بالرجلِ كلِّ الرجلِ. فإن قلتَ: هذا عبدُ اللهِ كلُّ الرجلِ، أو هذا أخوكَ كلُّ الرجلِ، فليس في الحُسْنِ كالألفِ واللامِ؛ لأنَّك إنما أردتَ بهذا الكلامِ هذا الرجلَ المبالغَ في الكمالِ ... ومثلُ ذلكَ قولُك: هذا العالمُ حقُّ العالمِ وهذا العالمُ كلُّ العالمِ، إنما أرادَ أنه مستحقٌّ للمبالغةِ في العلمِ ، فإذا قالَ هذا العالمُ جُدُّ العالمِ ، فإنَّما يريدُ معنى هذا عالمٍ جدًّا، أي: هذا قد بلغَ الغايةَ في العلمِ)) (١) ، ومنه قولُ الحطيئة (٢) :

هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فاعلَمُوا لا يُفسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُونُ

فالمبالغة لا يمكن أن تقتصر على المعرفة ، بل تقع على النكرة أيضًا ، فلو قلنا: ((هذا كلُّ الرجلِ، لجاز ودلَّ على معنى المبالغة والكمال، والنكرة في المدح كالمعرفة يدلُّ على ذلكَ أنك تقول: مررتُ برجلٍ كلِّ رجلٍ، وجدَّ رجلٍ، وهذا عالمٌ حقُّ عالمٍ)) (٣) ، إلا أن في التعريفِ بـ(ال) معنى التَّعْظِيمِ ، وبهذا يكونُ أبلغَ من التَّكْثِيرِ ، فإنَّنا حينَ نقولُ: (هذا العالمُ كلُّ العالمِ)، فمرادُه العَظِيمُ والبليغُ الكاملُ في علمه (٤) ، علمه (٤) ، فقد مدحناه بأقصى المدح ؛ لأنه كانَ مستحقًّا لذلكَ ، فهنا تظهرُ فائدة الوَصفِ بـ (كلِّ) للدلالة ((على أن الموصوفَ قد قامَ مقامَ الجنسِ في كمالِ الرجوليَّة)) (٥) .

وقد أحسن الرضويُّ دراسة الأسماءِ الجامدة الواقعة صفةً ، إذ جعلها من الضربِ القياسيِّ عندَ العربِ ، قائلاً : ((فمن القياسيِّ: كلِّ، وجدَّ، وحقِّ، تابعة للجنسِ، مضافةً إلى مثلٍ متبوعِها لفظاً ومعنى، نحو: أنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ، وجدُّ الرجلِ، وحقُّ الرجلِ، هذا هو الأغلبُ الأحسنُ)) (١) ، وقد شبَّه الوَصفَ بهذه الألفاظِ الألفاظِ بالتوكيدِ اللفظيِّ ، ثمَّ قالَ : ((ومعنى (كلِّ الرجلِ): أنه اجتمعَ فيه من

(١) الكتاب : ٢ / (١٢ - ١٣) .

(٢) يُنظَرُ : ديوانه : ٨٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢ / (٣٤٥ - ٣٤٦)، و يُنظَرُ : شرح المفصل، لابن يعيش : ٢ / ٢٣٦ .

(٤) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش: ١٥٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢ / ٦٥١ .

(٥) شرح الكافية ، لابن فلاح اليميني ٢ / ٤٣٨ .

(٦) شرح الرضي: ٢ / ٢٩٢ .

خلال الخيرِ ما تفرَّقَ في جميعِ الرجالِ)) (١) ، وهذا لعمري نهايةُ القصدِ في تأكيدِ المدحِ ، أو هو المُبالغةُ في الكمالِ ، وما هذا إلا بلوغُ غايةِ المُتَكَلِّمِ (٢) .

ومن شواهدِ هذا التركيبِ في كلامِ الإمامِ الباقرِ، قوله في الحثِّ على التَّقَهُ في الدينِ : ((الكَمَالُ كُلُّ الْكَمَالِ التَّقَهُ فِي الدِّينِ ، وَالصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ ، وَتَقْدِيرُ المَعِيشَةِ )) (٣) .

لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الوَصْفَ بـ (كلّ) بِمَعْنَى: (المُبالغةُ في الكمالِ) ، فعندَ ذلكَ يكونُ تقديرُ كلامِ الإمامِ الباقرِ (عليه السَّلامُ) - في ضوءِ الجملةِ الخَبَرِيَّةِ - بمنزلةِ التَّوكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وكأَنَّ الإمامَ يقولُ : (الكمالُ الكمالُ الكمالُ التَّقَهُ في الدينِ) فهذا يعني أَنَّ (كلّ) أَغْنَتْ عَنِ اللَّفْظِ ، وزادتهُ حُسْنًا ، واختصارًا ، وهو ما يقصدُ بها التَّوكِيدُ وَالْمُبالغةُ، لَمَّا لَهَا من تأثيرٍ في نفسِ السَّامِعِ أو المتلقِي ، وَلَكِنَّ هذا التأثيرَ بطريقةِ الوَصْفِ بـ (كلّ) أبلغُ من غيره ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قولِهِ (الكَمَالُ كُلُّ الْكَمَالِ التَّقَهُ فِي الدِّينِ): أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ صِفَاتِ التَّقَهُ مَا تَفَرَّقَ فِي الرِّجَالِ جَمِيعِهِمْ ، وهذا تركيبٌ أُريدَ بِهِ أَقْصَى المدحِ ؛ لِأَنَّ مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ صِفَاتُ التَّقَهُ كُلِّهَا ، مع صِفَاتِ الصَّبْرِ وتقديرِ المعيشَةِ ، يكونُ عَظِيمًا وبلِيغًا وكاملاً في العلمِ ، وما هذا الضربُ الحاصلُ مِنَ الإمامِ إِلَّا لِإِرَادَةِ تعظيمِ المتعلمِ المُتَقَهِّهِ، وفيه الحثُّ الكاملُ على فريضةِ طلبِ العلمِ ، والمُبالغةُ في مدحِ حاملِهِ من المُتَقَهِّينَ الحاملينَ لشريعةِ رسولِ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

وقد يُرادُ بهذا التركيبِ المُبالغةُ في التَّعْجُبِ، وهذا ما وردَ في كتابِ المحاسنِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السَّلامُ) أَنَّهُ قَالَ : ((العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ للشَّاكِ فِي قَدْرَةِ اللَّهِ وَهُوَ يَرَى خَلْقَ اللَّهِ ، العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ للمُكذِبِ بالنَّشأةِ الأخرى وَهُوَ يَرَى النَّشأةَ الأُولَى ، العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ للمُصَدِّقِ بِدَارِ الخُلُودِ وَهُوَ يَعْمَلُ لِدارِ الغرورِ ،

(١) شرح الرضي: ٢ / ٢٩٢ .

(٢) يُنظَرُ : المصدر نفسه ، والبرهان في علوم القرآن : ٤ / ٣٢٥ ، والجملة الغريبة والمعنى : ١٨٣ .

(٣) بشار الانوار : ٧٨ / ١٧٢ ، وتحف العقول ، للحراني / ٢١٣ .

العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ للمُخْتَالِ الفُخُورِ ، الَّذِي خُلِقَ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ يَصِيرُ جِيفَةً ، وَهُوَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَلَا يَدْرِي كَيْفَ يُصْنَعُ بِهِ)) (١).

لَكَأَنَّ القَارِئَ أَوْ السَّامِعَ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ الوَصْفِيَّ الخَبْرِيَّ أَسْلُوبًا أَعْجَبَ مِنَ العَجَبِ ، بَلْ هُوَ نِهَائِيَّةُ العَجَبِ أَوْ أَقْصَاهُ ؛ لِأَنَّ العَجَبَ لَا يُوصَفُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الوَصْفُ بِهِ مَبَالِغَةً .

وَمَا إِرَادَةُ هَذَا التَّرْكِيبِ مِنَ الإِخْبَارِ إِلَّا لِقَصْدِ المَبَالِغَةِ فِي التَّعْجُبِ ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ اللَّفْظِيَّ يَشْهَدُ أَنَّ كُلَّ مَنْ شَكََّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) ، أَوْ مَنْ عَمِلَ عَكْسَ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ مِنْ تَكْذِيبِ دَارِ الخُلْدِ ، مَا هُوَ إِلَّا مُخْتَالٌ فُخُورٌ .

وَمِنَ اللَّافِتِ لِلنَّظَرِ أَنَّ الإِمَامَ أَعَادَ هَذَا الأَسْلُوبَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ( العَجَبُ كُلُّ العَجَبِ ) - فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ - تَأْكِيدًا فِي الثَّانِي ، وَتَعْجَبًا لِهَذِهِ الأَفْعَالِ فِي الثَّلَاثِ والرَّابِعِ ، فَكَأَنَّ التَّرْكِيبَ الخَبْرِيَّ بِ (كُلِّ) يَمْتَلِئُ رَدًّا صَرِيحًا بَلِيغًا لِأَسَالِيبِ الإِلْحَادِ كُلِّهَا ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِإِرَادَةِ المَبَالِغَةِ فِي القَصْدِ ، قَالَ الرِّضِيُّ : ((فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ مَعْنَى المَبَالِغَةِ المَذْكُورَةَ إِلَّا مَعَ التَّصْرِيحِ بِلَفْظِ (كُلِّ) )) (٢) .

إِنَّ التَّرْكِيبَ الخَبْرِيَّ المَتَحَصَّلَ بِلَفْظِ (كُلِّ) الجَامِدَةِ وَالوَاقِعَةِ صِفَةً فِي كَلَامِ الإِمَامِ قَدْ خَرَجَ مِنْ مَعْنَاهِ الأَصْلِيِّ ، وَهُوَ الإِخْبَارُ إِلَى المَعْنَى الفِرْعِي وَهُوَ الإِنْشَاءُ بِالمَدْحِ مَرَّةً ، وَبِالتَّعْجُبِ أُخْرَى ، وَهُوَ يَعدُّ خُرُوجًا عَنِ الأَصْلِ المَقْرَرِ لَهُ إِلَى الفِرْعِ ، وَمَا خُرُوجُ الفِرْعِ عَنِ أَصْلِهِ إِلَّا لِقَصْدِ المَبَالِغَةِ ، فَتَكْمُنُ رُوحُ المَبَالِغَةِ فِي الحَدِيثِ بِثَلَاثِ خِصَالٍ ، أُولَاهَا وَأَهْمُهَا : لَفْظُ (كُلِّ) الوَاقِعُ صِفَةً فِي كَلَامِهِ كَمَا أَشْرْنَا ، وَثَانِيهَا : العَدُولُ عَنِ الخَبْرِ إِلَى الإِنْشَاءِ (التَّعْجُبِ) ، وَثَالِثُهَا : تَكَرُّرُ اللَّفْظِ الَّذِي يَعدُّ ضَرْبًا مِنَ ضُرُوبِ المَبَالِغَةِ وَالشَّدَةِ فِي الوَقْعِ (٣) ، وَهَذَا كُلُّهُ نَاتِجٌ عَنِ زِيَادَةِ القَصْدِ .

(١) المحاسن ، للبرقي / ٢٤٢ ، وَيُنْتَظَرُ: بحار الأنوار، للمجلسي: ١٨٤ / ٧٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٤٠ .

(٣) يُنْتَظَرُ: الكشاف: ٥ / ٦٨٥ .

### ثانياً: المبالغة في الوصف بالمصدر عن الذات.

قد يُسأغ الوصف بالمصدر في مثل قولك: (أنت رجلٌ عدلٌ ، ورجلٌ صومٌ ) شريطة أن يلتزم المصدر التوحيداً أيًا كان المنعوتُ ، وللنحويين في توجيه المصدر ثلاثة آراء (١) :

الأول : أن يؤولَ بمشتقٍ ، نحو (أنت رجلٌ عدلٌ) ، أي: (عادِلٌ) ، وهو رأي الكوفيين .

الثاني: هو أن يقدرَ بمضافٍ ، نحو (أنت رجلٌ عدلٌ) ، أي: (ذو عدلٍ) ، وهو رأي البصريين .

الثالث : هو أن تجعلَ العينَ نفسَ المعنى ، قصدًا للمبالغة ، وهذا الرأي لا تأويلَ فيه ولا تقديرَ . وقد رجَّح هذا الرأي كثيرٌ من النحويين (٢) ، فعلى هذا الرأي يصبح الموصوفُ كأنه الحدثُ ، لكثرة حصوله منه ، قال ابنُ جنبي في خصائصه : (( من وصفَ بالمصدرِ ، فقالَ : هذا رجلٌ زورٌ ، وصومٌ ، ونحو ذلك ، فإنما سأغ ذلك ؛ لأنه أرادَ المبالغةَ ، وأن يجعله هو نفسه الحدثُ ، لكثرة ذلك منه )) (٣) ، وما كان هذا الوصفُ إلا لإرادة المبالغة والتكثير ، فعندما نقولُ : (هذا رجلٌ صدقٌ) ، فكأننا وصفناه بجميع الجنسِ مبالغةً في وصفه (٤) ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [سورة يوسف: من الآية / ١٨] ، قيل : (( كأنه نفسُ الكذبِ وعينه ، كما يقالُ للكذابِ : هو الكذبُ بعينه ، والزورُ بذاته )) (٥) وكان حقُّ المصدرِ ألا يُوصفَ به ، ولكنَّ العربَ ((فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة)) (٦) . إنَّ دلالةَ المبالغةِ في

(١) يُنظرُ : الكشف : ٢ / ٤٢٥ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٤٢٩ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٨٤ ، شرح الاشموني : ٢ / ٣٢٣ .

(٢) يُنظرُ : الخصائص : ٤ / ١٩٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٥ ، و شرح الاشموني : ٢ / ٣٢٣ .

(٣) الخصائص : ٤ / ١٩٢ .

(٤) يُنظرُ : الخصائص : ٤ / ١٩٢ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٢ / ٢٣٧ .

(٥) الكشف : ٢ / ٤٢٥ .

(٦) شرح الاشموني : ٢ / ٣٢٣ .

وصف الذات بالمصدر متحققة من كثرة دوام الموصوف، وثبوته في الحدث، فصار كأنه الحدث بعينه وحقيقته، وهذا ما أكدّه ابن جني في قوله: (( إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه ))<sup>(١)</sup>، فهذه المصادر كلها ما كان ليوصف بها لولا المبالغة؛ فكأن اللسان العربي جعل الموصوف بها لكثرة التحقّق والدوام كأنه هو بعينه<sup>(٢)</sup>. وبهذا فإننا لا نقول لمن يصوم يوماً واحداً (هو صوم) ، ولو كان المعنى على تقدير (هو صائم) أو (ذو صوم)<sup>(٣)</sup> فالوصف بالمصدر يعدّ من وسائل تمكين المعنى وتقويته والمبالغة فيه؛ لأنّه وصف للجنس بأجمعه .

ومن كلام الإمام الباقر (عليه السلام) في مجيء المصدر وصفاً، قوله: (( ما خلّت الدنيا - منذ خلق الله السماوات والأرض - من إمام عدلٍ إلى أن تقوم الساعة، حجة لله فيها على خلقه ))<sup>(٤)</sup>

نفى أبو جعفر الباقر (عليه السلام) خلق الأرض من الإمام في كل زمان ومكان، ثم وصف الإمام بالمصدر (عدل) في قوله: (إمام عدل) حتى وضعه موضع اسم الفاعل (عادِل)، ولكثرة قسطه وعدله أنزله منزلة العدل كما يقال: ((رجل عدلٌ وصومٌ وفطرٌ وزورٌ ورَضِيٌّ))<sup>(٥)</sup>، وقوله (عدل) أبلغ من تقدير (ذي عدل)، بل هو العدل بعينه مبالغة في الجنس، كأن الإمام الباقر في حديثه هذا قد قصد التنبية على تأكيد عدالة الإمام، وكثرة ممارسته له حتى صار هو العدل بعينه، وبهذا يدلنا الوصف بالمصدر على صيرورة الموصوف من ذلك العدل؛ لكثرة تعاطيه له كأنه هو، وهو معنى متوقع في الأئمة دون غيرهم .

(١) الخصائص : ٣ / ٢٦٢ .

(٢) يُنظَرُ : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢ / ٢٣٧ .

(٣) يُنظَرُ : معاني النحو : ٣ / ١٩٠ ، والجملة العربيّة والمعنى : ( ١٨١ - ١٨٢ ) .

(٤) علل الشرائع ، للشيخ الصدوق : ١ / ١٩٧ .

(٥) المفصل / ١٥٠ .

وهنا كان الوصف بالمصدر أكثر وقعاً ، وأبلغ حضوراً في كلامه (عليه السلام) حتى صار الإتيان به بمنزلة الإتيان بجميع الجنس مبالغة<sup>(١)</sup>.

### الضرب الثالث: المبالغة في الوصف في اشتقاق نعت الشيء من اسمه:

قد تأتي الصفة مشتقة من موصوفها ، وذلك من سنن العربية كقولهم :  
 وليل أليل، وأسد أسيد، وصديق صدوق، وظل ظليل، وداء دوي، وظلمة ظلماء<sup>(٢)</sup> ،  
 كل ذلك للمبالغة في الوصف ، وهذا ما صرح به سيبويه في سؤاله للخليل إذ  
 قال : ((وسألت الخليل عن قولهم : موت مائت ، وشغل شاغل ، وشعر شاعر ، فقال  
 : إنما يريدون المبالغة والإجادة))<sup>(٣)</sup> ، وعدّ الفارابي (ت ٣٥٠هـ) هذا اللفظ توكيداً  
 للمنوع ، إذ قال : (( كان ذلك في الجاهلية الجهلاء ، وهو توكيد للأول ، يُشتق له  
 من اسمه ما يُؤكّد به ، كما يُقال : وتدّ واتدّ ووجلّ وابلّ ))<sup>(٤)</sup> ، وأفرد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)  
 باباً وسمه بـ (( اشتقاق نعت الشيء من اسمه عند المبالغة فيه ))<sup>(٥)</sup> ، وتابع ابن  
 ابن منظور (ت ٧١١هـ)<sup>(٦)</sup> والزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)<sup>(٧)</sup> سيبويه في دلالة النعت  
 على المبالغة ، ومن أمثلة هذا الضرب في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ  
 آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا  
 لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا ظِلٌّ خَالِدِينَ ﴾ [سورة النساء : الآية / ٥٧] ، فالظليل

(١) وثمة مواضع لمجيء الوصف مصدراً في كلامه (عليه السلام) ، يُنظر : المحاسن للبرقي : ٢ / (٤٤٨ - ٤٤٩) ، و ١٧١ ، و ثواب الأعمال للشيخ الصدوق : ٨٨ ، و من لا يحضره الفقيه : ١ / ٢٥٣ ، مصباح المتجهد للشيخ الطوسي : ٧٧٥ .

(٢) يُنظر : الكتاب : ٣ / ٣٨٥ ، و فقه اللغة وسر العربية : ٢٦٤ ، و سنن العربية في الدلالة على المبالغة : ٤٥ .

(٣) الكتاب : ٣ / ٣٨٥ .

(٤) معجم ديوان الأدب : ٢ / (١٠ - ١١) .

(٥) فقه اللغة وسر العربية : ٢٦٤ (باب فعلاء) .

(٦) يُنظر : لسان العرب : ١٠ / ١٩٣ (صدق) .

(٧) يُنظر : تاج العروس : ٢٨ / ٣٩١ (خبل) .

صفة مشتقة من لفظ الظلّ نفسه للتأكيد والمبالغة في النعت<sup>(١)</sup>، ومن ورود هذا الضرب في كلام إمامنا الباقر (عليه السلام)، في ذمّ الفحش، قوله: ((إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ))<sup>(٢)</sup>، تنوعت وسائل المبالغة في النصّ الباقرّي المقدس، إذ استهله بالحرف المشبه (إِنَّ) للتوكيد في ذمّ الفحش، ثمّ زاد في ضوء اشتقاق الصفة (الْمُتَفَحِّشَ)، من لفظ الموصوف (الفاحش)، وهذه الزيادة في التوكيد مفادها المبالغة و الجودة في الإخبار.

ومن مجيء هذا الضرب التركيبي في كلامه أيضًا، قوله لجابر الجعفيّ: ((يَا جَابِرُ حَدِيثُنَا صَعْبٌ مُسْتَضْعَبٌ، أَمْرُدٌ<sup>(٣)</sup> ذَكْوَارٌ<sup>(٤)</sup> وَعَزْرٌ<sup>(٥)</sup> أَجْرُدٌ<sup>(٦)</sup> لَا يَحْتَمِلُهُ

(١) يُنْظَرُ : الكشاف : ١ / ٥٥٥، وتفسير الرازي : ١٠ / ١٠٨، والبحر المحيط : ٣ / ٦٨١ .

(٢) شرح أصول الكافي للمازندراني : ٩ / ٢٨٧ .

(٣) الأمرُدُ : في كلام العرب لفظ يطلق على الذي خداه ألسان، لا شعر فيهما، وهي دلالة على شدة ملمس الملمس والنقاء، ويقال : شجرة مرداء التي تسقط أوراقها، ويقال : قصرٌ ممرّدٌ، أي : شديد الملمس، ومنه أيضًا الماردُ : العاتيّ الشديد، والمتمرّدُ، الشارّدُ الشديد، ويقال للجلب : متمرّدٌ، لشدته صلابته، يُنْظَرُ : العين : ٩ / ٦٦١ (دام)، ولزاهر في معاني كلمات الناس : ١ / ١٥٥، و النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤ / ٣١٥ (باب مرد)، وتاج العروس : ٩، ١٦٧ (باب مرد).

و((الأمرد من الحديث كناية عن التمام المحض والصعب العويص المعتاص المتشرد معناه على الأذهان الضيقة القاصرة، والمتباذخ المتمرد مغزاه على الفطن الكليّة الخامدة))، اختيار معرفة الرجال، للشيخ الطوسي : ٢ / ٤٣٩.

(٤) و" ذكوار " على زنة فعوال بزيادة حرفي الواو والألف من الذكارة، أو الذكر بالكسر، ومعناه الصيت والشرف، ومن المجاز يقال : (له ذكر في الناس، أي: صيِّتٌ وشرفٌ)، يُنْظَرُ : أساس البلاغة، ٢٠٥، باب (زفر)، و((المُدكَّرُ، من السيف: ذو الماء، و من الأيام: الشديد الصعْبُ))، والقاموس: ٣٩٧ (فصل الرءاء)، فهذه الصفة لاتخلو من الشرف، والصيت والصعوبة، والشدة.

(٥) بفتح الواو وتسكين العين والوعر بتسكين العين وفتح الفاء : المكان الصلب، ينظر : العين : ٢ / ٢٤١، ويقال طريق وعر : وجبل وعر، أي : غليظ و شديد يصعب الصُّعوْدُ إليه من شدة غلاظته، و وخشونته ويقال: أمر وعر، أي: صعبٌ غير سهل، ويقال كذلك : تَوَعَّرَ في الكلام: بَقِيَ مُتَحِيرًا، يُنْظَرُ : المحيط في اللغة : ١ / ١٢٠ (علو)، ومقاييس اللغة : ٦ / ١٢٥، (وعر)، وأساس البلاغة : ١ / ٦١٠ (وعر)، ولسان العرب : ٥ / ٢٨٥ (فصل الواو)، وهنا يقصد الإمام أنّ الحديث صعبٌ، شديدٌ، متحيرٌ عسيرٌ النيل، يُنْظَرُ : اختيار معرفة الرجال، للشيخ الطوسي : ٢ / ٤٤١.

(٦) والأجرُدُ : الأملس، وقيل : الأجرُدُ من الدوابِّ والخيل: هو ما كان شعره قصيرًا، و جلده قويًا، يُنْظَرُ : الإبانة في العربيّة : ٣ / ١٣٢ (حرف الرءاء)، و الفائق في غريب الحديث والأثر : ٣ / ٢١١، (حرف القاف)

يَحْتَمِلُهُ وَ اللهُ إِلَّا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ مُؤْمِنٌ مُمْتَحَنٌ، فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ يَا جَابِرُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِنَا فَلَانَ لَهُ قَلْبُكَ فَأَحْمَدِ اللهَ، وَ إِنِ أَنْكَرْتَهُ فَرُدُّوهُ إِلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَ لَا تَقُلْ كَيْفَ جَاءَ هَذَا! وَ كَيْفَ كَانَ وَ كَيْفَ هُوَ! فَإِنَّ هَذَا وَ اللهُ الشِّرْكَ بِاللهِ (العظيم)) (١). جاء الإمام بالنعتِ مشتقًا، وهو (مستصعب) لزيادةِ القوَّةِ و الشدَّةِ والمُبالغةِ في الوصفِ ، ووجهُ المُبالغةِ متأتيةٌ من أمرين :

أحدهما : هو اشتقاقه من الخبرِ الموصوف وهو (صعب) ، والشئ إذا اشتق من الشئ بولغ فيه .

والآخر : زيادة السين والتاء في صيغة (مُستصعب) ؛ لأنَّ قولنا : استصعب أبلغ من صعب (٢). وفي ذلك كمالُ القصدِ في الشدَّةِ و القوَّةِ، وكأنَّ تقديرَ الكلامِ : (حَدِيثُنَا صَعْبٌ كُلُّ الصَّعُوبَةِ) ، لا يمكنُ لأيِّ شخصٍ أَنْ يبلغَ فهمَ نصوصه؛ لأنَّ فيه من الشرافةِ والقُداسةِ والكلماتِ الفاضلةِ والعلومِ الغيبيةِ ، والأسرارِ البلاغيةِ ، والاحكامِ الشرعيةِ ، ما يعجزُ عنه الكثيرُ الكثيرُ ، فهو ثقيلٌ كُلُّ الثقلِ إِلَّا على هؤلاءِ الثلاثةِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ الإمامُ ، فجاءَ التَّركيبُ الزائدُ بالفضلةِ للمبالغةِ . ولم يكتفِ الإمامُ بموضعي المُبالغةِ في الوصفِ بالمصدرِ وزيادةِ السينِ والتاءِ ، بل وصفَ الخبرَ (صَعْبٌ) بالمصادرِ (أَمْرُدٌ وَ ذَكَوَارٌ وَ وَعَزٌّ وَ أَجْرُدٌ ) ، وهَذِهِ المصادرُ كُلُّهَا تدلُّ على قوَّةٍ وشدَّةٍ حديثِ الأئمةِ أيضًا ؛لأنَّها صفاتٌ مرادفةٌ للخبرِ، وكانَّ الإمامَ قد جمعَ الوصفَ بها لزيادةِ القصدِ والتَّوكيدِ وتحقُّقِ المعنى المنشودِ. فتوالتِ النعوتُ في كلامه ، لتدلَّ على أنَّ حديثهم صعبٌ بكمالِ الصعوبةِ ، شديدٌ ، متحيزٌ فيه ؛ لأنَّهم عدلُ القرآنِ ، وصفوهُ الرحمنِ ، و بابُ علمه ، ومعدنُ حكمه ، فلا يبلغُ قصدَهم إِلَّا من خاضَ العلمَ خوضًا .

ويقالُ قلبُ أجرد ، أي: ما كانَ على أصلِ الفطرةِ، لَيْسَ فِيهِ غَشٌّ وَلَا غَلٌّ ، يزهر فيه نورُ الإيمانِ ، يُنظَرُ : النهاية في غريب الحديث والأثر : ١ / ٢٥٦ ، (جرد) ، وهذا المعنى هو المحتمل في كلامه (عليه السلام) لأنَّه حديثٌ زاهرٌ كاملٌ لانقاصِ فيه ولا غلَّ .

(١) اختيار معرفة الرجال ، للشيخ الطوسي : ٢ / ٤٣٩ .

(٢) يُنظَرُ : الكشاف : ٢ / ٤٦٥ ، والدر المصون : ٦ / ٥٣٧ .

### ثَالِثًا: المُبالغة في عَطْفِ أَحَدِ المُتَرَادِفِينَ عَلَى الآخَرِ.

إنَّ الأَصْلَ في عَطْفِ النَسِقِ هو المِغَايِرَةُ ، نحو: (هذا محمدٌ وعليٌّ) ؛ لتحقيقِ الفائدةِ أو الغرضِ من هذا الأسلوبِ ، لكنَّ العربَ قد تعطفُ الشيءَ على مرادفِهِ ، نحو: (هذا زيغٌ وضلالٌ)، و(هذا ظلمٌ وافتراءٌ)، وهو خلافُ الأَصْلِ وقد جوزهُ النحويون<sup>(١)</sup>؛ لوروده في القرآنِ الكريمِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة يوسف: من الآية ٨٦] ، و قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [سورة البقرة: من الآية ١٥٧] ، وقد حَسُنَ العطفُ في هذا الضربِ التركيبيِّ ، لاختلافِ اللَّفْظِينَ ، وهذا كُلُّهُ مدعاةٌ لتوكيدِ المَعْنَى والمُبالغةِ فيه<sup>(٢)</sup> .

وقد أطلقَ ابنُ الأثيرِ على هذا العطفِ الجمعيِّ دلالةَ الشِّدَّةِ بقوله : ((فإنَّ البَثَّ والحزنَ بمَعْنَى واحدٍ ، وإنَّما كرره ههنا لِشِدَّةِ الخُطْبِ النازلِ به ، وتكاثرِ سهامِهِ النافذةِ في قلبِهِ))<sup>(٣)</sup> ، فيما عدَّ الأستاذُ عباسُ حسنٌ من المحدثينَ هذا العطفَ من روافدِ تقويةِ المَعْنَى للمعطوفِ عليه<sup>(٤)</sup> ، فالشِّدَّةُ والتَّقْوِيَةُ وسيلتانِ من وسائلِ المُبالغةِ في الحكمِ ؛ لأنَّ العربيَّ إذا أرادَ أنْ يجمعَ بينَ لفظينِ مختلفينِ ، والمَعْنَى مشتركٌ ، لزمَ عليه تحقيقُ المَعْنَى وتشدُّيدُهُ ، وتقويتهُ في نفسِ السَّامِعِ ، وهذا مَعْنَى المُبالغةِ ، إذ لا مَعْنَى للعطفِ من غيرِ فائدةٍ ، وقصدٍ ، فلا نقولُ: (هذا برٌّ وحنطةٌ)<sup>(٥)</sup> .

وممَّا وردَ في كلامِ الإمامِ الباقِرِ (عليه السَّلامُ) في الجمعِ بينَ المترادفينِ في ضوءِ الإخبارِ عن حفيدهِ صاحبِ الزَّمانِ (عَجَّلَ اللهُ فرجَهُ الشريفَ) ، ما رواه أبو

(١) يُنظَرُ : الكتاب : ١ / ٣٩٩ ، و الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٩٩ ، و مغني اللبيب : ٢ / ٣٥٧ وشرح التصريح: ٢ / ١٥٨ ، وحاشية الصبان: ٣ / ١٣٥ ، والنحو الوافي : ٣ / ٦٦٠ .

(٢) يُنظَرُ : الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٩٩ ، و مغني اللبيب : ٢ / ٣٥٧ ، و الجملة العربيَّة والمعنى : ١٩٠ ، والترتيب في القرآن الكريم، رفاه عزيز العارضي: ١٥٠ .

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٣ / ٣٠ .

(٤) يُنظَرُ : والنحو الوافي : ٣ / ٦٦٠ .

(٥) يُنظَرُ : بدائع الفرائد : ١ / ٣٣٠ ، و معاني النحو : ٣ / ٢٣٠ .

حمزة الشمالي أنه قال: ((كنت عند أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) ذات يوم، فلما تفرق من كان عنده، قال لي: يا أبا حمزة، من المختوم الذي لا تبديل له عند الله قيام قائماً، فمن شك فيما أقول لقي الله (سبحانه)، وهو به كافر وله جاحد، ثم قال: بأبي وأمي المسمى باسمي، والمكنى بكُنيتي، السابع من بعدي، بأبي من يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً))<sup>(١)</sup>.

إن: ((القسط معناه: العدل))<sup>(٢)</sup>، وإن بينهما عموماً وخصوصاً إلا أن القسط يكون في الظاهر، قال أبو هلال العسكري إن: ((القسط هو العدل البين الظاهر ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً؛ لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا قلنا إن القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه، وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط))<sup>(٣)</sup>، ووفق ما قرره علماء اللغة فإن الجمع بين اللفظين جاء؛ ليعزز لنا مكانة العدل الإلهي المتمثل بالإمام محمد المهدي (عجل الله فرجه الشريف)، ولكي لا يبقى شك في عدالته فهو من يستطيع أن يبسط ما كان ظاهراً للعدل أو مضمراً، وهذا كله للمبالغة في الحكم.

أما الجور فهو الظلم، قال الخليل: ((وقوم جارة وجورة؛ أي: ظلمة))<sup>(٤)</sup> وإن بينهما عموماً وخصوصاً، فالجور يكون في الحكم من الحاكم، أما الظلم فهو عام يكون في الحاكم الجائر أو في غيره<sup>(٥)</sup>، فالجمع بينهما، لتقوية معنى المعطوف عليه - وهو الظلم -، إذ لا يقتصر على ظلم السلطان الجائر، بل يزيد عليه من ظلم الناس بعضها بعضاً؛ لأن أصل الظلم هو الجور، وما نفهمه من عطف المترادفين هو المبالغة والتكثير في الظلم.

(١) كتاب الغيبة، للنعماني: ١ / (٨٦ - ٨٧).

(٢) تهذيب اللغة: ٧ / ٥٤، (خفض).

(٣) معجم الفروق اللغوية: ١ / ٢٣٤.

(٤) العين: ٦ / ١٧٦، (جور).

(٥) يُنظَرُ : معجم الفروق اللغوية: ١٧٢.

وما يعزُّزُ كلامه أيضًا جمعه بين اللفظتين نفسيهما ، وفي حقِّ حفيده المنتظر أيضًا إذ يقول : ((يَمْلِكُ الْقَائِمُ ثَلَاثِمِائَةَ سَنَةٍ ، وَيَزْدَادُ تِسْعًا كَمَا لَبِثَ أَهْلُ الْكَهْفِ فِي كَهْفِهِمْ ، يَمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطًا كَمَا مَلَأَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا، فَيَفْتَحُ اللَّهُ لَهُ شَرْقَ الْأَرْضِ وَغَرْبَهَا، وَيَقْتُلُ النَّاسَ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا دَيْنُ مُحَمَّدٍ، وَيَسِيرُ بِسِيرَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، وَ يَدْعُو الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ فَيَجِيبَانَهُ، وَتَطْوِي لَهُ الْأَرْضَ، وَيُوحَى إِلَيْهِ فَيَعْمَلُ بِالْوَحْيِ بِأَمْرِ اللَّهِ ))<sup>(١)</sup> . وما هذا التكرار والتقابل الحاصل من الإمام إلا للتأكيد على قضية حتمية حاصلة لا محال ، لكي لا يقع الريب والشك في نفس السامع .

ومن العطف كذلك ما ورد من كلامه - في حديث الخيط-<sup>(٢)</sup> الذي رواه جابر الجعفي ضد من يلعن جدّه أمير المؤمنين عليًا ، فدعا عليهم قائلا : (( لَا رَحْمَةَ لِلَّهِ ... ثُمَّ قَالَ: سَحَقًا سَحَقًا وَبُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ . وَاللَّهِ لَوْلَا مَخَافَةُ مُخَالَفَةِ وَالِدِي - لَزِدْتُ فِي التَّحْرِيكِ وَ أَهْلَكْتُهُمْ أَجْمَعِينَ ))<sup>(٣)</sup>

قال الفراء: ((بُعْدًا وَسَحَقًا، وَبُعْدًا وَالسُّحُقُ وَاحِدٌ))<sup>(٤)</sup>، وهما لفظتان تستعملان للدعاء<sup>(٥)</sup>، وتعدان من المصادر الموضوعية موضع أفعالها ،لقريظة معنوية<sup>(٦)</sup> فإن (بُعْدًا) بمنزلة اللعن على وجه الإهانة والاستخفاف للظالمين .

وهنا أستحسن ذكرها في كلام الإمام ؛ لأنها تدلُّ على نزول العذاب وتحقيقه بهم ، ومعناها أيضًا: البعد البعيد ، أي : الهلاك كلُّ الهلاك ، وعدم العودة<sup>(٧)</sup>، فإنَّ

(١) بحار الأنوار : ٥٢ / ٣٩٠ .

(٢) وهو حديث باقري ، له وقع شديد وهول عظيم ، في هلاك الظالمين جاء بأمر من أبيه السجاد (عليهما السلام) ، بعد مناشدة المؤمنين الصابرين ، ونفاد صبرهم من جور الجائرين من بني أمية ؛ لأنهم كانوا يلعنون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب على منابريهم ، لذلك جاء أمر الإمام السجاد لابنه الباقر (عليهما السلام) بتحريك ذلك الخيط رويدًا رويدًا ، لينزل بهم أقصى الهلاك ، يُنظَرُ : المناقب ، لابن شهرآشوب : ٣ / (٣١٧-٣١٨) .

(٣) يُنظَرُ : المناقب ، لابن شهرآشوب : ٣ / ٣١٧ ، و بحار الأنوار : ٤٦ / ٢٧٧ .

(٤) معاني القرآن : ١ / ٣٧ .

(٥) البدع في علم العربيّة : ١ / ١٢٧ .

(٦) يُنظَرُ : ارتشاف الضرب : ١ / ١٣٦٠ .

(٧) يُنظَرُ : بيان المعاني : ٣ / ١٢١ .

تكرارها جاء توكيداً لهلاكهم ، وإنَّ إعادتها بلفظ المرادفِ (سحقاً) بطريقة العطفِ ،  
لدلالة على أنهم كانوا مبغضين لأمير المؤمنين ، لأنَّ هذا اللفظ لا يستعمل إلاَّ  
على المبغضِ<sup>(١)</sup> وبهذا الاستدلال يكون العطف الثاني زائداً لفائدة لا تفهم إلا بالتكرار  
، وهذا كله يفيد الشدة في العذاب ، والتوكيد في الهلاك ، وزيادة المعنى والمبالغة فيه  
، ونظيره قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

إِذَا سَمِعْتَ بِمَوْتِ لِبَخِيلٍ قُلِّلْ      بُعْداً وَسُخْطاً لَهُ مِنْ هَالِكٍ مُؤَدِي.

### رابعاً المبالغة بتمييز النسبة.

للتمييز فضائل في التركيب ، فهو يزيل إبهام الذات أو النسبة، ويُغني التركيب  
إيضاحاً ، إذ إنَّ منه ما يكون مفرداً ، ومنه ما يقع محولاً عن أصله ، وهذا التحويل  
أو العدول عن الأصل، لقصد المبالغة والتوكيد والاتساع<sup>(٣)</sup> ، ومن التمييز المحول  
المحول عن الفاعل قولنا : (اشتعل البيت ناراً) ، فهو أبلغ من أن نقول : (اشتعلت  
نار البيت) ، قال الجرجاني : ((ووزان هذا أنك تقول: "اشتعل البيت ناراً"، فيكون  
المعنى: أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استولت عليه وأخذت في  
طرفيه ووسطه. وتقول: "اشتعلت النار في البيت"، فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضى أكثر  
من وقوعها فيه، وإصابتها جانباً منه ))<sup>(٤)</sup> ، فهو - وإن لم يصرح بلفظ المبالغة -  
فقد فسّر إزالة الإبهام ؛ لقصد الكمال والتمام وبلوغ القصد ، وقد صرح بالمبالغة من  
جاء بعده من النحويين، فنجد ابن يعيش يقول: ((فإذا قلت : طاب زيدٌ نفساً ، فتقديره  
طابت نفس زيد... وإنما غيرت بأن يُنقل الفعل عن الثاني إلى الأول ، فارتفع بالفعل  
المنقول إليه ، وصار فاعلاً في اللفظ ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً  
على التشبيه بالمفعول إذا كان له به تعلق... وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً . ومعنى

(١) ينظر : البحر المحيط ٦ ، ٢٠٤ .

(٢) البيت بغير نسبة في كتاب الحيوان للجاحظ : ٣ / ٢٢ ،

(٣) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢ / ٤٥ ، والاتساع في العربية : ٧ .

(٤) دلائل الاعجاز : ١٠١ .

المبالغة أن الفعل كان مُسندًا إلى جزءٍ منه فصار مسندًا إلى الجميع ، وهو أبلغ في المعنى . والتأكيدُ أنه لما كان يُعهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أُسند في اللفظ إلى زيدٍ تمكَّن المعنى )) (١) . فالمبالغةُ عنده تتمثلُ بتكثير اللفظ ، وتمكين المعنى ، زيادةً على التقديم والتأخير في التركيب الذي يزيد النسبة وضوحًا ومبالغةً ؛ لأنه يُعدُّ عدولًا عن الأصل (٢) . ومن التَّمييز المحول عن المفعول قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [ سورة القمر : من الآية / ١٢ ] ، وهذا أبلغ من أيِّ لفظٍ تقدُّره ؛ لأنك لو أجريت اللفظ على ما هو ظاهرٌ فقلت : ((و فَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ، أو العيونَ في الأرض، لم يُفد ذلك ولم يدلَّ عليه، ولَكَانَ المفهومُ منه أن الماءَ قد كَانَ فَارَ مِنْ عِيُونٍَ متفرقةٍ في الأرض، وَتَبَجَّسَ مِنْ أَمَاكِنَ مِنْهَا )) (٣) فالآية على وجه المبالغة والتكثير ، لأنَّ المعنى هو جعلُ الأرضِ كأنَّها عيونٌ تتفجَّرُ (٤) . وإنما خولف بهذا التركيب لِيَكُونَ أوقعَ في النَّفسِ ، و أبلغَ في المعنى ، زيادةً على أنك إذا فسرتَ بعد الإبهام فقد أجملتَ وفصلتَ ووسعتَ من دائرة المعنى ، وبهذا نلتَ المراد من القصد (٥) .

ومن كلام الإمام في هذا الضرب التفسيري التركيبي ما ورد في ذمِّ قوم لوطٍ عندما سأله أبو بصير (٦) ، هل كَانَ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يَنْعَوِدُ مِنَ الْبُخْلِ ؟ فردَّ (عليه السلام) عليه قائلاً : ((نَعَمْ ... وَ سَأخْبِرُكَ عَنْ عَاقِبَةِ الْبُخْلِ إِنَّ قَوْمَ لُوطٍ كَانُوا أَهْلَ قَرْيَةٍ أَشْحَاءَ عَلَى الطَّعَامِ فَأَعْقَبَهُمُ الْبُخْلُ دَاءً لَا دَوَاءَ لَهُ فِي

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٥ / ٢ .

(٢) وَيُنْظَرُ : شرح الأشموني : ٥٢ / ٢ ، وحاشية الصبان : ٢٩٩ / ٢ .

(٣) دلائل الاعجاز : ١٠٢ .

(٤) يُنْظَرُ : الكشاف : ٤ / ٤٣٤ ، ومعاني النحو : ٣١٨ / ٢ .

(٥) يُنْظَرُ : شرح الرضي : ٧٢ / ٢ ، والاتساع في العربية : ١١ ، و الجملة العربية والمعنى : ١٨٧ .

(٦) أبو بصير كنية مشتركة لبعض التابعين أشهرهم ، أبو بصير الأسدي ، واسمه يحيى بن أبي القاسم ، والآخر أبو بصير المرادي ، واسمه ليث بن بَحْرِي ، وأبو بصير العجلي ، واسمه بريد ابن معاوية أبو القاسم وقد ورد اسمهم في الروايات مطلقا غير مقيد ، وهم من رواة الحديث في القرن الثاني الهجري وقد رَوَوْا عن الإمامين الصادقين (عليهما السلام) ، يُنْظَرُ : اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي : ١ / ٣٤٧ ، وأعيان الشيعة ، للسيد محسن الأمين : ٣ / ٥٥٨ ، معجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : ١٥ / ١٤٤٤ .

فُرُوجِهِمْ فَقُلْتُ وَ مَا أَعَقَّبَهُمْ فَقَالَ إِنَّ قَرْيَةَ قَوْمٍ لَوْطٍ كَانَتْ عَلَى طَرِيقِ السِّيَّارَةِ إِلَى الشَّامِ وَ مِصْرَ فَكَانَتْ السِّيَّارَةُ تَنْزِلُ بِهِمْ فَيُضِيفُونَهُمْ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ضَافُوا بِذَلِكَ ذُرْعًا بُخْلًا وَ لُومًا فَدَعَاهُمْ الْبُخْلُ إِلَى أَنْ كَانُوا إِذَا نَزَلَ بِهِمْ الضَّيْفُ فَضَحَوْهُ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ بِهِمْ إِلَى ذَلِكَ وَ إِنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِالضَّيْفِ حَتَّى يَنْكُلَ النَّازِلُ عَنْهُمْ فَشَاعَ أَمْرُهُمْ فِي الْقَرْيَةِ وَ حَذَرَهُمُ النَّازِلَةُ فَأَوْرَثَهُمُ الْبُخْلُ بَلَاءً لَا يَسْتَطِيعُونَ دَفْعَهُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ حَتَّى صَارُوا يَطْلُبُونَهُ مِنَ الرِّجَالِ فِي الْبِلَادِ وَ يُعْطُونَهُمْ عَلَيْهِ الْجُعْلَ ((<sup>١</sup>)).

بعد أن أكد الإمام الباقر شحة قوم لوط وبخلهم ، عقب كلامه بالجملة الفعلية المؤكدة ، ولكن التوكيد هنا قد اختلف ؛ لأنه قد حمل معنى العدول بوساطة تمييز النسبة المحول عن الفاعل وهو قوله : (فَأَعَقَّبَهُمُ الْبُخْلُ دَاءً لَا دَوَاءَ لَهُ) ؛ لأن المعنى (فَأَعَقَّبَهُمُ دَاءُ الْبُخْلِ) ، فغير الإسناد للمبالغة في ذمهم ؛ لأن ذكر التمييز يقتضي أن يكون البخل قد شملهم ، فلم يبق فيهم كريم قط ، وهذه دلالة على أن هؤلاء كانوا كلهم أصحاب بخل ، وهو ما نفهمه من التمييز المحول عن الفاعل .

ومن التمييز المحول عن المبتدأ قوله (عليه السلام) : ((مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِمضَائِهِ حَشَا اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنَا وَإِيمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) ((<sup>٢</sup>)).

إن التحويل بوساطة التمييز يكسب النص سعة أكثر ، وبلوغ قصد أكبر ، إذ إن قوله : (حَشَا اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنَا وَإِيمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) ، قد وقع جواب شرط وهذا مؤكداً متحققاً فيمن يكظم صفة الغيظ ، وهي صفة قرآنية صرفة ، وبهذا يكون قلب من كظم الغيظ كله أمانة مبالغة في المدح ، فإن قصر الجملة الباقية أدت إلى السعة والمبالغة والتوكيد زيادة على تنوع في المنتج الفكري بحيث تتحقق الشمولية المرتكزة على قصديّة الخطاب ((<sup>٣</sup>)).

(١) علل الشرائع ، للشيخ الصدوق : ٢ / ٥٤٨ .

(٢) الكافي ، للشيخ الكليني : ٢ / ١١٠ .

(٣) يُنظَرُ : الومضة النثرية في مدونات الإمام الباقر (عليه السلام) للكاتب : علي حسين الخباز • المصدر

ومن ورود التَّمْيِيزِ المَحْوِلِ عن المَبْتَدَأِ ما جاء في تفسيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ ﴾ [ سورة الكهف : من الآية ١٩ ] ، قَالَ ( عليه السلام ) : (( أَزْكَى طَعَامًا التَّمْرُ )) (١) .

إنَّ في إِرَادَةِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ في كَلَامِ الإِمَامِ هَذَا هُوَ تَبْيِينُ نَوْعِ الطَّعَامِ في الآيَةِ المَبَارَكَةِ بَعْدَمَا كَانَ غَامِضًا عَلى السَّائِلِ ، لَذا جَاءَ التَّمْيِيزُ مَنقُولًا ، لِيَرَفَعَ الإِثْبَاهَ وَلِيُزِيلَ اللَّبْسَ الحَاصِلَ ، وَذَلِكَ بِأَنَّ أُخْبِرَهُم أَنَّ الطَّعَامَ هُوَ التَّمْرُ ، وَلِهَذَا صَحَّ أَنَّ نَطْلُقَ عَلى التَّمْيِيزِ تَفْسِيرًا .

وَلَمْ يَكْتَفِ الإِمَامُ بِالإِخْبَارِ عَن نَوْعِ الطَّعَامِ بَلْ جَعَلَ التَّمْرَ بِأَنوَاعِهِ كُلِّهَا أَزْكَى وَأَطْيَبَ مَن بَاقِي الأَطْعَمَةِ ، لِقَصْدِ المُبَالِغَةِ في الكَثْرَةِ والعَمُومِ .

وَمَا يَلْحَظُ في كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ التَّمْيِيزَ المَحْوِلَ عَن المَبْتَدَأِ وَالوَاقِعَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ قَدْ وَرَدَ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ في أَحَادِيثِهِ المَبَارَكَةِ لِلْمَعْنَى نَفْسِهِ (٢) .

### خَامِسًا : المُبَالِغَةُ في نَفْيِ الشَّيْءِ وإِثْبَاتِ ضِدِّهِ .

قَدْ يُجْمَعُ في الجَمَلِ الإِخْبَارِيَّةِ بَيْنَ عِبَارَتَيْنِ مَتَنَاقِضَتَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ في إِثْبَاتِ الشَّيْءِ ، وَنَفْيِ ضِدِّهِ تَأْكِيدًا وَتَحْقِيقًا وَمَبَالِغَةً (٣) ، فَعِنْدَمَا نَقُولُ : (زَيْدٌ نَاجِحٌ غَيْرُ فَاشِلٍ) ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا تَحْقِيقَ نَجَاحِهِ ، لَكِنَّ السَّامِعَ يَحْتَاجُ إلى مَزِيدٍ مَن القَصْدِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لا يَفْهَمُ المَعْنَى أَوْ يَجْهَلُهُ فَاحْتِيَاجٌ إلى تَرْكِيبِ أَلْبَغٍ لِلتَّوَكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ ، وَمِن ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [ سورة النحل : من الآية / ٢١ ] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ: ﴿غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ تَوَكِيدٌ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (أَمْوَاتٌ) قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ (٤) ، فَالعِبَارَتَانِ مَتَنَاقِضَتَانِ لَكِنَّ المَعْنَى وَاحِدٌ ، لِتَوْسِطِ النَّفْيِ بَيْنَهُمَا ، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ المَتَنَاقِضَتَيْنِ

(١) المحاسن للبرقي : ٥٣١ .

(أ) يُنْظَرُ : الكافي للشيخ الكليني : ٢ / ٢٨٦ ، و ٢ / ٣٩٧ ، و ٥ / ٤٣٠ ، و ٥ / ٤٧٥ ، وقرب الاسناد ، للحميري القمي : ٢٨ ، ومن لا يحضره الفقيه : ١ / ١٣٨ ، والأمالي للشيخ الطوسي : ١ / ١٠٥ .

(ب) يُنْظَرُ : معاني القرآن : ٢ / ٤١٥ ، والجملة العرَبِيَّةُ والمعنى : ١٩٠ ، و البدهيات في القرآن الكريم : ٤٥ .

(ج) الحجة : للفارسي : ٥ / ٩٦ ، و البدهيات في القرآن الكريم : ٤٥ .

كَانَ آكَدَ وَأَثْبَتَ وَأَبْلَغَ فِي وَصْفِ الْمَوْتِ عِنْدَ السَّمْعِ<sup>(١)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [سورة المدثر: الآيتان / (٩ - ١٠)] ، فَقَدْ جُمِعَ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ دَلَالَةً عَلَى توكِيدِ عَسِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَهُوَ لَشِدَّةِ عَسِرِهِ أَصْبَحَ عَسِيرًا كَلَّ الْعَسِرِ ، وَهُوَ مَا أَكَّدَهُ صَاحِبُ الْمِيزَانِ حِينَ قَالَ: (( وَقَوْلُهُ: (غَيْرُ يَسِيرٍ) وَصَفَ آخِرَ لِيَوْمٍ مُؤَكَّدٍ لِعَسِرِهِ وَيَفِيدُ أَنَّهُ عَسِيرٌ مِنْ كَلِّ وَجْهِ لَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ. ))<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ مَجِيءِ هَذَا الضَّرْبِ الْبَلَاغِيِّ فِي الشَّعْرِ قَوْلُ الْأَعْشَى<sup>(٣)</sup> :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا      إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

وَمِمَّا وَرَدَ اسْتِعْمَالُهُ فِي دَعَاءِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فِي هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ: (( اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِدِرْعِكَ الْحَصِينَةِ، وَأَعُوذُ بِجَمْعِكَ أَنْ لَا تُمِيتَنِي غَرْقًا أَوْ حَرْقًا ، أَوْ شَرْقًا، أَوْ قَوْدًا، أَوْ صَبْرًا، أَوْ مُسَمًّا ، أَوْ تَرْدِيًا فِي بئرٍ، أَوْ أَكِيلَ سَبْعٍ، أَوْ مَوْتَ الْفُجَاءَةِ، أَوْ بِشْيءٍ مِنْ مِيتَاتِ السُّوءِ، وَلَكِنْ أَمْتِنِي عَلَى فِرَاشِي فِي طَاعَتِكَ ، وَطَاعَةِ رَسُولِكَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، مُصِيبًا لِلْحَقِّ غَيْرَ مَخْطِئٍ))<sup>(٤)</sup> .

إِنَّ الصَّوَابَ وَالْخَطَأَ لَفِظَانِ مُتَضَادَانِ لَا يَلْتَقِيَانِ مَعًا ، فَإِنَّ نَفْيَ أَحَدِهِمَا مَا هُوَ إِلَّا إِثْبَاتٌ لِلْآخِرِ، وَعَلَى هَذَا يَكْفِي دَعَاءُ الْإِمَامِ : (أَمْتِنِي مُصِيبًا لِلْحَقِّ) ؛ لِئَنَّا نَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ مُصِيبٌ لِلْحَقِّ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ إِلَّا أَنَّهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نَفَى الْخَطَأَ عَنِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ لَا يَلِيقُ بِهِ وَلَا بِآبَائِهِ وَاحْتِرَازًا مِنْ أَنْ يَقَالَ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَهَذَا أَبْلَغُ فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) : (غَيْرَ مَخْطِئٍ) وَصَفَ آخِرَ لِتَحْقِيقِ الْإِصَابَةِ ، وَهُوَ يَفِيدُ أَنَّهُ مُصِيبٌ مِنْ كَلِّ وَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ ، وَفِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، فَلَا يَحْصُلُ فِي حَيَاتِهِ خَطَأٌ أَبَدًا ؛ وَهَذَا دَلِيلٌ لَغَوِيٌّ كَبِيرٌ عَلَى عَصَمَتِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ، قَوْلًا وَفِعْلًا .

(١) يُنظَرُ : تَفْسِيرُ الرَّازِي : ٢٠ / ١٩٥ ، وَ الشَّافِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ : ١ / ٥٦٣ .

(٢) تَفْسِيرُ الْمِيزَانِ ، لِلْسَيِّدِ الطَّبَّاطِبَائِيِّ : ٢٠ / ٨٥ .

(٣) يُنظَرُ : دِيوانُهُ : ١٠٩ .

(٤) الْكَافِي لِلشَّيْخِ الْكَلِينِيِّ : ٢ / ٥٢٦ .





بعد رحلة مائة ملؤها الغنائم اللغوية وبعد جهد ليس باليسير تحصل  
من لدن الباحث نتائج أفضت بها الدراسة التركيبية ومنها :

❖ إن نظم الحديث الباقرى للتركيب النحوية تجلى بأبهى صور المبالغة ،  
وأجمل التعبير ، والأساليب ، وأقوى المعاني ، وأروع الدلالات ، وهذا  
ما ثبت في متن البحث .

❖ إن جنور مصطلح المبالغة في النحو ليست حديثة عهد بل نجد  
أول من عرفه هو الخليل وأول من أصل له في مسائل النحو سيويه  
، في ضوء حديثه عن الوصف بالألفاظ الجامدة ( كل وما جرى  
مجراها ) ، وكذلك اشتقاق الموصوف من صفته ، وغيرها .

❖ ارتكز الباحث في كثير من مسائله النحوية على رأي ابن جني ( كل  
ما خرج عن الأصل أفاد المبالغة ) .

❖ من الروافد التي تكاد تكون مترادفة لهذا المصطلح هي ( التوكيد ،  
والتحقيق ، والتقوية ، والزيادة ، والتخيم ، والتتميم ، والشدة ، وغيرها  
من المعاني التي ذكرت في البحث ) .

❖ إن من مظاهر التركيب في الصفة بلفظ ( كل ) هو المبالغة في المدح  
عند المدح وهو ما وجدناه في كلام النحويين ، وزاد الباحث لفظ  
المبالغة في التعجب المفهومة من سياق الإمام ( العجب كل العجب ) ،  
وغير ذلك من الشواهد الباقرية المقدسة التي ذكرت في متن  
الاطروحة .



- ❖ وردت تراكيب المبالغة في الإخبار في كلام الإمام الباقر - سواء كان إثباتاً أم نفيًا - أكثر منه في الطلب ، وهذا ما أقره النحويون .
- ❖ أخذ المصدر مأخذًا كبيرًا في المبالغة سواء كان خبرًا أم وصفًا أم تمييزًا أم مضافًا ، وهذا دليل على أنه فرع من الفعل ؛ لأن الفرع أبلغ من الأصل .
- ❖ إن الإخبار بلفظ (كُلّ) يفيد المبالغة وقد أنزله الرضي منزلة التوكيد اللفظي ، وفي الحقيقة هو أبلغ من التوكيد اللفظي ؛ لخروج تركيبه الوصفي إلى المدح تارة ، والتعجب تارة أخرى كقول الإمام الباقر :  
 (((العجب كل العجب للشاك في قدرة الله وهو يرى خلق الله ، العجب كل العجب للمكذب بالنشأة الأخرى...)).
- ❖ عدّ التوكيد اللفظي أبلغ أساليب التوكيد ؛ لما فيه من تقوية المعنى ، وهذا ما أقره الزمخشري ، وتابعه الدكتور أبو الفتوح .
- ❖ حمل النحويون أسماء الأفعال على المبالغة ؛ لأنها تختزل دلالة الإيجاز والاختصار ، وحملوا حذف جواب الشرط على المبالغة أيضا ؛ لأنها تختزل الدلالة نفسها ، ولهذا يمكن أن نعدّ الإيجاز والاختصار راغدين قويين من روافد المبالغة .
- ❖ إن اسم الفعل (مه) يختزل دلالات كثيرة أكثر من فعله المقدر ، وهي الأمر والنهي والتترك الأني على سبيل الانكشاف ، زيادة على إفادته الإيجاز والاختصار ، وهذا هو سرّ المبالغة فيه ، وهو ما عدّ بأنه أبلغ وأوكد من صريح الفعل (انكف) ؛ لأنك لو قلت انكف لَمَا حمل معنى الزجر ولا النهي ولا معنى الاختصار والاقتصار .



❖ إن الاحتكام إلى المبالغة يعززُ الرأي القائل: إن (لات) مزيدة من (لا) النافية مع لاصقة (التاء)، وهذه التاء هي التي جعلتها تختصُ بالزمانِ أولاً ، وتقوي شبهها بالفعل (ليس) لفظاً ، وعملاً زيادةً على أن هذا الرأي يكسبها دلالاتٍ أحرَ منها القوة والتوكيد ، وهما وسيلتان من وسائل المبالغة .

❖ ان وجه المبالغة في لن يكمل في التأييد المفهوم من سياق الكلام مرة وفي رد التهمة ولهذا يحتاج المتكلم الى رد تهمة بالنفي بلن وهذا المعنى قد وجدناه في كلام .

❖ إن الأخذ بالرأي القائل بثنائية (لات) هو الذي يصلنا إلى المبالغة ، لوجود لاصقة التي لها نظائر في العربية ك (ثمت ، وربت).

❖ إن الأخذ بالرأي القائل بدلالة (كان) على التحقيق هو الأقرب إلى المبالغة؛ لأنَّ التحقيق رافد من روافد المبالغة ، وهذا ما ورد في كلام الإمام الباقر .

❖ إن الوصف ب(كل) يعد أبلغ أنواع الوصف ؛ لأنه يكتنزُ معنى التكرار فعندما نقول (الكمال كل الكمال) فكأننا كررنا اللفظ وقلنا : (الكمال الكمال الكمال) ، وهذا ما ورد في كلام الإمام الباقر ( عليه السلام) .

❖ كان للمبالغة أثر في ترجيح قراءة على قراءة وهذا ما وجدناه في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [ سورة هود : من الآية / ٤٦ ] ، إذ رجحت قراءة المصدر (عَمَلٌ) على غيرها ، فكان القول بالمبالغة كلمة فصل في الترجيح النحوي .

❖ ويرتضي الباحث أن تُدرس التركيبات الاستفهامية المجازية في باب المبالغة في أسلوب التعجب إن كانت تحمل دلالة التعجب ، وفي



باب المبالغة في أسلوب النفي إن كانت تحمل معنى النفي ؛ لتتنظم معنى موحداً يصطلح عليه اسم (المبالغة) ؛ لأنهم نكروا لفظ المبالغة في متون صحفهم نكراً كثيراً ، ولكن نكرهم كان بعنواناتٍ مختلفةٍ مما جعلنا نعول على المصطلح، ونترك لفظ الخروج والعدول، والإخبار، والتفخيم، والتعظيم ؛ لأن مصطلح المبالغة يختزلها اختزالاً.



القرآن الكريم.

أَوَّلًا: الكُتُبُ المَطْبُوعَةُ:

أ -

- الإبانة في اللغة العربية، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي، تحقيق، عبد الكريم خليفة، وآخرون، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان، ط ١، ١٩٩٩ - ١٤٢٠ .
- أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة (دراسة صرفية نحوية دلالية)، حيدر هادي خلخال الشيباني، الناشر، دار الكفيل، كربلاء، ط ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- الإلتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: سعيد المنذوب، الناشر: دار الفكر، لبنان، ط ١، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
- الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق إبراهيم البهادري، ومحمد هادي به، دار الأسوة للطباعة والنشر، إيران، ١٤٢٢ هـ.
- اختيار معرفة الرجال، للكشي، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٤ هـ .
- الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، عرض وتحليل، محمد علي السلطاني، الناشر: دار العصماء، سوريا، ط ١، ٢٠٠٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإرشاد إلى حجج الله على العباد، الشيخ المفيد محمد بن محمد بن نعمان البغدادي (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت، قم، (د.ت).



## ثَبَّتُ الْمَصَادِرِ، وَالْمَرَاجِعِ .....

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت ٩٨٢هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النَّحوي الهَرَوِيّ (ت ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحى، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة - مصر، ٢٠٠٣م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥، ٢٠٠١م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس اسماعيل الاوسي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩م.
- أساليب القسم في اللغة العربيّة، د. كاظم فتحي الراوي، مط الجامعة، بغداد، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- أساليب المبالغة في القرآن الكريم، الأستاذ الدكتور علي الآلوسي، الناشر شبكة الألوية، (د ط)، (د-ت).
- الاستبصار في ما اختلف من الأخبار الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، دار الحديث للطباعة والنشر، ط ١، ١٣٨٠هـ.
- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، راجعه وعلق عليه: أحمد عبد التواب عوض، الناشر: دار الفضيلة، (د-ط) (د-ت).
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط ١، دار الجيل، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، د. محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان، ط ١، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.



- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ، د. خليل أحمد عمارة ، الناشر ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط ١، دار الغريب، القاهرة، ٢٠٠٦ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي، عائشة محمد علي عبد الرحمن المعروفة ببنت الشاطئ (ت ١٤١٩هـ)، الناشر: دار المعارف ، ط ٣، (د-ت).
- اعجاز القرآن للباقلاني ، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت: ٤٠٣هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعارف - مصر، ط ٥ ، ١٩٩٧ م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، ١٩٨٥ م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الأعلام، محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركليّ الدمشقيّ (ت ١٣٩٦هـ)، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢ م.
- إعلام الوری بأعلام الهدی، الشيخ الطوسي ، (ت ٥٤٨ هـ) ، تحقيق ، مؤسسة أهل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- أعيان الشيعة ، السيد محسن الأمين ( ت ١٣٧١ هـ )، حققه وأخرجه حسن الأمين ، الناشر ، دار التعارف ، بيروت ، ( د - ط ) ( د - ت ) .
- الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف موسى ، و عبد الفتاح الصّعيدي ( ت ١٣٩١ هـ )، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي - قم ، ط ٤ ، ١٤١٠ هـ .



- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط ٢، دار البيروت، دمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار، عمّان - الأردن، ودار الجبل، بيروت - لبنان، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- الأمالي، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه (ت ٣٨١ هـ)، مؤسّسة الأعلمي . بيروت.
- الأمالي الشيخ محمد بن محمد النعمان (ت ٤١٣ هـ)، مؤسّسة المراقدة المقدسة العالمية، النجف الاشرف، ط ١، ٢٠١٢ م.
- الأمالي ، للشيخ الطوسي، (ت ٤١٠ هـ) ، قسم الدراسات الإسلامية ، مؤسّسة البعثة، ط ١ ، ١٤١٤ .
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ٣ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الأنوار البهية الشيخ عباس القمي ، تحقيق ، مؤسّسة النشر الاسلامي ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (ت ٦٨٥ هـ)، تحقيق عبد القادر عرفان، حوسنه، دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.



## ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ، وَالْمَرَاجِعَ .....

- إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ .
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق د.وسى بناي العليلي، دار احياء التراث الإسلامي، العراق، (د.ت).
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان(د.ت).

### -ب-

- بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء بيروت لبنان، ط٢، ١٩٨٣م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) مكتبة القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.
- البديع في علم العربية، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ١٤٢٠هـ.
- البديع في نقد الشعر ، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي ابن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي ،(ت ٥٨٤هـ) ،تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد، راجعه الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الإقليم الجنوبي - الإدارة العامة للثقافة ، (د-ط) ، (د-ت).
- البدهيات في القرآن الكريم ، دراسة نظرية ، أ-د فهد بن عبدالرحمن الرومي، الناشر ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧ .



- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- بصائر الدرجات بمناقب آل محمد، محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، مطبعة طليعة النور، ط ١، ١٣٨٤هـ.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق الدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، الناشر: دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البلاغة العربية مقدمات وتطبيقات، بن عيسى باطاهر، الناشر: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، ٢٠١٦.
- البيان في تفسير القرآن، للخوائي، (ت ١٤١١)، ط ٤، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- بيان المعاني، عبد القادر بن ملاً حويش السيد محمود آل غازي العاني (ت ١٣٩٨هـ) الناشر: مطبعة الترقى، دمشق، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٥م.

-ت-

- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د. ط)، (د. ت).
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.



- التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٣٨٣هـ.
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، عبد العظيم بن الواحد ابن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي (ت ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الناشر: الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، (د. ط) ، (د. ت) .
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- تحف العقول عن آل الرسول، أبو محمد الحسن بن علي بن شعبة الحراني (من اعلام القرن الرابع)، قدم له وعلق عليه الشيخ حسين الاعلمي، الناشر ذوي القربى، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- التحقيق في مفردات القرآن الكريم ، للعلامة الشيخ حسن مصطفى ، . الناشر. مؤسسة الطباعة والنشر ووزارة الثقافة والارشاد الاسلامي ، مركز نشر اثار العلامة المصطفوي، ط ١، ١٤١٦هـ.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية ، د. هادي نهر ، الناشر : مطبعة الإرشاد - بغداد ، د. ط - ١٩٨٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، قدم له د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق (د. ت).



- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د. ط، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيوييه، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، دار الكتب، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ط١، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير العياشي، أبو النصر محمد بن مسعود بن عيَّاش السَّلْمِي السمرقندي (ت ٣٢٠هـ)، تح: مؤسَّسة الأعلمي، بيروت. لبنان، ط٢، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
- تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، (ت ٣٥٢هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، الناشر المطبعة الحيدرية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق، أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.
- تفسير المراغي، أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- التفسير المظهري، المظهري، محمد ثناء الله، تحقيق غلام نبي التونسي، الناشر: مكتبة الرشدية - أكستان، (د-ط)، ١٤١٢هـ.
- تفسير النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (المتوفى: ٨٥٠هـ)، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.



- التفسير الوسيط للقرآن الكريم ،د. محمد سيد طنطاوي ، الناشر : الرسالة ، ط ١ : ١٠٤٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق، أحمد ناجي القيسي وآخرون ، راجعه د. مصطفى جواد، الناشر: مطبعة العاني ، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المسمى بشرح التسهيل ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق، أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- التوحيد، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، ط١٠، ١٤٣٠هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- التوقيف على مهمات التعاريف ، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط١، ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.



-ث-

- ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، للشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق سيد محمد صدر، مطبعة طليعة النور، ط ٣، ١٤٢٧هـ.

-ج-

- جامع البيان ، تفسير الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجعفریات، إسماعيل بن موسى بن جعفر ، تحقيق ،الشيخ مصطفى صبحي الخضر ،تصحيح ، علاء الأعلمي ، الناشر ، منشورات الأعلمي ، بيروت ،ط ١، ١٤٣٤هـ ، ٢٠١٣م .
- جمالية الخبر والإنشاء، (دراسة بلاغية جمالية نقدية)، د. حسين جمعة الناشر: اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، (د-ط) ، ٢٠٠٥ .
- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ودار الأمل، إربد - الأردن، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الجملة الاسمية د علي ابو المكارم، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، ط ١، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.



- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق، لمحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

-ح-

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي (ت ١٢٨٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ومعه مختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت (د-ط)، (د-ت).
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد. الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

-خ-

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.



- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الخصال، الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١هـ)، تحقيق علي اكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- د -

- دراسات في النحو العربي وتطبيقاتها ،صاحب ابو جناح، الناشر ، دار الفكر للطباعة، عمان ، الأردن ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، (د-ط) ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- دراسات لغوية في امهات كتب اللغة ، إبراهيم محمد أبو سكين ، (د-ط) ، (د-ت).
- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، الناشر، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت ، ط١، ١٣٨٩هـ ، ١٩٩٦م.
- الدرّ المنثور الدر المنثور ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الناشر: دار الفكر - بيروت، (د-ط)، (د-ت).
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٧٨م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان أبي زبيد الطائي ، جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد، (د-ط)، ١٩٦٧م.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، تعليق محمد محمد حسين، بيروت، ١٩٦٨م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت ،جمعه بشير يموت ، الناشر ، المطبعة الوطنية ، بيروت ، ط١ ، ١٣٥٢هـ، ١٩٣٤م.
- ديوان جرير (شرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.



- ديوان حاتم الطائي ،الكاتب ، كرم البستاني ، الناشر ، مكتبة صادر، بيروت ، (د- ط)، ١٩٥٣.
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي ، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ، ١٩٧٢ م .
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: عبد علي مهنا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ديوان حميد بن ثور، جمعه وحققه الدكتور محمد شفيق البيطار، الناشر هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط١، ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م.
- ديوان الحطيئة، (رواية وشرح ابن السكيت)، تحقيق: د. نعمان أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ديوان الخنساء ، شرح، حمدي طمّاس ، الناشر: دار المعرفة، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٢٩ ، ٥ ، ٢٠٠٥ م .
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، جمع وتحقيق: شاعر العاشور، الناشر: وزارة الإعلام، ط١، ١٩٧٢ م.
- ديوان طرفة بن العبد، : طَرْفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت ٥٦٤ م)، تحقيق ، مهدي محمد ناصر الدين الناشر: دار الكتب العلمية ، ط٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ .
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ.
- ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلي ) ،رواية أبي بكر الوائلي ،دراسة وتحقيق ، يسرى عبد الغني ،الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢ م ، ١٤٣٣ هـ.
- ديوان مسكين الدرامي ، جمعه وحققه عبد الله الجبوري ، و خليل ابراهيم عطية ، الناشر ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، (د- ط) ، ٢٠١٣ م .

### - ر -

- رجال النجاشي، أبو العباس احمد بن علي النجاشي(ت٤٥٠هـ)، نشر جماعة المدرسين، قم المقدسة، ١٤٠٧ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.



- روح البيان ، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت: ١١٢٧هـ) ، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ.

- ز -

- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- س -

- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير ، د. خليل بنيان الحسون ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ، ٢٠٠٩م.
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، تحقيق ، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ، الناشر : مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م.



- ش -

- الشافعي في شرح مسند الشافعي ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ، أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط١٤٢٦هـ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح أشعار الهذليين (رواية السكري)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: الدكتور حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح أصول الكافي ، للمولى محمد صالح المازندراني، تحقيق ، الميرزا أبو الحسن الشعراني ، ط١، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠ م .
- شرح التسهيل شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).



- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د- علي محمد فاخر، وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة، القاهرة - مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة - مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التلخيص ، ابن يعقوب المغربي - بهاء الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د-ط) ، (د-ت).
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، عالم الكتب الحديث، أربد - الأردن، ٢٠١٦م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، د.ط - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوّري (ت ٨٨٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.



- شرح كتاب سيبويه الرماني ، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حَقَّق كرسالة دكتوراه] ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) ، أطروحة دكتوراه، لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق د حسين بن عبد الله العمري وآخرون ، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان) ، و دار الفكر (دمشق - سورية)، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ .
- شواهد التنزيل للحسكاني ، الحاكم الحسكاني ، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، ط١ ، ١٤١١ - ١٩٩٠ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، بغداد، ١٤١٣ هـ، النشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- شرح الكافية ، لابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ): تحقيقاً ودراسة ، حميد الدين، نصار بن محمد بن حسين ، الناشر ، مكة المكرمة ، جامعة ام القرى ، ١٤٢٢ .
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة المحتسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، خالد عبد الكريم الناشر: المطبعة العصرية - الكويت ، ط١، ١٩٧٧ م.



## ثَبْتُ الْمَصَادِرِ، وَالْمَرَاجِعِ .....

- شرح المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (٦٦٩ هـ) تأليف : د. علي محمد فاخر ، ط١ ، ١٩٩٠م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي(ت٨٠٧هـ)، تحقيق د. فاطمة الراجحي, جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

### - ص -

- الصحابي، أبو الحسين احمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق السيد احمد صقر, دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول (الله صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي (ت٧٣٧هـ)، تحقيق: د. محسن سالم العميري، ط١، إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٥هـ.
- الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري(ت٣٩٥)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت ، د.ط - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

### - ط -

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي العلويّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



-ع-

- عروس الأفراح، شروح التلخيص، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- علل الشرائع، أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- علم الجمال اللغوي، محمود سليمان ياقوت، الناشر، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٥م.
- علم المعاني، عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل - بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الجمهورية العراقية، ١٩٨١م.
- عيون أخبار الرضا، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

-غ-

- غرائب القرآن و رغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، تحقيق، الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- الغيبة، الشيخ الطوسي، (ت ٤٣٠هـ)، الناشر: مكتبة نينوى الحديث، طهران، ٢٠١٨م.



- ف -

- الفائق في غريب الحديث، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، ط ٢، القاهرة، (د.ت).
- فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير) ، عبد الكريم بن محمد الرفاعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر، (د-ط)، (د-ت) .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت ، د.ط، د.ت : ٤٠٢ / ٣ .
- فصول في فقه العربية ، د- رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، ط ٦ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .
- فقه اللغة وسرّ العربية، أبو منصور الثعالبي(ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: خالد فهمي، ود. رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م
- فن البديع ، عبد القادر حسين ، الناشر : دار الشروق- بيروت، ط ١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق د. اسامة طه الرفاعي، دار الافاق العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣م.
- الفواتح الإلهية والمفاتيح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية، نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان (ت ٩٢٠هـ) ، الناشر: دار ركابي للنشر - الغورية، مصر ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ .
- في البلاغة العربية (علم المعاني - البيان - البديع )، عبد العزيز عتيق، الناشر : دار النهضة العربية - بيروت ، د. ط، د.ت .
- في تاريخ الأدب الجاهلي ، علي الجندي، الناشر: مكتبة دار التراث ، طبعة دار التراث الأول، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
- في التطور اللغوي ، عبد الصبور شاهين ، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون ، ط ٢ ، ١٩٨٥ .
- في اللهجات العربية ، د- إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٨، ٢٠٠٧م .



- في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦ م.

-ق-

- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، د- سعدي أبو حبيب، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.

- قرب الإسناد، الشيخ الجليل أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري، من اعلام القرن الثالث الهجري، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط ١، ١٤١٣ هـ.

-ك-

- الكافي، ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني الرازي (ت ٣٢٩ هـ)، صححه وعلق عليه علي أكبر غفاري، مؤسسة دار الكتب الاسلامية، طهران، ط ٢، ١٣٨٩ هـ.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠ م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الكتاب (كتاب سيويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة الناشر: مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٨ م.
- كتاب الأفعال، ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، المحقق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- كتاب البديع، عبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ)، اعتنى به إغناطيوس كراتشكوفسكي، الناشر: درا المسرة - الكويت، ط ٣/ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.



- كتاب الحدود في النحو علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق ،بتول قاسم ناصر، وزارة الثقافة والاعلام ،دائرة الشؤون الثقافية ، بغداد ، ( د- ط) ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ .
- كتاب الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٤ هـ.
- كتاب الغيبة ، محمد بن إبراهيم النعماني ، تحقيق ، حسين العايش ، الناشر: فارس حسون كريم، المطبعة: مهر ، قم ، ( د-ت) .
- كشف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع، مصر، ١٩٧٧م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
- كشف الغمة ، ابن أبي الفتح الإربلي ، (ت ٦٩٣ هـ) ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م.
- كشف المعاني في المتشابه من المثاني، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق: د-عبد الجواد خلف، الناشر: دار الوفاء - المنصورة، ط ١، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه، د. صلاح باعثمان وآخرون ، تحقيق: عدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة ، ط ١ ، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، د.ط - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- كمال الدين وتمام النعمة، للشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ ) ، صححه وعلق عليه ، علي أكبر الغفاري ، الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي (التابعة) لجماعة المدرسين بقم المشرفة (إيران) ، (د-ط) ، (د-ت) .
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.



- ل -

- اللامات، الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- لباب الآداب، أبو المظفر مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبى الشيزري (ت ٥٨٤ هـ)، تحقيق، أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العُكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥ هـ)، تحقيق، : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.
- لسان العرب، ابو الفضل جمال الدين بن منظور الافريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، مراجعة د. يوسف البقاعي وابراهيم شمس الدين ونضال علي، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ط١، ١٩٨٥ م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان عمر، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- اللمحة في شرح الملح، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- اللّمع في العربية، ابن جنى، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢ م.



- م -

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، د.ط - ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ) تحقيق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٣٨١ هـ .
- مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ١٩٤٨م.
- مجمع البحرين ومطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ)، السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة المرتضوي، طهران، ط ٢، ١٣٦٥ هـ.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، الناشر، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، الناشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحاسن، للبرقي أبي جعفر احمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ)، عني بنشره وتصحيحه السيد جلال الدين الحسيني المشتهر بالمحدث، دار الكتب الإسلامية طهران، ١٣٧٠هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.



- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ٢٠٠٠ م .
- المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس المشهور بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- مختصر بصائر الدرجات ، الحسن بن سليمان الحلبي ، في القرن التاسع الهجري ، ط١ ، ١٣٧٠ هـ ، ١٩٥٠ م .
- مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح) ، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) ، الناشر: دار الفكر - قم، ط١، ١٤١١ هـ .
- مدخل الى علم النص ومجال تطبيقه، محمد الاخضر الصبيحي، الناشر ، لدار العربية للعلوم ناشرون - منشورات الاختلاف ، لبنان ، ط١، ٢٠٠٨ م
- المذكر والمؤنث، المبرّد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، ١٩٧٠ م .
- المرتجل في شرح الجمل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة: علي حيدر ، ط١ ، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ١٤٠٥ هـ .
- المسائل الحليّيات، أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار الفارسي، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧ م .
- مسند الإمام الباقر ، جمعه ورتبه الشيخ عزيز الله العطاردي ، انتشارات عطار د ، ط١ ، ١٣٨١ هـ ، ٢٠٠٠ .



- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- المصباح، مصباح المتهدد، الشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، بيروت مؤسسة البعثة، ١٤١١هـ.
- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، دراسة و تحقيق : يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية ، (د-ط) ، (د-ت) .
- المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق د- عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ.
- معالم التنزيل، (تفسير البغوي)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر وآخرون ، الناشر: دار طيبة ، ودار احياء التراث ، بيروت ، ط٤ ، ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- معاني الاخبار (بحر الفوائد المشهور بمعاني الاخبار )، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق ابن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت ٣٨٠هـ) ، حققه محمد حسن محمد حسن إسماعيل و أحمد فريد المزريقي ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة - مصر، ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر، الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.



## ثَبَّتُ الْمَصَادِرِ، وَالْمَرَاجِعِ .....

- المعْتَبِرُ لِلْمَحْقُقِ الْحَلِيِّ (ت ٦٧٦)، تحْقِيقٌ وَتَصْحِيحٌ : عِدَّةٌ مِنَ الْأَفْضَلِ / إِشْرَافٌ : نَاصِرٌ مَكَارِمُ شِيرَازِي ، النَّاشِرُ ، مَوْسَسَةٌ سَيِّدِ الشَّهْدَاءِ (ع) قَم، إِيرَانَ (د-ط ) ، (د-ت).
- مَعْجَمُ أَحَادِيثِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ ، تَأَلِيفٌ وَنَشْرٌ مَوْسَسَةُ الْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، تَحْتِ إِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْكُورَانِيِّ الْعَامَلِيِّ ، تَحْقِيقٌ حَمْدُ بْنُ حَمْدِي الْجَابِرِيِّ الْحَرْبِيِّ ، مَطْبَعَةُ بَهْمَنْ ، إِيرَانَ ، (د-ط)، (د-ن).
- الْمَعْجَمُ الْإِشْتِقَاقِيُّ فِي الْمَوْصَلِ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، د. مُحَمَّدٌ حَسَنٌ حَسَنٌ جَبَلٌ ، النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ - الْقَاهِرَةُ، ط١، ٢٠١٠ م.
- مَعْجَمُ الْبَلْدَانِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَاقُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَوِيُّ الرَّومِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، تَحْقِيقٌ: فَرِيدُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجُنْدِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ . لُبْنَانَ.
- مَعْجَمُ دِيَوَانَ الْأَدَبِ ، أَبُو إِبرَاهِيمَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ الْفَارَابِيِّ، (الْمُتَوَفَى: ٣٥٠هـ) ، تَحْقِيقٌ: د-أَحْمَدُ مَخْتَارٌ عَمْرٌ، مَرَاجَعَةٌ: دَكْتُورُ إِبرَاهِيمَ أَنْيَسٍ ، النَّاشِرُ ، مَوْسَسَةُ دَارِ الشَّعْبِ لِلصَّحَافَةِ وَالطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، الْقَاهِرَةُ، (د-ط) ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- مَعْجَمُ رِجَالِ الْحَدِيثِ وَتَفْضِيلِ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ ، السَّيِّدُ أَبُو الْقَاسِمِ الْمَوْسَوِيُّ الْخَوْئِيُّ (قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ) ، النَّاشِرُ : مَوْسَسَةُ الْإِمَامِ الْخَوْئِيِّ ، النَّجْفُ الْأَشْرَفُ، ط١ ، (د-ت)
- مَعْجَمُ الْفُرُوقِ اللَّغَوِيَّةِ، أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ، تَحْقِيقٌ: الشَّيْخُ بَيْتُ اللَّهِ بِيَّاتٌ، وَمَوْسَسَةُ النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ، النَّاشِرُ: مَوْسَسَةُ النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ التَّابِعَةُ لْجَمَاعَةِ الْمُدْرِسِينَ بِ «قَم»، ط١ ، ١٤١٢ هـ .
- مَعْجَمُ الْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الدَّقْرِ ، دَارُ الْقَلَمِ دِمَشْقَ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ .
- مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ ، د أَحْمَدُ مَخْتَارٌ عَبْدُ الْحَمِيدِ عَمْرٌ (الْمُتَوَفَى: ١٤٢٤هـ) بِمُسَاعَدَةِ فَرِيقٍ عَمَلٍ، النَّاشِرُ: عَالَمُ الْكُتُبِ ، ط١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ وَتَطْوِيرِهَا ، د - أَحْمَدُ مَطْلُوبٌ ، ، النَّاشِرُ ، الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ ، ط١ ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م.



- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض د - محمد ابراهيم عبادة، الناشر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط ٤ ، ١٤٣٠ هـ .
- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
- المعجم المفصل في النحو العربي، د- عزيزة فؤال بابتي، الناشر : دار الكتب العلمية، بيروت (د- ط) ، ١٩٧١ .
- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية ، الناشر: دار الدعوة، د. ط ، د. ت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للطبوعات، (د- ت).
- مغيث الندا شرح بل الصدى، : شمس الدين محمد بن احمد الخطيب الشربيني ت ٩٧٧ هـ، تحقيق سيد بن شلتوت الشافعي ، الناشر: دار الضياء ، الكويت، ط ١ ، ٢٠١٦ م ، ١٤٣٧ هـ
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- مفتاح العلوم ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦ هـ) ، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ١٩٩٣ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .



- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة - مصر، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، جمهورية العراق، ١٩٨٢ م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المُتَرَّب، ابن عصفور، (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الممتع في التصريف، علي بن مؤمن النحوي الحضرمي الأشبيلي المعروف بان عصفور (٦٦٩)، تحقيق: أحمد عزو عناية وعلي محمد مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١ - ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- من سعة العربية، الدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر دار الخليل، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤.
- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) حقه وعلق عليه السيد حسن الموسوي الخراسان، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٥، ١٣٩٠ هـ.ش.
- منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان، (د- ط)، (د-ت).
- المناقب مناقب آل أبي طالب، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، قم، د.ت.
- المنصف، أبو الفتح عثمان ابن جني النحوي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الناشر: وزارة المعارف العمومية، ط١ - ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.



- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، الناشر ،المطبعة البهية في مصر ،ط ١ ، ١٣٠٥ .
- موت الألفاظ في العربية ، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد السابع بعد المائة. (١٤١٨/١٤١٩هـ).
- الميزان في تفسير القرآن ، السيد محمد حسين الطباطبائي ، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ، ط ٣ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- ن -

- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، ط ٨، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٨٦ م.
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، محمد صلاح الدين مصطفى، الناشر ، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت ، (د- ط)، ١٩٧٩ م
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق : د. محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ، ط ١ - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- النكت في إعجاز القرآن ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي(ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ، محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، الناشر: دار المعارف بمصر، ط ٣ ، ١٩٧٦ م.
- النهاية في غريب الحديث والاثر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناح ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.



- نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار ( حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي )، الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، (د-ط)، : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م.
- نور البراهين للسيد نعمة الله الجزائري ، تحقيق: السيد مهدي الرجائي ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .

- ه -

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ١٩٨٥ م.

- و -

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- وفيات الأعيان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس ، الناشر: دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ .

ثَانِيًا: الرَّسَائِلُ، وَالْأَطَارِيحُ الْجَامِعِيَّةُ

- أ -

- أساليب الطلب في كلام الإمامين الصادقين، إبراهيم زماوي نعمة ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ١٤٣٣ هـ ، ٢٠١٢ م .



- أسماء الأفعال في العربية، دراسة دلالية لبعض جوانبها ، أطروحة دكتوراه، إيمان بنت محمد المدني ،كلية الآداب، قسم اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٩ م.

- ت -

- التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء، أطروحة دكتوراه ، خالد موسى مصطفى العجارمة ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩ م.
- تراكيب القسم والشَّرْطِ في كلام الإمامين، الحَسَنِ والحُسَيْنِ ، أطروحة دكتوراه ، عامر سعيد نجم عبد الله الدليمي ، جامعة بابل ، كلية التربية للدراسات الانسانية ، ١٤٣٦ هـ ، ٢٠١٥ م.
- التكرار في القرآن الكريم وأسراره البلاغية ، أطروحة دكتوراه ، الباحث ، يارزمان جت كل ،الجامعة العالمية ، اسلام آباد، ١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م.

- ج -

- الجملة الخبرية في كلام الإمام الباقر (دراسة نحوية ) ، علي عزيز عبد الكريم ، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الانسانية ١٤٣٧ هـ ، ٢٠١٦ م .
- الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب(رسالة ماجستير)، أبو أوس إبراهيم الشّمسان، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ م.

- د -



- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية ، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير ،الدكتور علي عبد الفتاح ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية (ابن رشد)، اللغة العربية ١٤٢٧ هـ ... ٢٠٠٦ م .

### - ص -

- صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم دراسة إحصائية صرفية دلالية (رسالة ماجستير)،كمال حسين رشيد صالح ، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ،فلسطين ، ٢٠٠٥ م .

### - ظ -

- ظاهرة النفي في الحديث الشريف ، دراسة نحوية في صحيح البخاري ثروت السيد عبد العاطي رحيم ، (دراسة نحوية في صحيح البخاري )، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ٢٠٠٨ م .

### - م -

- المبالغة عند المفسرين حتى نهاية القرن السابع للهجرة (دراسة سياقية) ، عمّار كزار حسين الفتلاوي ، أطروحة دكتوراه ،جامعة كربلاء ، كلية التربية ، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م .
- المبالغة والتكثير في العربية ( نحوا وصرفا) ، منصور حسين علي عياصرة ، عياصرة ،أطروحة دكتوراه ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٤ م ، عمادة الدراسات العليا .



ثَالِثًا: البحوث:

- أ -

- الاستفهام المجازي في كتاب الصاحبى ، د- منيرة فاعور ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد ١٠١ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٦ .
- الانماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية ، جمال شريف ستيتة ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن .

- ظ -

- ظاهرة الحذف والذكر ، د. فايز أحمد محمد الكومي ، بحث بمجلة علوم اللغة ، الجزائر ، المجلد (١٣) ، السنة ٢٠١٠ م ، العدد الثاني .

- ل -

- لا النافية للجنس م -م الهام عبد الكريم يعقوب السلطاني ، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب ، ١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م

- و -

- الومضة النثرية في مدونات الإمام الباقر (عليه السلام) ، للكاتب : علي حسين الخباز .

المصدر : <http://www.kitabat.info/subject.php?id=١٥٨٢١٠>



ثَبَّتُ الْمَصَادِرَ، وَالْمَرَاجِعَ .....